

النَّحْوُ الصَّافِي

تَسْمِيَةُ شَرْحِ الْجَامِيِّ

تَهْذِيبُ الْفَوَائِدِ الضَّيَّائَةِ

لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَامِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُتَوَفَّى ٥٨٩٨ هـ

إِعْدَادُ وَتَرْتِيبُ

مُحَمَّدُ أَنْوَرُ الْبَرْفُصَالِي

مُشَيِّخُ الْحَدِيثِ بِجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَالِمُهُ يَوْسُفُ بَنُورِي تَأْوِيلُ حُكْمَاتِهِ



www.islaminsight.org

النَّحْوُ الصَّافِي

تَسْهِيلُ شَرْحِ الْجَامِيِّ

تَهْذِيبُ الْفَوَائِدِ الضِّيائيةِ

لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَامِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُتَوَفَّى ٨٩٨ هـ

إعداد وترتيب

محمَّد أنور البدر صالحي

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية
علامة يوسف بنوري تاون كراتشي



www.islaminsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناشر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441



التمهيد

الحمد لله الذي أنزل آخر كتبه بالعربي المبين، وأرسل متكلمًا بهذه اللغة السائدة رسوله الخاتم الأمين، فأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله إلى كافة العالمين، وأصلي وأسلم على عبده الذي جاء بوحي عربي مبين، وعلى آله وصحبه الذين بذلوا جهدهم في سبيل الحق والدين.

أما بعد إبان دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى هو علم النحو الذي يُستمد منه العون، ويُستلهم منه الصواب، ويُرجع إليه في جليل مسائلها وفروع تشريعها، ولن تجد علمًا منها يستقل بنفسه عن النحو، وقواعده، والاعراب وشواهده، أو يستغنى عن معرفته أو يمكن السير فيه من غير نوره وهداه.

وهذه العلوم النقلية - التفسير والحديث والفقه - على عظم شأنها لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والوصول إلى أسرارها بغير هذا العلم العظيم، فهل ندرك مفاهيم كلام الله تعالى ونفهم دقائق تفسيره؟ وهل نعلم أحكام حديث الرسول ﷺ ولطائف تأويله؟ وهل يمكن الوصول إلى أصول العقائد وأدلة الأحكام من غير الرسوخ في مسائل النحو وقواعده؟ وقد أجمع الأئمة سلفًا وخلفًا على أن المجتهد لو جمع كل العلوم ولم يعلم النحو لا يصل إلى رتبة الاجتهاد.

فإن كثيراً من المعاني الدقيقة والأصول الموضوعية لا سبيل إلى معرفتها والنفوذ إليها إلا بعد البصيرة النحوية، وهذه اللغة العربية التي أخذها المستعربون هي أداة مطيئة ومركب ذلول للابانة عن الأغراض والكشف عما في النفوس باستعانة النحو واستخدام علوم أخرى من ناحية الفصاحة والبلاغة.

وأجرى هذا العلم كلام العجم في حدود مضبوطة سليمة، وإن لم تكن اللغة طبيعتهم وفطرتهم، ولكن كثرة الممارسة وطول المزاولة أقامت هؤلاء في صف العرب العرباء، فلا غلو ولا اغراق في أن النحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغي، وزينة العجمي، وهو المدخل الوحيد إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً، ومن هنا وصفه الأعلام السابقون بأنه "ميزان العربية ومقياس القانون العربي" وشبهوا الكلام الخالي من رعاية النحو بالطعام الخالي من الملح، وقالوا: "النحو في الكلام كالملح في الطعام" فبدأ العباقرة من أسلافنا يجمعون أصول هذا العلم ويثبتون

قواعده بالأمثلة والشواهد ، يشرحون مشكلات عبارات كتب المتقدمين ، يجيبون عن الأوهام الواردة على أساليبهم وتعبيراتهم ، وعلى هذا المنهج المتوارث تعاقب طوائف النحاة ، وتوالى مساعيهم حتى أخذ الراية نابغ عن نابغ ، وجاء المعنى اثر المعنى ، وتسابقوا في هذا الميدان ساعين مخلصين ، حتى وصلت النوبة الى الشيخ الجامي رحمه الله تعالى ، فشرح "الكافية" لابن الحاجب ، وفرغ من شرحه وعمره تسع وسبعون سنة ، وتوفي وعمره ثمانون .

ومع ذلك كله لما رأيت قصور العزائم ، وفتور الطبائع في تحصيل العلوم العربية قاطبة ، وخاصة في علم النحو الذي هو كالمح في الطعام ، أو أشد منه ، فاني وجدت الأساتذة والطلبة في المدارس العربية يرغبون عن المناهج الدراسية القديمة التي تورث الملكة والاستعداد للدارس والمدرس ، ويرغبون في الأسئلة الاختبارية والمذكرات اليومية ، والشروح الخالية عن القواعد والاستشهاد واللطائف والنكت العلمية الدقيقة ، حتى عجزوا عن فهم أقدم الكتب في المنهج الدراسي النحوي ، وأنفعها وأشهرها وأدقها في التعبير وأعجبها في الأسلوب ، وهو شرح عبد الرحمن الجامي على "المقدمة الكافية" لابن الحاجب الذي سماه "الفوائد الضيائية" لأجل ولده ضياء الدين ، واكتفى المعلقون عليها والمدرسون بـ "قل وقلنا" كما في "تحرير سنبت" و "تحفة الخادمية" وأمثالهما من "سؤال الكابلي" و "سؤال باسولي" وقد نهى النبي ﷺ عن "قل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال" فصاروا أبعد من النحو وقواعده ، والعلم وفوائده .

فأردت تصفية هذا الشرح العظيم "شرح الجامي" وتهذيبه وترتيبه وادماج المتن في الشرح ، كما فعل القزويني في "الايضاح" شرح "التلخيص" والحافظ العسقلاني في شرح "نخبته" والامام علاء الدين السمرقندي في شرحه على "مختصر القدور" المسمى بـ "تحفة الفقهاء" والكاساني في شرحه "بدائع الصنائع" على "تحفة الفقهاء" وسميته بـ "النحو الصافي" أو "تسهيل شرح الجامي" فالمرجو من الله تعالى أن يصفوا قلبي ، ولساني ، وقلمي ، وأعمالي كلها ، ويسهل صعوباتي وأن يتقبله يوم لا ينفع المرء الا القلب الصافي السليم ، ومنه البداية واليه النهاية ، وهو الموصل الى كل غاية .

وكتبه محمد أنور البدخشاني
بجامعة العلوم الاسلامية كراتشي
في ١٤١٧/١٢/٢٣ هـ

كُتِبَ الْمُؤَلَّفُ فِي نَظَرِ فَضِيلَةِ الدَّكْتُورِ بَشَّارِ عَوَّادِ بْنِ مَعْرُوفِ الْبَغْدَادِيِّ

رئيس جامعة بغداد سابقاً وصاحب التأليفات القيّمة والتعليقات الشهيرة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحابه أجمعين وبعد : فإن من نعم الله على وعميم احسانه التي أن وفقني الى مصاحبة أخى الأكرم العلامة المحدث الشيخ محمد أنور البدخشاني مدة من الزمن حيث يتولّى أستاذية الحديث بجامعة العلوم الاسلامية (علامة بنوري تاؤن كراتشي) وتباحثنا في الحديث وعلومه وفي العلوم الاسلامية عموماً ، واطلعت على تواليفه النافعة وأبحاثه الماتعة التي تسرّ كل محب للعلوم العربية والاسلامية ، ولا سيما تلخيصاته ، وتسهيلاتة ، وتفهيماته ، وشروحه لأمّهات كتب العلوم بلغة سهلة ميسرة وبليغة قوية في آن واحد مما أثلج صدري وأفرح قلبي وأطرب نفسي اذ طالما تمنيت مثل هذا في جامعاتنا في بلاد العرب لكن أنى ذلك والقوم ليس هنالك !!

فالحمد لله الذي عوّضنا بمثل هؤلاء العلماء الأعلام الذين أخذوا على عاتقهم حماية علوم العربية وللإسلام ، وجاهدوا في نشرها واداعتها بين الأنام لتعم فوائدها وترتجي عوائدها ، وهذا من توفيق الله سبحانه وتعالى .

ومما نزهت نظري فيه كتابه النافع الماتع "البلاغة الصافية تهذيب مختصر التفتازاني" وكتابه "طريق الوصول الى علوم البلاغة" كتابان نافعان في هذا العلم المهم ، وكتب في العقيدة "تلخيص شرح العقيدة الطحاوية" فأجاد وأفاد ويسرّ وسهل على كلّ أحد أن يفهم عقيدة الاسلام بعبارة سهلة ميسرة ، وكتب في النحو "مرآة النحو (تسهيل الضريري)" و "النحو الصافي" تسهيل الفوائد الضيائية (شرح الجامي) فيسرّ هذا الكتاب المغلق الذي كان الطالب يجد صعوبة في فهمه وفك مغاليقه ويحتاج الى الأسئلة الفرضية لتطبيق عباراته ففتحها الشيخ العلامة حفظه الله وجعلها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار.

وكتب الشيخ العلامة حفظه الله تعالى في الفقه وأصوله "أصول الفقه للمبتدئين" و
 "تيسير أصول الفقه" و "انتخاب أصول السرخسي" و "تسهيل أصول الشاشي" و
 كتب في المنطق "تسهيل المنطق" وفي الفقه أيضا "تسهيل كنز الدقائق" وغيرها من
 الكتب الماتعة النافعة .

أما كتاباته في الحديث وعلومه فهو فارس هذا الميدان وفي تيسير علومه لكل
 أحد ، فله "تسهيل شرح نخبة الفكر" و "تفهم مصطلح الحديث" و "تلخيص مقدمة
 صحيح مسلم" وغيرها (مثل السعي الحثيث وتلخيص "تدريب الراوي").
 وهذه الكتب كلها بلغة القرآن التي ارتضاها الله سبحانه وتعالى لغةً لدينه وجعل
 رسوله وأصحابه وأوليائه يتكلمون بها ، فسار الشيخ العلامة البدخشاني على سيرتهم
 في حجتها ونشرها وكتابة العلوم بها .

ولما كان هو في ثغر من ثغور الاسلام (متصلاً بالصين والروس السابق) حيث
 يتعرض هذا الدين الى شيء من التحريف من قبل بعض الفرق الضالة فقد وجد من أهم
 الواجب عليه أيضا أن يؤلف باللغة الفارسية من أجل تفهم أهل تلك البلاد المتكلمة
 بهذه اللغة وتبصيرهم بدينهم وعلومه ، فألف حفظه الله أكثر من عشرين مصنفا في
 هذه اللغة ، و من أبرزها ترجمة معاني القرآن الى الفارسية ترجمة أمينة وهو الموسوم
 "فتح الرحيم ترجمة القرآن الحكيم" مع تفسيره على وفق أحدث التفاسير مستعينا أكثر
 من ثلاثين تفسيرا من التفاسير الكبرى .

وحق لم يتقن عمله هذا الاتقان أن ينوّه بفضله ، فالتنويه هو أقل ما يكافأ به على
 احسانه العمل ، وأدعى له في تجديد الأمل باعادة الافادة ، فألف تحية لصديقنا العلامة
 المحدث الشيخ محمد أنور البدخشاني ، وأسأل الله سبحانه أن يزيد من توفيقه
 ليتحفظنا بنفائس تأليفه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه أفقر العباد

بشار بن عواد بن معروف البغدادي الأعظمي الدكتور

حامداً ومصلّياً

في غرة ذي الحجة سنة ١٤٢٢ هـ

كُتِبَ الْمُؤَلَّفُ فِي نَظَرِ فَضِيلَةِ الدَّكْتُورِ وَهْبَةِ الزَّحِيلِي صاحب التاليفات القيّمة

فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ الكبير محمد أنور البدخشاني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

وصلني خطابكم الكريم وهديتكم القيّمة : الكتب الخمسة ، وذلك يدل على علقكم الكريم ، وأدبكم الجم العالي ، فلکم مني خالص الشكر والامتنان والتقدير ، وفي كتبكم خير وبركة وتيسير للعلم واذلال قياده ، وهذا دليل على سعة الأفق العلمی والتمكن من تعبيد طريق الفهم أمام الآخرين .

واني لأشكر تواضعكم أيضاً وحسن ظنكم بي ، فالمهم تحقيق الفائدة عن طريق أو طريقكم .

بارك الله في جهودكم العظيمة وفي متابعة سير التعليم في أنحاء الهند باللغة العربية ، فذلك ليس من السهولة ، وحرصكم على العربية دليل على قوة الايمان والاخلاص لوصل الطلاب بمصادر المعرفة التي أغلبها بالعربية .

أرجو الله ان نلتقى بكم حين زيارتنا لفضيلة أختنا العلامة محمد تقی العثماني في ٩/٢٠ الشهر القادم ، والله الموفق .

والسلام عليكم

اخوكم خادم العلم والعلماء

وهبة الزحيلي

ابن الحاجب و كتابه "المقدمة الكافية"

١- اسمه ونسبه ولقبه : هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الدونى ^(١) الاسنائى المالكى المصرى ، كان أبوه كرديا حاجبا للأمير (موسك الصلاحى) ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبى ، ومن أجل كون أبيه حاجبا لقب بابن الحاجب ، فصارت كنيته لقبه.

مولده ونشأته : ولد ابن الحاجب فى مدينة اسنا من صعيد مصر سنة سبعين وخمسائة للهجرة على ما هو الراجح ، عاش ابن الحاجب فى صعيد مصر مع أبيه برهة من الزمان ، ثم انتقل مع والده الى القاهرة ، فاشتغل ابن الحاجب بالقاهرة فى صغره بالقرآن الكريم ، ثم تفقه على مذهب الامام مالك رحمه الله ، ثم اشتغل بالعربية والقرآن ، وبرع فى العلوم المختلفة ، وأتقنها وبلغ غاية الاتقان . وكان له مدة اقامته بالقاهرة رحلات الى دمشق ، وكان آخر تلك الرحلات سبع عشرة وستمائة للهجرة ، وسكن القدس وأملاؤها أيضا ، ودرس فى دمشق بالجامع الأموى فى زاوية المالكية (الزاوية الخاصة لتدريس الفقه المالكى فى ذلك الوقت) ثم ترك دمشق وعاد الى القاهرة وجلس فيها للتدريس بالجامعة الفاضلية.

ثم غادر القاهرة فى أخريات حياته وذهب الى مدينة

(١) منسوب الى دونة موضع الأكراد ببلاد المشرق ، وقيل قرية من قرى نهاوند.

الإسكندرية للإقامة بها.

٣- وفاته: وتوفي ابن الحاجب بالإسكندرية في شهر شوال سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة، ودفن هناك، وأما قتله ببغداد ودفنه فيردّهما أن هلاكو دخل بغداد سنة ٦٥٦هـ بعد عشر سنوات من موت ابن الحاجب، فهل أحياه الله ثم قتله هلاكو، وثانيًا أن قصة موته بالإسكندرية فقد ذكرها ابن خلكان وابن أبي شامة وهما معاصراه، فقولهما أوثق في شأن ابن الحاجب من قول غيرهما من المتأخرين^(١).

٤- أخلاقه وشخصيته: وكان ابن الحاجب - كما قال ابن أبي شامة - ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل، وكان ثقة حجة، متواضعًا، عفيفًا، كثير الحياء، منصفًا محبًا للعلم وأهله، محتسبًا للأدنى، وصبورًا على البلوى، وكان من أذكى الأمة قريحةً، ومن أحسن خلق الله ذهناً - كما قاله ابن خلكان - وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: جمال الدين (ابن الحاجب) كان وحيد عصره علمًا وفضلاً واطلاعًا، وقال الذهبي: إنه كان من أذكيا أهل زمانه وأبلغهم بيانًا.

٥- ثقافته وعلومه: يعدّ الإمام ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي، تفقّه على مذهب الإمام مالك وتعمّق في دراسته وفهمه حتى استوعب الفقه ونبغ فيه، وبلغ مبلغًا عظيمًا، وصار رأسًا عند المالكية، وقد صنّف في الفقه المالكي كتبًا قيمة تعدّ من أمهات المراجع الفقهية، وخاصة كتابه جامع الأمهات وهو مختصر في

(١) شرح المقدمة الكافية بتحقيق وتعليق جمال عبد العاطي محيّر أحمد ص ٢١.

الفقه المالكي، كما أنه صنف في الأصول منتهى السئول والأمل في علمي الأصول والجدل ثم اختصره وسمّاه مختصر المنتهى وكان له عناية خاصة بالقراءات، وقد أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الحاجب على أنه كان بارعاً في العلوم الأصولية (علم أصول الفقه والكلام، والجدل والمنطق) وتحقيق علم العربية (بأنواعه المعروفة) وأماله تنبئ عن إمامه وشغفه ومهارته بعلم التفسير والبلاغة، وتثمر مؤلفاته أنه كان فقيهاً، أصولياً، نظاراً، متكلماً، نحويًا بلاغياً مُقرئاً عروضياً.

٦- شيوخه: وتلمذ ابن الحاجب لعدد كبير من علماء عصره والجهابذة المبرزين في علوم الدين والعربية.

١- القاسم بن فيرة الشاطبي الضرير (المتوفى ٥٩٠هـ) المقرئ صاحب حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات، وعدد أبياتها ثلاثة وسبعون ومائة وألف بيت، وقل من يشتغل بالقراءات إلا حفظها.

٢- أبو الجود اللخمي غياث الدين الفرضي المقرئ النحوي الضرير وشيخ القراء بمصر والمتوفى سنة (٦٠٥هـ).

٣- أبو الفضل الغزنوي: محمد بن يوسف المقرئ الفقيه النحوي نزيل القاهرة، أخذ عنه السخاوي وابن الحاجب وغيرهما، وتوفي سنة تسع وتسعين وخمسمائة (٥٩٩هـ).

٤- أبو الحسن الإبياري:

علي بن إسماعيل الفقيه الأصولي المتكلم، أخذ عنه الفقه، وتوفي سنة ثمان عشرة وستمائة للهجرة (٦١٨هـ).

٥- البوصيري:

أبو القاسم هبة الدين علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب، والمتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسمائة للهجرة (٥٩٨هـ).

٦- القاسم بن عساكر: بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن أبو محمد ابن عساكر الدمشقي، والمتوفى سنة ستمائة للهجرة، وسمع منه ابن الحاجب الحديث بدمشق، كما أنه سمع الحديث من الشيوخ الآتية أسماءهم:

٧- إسماعيل بن صالح بن ياسين المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

٨- أبو عبد الله بن حامد الأتاجي المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

٩- أبو الثناء حماد بن هبة الله الحراني المتوفى سنة ٦٤٦هـ.

١٠- أم عبد الكريم فاطمة بنت سعد الخير الأنصاري.

١١- وأخذ الفقه عن أبي منصور الإبياري.

٧- تلاميذه

وتَلَمَذَ عليه خلق كثير، ومن المعروفين منهم:

١- الرضي القسطنطيني المتوفى (٦٩٥هـ).

٢- زين المعروف بابن الرعاد محمد بن رضوان المحلي الشاعر

النحوي الأديب والمتوفى سنة (٧٠٥هـ).

٣- جمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجباني

الشافعي النحوي صاحب الألفية المعروفة والمدرسة في المعاهد والمدارس.

وذكر التاج التبريزي في شرحه على الكافية أن ابن مالك تجلس

في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه.

ولد سنة ستمائة وتوفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة (٦٧٢هـ).

٤- أحمد بن محسن الشيخ نجم الدين المعروف بابن ملى.
وتوفي سنة تسع وتسعين وستمائة (٦٩٩هـ).

٥- الملك الناصر داود بن الملك المعظم ملك دمشق، وتوفي
سنة خمس وخمسين وستمائة (٦٥٥هـ).

قرأ هذا الملك الكافية على ابن الحاجب ثم نظم ابن الحاجب
كافيته بأمر تلميذه الملك وسمّاه الوافية ثم شرح الوافية وسمّاه شرح
الوافية.

٦- كمال الدين الزملكاني عبد الواحد بن عبد الكريم،
والمتوفي سنة إحدى وخمسين وستمائة (٦٥١هـ).

٧- وأخذ عنه الحديث الحافظ عبد العظيم المنذري صاحب
الترغيب والترهيب ومختصر سنن أبي داود والمتوفى سنة ٦٥٦هـ..

٨- والحافظ منصور بن سليم الإسكندري المتوفى ٦٧٧هـ.

٩- والحافظ عبد المؤمن الدمياطي المتوفى ٧٠٥هـ وآخرون من
العلماء.

٨- آثاره الصرفية والنحوية وبقية مؤلفاته

يعدّ الإمام جمال الدين ابن الحاجب من كبار علماء النصف
الأول من القرن السابع الهجري تأليفاً وتصنيفاً، فقد بلغت آثاره الصرفية
والنحوية وغيرهما ستة وعشرين مصنفًا (على ما عثرت عليه) وكان
صاحب قلم وفكر وتجديد ودراية وجدال ونقاش، ومخترع الأسلوب
الخاص في عصره.

قال معاصره ابن خلكان: وكل تصانيفه (ابن الحاجب) في نهاية
الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات

والزامات تبعد الإجابة عنها^(١).

وتلك المصنفات هي هذه:

- ١- المقدمة الكافية التي هي أساس موضوع بحثنا.
- ٢- شرح الكافية الإيضاح هو أول شرح كُتِبَ على الكافية.
- ٣- المقدمة الشافية في الصرف.
- ٤- شرح الشافية؛ فإنه شرح شافيته أولاً كما شرح كافيته.
- ٥- الوافية نظم الكافية، نظم الكافية على رغبة الملك الناصر داود تلميذه صاحب دمشق ثم شرح الوافية بأمر الملك ورغبته.
- ٦- شرح الوافية له، وطبع شرحه هذا مع تحقيق طارق نجم عبد الله.

- ٧- الإيضاح شرح المفصل للزمخشري.
- ٨- الأمالي النحوية، وقد طبع في مجلدين.
- ٩- المسائل الدمشقية، وهي في الحقيقة بعض أماليه.
- ١٠- وألف كتاباً لابنه المفضل ولكن ولم أعثر على موضوعه.
- ١١- شرح كتاب سيبويه الذي هو أساس الكتب النحوية ومنبعها الصافي.
- ١٢- شرح المقدمة الجزولية للجزولي النحوي الذي مر ذكره.
- ١٣- المكتفي للمبتدئ شرح (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي.

- ١٤- إعراب بعض آيات القرآن الكريم.
- ١٥- رسالة في استعمال لفظ العشر مع الأول والآخر.

(١) وفیات الأعيان : ٣/٣٤٩.

١٦- شرح المهادي في القراءات السبع لمحمد بن سفيان القبروني.

١٧- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية، وهي تشتمل على ثلاثة وعشرين بيتاً.

١٨- جمال العرب في علم الأدب.

١٩- المقصد الجليل في علم الخليل.

٢٠- معجم الشيوخ.

٢١- ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر.

٢٢- منتهى السؤل والأمل، في علمي الأصول والتجدل.

٢٣- مختصر المنتهى.

٢٤- عيون الأدلة.

٢٥- جامع الأمهات في الفقه المالكي.

٢٦- عقيدة ابن الحاجب.

٩- الكافية أهميتها وشروحها

الكافية مقدمة في النحو موجزة، ومتن متين في قواعد الإعراب والبناء، وتمثل طوراً قديماً من أطوار القرن السابع الهجري، كأنها مجمل من مفصل الزمخشري، فقد انتظم ابن الحاجب فيها مسائل النحو انتظاماً وجيزاً سليماً وعجيباً، فأعجب العلماء بها، وتداولوها بالدراسة، والتدريس، والشرح والتعليق، حتى أن بعض العلماء نظم فيها شعراً وقال:

ما أبصرث عيني بمثل الكافية مجموعة تروي المأرب شافية

يا طالبًا للنحو إلزم حفظها واعلم يقينًا أنها لك كافية
وقال آخر:

صاغ الإمام الفاضل ابن الحاجب
دررًا فأخفاهـا كغمـز الحـاجب
لمّا تواتر حسنـها بين الـورى
قالت: أنا السحر الحلال فحاجّ بـي
ومما يدل على أهميتها أن قام على شرحها عالمان معاصران لابن
الحاجب (مع أن المعاصرة منافرة).
أحدهما الخبّاز الموصلي المتوفى ٦٣٨هـ، والثاني موفق الدين
بن يعيش المتوفى ٦٤٣هـ.

وكما ذكرنا في السطور السابقة أن الملك الناصر بن الملك
المعظم عيسى الأيوبي صاحب دمشق درس الكافية على ابن الحاجب،
ثم أمره بنظمها، ثم طلب عنه شرح ذلك النظم.

شروح الكافية

ويبلغ عدد شروح الكافية عند بعض^(١) المترجمين لابن
الحاجب إلى اثنين وخمسين ومائة، وعند الآخرين يبلغ إلى عشرة ومائة
شرح^(٢)، وبما أن الإيجاز وترك الإعجاز مطلوبنا نكتفي بذكر أهم
شروحها، ونترك الاستيعاب والاستقصاء.

١- ومن أهم وأقدم شروح الكافية شرح ابن الحاجب نفسه، وهو
المشهور باسم الإيضاح والمسمى بـ شرح المقدمة (الكافية) في علم

(١) الدكتور طارق نجم عبد الله.

(٢) الدكتور جمال عبد العاطي عيصر أحمد.

الإعراب في نسخة المصنّف، وهذا الشرح هو أول المصادر التي اعتمد عليها شراح الكافية، وخاصة الشيخ الرضي وعبد الرحمن الجامي، وبدأ ابن الحاجب شرحه هذا في جمادى الأولى من سنة ٦٢٤هـ وفرغ من تسويده سنة خمس وعشرين وستمائة (بعشرين سنة قبل وفاته).

٢- شرح أحمد بن شمس الدين بن الخبّاز الموصلي (٦٣٨هـ) واسمه النهاية في شرح الكافية.

٣- شرح موفق الدين، يعيش بن علي الحلبي المتوفى ٦٤٣هـ.

٤- شرح أحمد بن محمد بن الرصاص المتوفى ٦٥٨هـ، وسَمّي شرحه منهج الطالب في شرح كافية ابن الحاجب.

٥- شرح جمال الدين أبي عبد الله محمد بن الطائي الجبلي والمتوفى ٦٧٢هـ وشرحه مخطوط إلى الآن.

٦- شرح بدر الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم المتوفى ٦٨٦هـ.

٧- شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي المتوفى ٦٨٦هـ وهو من أحسن شروحها إيضاحاً، وأكملها إخطاة، وأجملها أسلوباً، وأسهلها بياناً، وأكثرها استيعاباً للقواعد النحوية وشواهداها.

٨- شرح تاج الدين بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (المتوفى ٧٤٦هـ) وسَمّاه مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلمة والكلام.

٩- شرح الإمام عماد بن يحيى بن حمزة العلوي المتوفى ٧٤٩هـ وسَمّي شرحه الأزهار الصافية.

١٠- شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفى (٨٩٨هـ) وسَمّي شرحه الفوائد الضيائية لأجل ولده ضياء الدين وهذا هو الشرح

الذي درسناه دراسةً نقديةً وسهّلناه، وجدّدنا أسلوبه، وسَمّيناه الدراسة النقدية للفوائد الضيائية أو الفوائد الصافية^(١).

١١، ١٢، ١٣- وثلاثة شروح على الكافية لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الأستراباذي المتوفى ٧١٥هـ.

١٤- شرح ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي صاحب^(٢) التفسير المعروف والمتوفى ٧١٦هـ، وعليه تعليق لمولى صادق الكيلاني، أكمله سنة ٩٦١هـ.

١٥- شرح نجم الدين أحمد بن مكّي القرشي القمولي المخزومي والمتوفى ٧٢٧هـ.

١٦- شرح تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي المتوفى ٧٣٧هـ وسَمّاه التحفة الشافية.

١٧- شرح أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى ٧٤٦هـ، وسَمّى شرحه شكوك على الحاجبية وله شرح على شافية ابن الحاجب أيضاً، وقرأت شرحه على الشافية حين دراستي الشافية عند مولاي وعمّي المرحوم المغفور له المولى محمد شريف البدخشاني.

١٨- شرح جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١هـ.

١٩- شرح السيد الشريف الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ وهو باللغة الفارسية، وذكره الجامي باسم الترجمة الشريفة.

(١) كما أن لطف الله بن محمد الظفيري المتوفى ١١٣٥هـ لخّص شرح الرضي وسَمّاه المناهل الصافية تعليق الدكتور نجم طارق عبد الله على الكافية ص ٤١.
(٢) هو في الحقيقة مختصر لشرح مير مرتضى الشيرازي على الكافية.

- ٢٠- وشرح آخر للسيد الشريف على الكافية بالعربية.
- ٢١- شرح شمس الدين أحمد بن عمر الزاولي الدولة ابادي المتوفى ٨٤٨هـ، وهو المعروف بـ الحواشي الهندية.
- ٢٢- شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الزاولي الدولة آبادي المتوفى ٨٤٠هـ، ويسمى بـ شرح الهندي على الكافية.
- ٢٣- شرح حاجي بابا إبراهيم بن عثمان الطوسي المتوفى ٨٧٠هـ، واسم شرحه أوفى الوافية على الكافية.
- ٢٤- شرح علاء الدين البسطامي الشهير بـ (مصنفك) المتوفى ٨٧٥هـ.
- ٢٥- شرح عبد الله بن يحيى الناظري، ألفه سنة ٨٩٦هـ وسمى الناظري شرحه البلاكي الصافية في سلك معاني الفاظ الكافية.
- ٢٦- شرح محمود بن أدهم، وقد ألفه حوالي سنة ٩٠٠هـ (بعد الجامي بثلاث سنوات).
- ٢٧- شرح خالد بن عبد الله الزهري المتوفى ٩٠٥هـ.
- ٢٨- شرح الشيخ عيسى بن محمد الصفوي المتوفى ٩٠٦هـ.
- ٢٩- شرح عيسى بن محمد بن عبد الله بن محمد الأبيجي المتوفى ٩٥٣هـ، والشارح معروف بـ الصفوي ويقال له قطب الدين أبو الخير.
- ٣٠- شرح أحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي، المتوفى ١٠٣٤هـ.
- ٣١- شرح محمد بن عز الدين المفتي والمتوفى ١٠٥٠هـ.
- ٣٢- شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري الجزائري المتوفى ١١١٢هـ.

٣٣- شرح حسين بن أحمد زيني زاده، ألفه سنة ١١٦٧هـ، ويعرف بـ شرح زيني زاده.

٣٤- شرح محمد عبد الحق حيدرآبادي أكمله سنة ١٢٨٦هـ، ويعرف بـ تسهيل الكافية.

٣٥- حل تركيب الكافية لبرهان الدين بن شهاب الدين عبد الله جان، باللغة الفارسية.

٣٦- شرح صفي الدين نصير، ويسمى غاية التحقيق وهو في الحقيقة تسهيل لشرح الدولة آبادي.

٣٧- شرح بالفارسية لابن عبد النبي بن علي أحمد نكري، وسمي شرحه جامع الغموض وهو في الحقيقة ترجمة للفوائد الضيائية مع شيء من الزوائد. واكتفينا من عشرة ومائة شرح بسبعة وثلاثين، رومًا للإيجاز وفرارًا من الإعجاز.

١٠- مصادر وماخذ ابن الحاجب في الكافية

لا يختلف أحد من دارسي الكافية ولا مدرسيه على أن كتاب سيبويه الذي شرحه ابن الحاجب هو الدستور والأساس في الكافية، والإيضاح، والوافية وشرحها، فإن صاحب الكافية أمعن النظر فيه طويلاً، ووقف على أسرارهِ ودقائقهِ، واعتمد عليه، وتأثر به أكثر مما تأثر بغيرهِ، فإن كتاب سيبويه هو أول كتاب شامل لأبواب النحو، ولسعته وشموله أطلق عليه اسم البحر فكتاب سيبويه من هذه الناحية لا يضاهيه كتاب في علمهِ واستيعابه، كما أنه طالع مفصل الزمخشري ودرسه درسًا غائرًا، وبالع في اهتمامه به، وشرحه شرحًا مطولًا سَمَّاهُ (الإيضاح) باسم شرحه

على الكافية، فإن كتاب المفصل هي الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه في الشمول والاستيعاب، فليس في الكتب التي صُنِّفت بعد سيبويه وقبل الزمخشري مما وصل إلينا كتاب يستوعب جميع المباحث النحوية، بل إنما هي مؤلفات في موضوعات خاصة، وبعضها خلط بين المباحث الصرفية والنحوية، فكتاب الزمخشري المفصل هي المرحلة الثانية لنمو النحو وارتقائه وشموله.

وأخذ عن كشافه في مواضع متعددة، وأيضاً كان لابن الحاجب تعلق خاص بمصنفات أبي علي الفارسي، فقد ظهر هذا التعلق جلياً حين شرح كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، وسمّاه المكتفى للمبتدئ وأخذ من المغاربة من الجزولي، حيث شرح مقدمته المسمّاة بالقانون وأخذ منه كثيراً من آراء الجزولي.

ولعل رعاية الإيجاز والاختصار منع ابن الحاجب عن إحالة الأقوال والآراء إلى أصحاب هذه الكتب.

وكذلك استفاد ابن الحاجب من الأصول لابن السراج والجمل للزجاجي، والخصائص واللمع لابن جني، وغيرها من مؤلفات متقدمي النحاة، والدليل على أخذه من هؤلاء المصنفين ورجوعه إلى مؤلفاتهم أن شارحي الكافية - ومن أشهرهم الشيخ الرضي - ينسبون الأقوال والآراء المذكورة في الكافية إلى كتب هؤلاء ويثبتونها بالإضافة إليهم.

وبالجملة أنّ أهم مصادر الكافية هي الكتب الآتية:

كتاب سيبويه، ومفصل الزمخشري، وكشافه، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، والمقدمة الجزولية المسمّاة بالقانون، والأصول

لابن السراج، والجمل للزجاجي، واللمع والخصائص لابن جني.
فأخذ التنسيق والتبويب والاستيعاب عن كتاب سيبويه،
والاختصار والإيجاز عن قانون الجزولي، والاستدلال والأسلوب عن
مفصل الزمخشري، والتطبيق والأمثلة عن اللمع والخصائص لابن
جني.

منهج ابن الحاجب

نهج ابن الحاجب في الكافية منهج المتقدمين عليه بعد القرن
الخامس الهجري، في ضبط القواعد ورعاية الأصول، ولحاظ الإيجاز
وإرادة الإعجاز، وقلة الأمثلة، وعدم المبالاة بالشواهد إلا نادراً، وأسلوبه
كلامي وعقلي أكثر من أن يكون نحويًا وأدبيًا، والأصل في اختيار هذا
الأسلوب الصعب الموجز أن مؤلفي النحو والصرف بل البلاغة قبل
القرن الخامس الهجري كان دأبهم سرد القواعد والأمثلة، ثم التطبيق، ثم
التأييد بالشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام
الفصحاء نظمًا ونثرًا، ولا يأتون بالحدود المنطقية ولا يبالون ما هو
الجنس في التعريف؟ وما هو الفصل؟ وماذا دخل في التعريف وماذا
خرج عنه؟ وكتاب سيبويه الذي أثني عليه جميع المصنفين بعده،
وجعلوه أساساً، وأخذوه نبراساً أصدق شاهد وأسطع برهان على ما قلنا
من عدم مبالاة المتقدمين بالتعريفات والحدود المنطقية والمناقشات
العقلية، وإنما هجمت هذه المصائب على كتب النحو والبلاغة بعد
ارتقاء المنطق وغلبته على العلوم العربية، وجعله المشرع الأدبية
الصافية مكدرة، واستيلائه على الأساليب العربية الخالصة، واتزان النقل
بميزان العقل، والرغبة إلى الصعوبة، والنفرة عن اليسر وترجيح العسر.

الجامي عصره وحياته العلمية والعملية

١- الوضع السياسي في عصره:

وكانت منطقة إيران تنقسم في هذا العصر إلى قسمين:

(١) شرق إيران، وكان تحت سيطرة السلاطين التيموريين، وعاصمتهم هراة مسكن الجامي.

(٢) والجنوب الغربي من إيران، وقد تعاقبت على حكمها أسرتان معروفتان آنذاك: قره قويته، وهم أصحاب الخروف الأسود، وآق قويته، وهم أصحاب الخروف الأبيض. والمهم عندنا هو القسم الأول الذي يرتبط بموضوعنا (أي شرق إيران) فإنه هو عاصمة موطن الجامي.

ففي سنة (٧٨٢هـ) قام تيمور لذ (الأعرج) المغولي للاستيلاء على خراسان، ففتح مدينة هراة عنوةً، وهدم أسوارها وأسقط قلاعها وبروجها، وذبح وقتل آلافاً من سكانها، فبقي سلطانه عليها إلى أن توفي سنة (٨٠٧هـ) وبعد موته خلفه ابنه (شاه رخ) فجعل هراة مقراً له وعاصمة لمملكته، وكان عمره حينئذ ٢٨ سنة (ثمانين وعشرين سنة) وكانت ولادته سنة ٧٧٩هـ (سبعمئة وتسع وسبعين للهجرة).

فوتع شاه رخ وأيد سلطانه على مملكته على رغم الاضطرابات التي كان يشيرها أقاربه على خلافه.

وأدخل مازندران في حدود مملكته سنة ٨٠٩هـ واستولى على ما وراء النهر سنة ٨١١هـ وعلى فارس سنة ٨١٧هـ وعلى كرمان سنة ٨١٩هـ وعلى أذربيجان سنة ٨٢٣هـ، وبهذه الاستعمارات تمكنت حكومته وسيطرته على

هذه البلاد، واستمر حكمه إلى أن توفي سنة ٨٥٠هـ وهو في الثانية والتسعين من عمره.

وبعد وفاة شاه رخ بدأت الاضطرابات وحدثت الفتن، فأخذت دولة التيموريين تنحل وتضعف يوماً فيوماً على يد أصحاب الخروف الأسود (قره قويته) في أول الأمر، ثم على يد أصحاب الخروف الأبيض (آق قويته) إلى أن جاء من تصدى لهم من قادة التيموريين، واستطاع من بعدها أن يستولي على هراة السلطان حسين بايقرا آخر ملوك التيموريين، وذلك سنة ٨٧٢هـ بعد قتال طويل وخاص وقع خلاله معارك ضارية.

وباستيلاء السلطان حسين عاد الأمن والاستقرار في البلاد، وعم الخير والسلام مدة حكمه الذي استمر خمسة وثلاثين عاماً، عُمِّرت فيها خراسان، وصارت مدينة هراة عاصمة المملكة ومن أهم المراكز الحضارية والتجارية المزدهرة.

٢- الوضع الثقافي:

قد ظهر مما ذكرنا في الوضع السياسي بفترتين طويلتين من الأمن والاستقرار على رغم الاضطرابات والفتن التي أشرنا إليها.

ففي عهد السلطان شاه رخ كانت هراة معهداً بل مهداً للعلم والعلماء أصحاب الفضل والأدب، وما زال بعض آثاره هذا السلطان موجودة إلى الآن في هراة، وقد ذكر مؤرخوا هراة أن شاه رخ كان له ابن يقال له باي سنقر مرزا، قد اشتهر باي سنقر بترغيبه وتشجيعه في هذه الفترة، وفي عهده بدأ التحقيق والمقابلة بين نسخ الشاهنامه للفردوسي، وكتب عليها المقدمة باي سنقرية وبفضل تشجيعه كثر الخطاطون المهرة في استنساخ الكتب والدواوين، وحدث فن التذهيب والنقاشي.

وقد كتب باي سنقر بيده في هراة نسخة من القرآن الكريم، وهو المعروف بالقرآن الباي سنقري، وهو بقطع كبير للغاية ويخط ممتاز، وتوجد

أوراق منه في المكتبة الرضوية في مشهد (إيران) وكانت مكتبة باي سنقر - في هراة - من أغنى الخزائن العلمية والأدبية.

ولاشك أنه قد جاءت الفتن والحوادث، وتأثر بها العلم والعلماء والأدب والأدباء. ب وفاة السلطان شاه رخ، ولكن عاد الأمن والاستقرار بالسرعة بعد أن تولى الحكم السلطان حسين بايقرا، فصارت أيام سلطنته فترة ذهبية تنفجر فيها ينابيع العلوم والفنون، وذلك لما يتمتع هذا السلطان من الفضل والذكاء والموهبة.

. وقد صارت هراة في عصره مركزا للعلم والعلماء، وتموذجاً للحضارة

والمدينة، واجتمع فيها كبار العلماء، وألف أعظم المؤلفين أحسن آثارهم في عصر هذا السلطان.

وعاش في هذا العصر الميمون مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي، وهو من مشاهير العلم والأدب والمعرفة، وعاش في هذا العصر في هراة الوزير العالم والشاعر الأديب الأمير على شير النوائي أكبر وزراء السلطان حسين بايقرا، وكان ذا مكانة خاصة بعد نظام الملك، وله بضعة آلاف بيت من الشعر باللغة التركية والفارسية، وقد توفي سنة ٩٠٦هـ ودفن في هراة.

وقد تمكن الجامي في خلال هذه الفترة الطيبة من تأليف أفضل آثاره وأكبرها، وهو الفوائد الضيائية - موضوع بحثنا - وكان السلطان الموصوف يوقره ويقدره ويبالغ في احترامه، ويقبل شفاعته للوزراء والأمراء والدرأويش في كل أمر من الأمور.

وبالجملة يعدّ عصر الجامي عصر نهضة علمية، وحركة ثقافية ظهر فيها كثير من الأدباء والشعراء والمؤرخون، وصنّفت فيه مصنفات علمية، وازدهرت فيه كثير من الفنون.

١- اسمه وكنيته ولقبه

هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد النجامي^(١) الشيرازي، الملقب بـ نور الدين والمكّي بـ أبي البركات ولقبه عند البعض عماد الدين والظاهر أن عماد الدين كان لقبه أولاً، ثم اشتهر بـ نور الدين. وأما نسبه فقد أجمع أصحاب التراجم أنه منسوب إلى جام فعُرف بالجامي، وجام ولاية بخراسان القديم (الواقع الآن تحت استيلاء إيران) فقد انتقل والده مع جدّه عن بلده الأصلي دشت - محلة من أعمال أصفهان - إلى جام.

٢- مولده: وولد الجامي في قرية (خرجرد) من قرى ولاية جام الواقعة بين مشهد وهرّاة في عشاء الثالث والعشرين من شعبان سنة (٨١٧هـ) ثماني مائة وسبع عشرة من الهجرة النبوية الشريفة.

وقد أشار الجامي إلى مكان ولادته وتخلّصه الشعري بقوله:

مولدم جام ورشحه، قلمم
جرعه، جام شيخ الإسلام است
لا جرم در جريدته، اشعار
به دو معنى تخلصم جامي است

ومعناه: أن مولدي في جام وقد شربت قلمي جرعة من جام شيخ الإسلام (والدي أحمد) فطبعاً يعرفونني في صحيفة الأشعار بـ الجامي فنسبتي إلى الجام لهذين المعنيين. وللجامي منظومة بالفارسية بلغت ثمانين بيتاً، نظمها قبل وفاته

(١) انظر: شذرات الذهب ٣٦٠/٧، والبدر الطالع ٣٢٧، وهذية العارفين ٥٣٤/١.

بخمسين سنين، لخص فيها حياته، ويبين أحواله، وما جرى عليه في حياته، وقال في أولها مشيراً إلى تاريخ مولده ما معناه أنني في سنة سبع عشرة وثمانمائة من الهجرة النبوية حيث انتقلت سرادقات الجلال من مكة إلى المدينة، هويت كسير الجناح من علياء العز إلى حضيض الهوان والمذلة، أي ولدت في هذه السنة.

ثم يشير إلى تاريخ نظم القصيدة المذكورة ويقول: وما آنذا اليوم في الثالث والتسعين وثمانمائة أمضي زمان العمر في هذه الدنيا^(١).

٣- نسبه: فقد ذكر بعض المصادر أنه ينتهي إلى الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله، وشيبان قبيلة معروفة، ولها رجال معروفون بالفضل والذكاء والسخاء والشجاعة، مثل المثنى بن خارثة الشيباني صاحب معركة (ذي قار) ومعن بن زائدة الشيباني أحد الأجواد المشهورين عند العرب، وأحمد بن حنبل إمام الحديث والفقه وأصولهما.

٤- أمّا أسرته: فقد تزوج الجامي ابنة مرشده في الطريقة النقشبندية الشيخ سعد الدين الكاشغري، فوُهب منها أربعة أبناء، توفي الأول بعد ولادته بيوم، وتوفي الثاني بعد سنة من ولادته، والثالث هو ضياء الدين يوسف الذي ألّف الفوائد الضيائية لأجله وسمّاه بهذا الاسم.

وأما الرابع فهو ظهير الدين عيسى ولد بعد تسع سنوات من ولادة أخيه ضياء الدين، وتوفي ظهير الدين بعد أربعين يوماً من ولادته^(٢).

٥- نشأته وثقافته: نشأ الجامي في بيت من بيوت العلم المعروفة في ذلك الزمان، وكان جدّه شمس الدين محمد الدشتي من مشاهير أهل العلم

(١) انظر: الجامي عصره وحياته (ص ٧٣ و ٧٥).

(٢) الجامي عصره وحياته (ص ٩٤ و ٩٧).

والتقوى، كما أنه كان مرجعاً للقضاة والإفتاء في ولاية جام، وكذلك أبوه نظام الدين أحمد بن محمد الدشتي لم يكن أقل من جدّه في العلم والشهرة، فإنه كان من المجتهدين في الفقه الحنفي، كما أنه كان متمكناً في العلوم الأدبية والعربية^(١).

٦- رحلاته إلى البلدان: ولما انتقل مع أبيه من مسقط رأسه (جام) إلى هراة كان صغيراً، فألحقه أبوه بالمدرسة النظامية، فاتصل بشيوخها وأساتذتها، وجلس في درس الشيخ جنيد الأصولي الذي كان مشهوراً بالمهارة في العلوم العربية، واستفاد من شهاب الدين الجاجرمي وغيرهما، ثم سافر إلى سمرقند، واتصل بأهل العلم فيها، وحضر درس خواجه علي السمرقندي، وأخذ من القاضي موسى الرومي وغيرهما من مشايخ سمرقند.

وبما أن الجامي قد نشأ في جوٍّ علمي ومدارس الجهد والسعي، وطاف البلاد رغبة في العلم وتحصيله، وقد وهبه الله تعالى ذكاءً فائقة وطبعاً وقادراً يعدّ من الدارسين الحارصين في شتى العلوم وأصنافها المختلفة من العقلية والنقلية، والأدبية والعربية، قال صاحب البدر الطالع اشتغل الجامي بالعلوم أكمل اشتغال حتى برع في جميع المعارف وأنواع العلوم^(٢).

٧- ردّ الجامي على كتب ابن سينا: ولتبخّر الجامي في العلوم العقلية ونضجه فيها واطلاعه على مكنوناتها أصبحت له مقدرة عالية وفكرة ناضجة حتى استطاع أن ينظر في تلك العلوم بنظر دقيق، ويقضي فيها بما هو الحق عنده، ويفرق فيها بين ما يراه نافعاً وما يراه ضاراً:

فنراه يهاجم على ابن سينا^(٣)، ويهاجم على كتبه ومؤلفاته، مثل كتابه

(١) انظر: مقدمة الحبور في شرح الجامي المحشى.

(٢) البدر الطالع ١/٣٢٧.

(٣) نور دل از سينهء سينا مجوي. روشني از چشم نابينا مجوي.

الشفاء و القانون و الإشارات فيقول إنها (تلك الكتب) تؤدي إلى الكفر والضلال، ويذكر رأيه في الفلسفة قائلاً بالصراحة: إن معظمها (معظم آراء ابن سينا) على السفهِ^(١).

وليس هو أول من ردّ على فلسفة ابن سينا، فإن الإمام الغزالي قد ردّ عليه وعلى الفارابي وأمثالهما في كتابه المعروف تهافت الفلاسفة.

٨- نصيحته للمتعلمين

ويقول في نصيحته للمتعلمين: ولا تسلك طريق الجدل (الكلام) فإنه لا يهدف إلا إلى هدم الأوضاع، وتعوزه الأدلة والبراهين، ولا تتحدث عن المنطق فإنه لم تحلّ من مشكلاته، أي عقبة على وجه الإطلاق، ولم يتضح (إلى الآن) من حدوده أو دلائله شيء، سواء كان من أجناسه العالية أو أنواعه السافلة، وإذا لم يكن أساس علمك كتاب الله فإنه بعيد عن الحكمة، وما لم تكن نفسك متعوداً على الرياضة فلن يجديك تحصيل العلوم الرياضية فتيلاً^(٢).

٩- منهج الجامي للعلماء

وينقول الجامي في الجزء الأول من ديوانه (سلسلة الذهب) ما معناه: وابتحث عن كتاب الله فإنه واضح وجدير بالقراءة، سليم كطبع الرجل العارف، وعن حديث الرسول الصحيح النابع من أخلاقه وسيرته، وعن كتب (هي) مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم، فهي بعيدة كل البعد عن الشك والريبة، وخذ من التفاسير ما هو مشهور، وما هو بعيد عن تحريف المبتدعين، و(خذ) من أصول الشرع وفروعه ما هو اليق وأولى، ومن فنون الأدب كالنحو والصرف وما

(١) الجامي عصره وحياته ص ٧٨.

(٢) الجامي عصره وحياته ص ٧٩.

يتلاءم هذه العلوم. وابتحث في رسالات أهل الكشف والشهود، وفي مقالات أهل الذوق والوجدان عما يزيل حجاب الجهل والغموض أمامك، واتجه إلى دواوين الشعراء والفصحاء وقصائد الناظمين المبرزين، فإذا تجمعت لديك هذه المعارف فاعتزل الدنيا وما فيها^(١).

ونستدل مما ذكرنا على اتجاهات الجامي الثقافية التي تكونت منها معارفه وعلومه التي ظهرت في مجموعة كبيرة من مؤلفاته العربية والفارسية في مختلف العلوم والفنون، فكان الجامي نحويًا، متكلمًا متصوفًا، منطقيًا، عروضيًا أصوليًا، مفسرًا، وكان له إلمام شديد بالأدب والشعر والمنطق، والفلسفة، ورغب في الكتاب والسنة والأخلاق والأدب العربي.

١٠- أساتذته وشيوخه: وقد أشرنا في السطور السابقة إلى أن الجامي تعلم من أبيه (نظام الدين أحمد بن محمد الجامي) العلوم العربية أولاً، ثم حضر درس الشيخ جنيد الأصولي ودرس عنده شرح المفتاح والمطول، وأخذ من شهاب الدين الجاجرمي تلميذ التفتازاني، واستقى من منبع خواجه علي السمرقندي تلميذ السيد الشريف، كما أنه أخذ عن القاضي موسى الرومي أيضاً، والقاضي هذا هو شارح ملخص الهيئة، وكتابه معروف باسم شرح الجغميني وكان يدرس في المدارس العربية قبل سنوات، ودرس الجامي عنده شرح التذكرة في الهيئة، ولم يعترف لأحد منهم بالشيخوخة مثل ما اعترف لأبيه، حيث يقول: إنني لم أدرس عند أي من الأساتذة بشكل يكون لهم الغلبة والتفوق عليّ، ولم يثبت لأيّ منهم حق الأستاذية عليّ، وإنني في الحقيقة تلميذ لأبي الذي تعلّمت منه اللغة^(٢).

وليس فيه غرور ولا إنكار عن مرتبة أساتذته، وإنما هو مبالغ في مدح

(١) الجامي عصره وحياته ص ٧٩ و ٨٠.

(٢) مرآة تاريخها آثارها رجالها ص ٨٧.

أبيه، واعتراف بأن لتربية أبيه أثراً كبيراً في شخصيته وثقافته، وما استفاد عن غير أبيه فقليل في مقابلة ما أخذ عن أبيه من العلوم والتزكية والأخلاق.

وأخذ علم التزكية عن سعد الدين الكاشغري وخواجه عبيد الله الأحرار السمرقندي المدفون في تاشكند الآن.

١١- تلاميذه: لم أجد فيما عندي من التراجم غير تلميذين له: ١- عبد الغفور بن علي اللاري المتوفى ٩١٢هـ وهو المشهور بـ مولانا عبد الغفور وقد لقّبه أستاذه الجامي بـ رضي الدين وقد روي أنه من أولاد سعد بن عيادة رضي الله عنه من كبار الأنصار، وهو من أرشد تلاميذ الجامي وأذكاهم وحامل علومه ومعارفه وآدابه، درس أكثر مصنفات الجامي على حضرته، وأخذ منه الطريقة فاستنار بنور معرفته.

وكتب المولى عبد الغفور حاشية على الفوائد الضيائية وصل فيها إلى بحث المركبات واختارته المنية، فلم يكمل البقية، ثم كملها إلى آخر الكتاب، عبد الحكيم السيلكوتي المتوفى ١٠٦٧هـ، ويُعرف كتابه باسم التكملة.

٢- وتلميذه الثاني إبراهيم بن محمد عصام الدين الأسفرائني المتوفى ٩٤٣هـ، وله حاشية على الفوائد الضيائية ناقض فيها عبد الغفور اللاري كثيراً وردّ عليه في بعض الأحيان ردّاً شديداً، كما أنّ له شرحاً على الكافية، وشرحاً على التلخيص باسم الأطول وحاشية على تفسير البيضاوي، وله ذيل على نفحات الإنس للجامي.

واكتفى أصحاب التراجم بهذين التلميذين لكمال شهرتهما.



١٢- شخصية الجامي وأخلاقه

ويمكننا من دراسة ما ذكرنا من نشأة الجامي وثقافته أن ندرك جانباً كبيراً من شخصيته وأخلاقه.

١- فمن أهم صفاته البارزة تقديره وحبّه العلم الذي ربّني ونشأ في أجوائه، وفني عمره في سبيل دراسته، ووقف له نفسه، وبقي ملازماً له طول حياته، يضاف إلى ما وهبه الله من ذهن وقاد وذاكرة قوية امتاز بها على أقرانه، وكان يشار إلى علمه وفضله في حلقات العلماء.

ومما يدل على حبّه العلم وما يوصل إليه أنه يقول بالنسبة إلى أهمية الكتاب العلمي ما معناه: لا يوجد في العالم بأسره صديق خير من الكتاب، وليس هناك شيء يزيل الهمّ في هذه الدنيا المليئة بالأحزان سوى الكتاب، وكلما خلوت به تنال منه راحة لا حد لها، ولا يصيبك أذى منه على الإطلاق^(١).

ويقول في موضع آخر ما معناه: إن الكتاب هو أنيس، وحدثك، والكتاب هو نور صبح المعرفة، وهو أستاذك الذي يعلمك دون أجر أو منّة، فافتحه كلّ لحظة لتنال قسطاً من المعرفة، وكذلك يقول: شمر ساعد الجدّ في طلب العلم، وانفض يدك عن باقي الأعمال.

٢- ومن محاسنه أنّه كان مبتعداً عن الرياء والنفاق، ومراقباً ربه في أقواله وأفعاله، معرضاً عن العلائق الدنيوية، أي غير الضرورية منها، مشغولاً

(١) الجامي وعصره وحياته ص ١٢٢-١١٩.

بالأذكار والرياضيات والجهد والعبادة، وكان الجامي رحمه الله خاشعاً متواضعاً إلى حد النهاية، ولا يجلس على الأرض إلا متوجهاً إلى القبلة، وإذا رأى شخصاً جاثياً إليه تظهر البشاشة والسرور في وجهه.

وهذا علي شير النوائي كبير وزراء السلطان حسين بايقرا يقول: علي الرغم ما للجامي من إحاطة بالعلوم بالإضافة إلى موهبته الشعرية فقد كان بسيطاً في كل حركاته، وأقواله، وطعامه ولباسه، واشتهر بذلك بين أصحابه، وذاع صيته حتى كان الناس يقدمون من نواح عديدة لزيارته، والتمتع بلفائه. ٣- ومن صفاته أنه دائم الصمت في المجالس والمحافل، وكثيراً ما يجلس ساكناً، ويطلب من الجالسين أن يتحدثوا قائلاً: تحدثوا، ليس عندي ما أقول وكان الجامي مشهوراً بالغنى، وعزة النفس، ولهذا لا تراه يلجأ أو يخضع لأحد طمعاً في عطاء، بل كان يغضب على اللثام المكتسبين المتسابقين إلى موائد السلطان، وإلى طعامه وشرابه وجوائزه، وإنكاره على هؤلاء مذكور في شعره الفارسي^(١).

وكان من طبعه الكرم، ومساعدة الفقراء، والمساكين، والأيتام والأرامل، وحماية المظلومين.

٤- ومن سيرته الدعوة إلى الخي، والمحبة، يقدم نصائحه للناس عامة حاكمين ومحكومين، وله أشعار بالفارسية نصح فيها السلاطين والأمراء.

٥- وكان الجامي صاحب ذوق لطيف واحساس دقيق، وكان يتتبع الظرفاء ولطائفهم، وكتب فخر الدين الصفی كتاباً باسم لطائف الطوائف وخصص الفصلين فيه بعنوان (لطائف عارف جامي) وذكر فيهما ما يقرب من ثلاثين حكاية ولطيفة للجامي^(٢).

(١) الجامي عصره وحياته ص ١١٣.

(٢) الجامي عصره وحياته ص ١١٧-١١٨.

١٣- عقيدة الجامي: وما أنه درس جميع أنواع العلوم التي كانت رائجة في عصره، وأتقن العلوم العقلية، ورسخ في العلوم الشرعية، وحصلت له مقدرة فائقة على سبر الحقائق العلمية، مع ما أحياه الله من ذكاء وفطنة، ونفس صافية زكية كان يعرف المسائل بالحس بعين أهل الظاهرة وبالمعنى بقلب أهل الباطن، ويشرب رحيقها بعلم الشريعة، ويتسنى عبيرها بقين أهل التزكية، فكان لا يلبس عقيدته أي هوى غير اتباع طريقة الشريعة الصافية النابعة من نصوص كتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم، ومن عللها وإشاراتها، ولم يُرمه ولم يُمله أي تعصب أو تطرف في زمن كثرت فيه الاختلافات واختصام المخالفين من أهل الفلسفة والكلام والرفض والاعتزال والإرجاء.

ووضع في كتابه المنظوم (سلسلة الذهب) لبيان اعتقاده عنواناً باسم اعتقاد ناميه ولخص فيه اعتقاده، في ضمن العقيدة التي يجب أن يكون عليها كل مسلم، ثم تحدث فيه عن الأمور الآتية:

- ١- الإقرار بوجود الحق تعالى، بجميع صفاته (إجمالاً) ويعلمه وإرادته، وقهرته، وسمعه وبصره، وكلامه، وأفعاله (تفصيلاً).
- ٢- وأشار إلى وجود الملائكة والإيمان بها، وإلى الإيمان بالأنبياء.
- ٣- وصرح بفضيلة النبي، وبأنه خاتم الأنبياء، ثم تحدث عن شريعته ومعجازه. وانتقل بعد ذلك إلى معجزات سائر الأنبياء وكتبهم السماوية.
- ٤- ثم تكلم عن قدم كتاب الله تعالى.
- ٥- كما أنه أثبت فضيلة الأمة الإسلامية وشرف أهل البيت والصحابة.
- ٦- ثم ذكر أن تكفير أهل القبلة (الذين لا ينكرون شيئاً من ضروريات الدين) غير جائز.

٧- واعترف بعذاب القبر وسؤال منكر ونكير.

٨- وقال بحقية النفختين والميزان والصراط.

٩- وتحدث أخيراً عن خلود الكفار في النار، وخروج العصاة منها

بالشفاعة (أو بمغفرة الله).

١٠- وأشار إلى أن الكوثر حق، ويّين التفاوت في درجات الجنة، والخلود فيها وأثبت رؤية الله سبحانه في الجنة.

١١- وألّف كتاباً في معجزات النبي وسماه شواهد النبوة فيبحث فيه عن سيرته، وعن فضائل الصحابة وأهل البيت، فيذكر الخلفاء الراشدين على ترتيب أهل السنة والجماعة، ونقدّم عن كتابه سلسلة الذهب أشعاره بالفارسية في هذا الصدد:

خاصه ء اهل بيت واصحاب	که از همه بهتر اند در هر باب
وزمیان همه نبود حقیق	بخلافت کسی به از صدیق
وزهبی او نبود احرار	کس چو فاروق لایق این کار
بعد فاروق جز به ذی النورین	کار ملت نیافت زینت وزین
بود بعده به علم ووفاء	اسد الله خلفا
لعنی که از رافضی شود واقع	شود آن لعن هم بدو راجع

هذه هي عقيدة الجامي إلى أن لقي ربه، ولكن هذه العقيدة لم يرض بها بعض المتعصبين من أهل الأهواء، فرأى الجامي منهم أذى كثيراً.

تصلب الجامي في عقيدته وما أصابه لأجلها

وللجامي قصة مؤلمة مع هؤلاء المتعصبين من الروافض في بغداد أثناء سفره إلى الحجاز لأداء فريضة الحج:

وتلك أنهم اتهموه ببعض مالم يقله، وزادوا من عندهم على بعض ما قاله في سلسلة الذهب من الأشعار، فعقدوا له مجلساً في أوسع مدارس بغداد، وحضر المجلس القضاة والأمراء، وانتهى المجلس بالانتقام من الجامي بأن حلقوا له نصف شاربته بالسكين (الموسى) والنصف الآخر فرضوه بالمقراض، ثم أركبوه - معكوساً - على الحمار، بعد أن ألبسوه قلنسوة من خشب وطاقوا به أنحاء بغداد^(١).

(١) الجامي وعصره وحياته ص ٩٩-١٠٠.

وسلسلة طريق الجامي كما يلي

نور الدين عبد الرحمن الجامي عن سعد الدين الكاشغري، عن نظام الدين خاموش، عن خواجه علاء الحق والدين المعروف بالعطار، عن بهاء الدين النقشبندی عن خواجه أمير كلا.

ويقول الجامي في بعض أشعاره ما معناه: التحقت بالصوفية صفاة القلوب، فليس هدفهم من العلوم سوى الأعمال وقد تأثر الجامي في تصوفه بابن العربي، وأعجب به أشد الإعجاب، فشرح كتابه فصوص الحكم كما سيأتي ذكره.

٥- ١- أنموذج من أشعاره العشقية:

جامی چون شـدی در عاشقی پیر
سبـك روحی كن ودر عاشقی میر
قومی كه نیامند در عشق تمام
خوانند هوای نفس را عشق به تمام^(١)
کی شاید شان در حرم عشق مقـام
خود هست برایشان سخن عشق حـرام
با عشق توام هوا نمانست و هـوس
با آتش سوزنده چـسان ماند خس
خواهد ز تو مقصود دل خود همه کس
جامی از تو همین تو را می خواهد و بس

(١) مولانا رومی می فرماید:

عشق ها کز بی رنگی بود عشق نبود عاقبت تنگی بود

١- ثناء العلماء والسلاطين عليه:

١- يقول القاضي الرومي (صاحب شرح الجفميني في الهيئة) : لم يتعد أحد من نهر جيحون إلى هذا الطرف (سمرقند) منذ بنيت سمرقند مثل الشاب الجامي في جودة الطبع وقوة التصرف^(١) وأصلح مواضع من كتابه فأعجبه.

٢- وشهد بفضلله وذكائه أحد من درس معه من أقرانه، وهو أبو يوسف الفنري السمرقندي الذي كان من تلاميذ القاضي الرومي، وقال: إن كان يقوم بإصلاح بعض الأخطاء التي صدرت من القاضي الرومي، فيتصرف في بعض أقواله التي جاءت في بعض مؤلفاته تصرفات لم تخطر على خاطر القاضي، فيتعجب القاضي من فهمه وفطنته^(٢).

٣- فهذا السلطان حسين بايقرا الذي يعدّ من الأدباء والشعراء كان يقدر الجامي حق قدره وينزله منزلة عالية ويقبل شفاعته للوزراء والأمراء وأهل العلم، في أمرين من الأمور الممكنة. وينتظر السلطان الفرص والمناسبات لإظهار هذا التقدير، كما أنه عندما علم بقبضه من الحج - والسلطان بمرور - أرسل إليه الهدايا مع رسالة كتب في أولها:

أهلاً بمقدمك الشريف فإنه فرح القلوب ونزهة الأرواح

وليس هذا فقط، بل خصّص السلطان حسين هذا في كتابه (مجالس العشاق) المجلس الخامس والخمسين لشرح أحوال الجامي، فيقول فيه: كان من لا يفي الحديث بوصف كلامه السامي مولانا عبد الرحمن الجامي أوحد عصره في علوم الظاهر والباطن، وقد ترك من ورائه مصنفات كثيرة خالدة على

(١) هراة تاريخها آثارها رجالها ص ٧٨.

(٢) الجامي عصره وحياته ص ٧١.

صفحات الزمن، وأجاد في كل ضروب الشعر من قصيدة، وغزل، ومثنوي، ورباعي، وقطعة، ومعنى، وألف (الكتب) على طريقة الصوفية مثل حضرة الشيخ محي الدين ابن العربي، والشيخ صدر الدين القونوي، ووجد في مجموعة ملف الجامي ومذكراته إحدى وعشرين رسالة معظمها في جواب استفتات أرسل إليها السلطان حسين^(١).

٤- وهذا السلطان محمد الفاتح العثماني يدعوه إليه (بعد عودته عن سفر الحج) ليزوره، ولكن الشيخ الجامي يعتذر بالرغبة في سرعة العود إلى هراة لأهله، وهذا أوضح برهان لاستغنائه عن السلاطين وحاجتهم إليه^(٢).

٥- إن السلطان بايزيد خان أرسل إلى الجامي جوائز سنية ودعاه للإقامة في مملكته، فرتجح الجامي الإقامة بهراة في ظل السلطان حسين بايقرا^(٣).

٦- محاكمة الجامي بين الصوفية والحكماء والمتكلمين

يقول المولى علي الفناري (وهو قاضي الجيش للسلطان محمد خان): إن السلطان قال لي يوماً: إن الباحثين عن علوم الحقيقة (المتكلمون والصوفية والحكماء) لا بد من المحاكمة بين هؤلاء الطوائف، فقلت له (للسلطان): لا يقدر على المحاكمة بين هؤلاء إلا المولى عبد الرحمن الجامي ثم يقول الفناري: فأرسل السلطان محمد خان رسولاً إلى الجامي مع جوائز سنية، والتمس منه المحاكمة المذكورة، فكتب رسالة للسلطان وحاكم فيها بين هؤلاء الطوائف في ست مسائل، منها: مسألة الوجود، فأرسل تلك الرسالة إلى

(١) مجلة الشاعر ص ١٢٢، للدكتور أحمد كمال الدين حلمي.

(٢) نشأة النحو ص ٢١٨، والجامي عصره وحياته ص ١٠٢.

(٣) الشذرات الذهب ٣٦١/٧ والبدر الطالع ٣٢٧/١.

السلطان محمد خان، وقال: إن كانت الرسالة مقبولةً يلحقها بيان باقي المسائل، وإلا فلا فائدة في تضييع الأوقات، فوصلت رسالة الجامي إلى بعد وفاة السلطان محمد خان، قال المولى محي الدين الفناري: فبقيت الرسالة عند والدي المولى علي الفناري^(٢)، وهذه الرسالة قد طُبعت مع أساس التقديس للإمام فخر الدين الرازي رحمه الله، فتشرفت بمطالعتها.

٧- وهذا مير عليش. النوائي كبير وزراء السلطان حسين بايقرا والأديب العالم الذي يرجع إليه الفضل في رواج السوق الأدبية والعلمية في أواخر القرن التاسع الهجري يتخذ الجامي صديقاً ومرشداً يسلك طريق التصوف تحت إرشاده وهدايته، ثم يؤلف منظومةً مشتملة على سبعين بيتاً يذكر فيها مراسم غراء الجامي وسيرته ومراسمه ومآثره بعد موته.

٨- ويقول ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: كان الجامي مشتهراً بالفضائل، وبلغ صيت فضله الآفاق، وسارت بعلومه الركبان^(١).

٩- ويقول الشوكاني في البدر الطالع: كان للجامي شهرةٌ بالعلم في خراسان وغيرها من الديار^(٢).

١٠- ويقول خليل الله خليلي السفير السابق لمملكة أفغانستان (في عهد ظاهر شاه الملك المخلوع) في كتابه المعروف هراة تاريخها آثارها رجالها: الجامي من أكابر الأدباء والشعراء والعارفين واللغويين والمحدثين والمفسرين، وقلما يوجد له نظير من المتأخرين^(١).

(٢) الشقائق النعمانية على هامش وفيات الأعيان ص ٣٩٠ - ٣٩١.

(١) شذرات الذهب ٣٦١/٧.

(٢) البدر الطالع ٣٢٧/١.

(١) هراة تاريخها آثارها رجالها ص ٢٩.

١٧- وفات الجامي: توفي الجامي الثامن عشر من المحرم سنة (٨٩٨هـ) ثمان وتسعين وثمانمائة للهجرة النبوية في مدينة هراة بناحية خيابان، وحضر جنازته عدد كثير من العلماء والأمراء والقضاة والأجناد وعامة الناس، كما أنه شيع جثمانه - في غاية الإجلال والاحترام - خلق كثير من الناس، وكان من جملة المشييعين السلطان حسين بايقرا، حيث أتجه إلى منزل الجامي - على الرغم من ضعفه ومرضه - دافع العينين محترق الفؤاد، ودفن الجامي جوار مرقد شيخه ومرشده سعد الدين الكاشغري من أئمة الطريقة النقشبندية.

وقد استخلص تاريخ وفاته بحساب الجمل من الآية الكريمة ﴿ومن دخله كان آمناً﴾ وكتب على اللوحة ونُصب على قبره.
كما استخرجوا بالفارسية ما يلي:
آه از فراق جامي، آه از فراق جامي (مرتين)

٨-١ آثار الجامي ومؤلفاته

ولقد ظهر أكثر مؤلفاته القيمة الممتعة في أواخر سني حياته، وهذا الفوائد الضيائية موضوع بحثنا فرغ عن تبييضه قبل موته بسنة (٨٩٧هـ) وذلك للاستقرار والأمن الذين كانا سائدين في الفترة الأخيرة من حياته مع رعاية السلاطين له وتقديرهم إياه تقديراً خاصاً، فصنّف الجامي في علوم مختلفة متنوعة بعضها المنشور وبعضها المنظوم، ومنها بالعربية ومنها بالفارسية اللغتين السائدتين في هذا العصر.

١- آثاره بالعربية

١- تفسير القرآن الكريم:

قال: يختلج في صدري أن أرتّب في التفسير كتاباً جامعاً لوجوه اللفظ

والمعنى، لا يدع دقيقة إلا أبداها، محتوياً على نكات البلغاء، ومنظوماً على إشارات العرفاء (أي تفسيراً جامعاً بين الدراية والإشارة) فوصل إلى قوله تعالى: ﴿وإتاي فارهبون﴾ ثم تأخر إلى أن اختتمته المنية.

٢- الدرة الفاخرة: وهي رسالة في تحقيق المذاهب الثلاثة (الصوفية والمتكلمين والحكماء) وبيان آراء المتقدمين وتقرير قولهم في وجود الواجب لذاته وحقائق أسمائه وصفاته.

٣- رسالة في شرح لا إله إلا الله وهي رسالة صغيرة في التوحيد تقع في اثنتي عشرة صفحة.

٤- رسالة في شرح دعاء القنوت في ورقتين.

٥- شرح الرسالة العضدية لعبد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفى ٧٥٦هـ.

٦- شرح فصوص الحكم لابن العربي، شرع من تأليفه سنة ٨٩٦هـ.

٧- الفوائد الضيائية، وهو موضوع بحثنا نقداً ودراسة، وسنتكلم حوله بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

٢- آثاره بالفارسية

١- أشعة اللمعات وهو شرح لكتاب اللمعات للشيخ فخر الدين إبراهيم الهمداني المشهور بالعراقي.

٢- بهارستان، ألف الجامي هذا الكتاب لأجل ابنه ضياء الدين يوسف، وكان في ذلك الوقت في العاشرة من عمره، وفيه حكايات الأولياء، وعظماء الصوفية، وكلام الحكماء، وعدالة السلاطين، وذكر أحوال الشعراء، وأورد فيه بعض الأمثال والحكم مع البحث عن الجود والكرم.

٣- تاريخ هراة: ذكر فيه ما جرى قبله في هراة من الأوضاع السياسية والثقافية، والاقتصادية وما وقع هناك من المناظرات والمناقشات بين العلماء.

في عصر الإمام الرازي.

٤- الأربعين في الحديث النبوي باسم (جهل حديث) ترجم فيه الأربعين للإمام النووي نظماً، وأكمله في أربعين قطعة، وفي كل قطعة ترجمة لحديث، وفرغ عن تأليفه سنة ٨٨٦هـ.

٥- ديوان قصائد وغزليات: وهو ديوان شعري يتألف من ثلاثة أقسام: القسم الأول يتضمن أشعار الجامي أيام شبابه، وسمّاه فاتحة الشباب. والقسم الثاني يشتمل على أشعاره في منتصف عمره وسمّاه بواسطة العقد.

والقسم الثالث كان فيه أشعار أواخر حياته، وسمّاه خاتمة الحياة.

٦- رسالة أركان الحج: ذكر فيها مناسك الحج على طريق الإحنفية.

٧- رسالة تجنيس خط: وهي رسالة منظومة من مفردات اللغة العربية التي حدثت لها بعض التحريف والتبديل، والتي تحتوي على أكثر من معنى، وقد طبعت في الهند.

٨- رسالة في القوافي: باسم الرسالة الوافية في علم القافية وهي مختصرة وافية لقواعد القوافي، طلب تأليفها بعض أعزة أصحابه، ونسخة مخطوطة منها محفوظة عند الراقم البدخشاني.

٩- رسالة في شرح رباعيات: وهي رسالة في التوحيد ومعرفة الله تعالى وشرح تجليات جماله تعالى على طريقة الصوفية.

١٠- رسالة صغيرة في المسمّى بحث فيها الجامي عن المعنى ومفهومه وأنواعه وغرضه.

١١- رسالة في السلسلة النقشبندية (ذكر فيها أسماء أكابر الشيوخ، وأعمالهم وأورادهم ومريديهم المعروفين).

١٢- رسالة في علم العروض مثل رسالة القافية.

١٣- رسالة في الوجود بحسب القسمة العقلية.

١٤- رسالة أخرى كبيرة في المعنى: وهي رسالة منشورة في أصول

المعتمى وقواعده.

وذكر الجامي أنه أتمها سنة ٨٥٦ هـ.

١٥- مجموعة الرسائل: وهي مجموعة من الرسائل والمكاتبات التي كان الجامي يخاطب بها أرباب الجاه والجلال، وأصحاب الفضل والكمال وهي ممزوجة بالنظم والنثر، واستخدم فيها بعض المعتميات والإلغاز.

١٦- رسالة نى نامه: وهي رسالة شرح الجامي فيها البيت الأول من المثنوي لشيخ الطريقة جلال الدين الرومي.
وذلك البيت كما يلي:

بشنو از نى چون حكايست مى كند

وزجدايهـا شكايست مى كند

١٧- رسالة باسم سخنان خواجه «پارسا» وهي رسالة صغيرة تتألف من خمس صفحات ذكر فيها الجامي سيرة محمد ارسا البخاري وعاداته وطريقته وأخلاقه وسلوكه مع المريدين.

١٨- شرح حديث أبي رزين العقيلي.

١٩- شرح مختصر الوقاية لعبيد الله بن مسعود البخاري.

٢٠- شواهد النبوة: بدأ الجامي فيه بخطبته بالعربية ثم ذكر سبب تأليفه أن جماعة من أصدقائه وفي رأسهم الوزير الكبير مير علي شير النوري طلبوا منه أن يكتب كتاباً في السيرة النبوية بالفارسية، فامتثل أمرهم وألف هذا الكتاب.

٢١- لجة الأسرار: وهي قصيدة موجزة في التصوف.

٢٢- لوائح: وهي رسالة مختصرة معروفة بـ لوائح الجامي بالنثر الفارسي تتألف من مقالات في موضوعات التصوف.

٢٣- لوايح أنوار الكشف والشهود على قلوب أرباب الذوق والوجود: وهي شرح للقصيدة الخميرية الفارضية.

٢٤- مثنويات نهفت اورنگ: وهي عبارة عن سبع مثنويات أنشدها

في مناسبات مختلفة وفترات متنوعة، وهفت اورد معناها (الكواكب السبعة).

٢٥- مناقب شيخ الإسلام خواجه عبد الله الأنصاري.

٢٦- مناقب الشيخ جلال الدين الرومي.

٢٧- نفحات الأنس: شرع في تأليفه بطلب مير علي شير النورثي سنة

٨٨١هـ وأتمه سنة ٨٨٣هـ، ويشتمل هذا الكتاب على شرح وبيان سيرة اثنين

وثمانين وخمسمائة شخص (٥٨٢) من كبار رجال التصوف، وعلى شرح

حال أربع وثلاثين نسوة من الصوفيات.

٢٨- نقد النصوص في شرح الفصوص لمحي الدين بن العربي،

وخرج في هذا الكتاب الفارسي بالعربي وأسلوبه مبسوط واضح، وأتمه

الجامي في ٨٦٣هـ، وقد طبع في بمباي سنة ١٣٠٧هـ.

١- وجمعوا مؤلفاته في كامة جامي بحساب الجمل، وتيسر لي منها

٣٥ مؤلفاً.

٩ ١- منهج الجامي في شرحه

٤- منهجه في النكات الآتية:

١- وقد حرص الجامي في شرحه هذا على إبقاء ترتيب ابن الحاجب

في كافيته في سرد المباحث والموضوعات، ولم يخرج عنه قط، فكل ما جاء

في شرحه من زيادات واستطرادات وتفرعات يندرج في دائرة تلك المباحث

التي أوردها ابن الحاجب حسب ترتيبه في المتن.

ويتضح هذا التأسي والاتباع في أكثر من موضع:

١- ذكر ابن الحاجب بحث التنوين وأنواعه في آخر الكتاب (الكافية)

فالشارح الجامي أيضاً أوردهما في آخر الكتاب (الفوائد الضيائية) تأسياً

بصاحب المتن، بخلاف الشيخ الرضي، فإنه أورد بحث التنوين وأنواعه في

ضمن خواص الاسم.

٢- والثاني حذف همزة (ابن) عند كونه صفة لعلم ومضافاً إلى علم آخر، فإن الرضي ذكره في باب المنادى، على حين يذكره الجامي - اتباعاً لابن الحاجب - في باب التنوين عند ذكر حذف التنوين من العلم الموصوف بابن، ومضاف إلى علم آخر ليناسب ترتيب صاحب المتن.

٣- إن الجامي رحمه الله نثر عبارة المتن في شرحه - مع بقاء الامتياز بينهما - واجتهد في إزالة إغلاقات المتن وحلّ معقّداته، بزيادة مضافات وموصوفات، ومفاعيل مقدّرة، حينما أن الشيخ الرضي يذكر حصّة من عبارة المتن أولاً، ثم يبدأ في توضيح القواعد ونقدها وإيراد الأمثلة لها وتقديم الشواهد مع بعض الردود على ابن الحاجب.

٤- قد يكتفي ابن الحاجب بالحدود والتعريفات الاصطلاحية ولا يهتمّ بالتعريفات اللغوية، فيأتي الشارح ويذكر التعريفات والمفاهيم اللغوية تكميلاً للبحث وتسهيلاً على الطالب.

الأمثلة: ١- نرى أن المصنّف عرف الكلام اصطلاحاً (الكلام ما تضمن الكلمتين بالإسناد) واكتفى به، وجاء الشارح وقال: الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً. ٢- وكذلك عرف المصنّف الكلمة وترك تعريفات اللفظ والوضع والمعنى والمفرد، فالشارح ذكر في تعريف كل واحد منها ويثّن فوائد القيود في تعريف المصنّف.

٣- وكذلك عرف الشارح الدلالة والإسناد، والخاصة تكميلاً للمرام، وتكميلاً للكلام مع أن المصنّف لم يتعرض لتعريفات هذه الأمور.

٤- وبإلغ الشارح الجامي - بخلاف سائر شارحي الكافية - في إبراز وبيان فوائد القيود الاحترازية، وفي دفع ما يرد على المصنّف من اعتراضات فرضية أو واقعية.

٥- وقد حرص الجامي حرصاً شديداً على إيفاء وإظهار المراد من كلام

وعبارات ابن الحاجب في الكافية بذكر الوجوه التي يحتملها كلامه، وربما شرح عبارة المتن كلمة كلمة أو جملة جملة، ومن هنا كثر إيراد واستعماله لكلمة أي التفسيرية.

٦- وعلى رغم سائر الشارحين كثيراً ما يذكر إعراب كلام ابن الحاجب، ومن ذلك في بيان حكم المعرب يقول ابن الحاجب: وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا فقال الشارح: (لفظاً أو تقديرًا) نصب على التمييز، أي يختلف لفظ آخره أو تقديره، أو على المصدرية. وأمثله كثيرة إلى آخر الشرح.

٧- إنه ردّ على الرضي كثيراً إمّا صراحة، وإمّا إشارة، ولكن ما أخذ واستفاد من كتابه (شرح الكافية) أكثر، وكثرة الأمثلة لصنيعه هذا في الفوائد الضيائية أغنانا عن تقديمها.

ولولا مخافة الإملال لقدمنا أمثلة مقارنة بين كلام ابن الحاجب في الكافية وبين كلام الزمخشري في المفصل ثم ترجيحه كلام ابن الحاجب.

٨- المنابع التي استقى منها الجامي

وبعد الاستقصاء وتقليب ظهر أنه راجع في أثناء انشائه الشرح إلى الكتب الآتية:

١- المفصل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

٢- واللباب على الكافية.

٣- والحواشي الهندية على الكافية لشهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الدولة آبادي، صاحب متن إرشاد النحو والمتوفى ٨٤٩هـ.

٤- والإيضاح شرح الكافية لابن الحاجب وهو أول شرح للكافية وأساس لجميع شروحيها.

والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب.

٦- وشرح السيد شريف المتوفى ٨١٦هـ بالفارسية، وعُتِر عنه الجامي بالترجمة الشريفة.

٧- وشرح رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي المعروف به الشيخ الرضي والمتوفى ٦٨٨هـ، وهو من أكمل شروح الكافية وأجمعها وأجملها قبل شرح الجامي، ولحمة شرح الجامي وسداه من هذا الشرح.

٨- والكشاف للزمخشري صاحب المفصل.

٩- والمفتاح للسكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ.

١٠- والمقتضب للمبرد.

١١- ومعاني القرآن.

١٢- والأصول لابن السراج للفراء.

١٣- والإيضاح لأبي علي الفارسي.

١٤- وكتاب سيبويه، ولكن الراجع أن الجامي نقل عن هذه الكتب الخمسة بالواسطة، كما أنه أخذ عن السيرافي والجزولي والأندلسي بواسطة.

١٥- والألفية لابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ.

١٦- والصحاح للجوهري.

١٧- والمتوسط شرح الكافية لركن الدين بن محمد بن شرف شاه الاسترآبادي.

١٨- ونهج البلاغة للشريف الرضي الموسوي حقيقه، وينسب إلى علي رضي الله عنه كذبا، ومقام علي رضي الله عنه أعلى وأرفع عن أمثال هذه الموضوعات.

وأكثر الجامي في الأخذ عن الرضي، ثم عن الزمخشري (عن مفصله وكشافه)، ثم عن الإيضاحين شرح الكافية وشرح المفصل، كلاهما لابن الحاجب، كما أنه لم يترك الاستفادة من شرح السيد الشريف الجرجاني في موضع.

المقارنة بين شرح الجامي وبين شرح الرضي والعلوي

وقد اخترت من بين شروح الكافية (التي هي أكثر من مائة وعشرة) ثلاثة هي شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت ٦٨٦هـ) وشرح الإمام عماد الدين يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) وشرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، وقد فرغنا عن منهج الجامي، فنقدم منهج الرضي والعلوي.

١- أولاً شرح الرضي: هو الشرح الذي اشتهر بين الدارسين اليوم، وهو أكثر شروح الكافية انتشاراً وذيوعاً بين العامة والخاصة، وصار معهوداً (في البلاد العربية) أنه إذا أطلق لفظ شرح الكافية لا يفهم منه سوى شرح الرضي، فهو في الواقع أكبر شروحها وأدقها وأجمعها لمسائل النحو. وبعد الدراسة العميقة يظهر من هذا الشرح النكات الآتية:

١- كثيراً ما تابع الرضي ابن الحاجب فيما ذهب إليه، ونقل عنه في أكثر من موضع.

٢- كان في بعض المواضع يوجه كلام ابن الحاجب بما يستقيم ويوافق المذهب الصحيح.

٣- وقد أكثر الرضي من استدراكاته وإشكالاته على ابن الحاجب في كثير من التعريفات والمسائل النحوية، وله في تلك رأي وقول تفرد به، ويجد هذا وأكثر منه كل من طالع شرح الرضي بالاستيعاب والدقة والإمعان وأسلوبه أسلوب أدبي لغوي نحوي وعلمي دقيق يذكّر الأصول ويستشهد لها بالفروع.

٢- ثانياً: شرح عماد العلوي: (الأزهار الصافية) ويلاحظ في هذا

الشرح ما يلي بوضوح: ١- كثرة النقل عن ابن الحاجب دون إشارة في أكثر مواضع الكتاب تقريباً.

٢- وأطلق علي شرح ابن الحاجب (الإيضاح) لفظ الشرح الأم (أي الأصل).

٣- تابع ابن الحاجب فيما ذهب إليه من أقوال واختيارات وترجيحات.

٤- لم يخالفه إلا في المسائل التي ترتبط بالعقيدة، فإن العلوي قد صرح بأن مذهبه مذهب أهل الحق (على زعمه) وهو مذهب الزيدية والمعتزلة، بينما أن مذهب ابن الحاجب هو مذهب الأشعرية.

وكان قليلاً ما يستدرك ويعترض عليه في بعض المسائل.

٥- فقد دأب الجامي في شرحه على نقل عبارات ابن الحاجب عن إيضاحه (شرح الكافية وشرح المفصل) وعن شرح الوافية من غير إشارة إلى المنقول عنه، ولا الدلالة عليه إلا إذا أراد الاعتراض والرد عليه، أو تأييد رأيه بكلام ابن الحاجب. كما أنه جعل لجملة شرحه وسداه من شرح الرضي، ومع ذلك لم يذكره إلا نصراً لمذهبه وتأييداً لرأيه أو رداً عليه وجرحاً على كلامه، أو إشارة إلى مرتبته ومقامه في علم النحو والأدب العربي، وقد أكثر من الكشف والمفصل (كلاهما) للزمخشري، ومن اللباب والحواشي الهندية وعن كتاب سيبويه (من غير إشارة إليه) ويذكر مذاهب النحاة، ثم يرجح بعضها على بعض، وينقد على أئمة النحو كمجتهد وإمام في هذا الفن، ونقد على ابن الحاجب في موضع، وضمف رأيه، كما أنه اعترض على الرضي والزمخشري في مواضع، ويقارن بين كلام الزمخشري وابن الحاجب، وقد يرجح كلام هذا ويقوي رأي ذلك، كما يرد على بعض شراح الكافية من غير التصريح باسمه.

٨- أسلوب الجامي: وكان الأسلوب المستخدم قبل المائة السادسة هو ذكر القواعد والأصول النحوية، ثم التطبيق بالأمثلة وسرد الشواهد من الكتاب والسنة، وكلام الأقدمين من الشعراء ومن الأمثلة السائرة، ولكن بعد غلبة

العلوم العقلية وحلول المنطلق في العلوم العربية من أوائل المائة السادسة
جاء المصنفون بالتعريفات والحدود المنطقية والجنس والفصل، والطرز
والعكس، فكثروا مشارع النحو والبلاغة ومناهل العلوم الأدبية بل الشرعية
على الطالب، فصار أحسن الكلام أصعبه، وأفصح البيان أعقده، ثم حدثت
حادثة أخرى، وهي الصراع والحرب الكلامي بين الماتن والشارح، فجاء
الشارحون بتأويلات باردة وتكلفات واهية في شرح كلام الماتن، فستوها
تحقيقات وتدقيقات، فهذا إيضاح شرح الكافية لابن الحاجب نفسه قارنه به
شرح الجامي وقابله بشرح الرضي تجد بينهما بونا بعيداً ومفازة شاسعة.

وبما أن منهج ابن الحاجب في كافيته كان منهجاً كلامياً وأسلوباً
جدلياً، وكان منحاه عقلياً ومنطقياً واختار فيه الإيجاز والإعجاز، جاء أسلوب
الجامي في المائة التاسعة أسلوباً عقلياً وكلامياً قبل أن يكون أسلوباً نحوياً
وأدبياً، واستخدم لفظ الدور في مواضع من شرحه، واستعان بالموجود القائم
بذاته (الجوهر) والموجود القائم بغيره (العرض) كما أنه استخدم لفظ
الموجود الذهني والخارجي، ولفظ المحكوم عليه والمحكوم به وجاء بلفظ
الماهية والأفراد في أول المرفوعات، ولفظ الكلّي والجزئي في بحث الوضع
وفي بحث الحاصل والمحصول، وفي بحث المعرفة والنكرة.

كما أنه جعل المصادرة على المطلوب دليلاً على ضعف الاستدلال به
الواهب المائة الهجان وعبدها وأشار إلى ضرورة التعريف قبل التقسيم في
بحث الاستثناء، ثم قال: ولما كان معلوميته بهذا الوجه (ما يطلق عليه لفظ
المستثنى) غير المحتاج إلى التعريف كافية في تقسيمه قسمه إلى قسمين^(١)
وأما بحث عن الجنس والفصل الواقعيين في التعريفات فأكثر من يعدّ

ويحصى، وكذلك التأويلات لحلّ التعقيدات التعبيرية في كلام المصنف والتكلفات لإصلاحها وتصحيحها، والإنكار على بعضها ظاهرة وواضحة أمام الدارس الممعن، والمدرّس المبتقن.

ولولا مخافة الإطناب لقدّمنا أنموذجات كثيرة من الكتاب.

٥- فهذا الكتاب ليس في النحو فقط، بل هو في الحقيقة مشتمل على البلاغة ونكات المرعية، والكلام وأسلوبه العقلي الإلزامي، والمنطق ومنهجه البرهاني، والنحو وقواعده الأدبية وأمثلتها، والاستشهادات المؤيدة لها، وتطبيق تلك القواعد على جزئياتها، وقد يتضدى مؤلفه لذكر القواعد الاختلافية بين أئمة النحو وأساطينه، كما أنه فصل بين القواعد السمعية والاجتهادية، ولا يبالي بالتنقيد على ابن الحاجب ومن قبله، وتقديم فكرته الخاصة بعد نقد القواعد الاجتهادية، فكأنّه إمام نقاد مثقّد ولد متأخراً، ومما يوجب الثقة على هذا الكتاب، ويعجب القارئ أنه ألّف في آخر لمحات حياته، وبعد نضجه العلمي والعملية، وممارسته قواعد العلوم العقلية وأصول العلوم العربية وشاهد الفنون الأدبية.

أعلام النحويين الذين ذكرهم الجامي في شرحه

- ١- الزمخشري مؤلف المفصل والكشاف والمتوفى ٥٣٨هـ.
- ٢- صاحب اللباب (لباب الإعراب) تاج الدين محمد بن أحمد الأسفرائني المتوفى ٦٨٤هـ.
- ٣- شهاب الدين الدولة آبادي المتوفى ٨٤٩هـ الذي ذكره بعنوان صاحب الحواشي الهندية.
- ٤- السيد الشريف الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ الذي يعبر الجامي عن كتابه بـ الترجمة الشريفة.

٥- الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني إمام النحو والبلاغة والمتوفى ٤٧١هـ.

٦- الإمام وصاحب الكتاب المعروف سيبويه المتوفى ١٨٠هـ.

٧- الخليل بن أحمد المتوفى ١٧٤هـ.

٨- المبرد المتوفى ٢٨٥هـ.

٩- الأخفش الصغير وتلميذ سيبويه المتوفى ٢١٥هـ.

١٠- أبو إسحاق الزجاج المتوفى ٣١٦هـ.

١١- ابن جني صاحب المخصص والمصنّف والمتوفى ٣٩٢هـ.

١٢- الكسائي المتوفى ١٩٣هـ.

١٣- الفراء المتوفى ٢١٥هـ.

١٤- الشيخ رضي الدين صاحب الشرح المعروف والمتوفى ٦٨٨هـ.

١٥- ابن درستويه المتوفى ٤٧٩هـ.

١٦- أبو علي الفارسي المتوفى ٣٧٢هـ.

١٧- أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي المقرئ المتوفى ١٥٧هـ.

١٨- يونس بن حبيب المتوفى ٣٣٧هـ.

١٩- أبو القاسم الزجاجي المتوفى ٣٣٧هـ.

٢٠- السكاكي صاحب المفتاح أبو يعقوب يوسف المتوفى ٦٢٦هـ.

٢١- السيرافي المتوفى ٣٦٨هـ.

٢٢- الجزولي عيني أبو موسى المتوفى ٦٠٥هـ من علماء القرن

السادس الهجري.

٢٣- علم الدين قاسم بن أحمد الأندلسي المتوفى ٦٦١هـ.

٢٤- ابن مالك صاحب الألفية المتوفى ٦٧٢هـ.

٢٥- الجوهر صاحب الصحاح (في اللغة) والمتوفى ٤٩٨هـ.

٢٦- ابن كيسان المتوفى ٢٩٩هـ.

٢٧- ابن السراج المتوفى ٣١١هـ.

- ٢٨- عنيسة بن معدان الفيل المتوفى ٩٣هـ.
- ٢٩- المازني بكر بن أبي عثمان المازني المتوفى ٢٤٠هـ.
- ٣٠- عيسى بن عمر الثقفي المتوفى ١٤٩هـ.
- ١- الحواشي والتعليقات على شرح الجامي
- ١- حاشية عبد الغفور اللاري المتوفى ٩١٢هـ، فقد وصل إلى بحث المركبات، فأخذته المنية، وكمل الحاشية عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي المتوفى ١٠٦٧هـ، ولعبد الحكيم هذا تعليق على حاشية اللاري، كما أن لنور محمد المدقق أيضاً تعليق غير كامل على هذه الحاشية.
- ٣- حاشية غصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني المتوفى ٩٤٣هـ، وعلق على حاشية غصام الدين حسين أفندي، ومحمد أمين بن عبد الحي الاسكداري المتوفى سنة ١١٤٩هـ.
- ٣- حاشية عصمة الله بن محمود البخاري المتوفى...
- ٤- حاشية وجيه الدين العلوي الكجراتي المتوفى ٩٩٨هـ.
- ٥- حاشية الحافظ التاشكندي إلى المرفوعات ص ٩٢.
- ٦- حاشية عبد الرحمن بن محمود الاسفرائني.
- ٧- حل الآيات والأبيات لشمس الدين محمد عبد الرحمن الأصفهاني.
- ٨- حاشية محرم أفندي البوسنوي الإسلام بولي.
- ٩- حاشية محمد صادق الكابلي.
- ١٠- شرح باسم سؤال الكابلي، لملا محمد عمر الكابلي.
- ١١- الشرح باسم المقدمة الباسولية والمعروف بـ سؤال الباسولي لمحمد وسيم الأفغاني.
- ١٢- حاشية لملا جمال الدين بن نصير أو ناصر من علماء القرن الحادي عشر الهجري، وألف حاشيته ١٠١٩هـ.

- ١٣- حاشية محمد بن عمر الكابلي.
- ١٤- حاشية نعمت الله بن عبد الله الجزائري المتوفى ١١١٢هـ.
- ١٥- تعليقة لحسن البحري أولها: سبحان مولى المحامد.
- ١٦- وتعليقة للمولى علي بن أمر الله كتبها باسم السلطان سليم بن سليمان خان، وهو إلى قوله: ينجر بالكسر.
- ١٧- ولمصح الدين محمد اللاري المتوفى ٩٧٩هـ حاشية على الجامي ناقش فيها عصام الدين وعبد الغفور الاري في أكثر المواضع.
- ١٨- حاشية لشاه محمد بن أحمد السمرقندي.
- ١٩- حاشية نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوي المتوفى ١٠٧٣هـ.
- ٢٠- حاشية ابن طورسون عبد الله الرومي المتوفى ١٠١٠هـ.
- ٢١- حاشية الشيخ الشريف الروشني المعروف بفاضل أمير (ت ٩٨٧هـ).
- ٢٢- حاشية عيسى بن محمد الصفوي الأيجي (المتوفى ٩٥٥هـ).
- ٢٣- حاشية حسين القراوي.
- ٢٤- حاشية إبراهيم بن محمد الميموني الشافعي المتوفى ١٠٧٩هـ.
- ٢٥- حاشية أحمد بن إبراهيم الحلبي المتوفى ٩٧١هـ.
- ٢٦- حاشية بابا سيد بن محمد البخاري (الحاشية السلطانية على الفوائد الضيائية).
- ٢٧- حاشية عبد الله الأزهرى (القول الشافى على كلام ملا جامي).
- ٢٨- حاشية عبدالرحيم بن عبدالكريم الصفوري (حلّ شواهد الفوائد الضيائية).
- ٢٩- حاشية عبدالكريم الكرمانى ألفه سنة ١٠٣٥هـ.
- ٣٠- حاشية عصمت سهارنفوري المتوفى ١٠٣٩هـ.
- ٣١- حاشية عنايت الله بن نعمت الله البخاري (م ١٢٧٣هـ).
- ٣٢- حاشية محمد بن أحمد السمرقندي.

٣٣- حاشية محمد شمس كوهستاني ألفها سنة ٩٥٢هـ.

٣٤- حاشية محمد بن موسى البسنوي فيها رد على العصام.

٣٥- حاشية وجيه الدين الأرنجالي.

هذا ما تيسر لي من الحواشي والتعليقات على الفوائد الضيائية.

شرح الخطبة والديباجة بالإيجاز

المحامد كلها مختصة بالحري واللائق بها، ويمتولي أسبابها والموفق لها وهو الله تعالى، والصلوات على رسوله العالي درجة والمرتفع قدرًا، والمخير عن أحكامه وحيّا، وعلى أهل بيته من أمّهات المؤمنين، وذرياته الطيبات، وأصحابه المتسّين والمتمسّكين بالآداب والسنن التي جاء بها وعلمها إياهم.

وجه التأليف

أما بعد فهذه الأبواب والأبحاث الذهنية أو المكتوبة والمرتبة (قبل الخطبة) كما يدل عليه لفظ (نظمتها) فوائد كاملة وكافية لحل وشرح مشكلات «الكافية» تأليف العلامة المشهور في مشارق الأرض ومغاربها، وهو الشيخ وإمام العلوم ابن الحاجب ستره الله تعالى بغمد غفرانه ورّحمه، وأدخله وشط جنانه.

وإنما نظمت ورتبت تلك الفوائد والأبحاث التي هي كالآلي في خيط التقرير الذي هو إثبات الشيء في محله المناسب، وفي سلك التحرير الذي هو التلخيص والتهذيب، عن الحشو والتطويل لولدي العزيز ضياء الدين (هذا لقبه) يوسف (هذا اسمه) حفظه الله سبحانه عن كل ما يوجب الحزن والهمّ فيما يستقبل أو في ما مضى.

وسميت تلك الفوائد المنظومة (المرتبة) بـ (الفوائد الضيائية) لأن هذا الولد هو الباعث أو السبب الأول لجمعه هذا الكتاب وتأليفه.

اللهم انفع به ولدي (ضياء الدين) وجميع المبتدئين من الطلاب
وأصحاب تحصيل العلوم العربية.
وأعترف أنه لا يمكن حصول التوفيق إلا بفضل الله تعالى وتوفيقه
ورحمته، وهو حسبي في إلهام الحق وحلّ المشكلات، وهو نعم الوكيل
الذي يفوض الأمر إليه لا إلى غيره.

وجه عدم تصدير الكافية بحمد الله

واعلم أن الشيخ رحمه الله لم يُصدّر رسالته «الكافية» بـ «حمد
الله» سبحانه، كما هو الأمر في الحديث، وكما هو فعل السلف، أي
لم يجعله جزءاً منها كتابةً، لأجل كسر النفس والتواضع، بإيهام وتخيل
أن هذا الكتاب «الكافية» من حيث أنه تأليفه ليس ككتب العلماء
السلف رحمهم الله، حتى يبدأ بالحمد على طريقتهم، وإنما يكون
الاقتداء بالسلف ممدوحاً فيما إذا كان مثل عملهم، لا مطلقاً.

(ولا يكون مخالفاً بهذا الترك) ولا يكون كتابه أقطع وقليل
البركة، لأنه لا يلزم من عدم الابتداء بالحمد كتابةً عدم الابتداء به
مطلقاً (فإن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام). وإمكان ابتدائه
بالحمد قولاً ولفظاً، من غير أن يجعله جزءاً من كتابه تحريراً، إذ لم يقيد
«الابتداء» في الحديث باللفظ أو الكتابة، فبأيّهما جاء المبتدئ في عمل
يكون ممثلاً للأمر.

تعريف علم النحو وغايته وموضوعه

١- تعريفه: هو علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً، ويُعرف بها كيفية تركيب بعضها مع بعض في إفادة المعنى.

٢- غايته: قال الشارح في شرح تعريف المعرب: «الأن الغرض من تدوين علم النحو أن يُعرف به أحوال أواخر الكلمة في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف أحكامها بالسمع منهم» وقيل غرضه: صون اللسان والقلم أو صون الكلام والكلم عن الخطأ اللفظي والكتابي نظماً ونثراً، ورعاية النكات التي اعتبرها البلغاء في حوارهم ومقالاتهم.

٣- موضوعه: الكلمة والكلام أو اللفظ العربي من حيث معرفة الإعراب والبناء والتركيب.

سبب الابتداء بتعريف الكلمة والكلام: وبدأ الشيخ كافيته بتعريف الكلمة والكلام، لأنه يبحث في هذا الكتاب «الكافية» عن أحوالهما، (وكل ما يبحث في علم عن أحواله فهو موضوع ذلك العلم، فهما موضوعان لعلم النحو) فمتى لم يعرفنا (بوجه من الوجوه) كيف يبحث عن أحوالهما؟ وكيف يجعلان موضوعين للقضايا النحوية؟

تعريف الكلمة

الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد.

وجه ذكر تعريف الكلمة قبل تعريف الكلام: وإنما قدم الكلمة على الكلام لوجهين: الأول: أن أفراد الكلمة، مثل زيد، وقائم، و«في» والدار، وضرب، وعمرو، جزء من أفراد الكلام، نحو زيد قائم، وضرب عمرو، وفي الدار رجل، فـ «زيد قائم» فرد من الكلام، وكذلك «ضرب عمرو» و«في الدار رجل» فردان منه، وفي كل كلام فردان من أفراد الكلمة، كما هو الظاهر.

والثاني: أن مفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام، لأنه يقال في تعريف الكلام: «هو ما تضمن الكلمتين بالإسناد» ولما كانت الكلمة جزءاً من مفهوم (من تعريف) الكلام صارت معناها (وهو لفظ وضع لمعنى مفرد) أيضاً جزء منه، فصار الكلام كلاً والكلمة جزء منه، ولا شك أن الجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدم ذكراً أيضاً.

المعنى اللغوي للكلمة

وهنا في لفظ «الكلمة» ثلاثة أمور:

لفظ «ال» ولفظ «كلم» و«التاء» في آخره، فنبحث عن الثلاثة بالترتيب إن شاء الله تعالى.

فالكلمة: - في اللغة - مشتق من «الكلم» بتسكين اللام، كما أن الكلام مشتق منه أيضاً، والكلم معناه الجرح، ويقال للمفرد «كلمة»، وللمركب التام «كلام» لتأثير معانيهما في النفوس مثل تأثير

الجرح في الأبدان، وقد جعل بعض الشعراء تأثيرهما المنفي أقوى من تأثير السنان حيث قال:

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

١- وأما الكَلِم بكسر اللام [١]- فجنس للكلمة لا جمع، كما أن تمراً جنس وواحدة ثمرة، كذلك كَلِم جنس واحدة كلمة، بدليل أن المفرد المذكر وقع صفةً له في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ولو كان «الكلم» جمعاً لا يقع «الطيب» صفة له، لعدم المطابقة بين الموصوف الجمع والصفة المفرد.

[٢]- وقيل: «الكلم» جمع، حيث لا يطلق إلا على الثلاث فصاعداً، ولو كان جنساً لجاز إطلاقه على القليل والكثير كسائر الأجناس.

وأما الجواب عن «الكلم الطيب» فإن الكلام بتقدير المضاف في جانب الموصوف، أي بعض الكلم الطيب، فـ «الطيب» صفة للبعض لا للكلم، فلا يثبت منه الجنسية.

٢- واللام في «الكلمة» للجنس، أي حقيقة الكلمة لفظ وضع الخ.

٣- و«التاء» للوحدة، ولا خرج في الجمع بين الجنس والوحدة، فإنه يقال: هذا الجنس (مفهوم) واحد، وذلك المفهوم ^{الواحد} (مفهوم الحيوان) [] جنس، فلا منافاة في اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس، كما مر في هذين المثالين.

ويمكن أن تكون اللام للعهد الخارجي بإرادة الكلمة المعهودة المذكورة على السنة النحاة، ولا يمكن أن تكون للعهد الذهني؛ لأنه

حينئذ يكون تعريفاً لكلمة غير معينة.

١- واللفظ في اللغة: الرمي (الإلقاء من الفم) يقال: أكلت التمرة ولفظت النواة، أي رميتها، وقد يكون بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق.

وفي الاصطلاح: ما يتلفظ به الإنسان، حقيقةً كان أو حكماً، مهملًا كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً، فالملفوظ الحقيقي كزيد، وضرب، والحكمي كالضمير المستتر في زيد ضرب، واضرب، لأن ذلك الضمير لا يدخل تحت مخرج الحرف والصوت قط، ولم يوضع له لفظ يدل عليه، والتعبير عنه بـ: «هو» و«أنت» وأمثالهما من الضمائر المنفصلة إنما يكون مجازاً واستعارة، حيث استعير المنفصل للمستتر (بعلاقة اقتضاء كل واحد منهما المرجع السابق) ثم أجروا عليه أحكام اللفظ، فيكون لفظاً حكماً دون حقيقة.

وأما المحذوف فهو لفظ حقيقة، لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان.

وكذلك كلمات الله تعالى، وكلمات الملائكة، والجنّ داخلة في اللفظ الحقيقي، لأنها أيضاً مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان.

ولعدم قصد الوحدة قال المصنّف: «الكلمة لفظ» ولم يقل «اللفظة» لأن المطابقة مع «الكلمة» في التأنيث غير لازمة، لكون الخبر «لفظ» غير مشتق، ولأن «لفظ» أوجز من «اللفظة» لعدم التاء فيه.

٢- والوضع في اللغة: وضع شيء على شيء آخر.

وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشئين بحيث متى أطلق أو أحس

الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، كما إذا أطلق زيد يفهم منه الشخص المعين، وإذا أحسّ الدخان يفهم منه النار، ويسمى الأول الدال، والثاني المدلول.

الإشكال: وقد خرج عن تعريف الوضع وضع الحرف، فإن الحرف إذا أطلق (أي استعمل) لا يفهم منه المعنى بدون ضمّ كلمة أخرى إليه.

والجواب عنه بوجهين: الأول: أن المراد من «الإطلاق» الإطلاق الصحيح، ولا شك أن الإطلاق الصحيح في الحرف إنما يكون بعد ضمّ كلمة أخرى إليه.

والثاني: أن المراد بالإطلاق استعمال أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم، وإنما يكون استعمال الحرف في المحاورات وبيان المقاصد بعد ضمّ كلمة أخرى إليه لا وحده، وعلى هذا الجواب لا حاجة إلى اعتبار قيد «الصحيح» في التعريف بأن يقال: المراد من الإطلاق «الإطلاق الصحيح».

٣- المعنى في اللغة: ما يقصد بشيء، أي المقصود من الشيء.

وفي الاصطلاح: هو على وزن مَفْعَلٌ إمّا اسم مكان بمعنى محل القصد، فذكر الظرف وأريد المظروف، وهو نفس القصد بمعنى المقصود، وإمّا مصدر ميمي (أي المقصد) بمعنى اسم المفعول، وهو المقصود، وإمّا مخفف معني اسم مفعول كمرمي.

الإشكال على تعريف الكلمة

١- الإشكال: وقد ذكر من قبل أن الوضع إنما يكون بإزاء

المعنى، فذكر المعنى بعد الوضع تكرر. والجواب عنه: أن ذكر المعنى بعد ذكر الوضع مبني على تجريد الوضع وتخليته عن المعنى، ثم ذكر المعنى بعده صراحة، كما في قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام﴾ فإن الإسراء إنما يكون في الليل ومع ذلك ذكر الليل بعده لأجل التجريد.

فائدة قيد «الوضع والمعنى»: فخرج بقوله «وضع» المهملات، والألفاظ الدالة على المعنى بالطبع، كأح أح الدال على وجع الصدر، إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلاً، نعم بقيت حروف الهجاء الموضوع لغرض التركيب، لا بإزاء المعنى، ويقال لها حروف المباني، فخرجت بقوله «المعنى» إذ وُضع تلك الحروف لغرض التركيب لا بإزاء المعنى.

٢- الإشكال: وقد خرج عن تعريف الكلمة بعض الكلمات الموضوع بإزاء ألفاظ أخرى، لا بإزاء المعاني، كالخبر بإزاء «قائم» والمبتدأ بإزاء «زيد» في زيد قائم، وكذا لفظ الخبر والجملة بإزاء زيد قائم، وإضرِب، فالأولى جملة خبرية، والثانية جملة إنشائية، فكيف يصدق عليه أنه وُضع لمعنى؟

والجواب عنه: أن المراد من «المعنى» ما يتعلق به القصد، سواء كان لفظاً أو غيره.

٣- الإشكال: كيف تقول: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟ وهنا بعض الكلمات المفردة قد وضع بإزاء الألفاظ المركبة، كلفظ الجملة والخبر، فالجملة مثل لا تضرب، والخبر مثل: زيد قائم - واعلم أن

الجملة عامة قد تكون خبرية، وقد تكون إنشائية، وأما الخبر فنخاص - فكيف يكون ذلك البعض موضوعاً لمعنى مفرد؟

والجواب: أن كلاً من زيد قائم، ولا تضرب (أي المدلول) وإن كان في نفسها مركباً، ولكن بالنسبة إلى الألفاظ التي يدل عليها مفرد، لأن جزء لفظ «الخبر والجملة» لا يدل على جزء تلك الألفاظ التي هي معانٍ لهما، يعني يكون لللفظ جزء وللمعنى جزء، ولكن لا يدل جزء اللفظ على جزء ذلك المعنى.

وقد أجيب عن الإشكال الثاني والثالث بجواب واحد، وهو أنه ليس هناك (في صورة الاسم، والفعل، والحرف والخبر والجملة وغيرها) لفظ وضع بإزاء لفظ مفرد أو مركب، بل وضعت تلك الألفاظ بإزاء مفاهيم كلية أفرادها ألفاظ، كلفظ الاسم وأمثاله، فإنها وضعت بإزاء معانٍ كلية أفرادها زيد، وضرب، ومن، وزيد قائم، ولا تضرب، ولا شك أن هذه الأفراد ألفاظ بعضها مفرد وبعضها مركب.

واعترض على هذا الجواب بأنه لا يشمل وضع الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة، فإن وضع تلك الضمائر ليس بإزاء مفهوم كلي أفرادها ألفاظ، بل بإزاء ألفاظ مخصوصة جزئية، وشرح هذا الاعتراض موقوف على تمهيد مقدمة:

وهي أن وضع اللفظ للمعنى على أربعة أقسام:

- ١- قد يكون خاصاً لموضوع له خاص، كزيد ورجل.
- ٢- وقد يكون عاماً لعام، كوضع أن كل وزن فاعل لذات من قام به الفعل، كعالم لمن قام به العلم، وضارب لمن قام به الضرب،

ويقال للأول: الوضع الشخصي وللثاني الوضع النوعي.

٣- وقد يكون عاماً لخاص، كوضع أسماء الإشارة والمضمرات والموصولات والحروف، فإن الملحوظ عند وضعها هو المفهوم الكلي، ولكن لا يوضع اللفظ له، بل يجعل ذلك المفهوم مرآةً لملاحظة الأفراد، ثم يوضع اللفظ لتلك الأفراد التي هي جزئيات خاصة.

٤- وقد يكون خاصاً لعام، وهذا مجرد احتمال عقلي لم يوجد له مثال، بل لا يمكن مثاله^(١).

وأما الجواب: فإن المصنف (ابن الحاجب) لا يقول بكون الوضع في أسماء الإشارة عاماً والموضوع له خاصاً، بل الوضع والموضوع له كلاهما عامان فيها، ولكن بشرط استعمال ذلك العام في الجزئيات، فلا يرد عليه الاعتراض بكون الموضوع له ألفاظاً خاصة في أسماء الإشارة.

٤- قوله مفرد: وهو باعتبار الإعراب يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: هو مجرور وصفة للمعنى، وتعريفه حينئذ: «ما لا يدل جزء لفظه على جزئه» (سواء كان له ولللفظ جزء أم لا) ولكن فيه إشكال لأنه يلزم أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى هو مفرد قبل وضع اللفظ له، مع أن المعنى إنما يكون مفرداً أو مركباً بعد وضع اللفظ له بل بعد دلالة عليه، ولا مخلص إلا أن يقال: إن في كلام المصنف مجازة حيث جعل المعنى مفرداً باعتبار ما يؤول ويرجع إليه المعنى من كونه

(١) مسلم الثبوت ص ١٢٦ بتغيير وتوضيح (طبع مصر).

مفرداً في المستقبل بعد الوضع، كما في الحديث الشريف: «من قتل قتيلاً فله سلبه» فقد قيل للكافر الذي يُقتل في المستقبل «قتيلاً» بمعنى المقتول مع أنه حيّ يقاتل المسلمين.

والثاني: أنه مرفوع وصفة لللفظ، فيكون تعريفه حيثنذ: «ما لا يدل جزؤه على جزء معناه» (سواء كان لهما جزء أم لا) ثم النكة في إيراد أحد وصفي اللفظ جملة فعلية وهو «وُضِعَ» مع نائب فاعله، والآخر مفرداً وهو لفظ «مفرد» هو التنبيه على تقديم الوضع على الأفراد، لأنه ذكر الوضع بصيغة الماضي، والأفراد بصيغة اسم المفعول.

والثالث: أنه منصوب - وإن لم يساعده رسم الخط - على أنه حال، إما من الضمير المستتر في «وضع» وإما من «المعنى» الذي هو مفعول به بواسطة حرف الجرّ (اللام) ولكن في كونه حالاً من «اللفظ» أو «المعنى» إشكال، لأنه يلزم أن يكون اللفظ أو المعنى مفرداً قبل الوضع، أي كان اللفظ أو المعنى مفرداً ثم وضع اللفظ له، مع أن الوضع يكون مقدماً على الأفراد، فكيف يصح أن يكون حالاً عنهما.

والجواب: أن الوضع مقدم على الأفراد ذاتاً، وإن قارنه زماناً كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح ذاتاً وقرانهما زماناً، وهذا التقديم الذاتي يكفي لصحة الحالية، فالقران الزماني لا يضر فيها.

فائدة قيد «مفرد» والمقارنة بين تعريف

ابن الحاجب وتعريف الزمخشري

وذكر قيد الأفراد (مفرد) في تعريف الكلمة لإخراج المركبات

كلها تامة كانت أو ناقصة، فخرج عن إحد من المركبات الناقصة مثل «الرجل» و «قائمة» و «بصري» وأمثالها مما يدل جزء لفظه على جزء المعنى، كما يدل «الألف واللام» على شيء و «رجل» على شيء آخر، وكذلك «قائم» على معنى و «التاء» على معنى آخر و «بصرة» على شيء و «يا النسبة» على شيء آخر.

ولكن لشدة الامتزاج بين أجزاء هذه المركبات عدة كل واحد منها لفظة واحدة، وأعرب بإعراب واحد.

وبقي عبد الله وأمثاله من الأعلام المركبة داخلاً في تعريف الكلمة مع أنه أعرب بإعرابين.

الجرح على ابن الحاجب: ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو (وهو معرفة أحوال أواخر الكلمة ولحاظ جانب الألفاظ، ورعاية إعرابها وبنائها، وضيانة الكلام عن الخطأ اللفظي) أنه لو كان الأمر بالعكس (أي إخراج عبد الله وأمثاله من تعريف الكلمة، وإبقاء «الرجل» وإمثاله داخلاً فيه) لكان أنسب بمقاصد النحو.

تعريف الكلمة عند الزمخشري والجرح عليه:

قال في «المفصل»: «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» فمثل عبد الله علماً خرج عن تعريف الكلمة، فإنه لا يقال له: لفظة واحدة، بل لفظتان، وبقي مثل الرجل، وقائمة، وبصري، وأمثالها مما يعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلاً فيه، ثم أخرجها بقيد الإفراد ولو لم يخرجها الزمخشري وترك قيد الإفراد لكان أنسب بغرض علم النحو، لما عرفت.

سبب عدم ذكر الدلالة في تعريف ابن الحاجب

واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة، لأن تعريف الدلالة: «هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر» فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة، ومن ثم بعد ذكر الوضع - كما فعله ابن الحاجب - لا حاجة إلى ذكر الدلالة، ولكن الدلالة (لكونها عامة من الوضعية وغيرها) لا تستلزم الوضع، لجواز أن تكون عقلية، كدلالة لفظ «ديز» المهمل المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ، وأن تكون طبيعية، كدلالة «أح أح» على وجع الصدر، فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع - كما في «المفصل».

أقسام الكلمة مع الإشارة إلى تعريفها

وهي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل وحرف.

لأنها إن دلّت على المعنى بنفسها - من غير الحاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها - ولم يقترن ذلك المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم، وإن دلت على المعنى بنفسها واقترن ذلك المعنى على أحد الأزمنة الثلاثة فهي الفعل، وإن دلّت على المعنى بعد ضمّ كلمة أخرى إليها فهي الحرف.

فعلم ١- أن الاسم: كلمة تدلّ على المعنى بنفسها ولا تدلّ على أحد الأزمنة الثلاثة. ٢- والفعل كلمة تدلّ على المعنى بنفسها،

وتقترن على أحد الأزمنة الثلاثة: ٣- والحرف كلمة لا تدل على المعنى بنفسها بل بعد ضمّ كلمة أخرى إليها، كرجل، وضرب، و«من» و «إلى» في قول القائل «سرتُ من البيت إلى السوق» ف «من» و «إلى» لا يدلان على المعنى وهو الابتداء والانتهاء إلا بعد ضمّ «البيت» و «السوق» إليهما، وبما أن وجه التسمية يتعلق باللغة لا بالنحو، لا حاجة إلى ذكره وصرف القرطاس لأجله.

وكذلك ذكر نكتة تكرار التعريفات ثلاث مرّات: إشارةً وتنبيهاً وتصريحاً من النكات البلاغية التي يبحث عنها في علم البلاغة، فلا نعرج على كتابتها، ولو لم تكن أمثال تلك التكلّفات الباردة لتخرج الطالب في علم النحو والعلوم الأدبية في مدة يسيرة، ولم يضئع العمر والأوقات سنوات عديدة في إيقاد الحرب بين المصنف والشارح.

تعريف الكلام

الكلام في اللغة: ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً.

وفي الاصطلاح: ما تضمن كلمتين بالإسناد.

شرح التعريف وفوائد القيود: ١- فقوله «ما» يتناول المهملات،

والمفردات، والمركبات الكلامية (التامة) وغير الكلامية (الناقصة).

٢- وبقيده «تضمن كلمتين» خرجت المهملات والمفردات.

٣- وبقيده «الإسناد» خرجت المركبات غير الكلامية، مثل غلام

زيد، ورجل فاضل، وبقيت المركبات الكلامية (التامة) والإسناد: هو

سبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة، نحو قائم.

أمثلة المركبات الكلامية: مثل ضرب زيد، وضربت هند، وزيد قائم، (في الخبرية) ومثل إضرَب، ولا تضرب (في الإنشائية) فإن «إضرَب» و «لا تضرب» أيضاً تضمنا كلمتين إحداهما ملفوظة، والأخرى منوية، (وهي «أَنْتَ» في كليهما) وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامة.

١- الإشكال وجوابه: فماذا تقول في هذه الأمثلة: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، أو قائم أبوه؟ فإن كل واحد منها كلام، وقد تضمّن ثلاث كلمات دون كلمتين، فقد خرجت عن تعريف الكلام. والجواب: أن الكلمتين أعمّ من تكونا حقيقةً أو حكماً، فالأخبار - أبوه قائم، قام أبوه، قائم أبوه - فيها وإن كانت مركبات، لكنها في حكم الكلمة المفردة، أعني بتأويل قائم الأب، فإن المضاف والمضاف إليه مفرد حكمي.

٢- الإشكال الثاني وجوابه: وقد دخل في تعريف الكلام مثالان: جسق مهمل، وديز مقلوب زيد، فإن المسند إليه فيهما مهمل (وهو جسق وديز) وليس بكلمة موضوعة للمعنى فتضمن الكلام مهملًا وموضوعاً أي كلمة وغير كلمة.

والجواب: أنه في حكم «هذا اللفظ مهمل» ولا شك أن «اللفظ» ليس للمحمل، بل هو موضوع لما يتلفظ به الإنسان.

المقارنة بين تعريف ابن الحاجب

وتعريف الزمخشري للكلام

واعلم أنه يظهر من كلام ابن الحاجب أن «ضربت زيداً قائماً» أو نحوه بمجموعه كلام، لأنه قال: «ما تضمن كلمتين» أي لفظ يكون في ضمنه كلمتان أُسندت إحداهما إلى الأخرى، فيشمل التعريف الفعل، والفاعل، والمتعلقات، مثل المفعول والحال، بخلاف تعريف صاحب «المفصل» (الزمخشري) فإنه قال: «والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى» فإنه صريح في أن الكلام هو «ضربت» - الفعل والفاعل - فقط، والمتعلقات خارجة عنه، لأنه قال: «هو المركب من كلمتين» فجعل أجزاء المركب اثنتين، وأما ابن الحاجب لم يصرح بالتركيب من كلمتين، بل قال: ما يوجد فيه كلمتان أُسندت إحداهما إلى الأخرى.

الفرق بين الجملة والكلام

واعلم أن صاحب «المفصل» وصاحب «اللباب» ذهباً إلى ترادف الكلام والجملة، وكلام المصنّف أيضاً يشير إلى ذلك، فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الإسناد مطلقاً، ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته، حتى تخرج الجملة من تعريف الكلام، ومن جعل الكلام أخص من الجملة، قيد الإسناد بكونه مقصوداً لذاته، لإخراج الجملة عنه، وإذا

كان الكلام خاصاً فتصدق الجملة على الجمل التي وقعت أخباراً أو أوصافاً، أو قسمياً، بخلاف الكلام فإن الإسناد في تلك الجمل ليس مقصوداً لذاته، فلا تكون كلاماً، نعم، وفي بعض تعليقات «الكافية» أن المراد بالإسناد عند المصنف أيضاً هو الإسناد المقصود لذاته، فعلى هذا الاعتبار يكون الكلام أنحص من الجملة عند ابن الحاجب أيضاً.

أقسام الكلام

ولا يحصل الكلام إلا من اسمين: نحو زيد قائم ويقال لها «الجملة الاسمية» أو من اسم وفعل، نحو ضرب زيد، ويقال لها: «الجملة الفعلية» لأن الكلام لا بد له من الإسناد، ولا يمكن الإسناد إلا بين اسمين، أو بين اسم وفعل، حيث يكون المسند والمسند إليه إمّا اسمين أو اسم وفعل لا غيرهما.

ولا يورد الإشكال بـ «يا زيد» المركب من حرف واسم، فإنه في تقدير «أدعو زيدا» فالياء قائم مقام المسند والمسند إليه (الفعل والفاعل) كما أن «نعم» يقوم مقام الجملة في محل السؤال.

١- تعريف الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه، غير مقترن

بأحد الأمانة الثلاثة.

وقال المصنف في «الإيضاح» شرح «المفصل» للزمخشري: (بعد ذكر تعريف الاسم هذا) «الضمير في لفظ (في نفسه) يرجع إلى «معنى» أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه في نفسه، لا

باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: «الدار في نفسها حكمها كذا» أي لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل: «الحرف ما دل على معنى في غيره» أي حاصل في غيره، أي باعتبار متعلقه، لا باعتباره في نفسه».

واعلم أن الشارح الجامي رحمه الله أراد أن يصبغ كلام المصنف هذا - في الإيضاح - صبغاً عقلياً ويلونه لوناً منطقياً، فاستعان بما ذكره بعض المحققين في تقسيم الموجود إلى الجوهر والعرض، ثم أراد التطبيق عليه وطول الكلام فيه وأطنب، وأول معاني الاسم، والفعل، والحرف، وأتعب، حتى استوعب بحته الصفحتين، ثم لم يأت بما وجب، بل أشكل وأصعب ونحن نقدّم هذا البحث بأسهل ما يمكن، وأوجز ما نستطيع إن شاء الله تعالى.

٢- أقسام الموجود:

واعلم أن الموجود على قسمين: خارجي، وهو الذي يكون موجوداً في خارج العقول والأذهان، وذهني، وهو الذي يكون موجوداً في العقول والأذهان فقط.

ثم كل واحد منهما على قسمين: موجود قائم بذاته، وموجود قائم بغيره. ١- فالموجود الخارجي القائم بذاته يقال له: الجوهر - كالجدار وسائر الأجسام - ٢- والموجود الخارجي القائم بغيره يقال له العرض، كالسواد والبياض القائمان على الجدار وعلى سائر الأجسام.

١- والموجود الذهني القائم بذاته هو معنى الاسم، والفعل.

٢- والموجود الذهني القائم بالغير ولأجله هو معنى الحرف.

والمراد بكون معنى الاسم والفعل قائماً بذاته أن العقل يدركه في

حد ذاته، ولا يحتاج في إدراكه إلى ضمّ كلمة أخرى إليه ويقع محكوماً عليه وبه.

والمراد بكون معنى الحرف قائماً بغيره أن العقل لا يدركه إلا بعد ضمّ كلمة أخرى إليه، وبعد تصوّر معنى تلك الكلمة المضمومة إليه، ولا يقع محكوماً عليه ولا به، وقد عبروا عن الأول بالاستقلال بالمفهومية، وعن الثاني بعدم الاستقلال بالمفهومية.

٣- أنواع معاني الحروف:

ولكل حرف معنيان: معنى جزئي خاص، ومعنى كلي عام، نحو «من» و «إلى». فمعناها الخاص وهو الابتداء الواقع من البصرة، والانتهاء الواقع إلى الكوفة، ولا شك أن هذا المعنى يحتاج في تعقله ووجوده في الذهن إلى تعقل مفهوم السير من البصرة، وإلى تعقل مفهوم الوصول والانتهاء إلى الكوفة، وهذا هو المعنى الحرفي غير المستقل، ومعناها العام: هو مطلق الابتداء ومطلق الانتهاء، وهذا المعنى الكلي العام معنى اسمي مستقل بالمفهومية، لا يحتاج في فهمه إلى ذكر شيء آخر، ويقع محكوماً عليه وبه، ولا يكون آلة للملاحظة غيره.

وحينما نقول إن المعنى الحرفي غير مستقل بالمفهومية، حتى نحتاج في فهمه إلى ضمّ كلمة أخرى إليه نريد المعنى الأول من الحروف لا الثاني، لأنه معنى اسمي، ويعبر عن ما يضمّ إلى الحروف لفهم معناها بمتعلقات الحروف، نحو السير الواقع بين البصرة والكوفة، فلا يفهم الابتداء الخاص وكذا الانتهاء الخاص إلا بعد ذكر السير الواقع بينهما

فـ «من» و «إلى» آلتان لملاحظة ذلك السير.

٤- المراد من كون المعنى في نفسه وفي غيره:

فالمراد من «كون المعنى في نفسه» هو استقلاله بالمفهومية - كمعنى الاسم والابتداء المطلق - ومن «كونه في غيره» هو عدم استقلاله بالمفهومية - كمعنى الحرف - مثل «من» و «إلى».

وكذا المراد من «كون المعنى في نفس الكلمة» هو دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية، ومن «كون المعنى في غيرها» هو عدم دلالة الكلمة عليه بنفسها، بل تحتاج - في دلالتها عليه - إلى ضم كلمة أخرى إليها، لعدم استقلاله بالمفهومية، ففي عبارة «الكافية» يحتمل أن يكون ضمير «في نفسه» راجعاً إلى «ما» في «ما دل» و «ما» عبارة عن الكلمة، فيكون المعنى «على معنى كائن في نفسه» أي في نفس ذلك المعنى، وفي عبارة «المفصل» الضمير راجع إلى الاستقلال بالمفهومية، ومرجع كونه في غيره وفي غير الكلمة أيضاً واحداً، وهو عدم الاستقلال بالمفهومية، فلا منافاة بين العبارتين (عبارة الكافية وعبارة المفصل) ^{في} المعنى، بقط، فإنه لم يرجع الضمير إلى «ما» الذي هو عبارة عن الكلمة كما في الإيضاح (كأن الله خلقنا لدفع هذه النزاعات اللفظية الواهية).

٦- الإشكال على تعريف الاسم وجوابه:

وحاصل الإشكال: أن بعض الأسماء لازمة الإضافة مثل ذو، وفوق، وتحت، وقدام، وخلف، وأمثالها قد خرج عن تعريف الاسم

ودخل في تعريف الحرف، فلم يبق تعريف الاسم جامعاً، ولا تعريف الحرف مانعاً، والدليل عليه أن هذه الأسماء تدل على معانيها باعتبار غيرها، وهو ما أضيفت إليه تلك الأسماء، أي لا يفهم معانيها إلا بعد ضمّ متعلقاتها التي أضيفت إليها تلك الأسماء (نحو ذو مال، وفوقك وتحت السماء وخلفك وقُدّامك).

والجواب: أنه ظهر من التحقيق السابق أن التعريف لا يختل بهذه الأسماء، لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية مدرّكة في حد ذاتها، وإنما يلزم تصور متعلقاتها التي تضاف إليها إجمالاً، «نحو صاحب شيء، وفوق شيء، وتحت شيء، وقُدّام شيء، وخلف شيء» وتبعاً من غير حاجة إلى ذكرها عقلاً، ولكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافةً إلى متعلقات مخصوصة استعملت مضافةً إليها لفهم تلك الخصوصيات التي هي الغرض من وضعها، لا لأجل فهم أصل معناها.

والحاصل أن الأسماء المذكورة لا تحتاج إلى شيء في الدلالة على أصل معانيها - كما يحتاج الحرف - وإنما تحتاج إلى ذكر المتعلقات الخاصة لأجل الدلالة على الخصوصيات المطلوبة من وضعها مضافة فهي دالة على معانيها باعتبار نفسها، لا باعتبار غيرها، فهي داخلة في تعريف الاسم دون الحرف.

٧- فوالد القيود: ١- فخرج بقيد «في نفسه» الحرف عن تعريف الاسم، لأنه كلمة دلت على معنى في غيره، وهذا القيد صفة

أولي للمعنى. ٢- وبقوله: «غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» خرج الفعل عنه، لأن الفعل أيضاً دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضميني وهو الحدث، ولكن هو مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فخرج بقيد «غير مقترن» الذي هو صفة ثانية للمعنى.

٨- التمهيد لدفع الإشكال: وإعلم أن أسماء الأفعال على أربعة أقسام: الأول: ما كان منقولاً عن المصادر الأصلية صراحةً نحو رويد بمعنى أمهل، فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً يعني «نفس الإمهال» أو غير صريح نحو هيهات بمعنى بُغْدَ فإنه وإن لم يستعمل مصدراً ولكنه على وزن المصدر وهو قوقاة مصدر قوقي - (صوت الدجاجة). والثاني: أن يكون منقولاً عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً، ثم يُجعل مصدراً، نحو صه بمعنى السكوت، ثم نقل إلى اسم الفعل بمعنى: أسكت.

والثالث: أن يكون منقولاً عن الظرف، نحو أمامك زيدا، بمعنى: قليم.

والرابع: أن يكون منقولاً عن الجار والمجرور، نحو عليك زيد، بمعنى: خذ زيدا، وكذلك إعلم أن المراد من عدم الاقتران هو عدمه بحسب الوضع الأول.

والإشكال: هو أن التعريف غير صحيح لخروج أسماء الأفعال منه، ودخول الأفعال المنسلخة عن الزمان، والفعل المضارع فيه، لأن أسماء الأفعال مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، والأفعال المنسلخة غير مقترنة

به لانسلاخها عن الزمان، والفعل المضارع غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، بل مقترن بزمانين (الحال والاستقبال).

والجواب عن أسماء الأفعال أنها غير مقترنة به باعتبار وضعها الأول، وهو كونها في الأصل مصدراً أو أصواتاً أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، فإن المراد من عدم اقتران الاسم بأحد الأزمنة الثلاثة هو عدم الاقتران بحسب الوضع الأول.

أما الجواب عن الأفعال المنسلخة، نحو عسى وكاد فإن معانيها مقترنة به بحسب الوضع الأول - قبل انسلاخ الزمان عنها -

وأما الجواب عن الفعل المضارع فإنه لما دلّ على زمانين معنيين من الأزمنة الثلاثة، فيدل على زمان معين بالطريق الأولي، لأن الواحد في ضمن الاثنين، ولا يلزم منه عموم المشترك، أي إرادة المعنيين (الحال والاستقبال) من لفظ واحد في آن واحد، لأن الدلالة شيء، والإرادة شيء آخر، فلا يلزم من دلالة المضارع على زمانين إرادتهما معاً، والمنوع هو هذا، دون الأول.

خواص الاسم

وذكر المصنف من خواص الاسم الكثيرة خمسة منها لأهميتها وكثرة تداولها، وشدة الحاجة إليها.

وهي: دخول اللام، والجر، والتثوين، والإسناد إليه، والإضافة.

تعريف الخاصة وأقسامها:

والخواص جمع خاصة، وهي في اللغة: الأمر المختص بالشيء، وفي

الاصطلاح: هي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره.

وهي على قسمين: ١- شاملة لجميع أفراد موصوفها، كالكاتب بالقوة للإنسان. ٢- وغير شاملة له، كالكاتب بالفعل له، وخواص الاسم من القسم الثاني - كما سيأتي -.

١- الأول: دخول لام التعريف: ولعدم كون «الميم» مشهوراً في التعريف لم تبق الحاجة إلى ذكر حرف التعريف مقام «لام» التعريف.

مذهب الأئمة في أداة التعريف

١- فعند «سيبويه» هي «اللام» وحدها، زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن.

٢- وعند الخليل هي «أل» كهل، أي الهمزة واللام كلاهما.

٣- وذهب المبرد إلى أنهما «الهمزة» المفتوحة وحدها، وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

فاختار المصنف مذهب سيبويه فقال: «دخول اللام» ولم يقل: دخول «أل» أو «الهمزة».

الحكمة في جعل حرف التعريف من خواص الاسم: وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم، لأن حرف التعريف إنما وضع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ بالمطابقة، ولا شك أن المعنى المستقل بالمفهومية والمدلول عليه مطابقة إنما هو معنى الاسم، لأن الحرف لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية، والفعل يدل على معنى

مستقل بالمفهومية، وهو الحدث، ولا يكون ذلك المعنى مدلولاً مطابقياً له، لأن المعنى المطابقي للفعل (وهو المركب من الحدث والنسبة والزمان) غير مستقل بالمفهومية لتوقف فهمه على النسبة، ولأجل عدم دخول حرف التعريف على الموصولات وأسماء الإشارة جعل خاصة غير شاملة للاسم.

٢- والثاني دخول الجر: والحكمة في جعل «الجر» من خواص الاسم أنه أثر حرف الجر في كل اسم مجرور، لفظاً كان ذلك الحرف، نحو الجر في «مررت بزيد» أو تقديرًا، نحو الجر في غلام رجل، فإنه بتقدير غلام لرجل، ولا شك أن دخول حرف الجر بقسميه خاص بالاسم، لأن حرف الجر موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل على الاسم، ويفضي معنى الفعل إليه، فأثره وهو الجر أيضاً مخصوص به، وبما أن الإضافة اللفظية - نحو ضارب زيد - فرع للإضافة المعنوية - نحو غلام زيد - فتختص بما تختص به الإضافة المعنوية وهو الاسم، ويكون أثرها يعني الجر أيضاً مختصاً بالاسم.

٣- والثالث: دخول التنوين: وهو في اللغة: مصدر نوتته، أي أدخلته نوناً، فسمي المفعول (النون) باسم المصدر وهو التنوين. وفي الاصطلاح: نون ساكنة تتبع حركة الأعر، لا لتأكيد الفعل - كما تكون نون التأكيد الخفيفة -.

أقسام التنوين: وهو على خمسة أقسام:

١- تنوين التمكين: وهو ما يدل على أن في الكلمة أكثر إمكاناً

لقبول الإعراب، حتى يدخله الكسرة والتنوين، ولذا لا يدخل التنوين في غير المنصرف، مثل تنوين زيد في جاء زيد.

٢- وتنوين التنكير: وهو الفارق بين المرفة والنكرة، فهو دليل على أن مدخوله غير معين، مثل تنوين «صه» (اسم الفعل) أي أسكت سكوتاً ما غير معلوم المقدار وغير معلوم الوقت. وإذا قلت: «صه» من غير تنوين فمعناه أسكت الآن، أي سكوتاً معلوماً.

وفي «الرضي» شرح «الكافية» «لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فأقول: «التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً (كما يفيد التمكن) فإذا جعلت الاسم النكرة علماً (نزول النكارة) وتمحض للتمكن».

٣- وتنوين العوض: وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف إليه، كتنوين يومئذ، أي يوم إذ كان كذا، فالمضاف هو اليوم، والمضاف إليه جملة (كان كذا)، فحذفت الجملة تخفيفاً، وألحق التنوين بـ «إذ» عوضاً عن الجملة المحذوفة لئلا تبقى الكلمة ناقصة، ومثله حينئذ، وساعتئذ، وعامئذ، ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا بعضهم فوق بعض﴾ أي فوق بعضهم.

٤- وتنوين المقابلة: وهو ما يقع في مقابلة نون جمع المذكر السالم، كتنوين مسلمات، فإن الألف فيه علامة الجمع، كما أن الواو علامة الجمع في جمع المذكر السالم نحو مسلمون، ولكن لم يوجد في

«مسلمات» ما يقابل نون جمع المذكر السالم، فزيد التنوين في آخره ليكون مقابلاً للنون فيه.

٥- وتنوين الترنم: وهو ما لحق آخر الأبيات والمصاريح لتحسين الإنشاء والتغزل، لأن «الترنم» في اللغة: التغني، وبهذا النون يسهل ترديد الصوت في الخيشوم، وذلك التردد من أسباب حسن الغناء. واعلم أن خواص الاسم هي الأقسام الأربعة الأولى، دون الخامس، لأنه يلحق (كما ذكر) آخر الأبيات والمصاريح لتحسين الصوت، وآخر البيات والمصاريح قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً، وقد يكون حرفاً، فكيف يختص بالاسم؟.

٤- والرابع الإسناد إليه: أي كون الاسم مسنداً إليه، مختص به لا يوجد في غيره، بخلاف كونه مسنداً، فإنه يوجد في الفعل أيضاً، وإنما يكون هذا المعنى مختصاً بالاسم؛ لأن الفعل قد وضع، لأن يكون مسنداً أبداً، فلا يصلح، لأن يكون مسنداً إليه، وإلا يلزم خلاف وضعه.

٥- والخامس الإضافة: أي كون الاسم مضافاً بتقدير حرف الجر، نحو غلام زيد، وأما الإضافة بذكر حرف الجر لفظاً فقد يوجد في الفعل أيضاً، نحو «مررت بزيد» فقد أضيفت فعل المرور إلى زيد، ولكن مع ذكر حرف الجر.

الدليل على اختصاص الإضافة بالاسم: وإنما يعرف اختصاص الإضافة بالاسم من أجل اختصاص لوازمها به، وهي التعريف، والتخصيص (في الإضافة المعنوية) والتخفيف (في الإضافة اللفظية) فإنها

توجد في الاسم فقط، وإنما أريد من «الإضافة» المصدر كون الاسم مضافاً دون مضافاً إليه، لأن الفعل والجملة قد يقعان مضافاً إليه أيضاً، فكون الشيء مضافاً إليه ليس من خواص الاسم، لوجوده في الفعل كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فـ «يَوْمَ» مضاف و «ينفع» مضاف إليه، وقال بعضهم «ينفع» وإن كان فعلاً صورةً، ولكنه في الحقيقة بتأويل المصدر الذي هو اسم، أي يوم نفع الصادقين، فعلى هذا تكون الإضافة مطلقاً - سواء كان بمعنى كون الشيء مضافاً أو بمعنى كونه مضافاً إليه - من خواص الاسم -.

التقسيم الأول للاسم باعتبار الإعراب والبناء

وهو على قسمين: معرب ومبني.

١- تعريف المعرب: هو في اللغة: من أعرب بمعنى أوضح،

فالمعرب هو محل إيضاح المعاني المقتضية للإعراب، وفي الاصطلاح:

هو الاسم الذي رُكِبَ مع عامله، ولم يشبه مبني الأصل، والمراد به

«مبني الأصل» اللفظ الذي كان في أصل وضعه مبنياً، وهو الفعل

الماضي والأمر بغير اللام، والحروف، ولما قيل: «الذي رُكِبَ مع عامله»

دخل في تعريف المعرب كل اسم مركب مع عامله اللفظي أو المعنوي

نحو زيد و قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء، فإن «زيد

وقائم» مركبان مع العامل المعنوي، وهؤلاء مركب مع عامله اللفظي

وهو «قام» ثم لما قيل: «ولم يشبه مبني الأصل» خرج عنه «هؤلاء»

لمشابهته بالحرف في الاحتياج إلى المشار إليه، كالحرف يحتاج إلى ضم.

كلمة أخرى في الدلالة على معناه. وكذلك خرج عن تعريف العرب الأسماء غير المركبة أصلاً، نحو الأسماء المعدودة، مثل ألف، با، تا، زيد، عمرو، بكر.

محل النزاع بين المصنف وبين الزمخشري والشيخ عبد القاهر

واعلم أنهم لم يختلفوا في العرب اللغوي بالفعل، فإنه لا يكون معرباً إلا بعد إجراء الإعراب في آخره، وبعد التركيب مع العامل، وإنما اختلفوا في العرب الاصطلاحي، فاعتبر العلامة الزمخشري مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب - وإن لم يكن مركباً مع العامل بالفعل، ولكن إذا رُكِبَ معه صار معرباً - وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر أيضاً، واعتبر المصنف مع تلك الصلاحية استحقاق الإعراب بالفعل بأن يكون مركباً مع العامل، ومن ثم اعتبر التركيب في تعريف العرب.

فعلى هذا تكون الأسماء المعدودة - المذكورة سابقاً - داخلة في تعريف العرب عندهما، وخارجة عنه عند المصنف.

سبب عدول المصنف عن

التعريف المشهور للمعرب

وكان التعريف المشهور للمعرب عند الجمهور هكذا: «المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل»، وترك المصنف هذا وجاء بالذي فرغنا عن بيانه، فما هي الحكمة فيه؟

واعلم أن الغرض من تدوين علم النحو هو معرفة أحوال أواخر

الكلمة في التركيب لمن لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف أحكامها. بالسماع منهم، وأما من له معرفة بأحكامها كذلك، فهو مستغن عن النحو، ولا فائدة له معتداً بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرب - لمن لا يعرف أحكام لغة العرب - أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم، ليجعل آخر المعرب مختلفاً في كلامه ومحاوراته، فيطابق كلامه كلامهم.

فمعرفة كونه معرباً مقدّم على معرفة أنه يختلف آخره باختلاف العوامل، لأن كون اللفظ معرباً شيئاً وكونه مختلف الأواخر شيئاً آخر، لأن آخر الشيء ليس عينه، فمعرفة وصف آخر الشيء - وهو الاختلاف هنا - لا تستلزم معرفة وصف الشيء كاملاً، أي معرفة اختلاف آخر المعرب لا تستلزم معرفة نفس المعرب.

فلو كان المعرب عين اختلاف الآخر ثم عُرف به يلزم تقدّم الشيء - وهو اختلاف الآخر - على نفسه، لأنه من حيث أنه نفس المعرب الذي معرفته قبل معرفة اختلاف الآخر - مقدم، ومن حيث أنه وصف للآخر مؤخر، فيلزم تقدم الشيء على نفسه.

وملخص الجواب: أنه لما كان تعريف الجمهور مستلزماً للدور و هو تقدّم الشيء على نفسه، تركه المصنف وجاء بتعريف آخر، وجعل تعريفهم من أحكام المعرب.

حكم المعرب: وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل. لفظاً أو تقديرًا.

أنواع اختلاف الآخر: وهو على نوعين: ١- اختلاف الآخر ذاتاً (إذا كان الاسم معرباً بالحروف) وهو أن يتبدل حرف بحرف إما حقيقة، كما في الأسماء الستة، وإما حكماً كما في التثنية وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر، نحو رأيث مسلمين ومررت بمسلمين، ورأيث مسلمين ومررت بمسلمين.

٢- واختلاف الآخر صفةً (في المعرب بالحركة)، وهو أن تتبدل صفة (حركة) بصفة (حركة) أخرى إما حقيقة، نحو جاءني زيد ورأيث زيداً ومررت بزيد، وإما حكماً، كما في جمع المؤنث السالم، في حالتي النصب والجر، نحو رأيث مسلمات ومررت بمسلمات، وكذا في غير المنصرف، نحو رأيث أحمد، ومررت بأحمد، فتبديل الحركة فيهما حكمي، كما هو الظاهر.

والمراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل، لا في الاسمية، والفعلية، والحرفية، ومن ثم لا يكون آخر المعرب في هذه الأمثلة: إن زيداً مضروب، وإنني ضربت زيداً، وإنني ضارب زيداً، مختلفاً في الإعراب مع اختلاف العوامل، لأن اختلافها ليس لأجل العمل، فإن عمل كلّها هو النصب، بل لأجل اختلاف النوعية، وهو كون بعضها حرفاً وبعضها فعلاً وبعضها اسماً.

أنواع الاختلاف اللفظي والتقديري: والاختلاف اللفظي على نوعين: ١- حقيقي، كما في قولك: جاءني زيد، ورأيث زيداً ومررت بزيد.

٢- وحكمي: نحو رأيك أحمد ومرث بأحمد، في المعرب بالحركة، ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين، (في المعرب بالحروف) والاختلاف التقديري أيضاً على نوعين: ١- تقديري حقيقي: نحو قولك: جاءني فتى، ورأيك فتى، ومررت بفتى، فإن أصله فتى، وفتياً وفتي، انقلبت الياء ألفاً، فصار الأعراب تقديرياً.

٢- وتقديري حكمي: نحو جاءني حبلى، ورأيك حبلى ومررت بحبلى، فاختلف الأواخر لأجل اختلاف العوامل، في هذه الأمثلة تقديري إما حقيقة وإما حكماً.

الإشكال وجوابه: وهو أن المعرب الذي ركب مع العامل ابتداءً ولم يسبقه معرب آخر (نحو زيد في جاءني زيد) ليس حكمه كذلك، أي لا يجري عليه حكم المعرب، لأنه لا يتحقق فيه اختلاف العوامل، ولا اختلاف آخر المعرب، إذ ليس قبله عامل ولا معرب، بل حدث فيه الإعراب بدخول العامل عليه.

والجواب الأول: إنا نقول: هذا حكم آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر، يعني من حكمه اختلاف الآخر إذا تعدد العامل، ومن حكمه حدوث الإعراب إذا ورد عليه عامل ابتداءً، فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر فلا فساد فيه، فإن للمعرب أحكاماً كثيرة لم تذكر في «الكافية» والثاني: أن اختلاف الآخر ليس من خواصه الشاملة حتى يوحد في جميع أفراد المعرب.

تعريف الإعراب: هو في اللغة الإيضاح والإظهار، أو الإزالة



فإنه يوضح المعاني المقتضية للإعراب، أو يزيل فساد التباس بعضها ببعض، وفي الاصطلاح: هو ما اختلف آخره به، أي شيء - حرفاً كان أو حركة - اختلف آخر المعرب بسببه، واعلم أن العامل والمعنى المقتضي للإعراب (مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة) وإن كانا سببين لاختلاف آخر المعرب، ولكن هما سببان بعيدان له، والإعراب هو السبب القريب، والمتبادر من السببية المفهومة من «الباء» هو السبب القريب، فلا يدخلان في تعريف الإعراب.

وأما اختلاف آخر «غلامي» في قولك: جاءني غلام، ورأيت غلامي، ليس لأجل أنه معرب، بل من حيث أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وهو يقتضي كسرة ما قبله.

الحكمة في اختلاف الإعراب: وإنما يختلف آخره ليدل ذلك الاختلاف على المعاني الواردة على المعرب متعاقبة (وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة) فكما أن تلك المعاني لا تجتمع في محل واحد كذلك علاماتها ترد متعاقبة ولا تجتمع في اسم واحد، فأصل الإعراب يدل على تلك المعاني، واختلافه يدل على اختلافها.

وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب، لأن نفس الاسم تدل على المسمى، والإعراب يدل على صفته من كونه فاعلاً أو غمراً ذلك، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فكذا الدال عليها يكون متأخراً عن الدال على الموصوف.

أنواع الإعراب: وأنواع إعراب الاسم ثلاثة: الرفع والنصب

والجر، واعلم أن هذه الثلاث مختصة بالحركات والحروف الإعرابية، و«الضم والفتح والكسر» مختصة بالحركات البنائية، وأما «الضمة والفتحة والكسرة» فغالبة في الحركات البنائية ومستعملة في الحركات الإعرابية قليلاً.

وجه كون أنواع الإعراب ثلاثة: وإنما تكون ثلاثة:

- ١- فإنَّ الرفع (حرفاً كان أو حركة وكذا نظائره) علم الفاعلية وما يلحق به من المبتدأ والخبر وغيرهما.
- ٢- والنصب علم المفعولية وما يلحق به من المفاعل الخمسة والأسماء المنصوبة.

٣- والجر علم الإضافة - كون الشيء مضافاً إليه -.

وأما وجه تخصيص كل واحد بكل واحد من غير عكس فنخرج عن موضوع النحو، وتدقيق عقلي بحث لا طائل تحته ولا جدوى فوقه. تعريف العامل: ولما ذكر في بيان «حكم المعرب» أنه يختلف آخره باختلاف العوامل، منّت الحاجة إلى معرفة العامل، فقال: «العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب» أي العامل (لفظياً كان أو معنوياً) هو ما يتقوم (أي يحصل) به المعنى المقتضي للإعراب (من الفاعلية والمفعولية والإضافة).

المثال التطبيقي: ففي «جاء زيد» جاء عامل، إذ به يحصل معنى الفاعلية في «زيد» فجعل الرفع علامة لها.

وفي «رأيتُ زيداً» رأيتُ عامل، إذ به حصل معنى المفعولية في

زيداً، فجعل النصب علامة لها، وفي «مررت بزيد» الباء عامل، إذ به حصل معنى الإضافة (كونه مضافاً إليه) في زيد، فجعل الجر علامة لها.

أنواع الاسم المعرب باعتبار الإعراب

والاسم بهذا الاعتبار على سبعة أنواع:

١- فالمفرد المنصرف: أي الاسم الذي لا يكون مثني، ولا مجموعاً ولا غير منصرف، كزيد وزجل.

٢- والجمع المكسر المنصرف: أي الجمع الذي لم يسلم فيه بناء الواحد، ولا يكون غير منصرف، كرجال وطلبة، فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على أصله من وجهين: الأول أن الإعراب فيهما بالحركة، وهو الأصل في الإعراب، والثاني: أن الإعراب فيهما بالحركات الثلاثة، والأصل في الإعراب أن يكون في الأحوال الثلاث بالحركات الثلاث، فرفعهما بالضمة، ونصبهما بالفتحة، وجرهما بالكسرة، نحو جاءني رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل، ونحو جاءني طلبة، ورأيت طلبة، ومررت بطلبة.

٣- وجمع المؤنث السالم: (الذي يكون جمعه بالألف والتاء) رفعه بالضمة، ونصبه بالكسرة مثل جرّه، فيكون نصبه تابعاً لجره مثل أصله الذي هو جمع المذكر السالم، فإن نصبه بالياء مثل جرّه، نحو جاءني مسلمات، ورأيت مسلمات، ومررت بمسلمات.

٤- وغير المنصرف: (الذي سيأتي تعريفه) رفعه بالضمة، ونصبه

وجرّه بالفتحة، أي كون جرّه تابعاً لنصبه، نحو رأيت أحمد ومررت بأحمد.

٥- والأسماء الستة المكبرة غير المضافة إلى ياء المتكلم: رفعها

بالواو ونصبها بالالف، وجرّها بالياء، نحو أخوك، وأبوك، وحموك^(١) وهنوك^(٢)، وذو مال، فإن إعراب هذه الأسماء بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث، وهناك أربع فوائد:

١- فأما إذا كانت مصغرةً نحو أخي و أبي، فيكون إعرابها بالحركة.

٢- وكذلك إذا كانت تشبّه أو جمعاً فإعرابها كإعرابها أي بالحروف.

٣- وإذا لم تكن مضافةً أصلاً، فأيضاً يكون إعرابها بالحركة، نحو جاءني أخ و رأيتُ أخاً ومررت بأخ.

٤- وإذا كانت مضافةً إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليه من كون إعرابها تقديرية، وكون ما قبل الياء مكسوراً نحو جاءني غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي.

ما حملهم على جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؟ وإنما جعل

(١) والحم: قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها.

(٢) والهن: الشيء المنكر الذي يستقبح ذكره، كالعورة الغليظة، والصفات الذميمة، الأنفال القبيحة.

إعراب هذه الأسماء بالحروف، لأنهم جعلوا إعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف، فأرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الأسماء الآحاد أيضاً كذلك، لئلا يكون بين التثنية والجمع وبين الآحاد منافرة تامة ووحشة، ثم إنما اختاروا لدفع هذه الوحشة ستة أسماء، لأن إعراب المثني ثلاثة وإعراب المجموع ثلاثة، فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً برأسه، وأما لماذا اختاروا هذه الستة من بين الأسماء الكثيرة، فالجواب إنما اختاروها لثلاثة أوجه:

- ١- لمشابهة هذه الستة المثني والمجموع في تعدد معناها.
- ٢- ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب.
- ٣- ولأن إعراب هذه الستة بالحروف مسموع من أهل اللغة دون غيرها.

٦- والمثني وكلا واثنتان: (وكذا كلتا واثنتان) رفعها بالألف ونصبها وجرها بالياء، وشُرِطَ في إلحاق «كلا» و«كلتا» بالتثنية في الإعراب أن يكونا مضافين إلى مضمير، لأن «كلا» (وكذا كلتا) باعتبار لفظه مفرد (لأنه ليس له مفرد آخر) وباعتبار معناها مثني - حيث يدل على التعدد) فلفظه يقتضي الإعراب بالحركة، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فزُوعِيَ فيه كلا الاعتبارين، ففي الإضافة إلى المظهر الذي هو الأصل زُوعِيَ جانب لفظه الذي هو الأصل في علم النحو، وأعرب بالحركات التي هي الأصل (لأن الحروف تتولد من الحركات كما هو الظاهر) ولكن يكون حركاته تقديرية لأن آخره ألف يسقط بالتقاء

الساكنين، فلا يبقى محلّ الإعراب، نحو جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، وأما إذا أضيف إلى المضمّر الذي هو فرع اسم الظاهر، فرؤوعي جانب معناه الذي هو الفرع (عند النحاة) وأعرب بالحروف التي هي أيضاً فرع للحركات، نحو جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، ومن أجل ذلك شرط في إعرابه بالحروف أن يكون مضافاً إلى مضمّر.

٧- وجمع المذكر السالم: وعشرون وأخواتها رفعها بالواو، ونصبها وجرها بالياء.

وهنا تنبيهات لا بد من ذكرها: ١- والمراد بجمع المذكر السالم كل ما جمّع بالواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجراً، وإن لم يكن له واحد مذكر من جنسه، نحو سنين وأرضين، فإن واحدهما ستة وأرض، وفي حكم هذا الجمع أولو جمع ذو، من غير لفظه.

٢- وإنما ألحق «عشرون وأخواتها» بالجمع لأنها ليست بجمع، وإلا فيلزم أن يطلق «ثلاثون» على التسعة، و«الأربعون» على اثني عشر، لأن أقل الجمع ثلاثة، فعلم أنها ليست بجمع، والثاني أنها تدل على عدد معين، والجمع يدل على عدد مبهم.

٣- وأما جعل إعراب المثني وما يلحق به، وإعراب جمع المذكر السالم وملحقاته بالحروف، فأمر سمعي خارج عن مدارك العقول والقياس، فلا حاجة إلى تكلفات واهية باردة عقلية لا طائل تحتها ولا جدوى فوقها.

مواضع الإعراب اللفظي والتقدير

وقد أشار المصنف في «بيان حكم المعرب» إلى أن الإعراب قد يكون لفظياً، وقد يكون تقديرياً، ثم أراد تفصيل مواضعها بعد بيان أنواع المعرب باعتبار الإعراب (حرفاً وحركة) وقال: التقدير فيما تعذر كعصاً وغلّامي مطلقاً، أو استثقل كقاضٍ رفعاً وجراً، ونحو مسلمي رفعاً، واللفظي فيما عداه.

١- وإنما يكون تقدير الإعراب في اسم امتنع ظهور الإعراب فيه
١- إما لعدم قبول آخره الإعراب لكونه ألفاً مقصورة، كعصاً بالتنوين وحذف الألف لالتقاء الساكنين، (لأن أصله عَصَوٌ، فانقلبت الواو لأجل حركتها وفتح ما قبلها ألفاً ثم التقى الساكنان (التنوين والألف) فحذفت الألف وبقي التنوين).

٣- وإما لشغل آخره بالياء المقتضية كسر ما قبلها، نحو غلامي، ويكون الإعراب في هذين القسمين تقديرًا في الأحوال الثلاث كلّها، وهذا هو معنى قوله مطلقاً.

٢- أو يكون تقدير الأعراب في اسم استثقل ظهور الإعراب في لفظه، بأن يكون الاسم قابلاً للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهور الإعراب في اللفظ ثقیلاً على اللسان، وهذا الاستثقال ١- إما في المعرب بالحركة، نحو «قاضٍ» في حالتي الرفع والجر، فإن آخره ياء مكسورة ما قبلها قد حذفت بالتقاء الساكنين، أو لم يحذف مثل «القاضي» لاستثقال الضمة والكسرة على الياء، بخلاف حالة النصب.

فإن الفتحة على الياء ليست بمستثقل.

٢- وإما في المعرب بالحروف، نحو مسلمي في حالة الرفع فقط، نحو جاءني مسلمي، فإن أصله مسلموي، وسقط النون لأجل الإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق منهما (الواو) ساكن، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع تقديرية، بخلاف حالتي النصب والجر، فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، لأن الياء المدغمة أيضاً ياء، بخلاف الواو المنقلبة ياءً، فإنه تبدلت وتغيرت حقيقتها، نعم، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرية في الأحوال الثلاث، نحو جاءني أبو القوم، ورأيت أبا القوم، ومررت بأبي القوم، فإن حرف الإعراب - الواو والألف والياء - سقط عن اللفظ بالتقاء الساكنين.

الفرق بين التعذر والاستقلال

والفرق بين التقدير لأجل التعذر والتقدير لأجل الاستقلال: أن في الأول إظهار الإعراب في اللفظ ممتنع، وفي الثاني إظهاره ممكن، ولكنه ثقل على اللسان، والإعراب اللفظي فيما عداه ما ذكر من مواضع الإعراب التقديرية التي لا يكون إظهار الإعراب متعذراً ولا ثقیلاً فيها.

بحث غير المنصرف

وهو في اللغة: غير قابل للزيادة، لأن الانصراف من الصرف، وهو الزيادة، فالمنصرف هو القابل لزيادة الكسرة والتوين، وغير المنصرف هو غير القابل لهما.

تهذيب شرح الجامي

وفي الاصطلاح: هو اسم فيه سببان من الأسباب التسعة، أو واحد منها يقوم مقام السببين، وتلك الأسباب هي:

عدل وصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب في إعراب قوله: «زائدة من قبلها ألف» وجهان:

١- فقوله: «زائدة» منصوب على أنه حال، إذ المعنى «وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة» وقوله: «ألف» فاعل الظرف أعني «من قبلها» أو مبتدأ وخبره الظرف المتقدم، ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه (الثابت من بيان الإعراب) زيادة الألف، مع أنها أيضاً زائدة ولهذا يعبر عنهما بالألف والنون الزائدتين.

٢- ولو جعل «ألف» فاعلاً لقوله: «زائدة» و (جعل) الظرف متعلقاً بالزيادة (ب زائدة) وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما (في أمرين) في وصف الزيادة، و(في) تقدم الألف على النون في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعاً.

وهذا (أي المذكور من الاشتراك والتقدم) كما إذا قلت: «جاء زيد راكباً من قبله أخوه» فإنه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف.

معنى قوله: «وهذا القول تقريب» يعني ١- أن ذكر العلل (والأسباب) بصورة النظم تقرب لها إلى الحفظ، لأن حفظ النظم أسهل. ٢- أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة علة قول تقريبي

لا تحقيقي، إذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدها. ٣- أو القول بأنها تسع تقرب إلى الصواب، لأن في عددها خلافاً، حتى قال بعضهم (سبب منع الصرف) اثنان، وقال بعضهم أحد عشر، وقال بعضهم تسعة، فالقول بأنها تسعة أقرب إلى الصواب بالنسبة إلى سائر الأقوال.

الأمثلة: مثل عمر، وأحمد، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعديكرب، وعمران، وأحمد.

حكم غير المنصرف: أي الأثر المرتب عليه بعد وجود علتان فيه أو علة واحدة تقوم مقامهما : هو عدم دخول الكسرة والتنوين فيه. واعلم أن الفعل فرع الاسم من وجهين: الأول احتياجه إلى الفاعل الذي يكون اسماً، والثاني اشتقاقه من المصدر الذي هو اسم أيضاً، وكذلك في كل علة فرعية بالنسبة إلى ما لا يكون فيه تلك العلة، مثل العدل فإنه فرع المعدول عنه، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، لأنك تقول قائم ثم قائمة، والتعريف فرع التنكير، لأنك تقول رجل ثم الرجل، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، لأن الأصل في كل كلام أن لا يخالطه غيره من السنة أجنبية، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الأفراد، وهكذا في سائر العلل، فإذا كانت في الاسم علتان كانت فيه فرعيتان، فيشبه الفعل في كونه فرعاً للاسم من جهتين - كما مر - فمُنِعَ من الاسم غير المنصرف الإعراب المختص بالاسم وهو الجر، والتنوين الذي هو علامة التمكين

كانه حدث في رسميته ضعف بهذه المشابهة، فعجز عن قبول ما يختص بالاسم وما هو علامة كونه معرباً، هذا هو الوجه العقلي التكلفي، وأما الوجه السمعي الأصلي الصادق، فإننا سمعنا أهل اللغة يتكلمون ويتلفظون بغير الكسرة والتنوين، وبغير أن يُخرجوا له وجهاً أو علة.

ما يجوز دخول الكسرة والتنوين على غير المنصرف

ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب نحو قوله تعالى: ﴿إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا﴾، أي لا يمتنع تغيير غير المنصرف إعراباً بأن يدخله الكسرة والتنوين، لا أن تزول عنه العلتان الموجبتان لمنع الصرف، أو ما يقوم مقامهما، وإنما جاز صرفه لأحد الأمرين: ١ - إما لضرورة وزن الشعر ورعاية القافية لأنه كثيراً ما يقع من منع صرفه تغيير يخرج عن الوزن، أو انزحاف يخرج عن السلاسة وسهولة الأداء، فمثال جواز صرفه لتغيير الوزن قول الشاعر:

صُبَّتْ عليّ مصائب لو أنها صُبَّتْ على الأيام صزن ليالياً.

فجاز دخول التنوين على «مصائب» لأنه يقع من منع صرفه تغيير يخرج عن الوزن، ومثال جواز صرفه للاحتراز عن الزحاف قول الشاعر:

أعد ذكر نعماني لنا إن ذكره هو المسك إذا ما كررته يتضوع
أي تفوح منه الرائحة الطيبة، فإنه لو فتح نون «نعمان» لأجل منع صرفه يستقيم الوزن، ولكنه يقع فيه زحاف (حذف حرف السابع من

ميزانه وهو مفاعيلن) ويخرجه عن السلاسة وسهولة الأداء، وإنما يعرف هذا بالطبع السليم المنصبغ بعلم العروض والقافية. أو الذوق العربي الفطري، ومثال جواز صرفه لرعاية القافية قول الشاعر:

سلام على خير الأنعام وسيد

حيب إليه العالين محمد

بشير نذير هاشمي مكرم

عطوف رءوف من يسمي بأحمد

فإنه لو قال «بأحمد» بفتح الدال لا يخلّ بالوزن، ولكنه يخلّ بالقافية، فإن حرف الروي في سائر الأبيات الدال المكسورة.

٢- وإما للتناسب، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامًا وَأَغْلَالًا﴾ فجاز دخول التنوين على «سلاسل» ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف «أغلالاً» لأن رعاية التناسب بين الكلمات القرآنية أمر مهم عند البلغاء، وإن لم يصل إلى حد الوجوب والضرورة.

العلة القائمة مقام علتين: وما يقوم مقام علتين اثنتان: الجمع وألفا التأنيث المقصورة والمدودة.

١- والمراد بالجمع: هو الجمع الذي وَصَلَ إلى انتهاء الجمعية، أي جَمَعَ مرتين، فلا يقبل الجمعية بعدهما، نحو أكاليب في جمع الكلب، فإنه جمع أولاً بالأكلب، ثم بالأكاليب، وكذلك أساور، جمع أسورة، وهو جمع سوار، وأناعم جمع أنعام، وهو جمع نَعَم، وهذا في الجمع المتكرر جمعته حقيقة، وفي حكم هذا الجمع ما لم يُجْمَع مرتين، ولكن

هو على وزن هذا الجمع، نحو مساجد ومصاييح فإن مثلهما يعدّ أيضاً جمعاً حكماً، ويكون قائماً مقام السبين. فتكرار الجمعية كان حقيقةً أو حكماً كالعلتين في تأثيره في منع الصرف.

٢- والألف المقصورة: مثل حبل، والممدودة مثل حمراء، وإنما تكونان قائمتين مقام السب بين، لأنهما لازمتان لدخولهما لا تفارقانه أصلاً، فلا يقال في «حبل» حبل (ب حذف الألف المقصورة) ولا في «حمراء» حمراء، فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث كأنه مكرر، بخلاف تاء التأنيث (في طلحة) فإنها ليست لازمة لدخولها بحسب الوضع الأول، لأن وضعها الأول للفرق بين المذكر والمؤنث، ولو صارت لازمة لعارض العلمية لم يكن لزومها قوياً مثل اللزوم الوضعي، فلا تكون قائمة مقام السبين.

١- تعريف العدل: هو في اللغة: التجاوز، وفي الاصطلاح: هو إخراج الاسم عن صيغته الأصلية (إلى أخرى) تحقيقاً أو تقديرًا.

شرح التعريف ولا بد هنا من معرفة أمور:

١- المراد من «صيغته الأصلية» صورة الاسم التي يقتضي الأصل، والقاعدة أن يكون الاسم عليها.

٢- والمتبادر من «خروج الاسم عن صيغته الأصلية» أن تكون مادته باقية فيه بعد الخروج أيضاً، والتغير إنما وقع في صورته فقط.

٣- ولا شك أن خروج الاسم عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى مغايرة للأولى.

٤- والمراد من «الخروج التحقيقي» هو خروجه عن أصل محقق واقعي يدل عليه دليل آخر أيضاً غير منع الصرف.

٥- والمراد من «الخروج التقديري» هو خروجه عن أصل مقدر مفروض لا يكون أي دليل على تقدير ذلك الأصل غير منع الصرف، أي منع الصرف يقتضي أن يكون له أصل، لا دليل آخر.

الإشكالات الأربعة: الأول: أنه دخل في تعريف العدل الأسماء المشتقة، فإنها أخرجت عن صيغتها الأصلية - وهي صيغة المصدر - إلى أخرى، وهو صيغ نفسها.

والثاني: أنه دخل في تعريف الأسماء المحذوفة الأعجاز (الأواخر) مثل يد ودم،، فإنهما في الأصل يدو ودمو، فأخرجنا عن صيغتهما الأصلية إلى يد ودم.

والثالث: أنه دخل في تعريف المغيرات القياسية، أي الأسماء التي غيرت عن أصلها موافقا للقياس، نحو قائل وبائع، فإن أصلهما «قاول وبائع»، ثم انقلبت الواو والياء بعد الألف الزائدة همزة.

والرابع: أن المغيرات الشاذة نحو أقوس وأنيب (من الجموع الشاذة) أيضاً دخلت في تعريف العدل، لأنها مخرّج عن صيغتها الأصلية، وهي الصيغة الموافقة للقياس، فإن أقوس وأنيب هما مخرجان عن أقواس وأنياب (من الجموع القياسية).

الأجوبة: فالجواب عن الأول: أن صيغة المصدر ليست صيغة أصلية للمشتقات، بل لها صيغ خاصة، فبإضافته الصيغة في قوله «عن

صيفته» إلى ضمير الاسم مخرجت المشتقات كلها عن التعريف.

والجواب عن الثاني: أن المتبادر من خروج الاسم عن صيفته الأصلية أن تكون مادته باقية (بعد تغيير الهيئة) وإنما وقع التغيير في الصورة والهيئة فقط، فالأسماء المحذوفة الأعجاز لم تبق مادتها كاملة لحذف أواخرها، فمخرجت عن التعريف.

والجواب عن الثالث: أن خروج الاسم عن صيفته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى مغايرة للأولى، ومعنى مغايرتها للصيغة الأولى أن لا تكون الثانية داخلة تحت أصل وقاعدة مثل الأولى، بخلاف المغيّرات القياسية فإن الصيغة الثانية بعد التغيير أيضاً تكون داخلة تحت أصل وقاعدة، فمخرجت عن التعريف.

والجواب عن الرابع: أنه لا نسلم أن المغيّرات الشاذة مخرجة عن الصيغ الأصلية، فإن الظاهر أن مثل أقوس وأنيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها، أعني أقواساً وأنياباً، بل إنما جمع القوس والنايب ابتداءً على أقوس وأنيب على خلاف القياس، من غير اعتبار جمعها على أقواس وأنياب، ثم إخراج أقوس وأنيب عنهما.

والجواب الثاني عن جميع الإشكالات: واعلم أنه إذا كان الفرض من التعريف بيان حقيقة المعروف، أو امتيازها عن جميع ما عداها فلا بد أن يكون مساوياً له، حتى لا يخرج عن أفرادها شيء، ولا يدخل في أفرادها شيء من أفراد غيره، أي يكون مانعاً عن دخول غيره، وحامعاً لأفرادها.

وأما إذا كان المقصود منه امتياز المعرف عن بعض ما عداه، فجاز أن يكون التعريف بالأعم من المعرف، كتعريف الإنسان بالحيوان فقط.

فيمكن أن يقال: إن المقصود من تعريف العدل امتيازَه عن بعض ما عداه، وهو بقية أسباب منع الصرف، لا عن كل ما عداه، فلما حصل بتعريفه هذا الامتياز، لا بأس بكونه أعم من المعرف، فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكاليفات (الأربعة التي ذكرنا في الجواب الأول).

كون الاسم غير منصرف مقدم على اعتبار العدل فيه
واعلم أن العلل والأدلة النحوية من قبيل النكات بعد الوقوع وأدلة اجتهدية ظنية، فإن أصحاب الذوق وأهل اللغة الطبيعية لم يصرحوا ولا أشاروا إلى شيء من الوجوه والأسباب والعلل المذكورة لإثبات الإعراب والبناء وما يعرض عليهما من التغيرات.

فإننا نعلم قطعاً أنهم لما وجدوا «ثلاث» و«مثلث» و«آخر» و«جمع» و«عمر» غير منصرف، ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية (في الأربعة الأول) أو العلمية (في عمر) احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل، فاعتبروه في تلك الأسماء، لا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الأمثلة، ثم جعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر.

الشرطان لاعتبار العدل: ولا بد في اعتبار العدل من شرطين:

أحدهما وجود الأصل للاسم المعدول، وثاليهما اعتبار إخراجِه عن ذلك الأصل، إذ لا يتحقق الفرعية (التي تجعل الاسم مشابهاً للفعل بدون اعتبار ذلك الإخراج).

ففي بعض تلك الأمثلة (ثلاث، ومثلث، وأخر، وجمع) يوجد دليل غير منع الصرف على وجود المعدول عنه، فوجود الأصل في هذه الصورة يحقق بلاشك، وفي بعضها (كعمر وزفر) لا دليل على وجود الأصل غير منع الصرف، فيقدر ويفرض له أصل ليتحقق العدل وإخراجه عن ذلك الأصل.

سبب انقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري

فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما يكون باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً لا باعتبار الإخراج، لأن اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل، لا دليل عليه غير منع الصرف، يعني هناك أمران: وجود الأصل، واعتبار إخراجِه عن ذلك الأصل، فلو جود الأصل (في التحقيقي) يوجد دليل آخر غير منع الصرف، وأما في اعتبار إخراجِه عن ذلك الأصل فلا دليل غير منع الصرف، فكون العدل تحقيقاً أو تقديراً باعتبار وجود الأصل، وعدمه، لا باعتبار الإخراج وعدمه.

أمثلة العدل التحقيقي

كثلاث، ومثلث، وأخر، وجمع

٢-١ والدليل على أصل «ثلاث» و «مثلث» أن في معنهما

تكراراً دون لفظهما، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً، كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة، فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة، فالسبب في منع صرف «ثلاث» و«مثلث» وأمثالهما العدل والوصف، لأن الوصفية العرضية التي كانت في «ثلاثة ثلاثة» صارت أصلية في ثلاث ومثلث، لأنهما أخرجا عنها وجعلاً وصفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿مِثْنَى وَثِلَاثَ وَرَبَاعٍ﴾.

٣- وأما «آخر» فإنه جمع أخرى مؤنث «آخر» الذي هو اسم التفضيل، لأن معنى «آخر» أكثر وأشد تأخراً ثم نقل إلى معنى غير، وقياس اسم التفضيل أن يستعمل بأحد الأشياء الثلاثة من اللام، والإضافة وكلمة «من» ولما وجدناه بدون أحد هذه الثلاثة علمنا أنه معدول من أحد منها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

٤- وأما «جَمْعٌ» فهو جَمْعَاءُ مؤنث أجمع، وما يكون على وزن فَعْلَاءَ مؤنث أفعل، فقد يكون صفةً نحو حمراء وتجمع على فُعْلٍ نحو حُمْرٍ، وقد يكون اسماً، نحو صحراء، وهو قد يجمع على فعالي، صحاري، وقد يجمع على فعلاوات، نحو صحراوات، و «جمعاء» إن كان صفةً يجمع على فُعْلٍ نحو جَمْعٍ، وإن كان اسماً يجمع على فعالي نحو جماعي، أو على فعلاوات نحو جمعاوات، فـ «جَمْعٌ» إما معدول عن جَمْعٍ، أو جماعي أو جمعاوات، وأياً كان فقد تحقق فيه العدل، فأحد النسبين فيه العدل الحقيقي، والآخر الوصفية الأصلية، وإن صار بالغلبة في باب التأكيد اسماً، ولكن لا يضره.

والسببان في أجمع وأحواته وزن الفعل والوصفية الأصلية.
أمثلة العدل التقديري: نحو عمر وزفر، وقطام وأمثاله، وأما عمر وزفر فإنهما لما وجدا غير منصرفين، ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير العلمية، أعتبر فيهما العدل، ولكن لما كان اعتبار العدل موقوفاً على وجود الأصل، ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف، فذر أن أصلهما عامر وزافر، ثم عدلا عنهما إلى عمر وزفر.

وأما قطام فمعدول عن قاطمة - اسم امرأة - والمراد بأمثال قطام كل اسم كان على وزن فَعَالٍ وكان علماً للفجور، وما في آخره راء نحو حَضَار - علماً للكوكب - وَطَمَار - علماً لموضع مرتفع - يكون مبنياً لا حاجة إلى ذكرها في باب غير المنصرف المعرب.

وإنما يعتبر العدل في قطام عند بني تميم فإنهم اعتبروا العدل في قطام وأمثاله حملاً لغير ذوات الراء (مثل قطام) على ذوات الراء، مثل حضار وطمار، فإن سبب البناء فيهما هو العدل الاعتباري، ولما اعتبروا العدل في المبنى من وزن فَعَالٍ، لأن نزال اسم الفعل بمعنى انزل معدول عن الأمر الذي هو مبني الأصل، فصار مبنياً، وكذلك لمأعتبر العدل في ذوات الراء لحصول البناء، ثم حمل غير ذوات الراء عليها في اعتبار العدل أيضاً، لتحصيل سبب البناء اعتبروه في المعرب غير المنصرف (وهو قطام وأمثاله) حملاً له على نظائره، وإلا فهو معرب غير منصرف للتأنيث والعلمية، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيه، ومن ثم قيل إن ذكر باب قطام في أمثلة العدل التقديري غير مناسب، لأن تقدير العدل في

عمر وزفر لأجل منع الصرف، وفي قطام وأمثاله لأجل الحمل على نظائره المبنية، وإيراد قطام في باب غير المنصرف إنما يكون عند بني تميم فقط، فإن الحجازيين يجعلونه مبنياً فلا يكون مما نحن فيه.

٢- الوصف

تعريف الوصف: هو في اللغة: المعنى القائم بالغير، سواء دل على كماله أو على نقصه - أي على مدحه أو على ذمه -.

وفي الاصطلاح: هو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، ثم تكون هذه الدلالة على نوعين: الأول: باعتبار الوضع، مثل أحمر، فإنه يدل على ذات. مما أخذت مع بعض صفاتها - وهي الحمرة - وضعاً.

والثاني: بحسب الاستعمال، مثل «أربع» في «مررت بنسوة أربع» فإن الأربع موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد - وهي ما فوق الثلاث وما دون الخمس - فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تعرضه الوصفية كما في هذا المثال، فإنه لما جعل وصفاً للنسوة التي هي من قبيل المعدودات، علم أن معناه مررت بنسوة موصوفة بالأربعية، وهذا معنى وصفي عرَضَ له في الاستعمال، لا أصلي بحسب الوضع، ولا شك أن المعتبر في منع الصرف هو الوصف الأصلي لأجل أصالته لا العرضي.

شرط كون الوصف سبب لمنع الصرف وثمرته: وشرطه أن يكون في الأصل، فلا تضره الغلبة، أي شرط الوصف في كونه سبباً

تهذيب شرح الجامعي

لمنع الصرف أن يكون وصفاً في أصل وضعه بحيث يُضَع وصفاً لشيء، لا أن صار وصفاً له بسبب الاستعمال، وبعد ذلك سواء بقي على وصفيته الأصلية أو زالت عنه، فلا تضر الوصفية الأصلية غلبة استعمالها اسماً.

مفهوم غلبة الاسمية: ومعنى الغلبة: اختصاص ذلك الوصف ببعض أفرادها بحيث لم تبق الحاجة في الدلالة عليه إلى قرينة، مثالها: أن «أَسْوَدَ» كان موضوعاً لكل ما فيه سواد، ثم كثر استعماله في الحية السوداء، حتى لا يحتاج في فهمها عنه إلى قرينة، فالحية السوداء فرد من مطلق ما فيه سواد.

فائدة هذا الشرط إيجاباً وسلباً: أما سلباً فصار «أربع» في مروت بنسوة أربع منصرفاً لعدم أصالة وصفيته، لأنه وضع لمرتبة معينة من الأعداد.

وأما إيجاباً فصار «أَسْوَدَ» وأرقم» اسمين للحية الأول للحية السوداء، والثاني للحية التي فيها سواد وبياض غير منصرفين، وكذلك صار «أَدْهَمَ» اسماً للقيد من الحديد (لما فيه من الدهمة أعني السواد) غير منصرف فإن هذه الأسماء (الثلاثة) وإن خرجت عن الوصفية الأصلية لغلبة الاسمية، ولكنها بحسب أصل الوضع أوصاف لم يُترك استعمالها في معانيها الأصلية بالكلية، فالسبب لمنع الصرف فيها الوصفية الأصلية ووزن الفعل.

وَضَعْفُ مَنْعِ الصَّرْفِ فِي الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ : في «أَفْعَى» اسماً

للحبة، على زعم اشتقاقه من الفعوة بمعنى الخبث، وفي «أجدل» اسماً للصقر على زعم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة. وفي «أخيل» اسماً لطائر ذي خيلان على زعم اشتقاقه من الخال، وجه ضعف منع الصرف فيها هو عدم الجزم باشتقاقها وعدم كونها أوصافاً في الأصل، فإنه لم يقصد بها المعاني الوصفية أصلاً، لا وضعاً ولا استعمالاً، مع أن الأصل في الاسم هو الانصراف.

٣- التأنيث بالتاء

ومن أسباب منع التصرف التأنيث، وهو قد يكون لفظياً، أي بالتاء نحو طلحة، وقد يكون معنوياً، أي لا تكون علامة التأنيث في اللفظ نحو زينب.

شرط التأنيث بالتاء: وشرطه في سببية منع الصرف العلمية، أي كون مدخول تاء التأنيث علماً، لأن الأعلام تكون محفوظة عن التغير بقدر الإمكان، فيصير التأنيث لازماً للكلمة لأجل العلمية، لأن العلمية وضع ثانٍ للاسم، وكل حرف داخل في الوضع يكون لازماً لا ينفك عن الكلمة، ولزوم التأنيث كسبب آخر مثاله نحو طلحة، فهذا غير منصرف للعلمية والتأنيث.

شرط التأنيث المعنوي: وللتأنيث المعنوي شرطان: شرط الجواز، وشرط الوجوب، فشرط جواز كونه سبباً هو العلمية مثل التأنيث بالتاء، وشرط وجوب كونه سبباً هو أحد الأمور الثلاثة: ١- إما أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، مثل زينب، ٢- وإما أن يكون متحركاً

الأوسط مع كون حروفه ثلاثة، نحو سقر، (علماً لطبقة من طبقات النار) ٣- وإما أن يكون عجمياً مثل ماء وجرور-علمين للبلدين-

التفريع على الشرطين: فـ: «هند» جاز صرفه لعدم وجود شرط الوجوب، لكونه ثلاثة أحرف، وساكن الأوسط وعربياً، وجاز عدم انصرافه لوجود شرط الجواز، وهو العلمية مع التأنيث المعنوي، وأما زينب، وسقر، وماء وجور فغير منصرفة لوجود شرط الوجوب، ففي الأول الزيادة على ثلاثة أحرف، وفي الثاني تحرك الأوسط، وفي الثالث والرابع العجمة، والسبب الآخر في الكل العلمية.

وإن جعل الاسم الذي فيه التأنيث المعنوي علماً لمذكر فشرط تأثيره في منع البصرف الزيادة على ثلاثة أحرف، لأن الحرف الرابع قائم مقام تاء التأنيث وفي حكمه، فلا بد من وجوده.

أثر هذا الشرط إيجاباً وسلباً: أما سلباً فـ «قَدَم» منصرف إذا جعل علماً لمذكر، لأن التأنيث الأصلي المعنوي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم حرف مقامه، فبقيت العلمية وحدها، وهي لا تكفي في منع البصرف، وأما إيجاباً فعقرب إذا جعل علماً للمذكر فهو غير منصرف، لأن التأنيث المعنوي وإن زال بالعلمية للمذكر، ولكن الحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صَغُر لا يظهر التاء المقدرة لوجود بدله، وهو الحرف الرابع، بخلاف «قَدَم» فإنه إذا صَغُر يظهر التاء المقدرة، ويقال: قَدِمْ، كما هي قاعدة التصغير أنه يرد اللفظ إلى أصله.

٤- المعرفة

والمراد به التعريف الحاصل في الاسم المعرفة؛ لأنه هو السبب لمنع الصرف لا ذات المعرفة.

وشرطها أن تكون علمية، أي المعتبر في منع الصرف هو التعريف الذي يحصل بالعلمية، لا غيره من أنواع التعريف، لأن التعريف الحاصل بالمضمرات والمبهمات (أسماء الإشارة والموصولات) لا يوجد إلا في المبنيات، ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً - لقبوله الكسرة بسببهما - فلم يبق إلا التعريف العلمي.

٥- العجمة

وهي كون اللفظ غير عربي، أي مما وضعه لمعناه غير العرب، ولها في تأثير منع الصرف شرطان: الأول: أن تكون علمية أي حاصلة في ضمن العلم في لغة العجم.

ثم كونه علماً في اللغة العجمية إما حقيقة، نحو إبراهيم فإنه كان علماً في العجمية، واستعمله العرب أيضاً علماً، أو حكماً، نحو قالون (اسم أجد رواة القراءات السبعة) فإنه كان في العجم اسم جنس (أي الشي الجديد) فنقله العرب إلى العلمية من غير تصرف فيه، وجعلوه اسماً لأحد رواة القراءات السبعة لجودة قراءته، فكأنه كان علماً في العجمية أيضاً، فصار محفوظاً عن التغيير كما هو شأن الأعلام.

والشرط الثاني: أحد الأمرين: إما كونه متحرك الأوسط، نحو

شَتْرَ (اسم حصنٍ بديار بكر) وإمّا الزيادة على ثلاثة أحرف، نحو إبراهيم.

التفريع على الشرطين: ف «نُوح» منصرف لعدم وجود الشرط الثاني، وهو تحرك الأوسط أو الزيادة على ثلاثة أحرف.

فإن قيل: إن «هند» جاز عدم انصرافه مع عدم الشرط الثاني فيه، وهو تحرك الأوسط، أو الزيادة على ثلاثة أحرف، أو العجمة، ولماذا لا يجوز عدم انصراف «نوح» عند عدم الشرط الثاني؟

فالجواب: أن العجمة في (نوح) سبب ضعيف؛ لأنه أمر معنوي، ليس له أي علامة في اللفظ، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط، وأمّا التأنيث (في هند) فإن له علامة مقدّرة تظهر في بعض الأحيان - كحين التصغير - فله نوع قوّة، فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط، ويجعل الاسم غير منصرف، وجاز أن لا يعتبر فيكون الاسم منصرفاً. وإن قيل: قد أُعْثِرَتِ العجمة مع سكون الأوسط، في «ماه» و «وجور» - كما سبق - فلماذا لم تعتبر معه في «نوح»؟

نقول في الجواب: إن اعتبار العجمة فيهما ليس لمنع الصرف، بل لتقوية السببين الآخرين - وهما التأنيث المعنوي والعلمية - حتى لا يزامهما سكون الأوسط، وهنا في (نوح) ليس سبب آخر (غير العجمة) مع العلمية، حتى تكون العجمة لتقويتها - كما كان في هند - وشَتْرُ وإبراهيم غير منصرف لوجود الشرط الثاني فيهما، وهو تحرك الأوسط في «شَتْر» والزيادة على ثلاثة أحرف في «إبراهيم».

أسماء الأنبياء عليهم السلام أكثرها غير منصرفة: واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف إلا ستة، بل إلا ثمانية، وهي محمد وصالح وشعيب وهود (لكونها عربية، أي ليس فيها سبب آخر غير العلمية) ونوح ولوط (لسكون أوسطهما وإن كان فيهما عجمة) وشيث وعزير، وجعل سبويه هوداً كنوح، أي أنه اسم أعجمي، ولكن صار منصرفاً لسكون الأوسط، وإلا ففيه العلمية والعجمة - والدليل على كونه أعجمياً أنه قبل إسماعيل عليه السلام والعرب من ولد إسماعيل.

٦- الجمع القائم مقام السببين

وله شرطان: صيغة منتهى الجموع، وخلوه عن التاء الذي يُبدلُ في حالة الوقف هاءً.

والمراد بصيغة منتهى الجموع: الصيغة التي لا تجمع جمع التكرير مرة أخرى؛ كأن جمعتها وصلت إلى الانتهاء، فلا تقبل الجمعية بعد ذلك الانتهاء، ولذلك سُميت «صيغة منتهى الجموع» وعلامة تلك الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان، كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصاييح، وقد تنتهي الجمعية جمع التكرير مرة نحو مساجد، فإنه ما جمع مرتين، بل مرة واحدة، وقد تنتهي بمرتين، نحو أكالب في جمع كلب، فإنه جمع أولاً بأكلب، ثم بأكالب، وأناعم في جمع نَعَم، فإنه جمع بأنعام ثم بأناعم.

واعلم أن الجمع المغير لبناء الواحد هو جمع التكرير لا الجمع

السالم، فمن الممكن أن لا يُجمع الاسم مرة ثانية جمع التكسير، ويُجمع جمع السلامة، كما يجمع «أَيْمَنُ» على أيامن، ويجمع أيامن على أيامين، ويجمع «صاحبة» على صواحب وهو على صاحبات.

والحكمة في اشتراط «صيغة منتهى الجموع» هي كون الجمعية مصونة عن قبول التغير، حتى تؤثر في منع الصرف.

والوجه في اشتراط عدم دخول التاء الذي يدل عند الوقف هاء أن تلك الصيغة لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات، كـفَرَزَانَةٌ (جمع فِرْزان) فإنها على وزن كراهية وطواعية، وهما بمعنى الكراهة والطاعة - الذين هما مفردان - فيدخل (بسبب وزن المفرد) في قوة جمعيته فتور، فلا تقوم مقام السبين، فيكون الاسم منصرفاً، وأما فَوَارُهُ وأمثاله مما كان فيه لام الكلمة هاء فهي غير منصرفة، لأن هاءها ليس مبدلاً عن تاء التانيث، بل هي أصلية.

ولا حاجة إلى زيادة قيد لإخراج «مدائني» عن صيغة منتهى الجموع؛ لأنه مفرد محض لا جمعية فيه لا في الحال ولا في المآل، وإنما الجمع «مدائن» وهو غير منصرف.

والحاصل أن صيغة منتهى الجموع على قسمين: ١ - ما يكون بغير تاء نحو مساجد، ومصاييح. ٢ - وما فيه تاء نحو فرزانة، فالأول غير منصرف لوجود شرطها وهو عدم وجود التاء فيه، والثاني منصرف لوجود التاء وعدم وجود الشرط فيه.

الإشكالان وجوابهما: الأول: أن «تحضاجر» علم جنس للضبع

(نوع من السبع يخرج الأموات من القبور ويأكلها) ويطلق على القليل والكثير، فلا جمعية فيه، فكيف يكون غير منصرف؟ لأن نفس صيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف، بل لا بد من معنى الجمعية أيضاً فيها، وحضاجر ليس فيه معنى الجمعية، فالمناسب أن يكون منصرفاً.

والجواب عنه: أن حضاجر وإن لم يكن جمعاً باعتبار الاستعمال ولكنه منقول عن الجمع، فباعتبار الأصلية صار غير منصرف، لا باعتبار الجمعية الحالية؛ لأنه كان في الأصل جمع حضاجر بمعنى عظيم البطن، ثم سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها، كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس.

وليس (حضاجر) علماً لأثى الضبع، بل للجنس الشامل المذكر والمؤنث، فلا يكون فيه تأنيث ولا علمية حتى لا يحتاج إلى الجمع الأصلي، بل يحتاج إليه.

الإشكال الثاني: أن «سراويل» اسم جنس للثوب الذي يلبس بدل الإزار، ويطلق على الواحد والكثير، وليس فيه جمعية أصلاً، لا حالاً ولا وضعاً، فكيف يكون غير منصرف؟

والجواب عنه: بوجهين: الأول: أنهم اختلفوا في صرفه وعدم صرفه، وإذا كان منصرفاً فلا إشكال حتى يحتاج إلى الجواب. والثاني: أنهم اختلفوا أيضاً في أنه هل هو أعجمي أو عربي؟ - ١ - فإذا كان أعجمياً فمنع صرفه - وهو الأكثر - لحمله على موازنه، أي لحمله

على ما يكون موازناً له من الجموع العربية، كأنواعيم ومصاييح، فسراويل في حكم هذه الجموع من حيث الوزن، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة، ولكنه من قبيله حكماً.

ومن لطائف ابن الحاجب رحمه الله أنه أجاب عن الإشكال بمضاجز بتعميم الجمع أصلاً وحالاً، وعن الإشكال بسراويل بتعميمه إلى الحقيقي والحكمي، فلم يدع وجود سبب آخر حتى يحتاج إلى الجواب.

٢- وإذا كان عربياً فمنع صرفه لأجل كونه جمع «سرولة» تقديرًا، لا أنه جمع حقيقي؛ لأنه في الحقيقة اسم جنس يطلق على الواحد والكثير؛ فإنه لما وُجدَ غير منصرف وكان فيه وزن الجمع لا معناه، ونفس الوزن بدون الجمعية معنى لا يكون كافياً لسببته لمنع الصرف قَدَرُوا وفَرَضُوا أنه جمع سروالة، فكأنه سَمِيَ كل قطعة من السراويل «سروالة» ثم جمع لفظ «سروالة» على سراويل، فالمصنف (ابن الحاجب رحمه الله) جعل الجمعية قسمين: حقيقية وتقديرية، كالعدل التحقيقي والتقديري، ولكن لم يصرح بالقسمة هنا، كما صرح بها هناك.

مورد النزاع في نحو جوار (كل جمع منقوص على وزن فواعل)

ونحو جوار، أي كل جمع منقوص على فواعل يائياً - كان - كيجوار، «من جرى يجري» أو واويا، كذواع «من دعا يدعو» في حالتها الرفع والجر يكون كقاضٍ، يعني يكون رفعه وجره تقديرًا ونصبه لفظاً

بافتحة من غير تنوين، فصورته صورة قاضٍ في حذف الياء عنه، وإدخال التنوين عليه، تقول: جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ، مثل جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ، وتقول في حالة النصب: رأيت جوارِي بإثبات الياء وفتحها، ففي حالة النصب لا إشكال، لأن الجمعية مع وزنها باقية، وإنما الإشكال في حالتي الرفع والجر لتغير الوزن وعدم بقاء الصيغة لأجل الإعلال، لأن بعد الألف فيه حرف واحد، فمحل النزاع هو حالتا الرفع والجر فقط.

وقد اختلف التحاة في أن نحو جوارٍ في هاتين الحالتين منصرف أو غير منصرف؟

١- فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف والتنوين فيه علامة انصرافه، أي تنوين التمكين، لأن الإعلال المغير لوزن الاسم يتعلق بجوهر الكلمة، فهو مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة وأوصافها بعد تمامها بالإعلال، فأصل جوارٍ في حالة الرفع جوارِي بالضم والتنوين؛ لأن الأصل في الاسم الانصراف، فوقع الإعلال على ما هو الأصل من كونه منصرفاً، ثم أسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين (بين التنوين والياء) فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام، فلم يبق على صيغة منتهى الجموع، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف، والتنوين فيه للإنصراف - كما كان قبل الإعلال.

٢- وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف، لأن الجمعية معنى مع صيغة منتهى الجموع موجودة فيه، فإن المحذوف

بمنزلة المقدّر، ولأجل أن المحذوف كالمقدّر لا يجري الإعراب على الراء، لأنه ليس آخر الكلمة، بل آخرها هو الياء هالمحذوفة، وإذا كان غير منصرف فالتنوين فيه تنوين العوض، فإنه لما أسقط التنوين الذي هو علامة الصرف، عُوضَ عن الياء المحذوفة هذا التنوين، وكذلك الحال في حالة الجرّ بلا تفاوت، وهو هو اختيار المصنف.

٣- وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر كإثباته في حالة النصب، تقول: مررت بجواري (بفتح الياء) كما تقول: رأيت جواري، فصاحب هذه اللغة يجعل حالة الجرّ مثل حالة النصب، كما أنه يقدّم منع الصرف على الإعلال، أي يجعل الاسم غير منصرف أولاً لوجود صيغة منتهى الجموع فيه، ثم يعلّله، ففي هذه الصورة تكون الياء - في حالة الجرّ - مفتوحة، وبما أن الفتحة خفيفة لم يقع في هذه الحالة إعلال، وأمّا في حالة الرفع فأصل جوارٍ جوارِي بالضمّة وبلا تنوين، فحذفت الضمة للثقل، وعوّض عنها التنوين، فسقط الياء لالتقاء الساكنين (الياء والتنوين) فصار جوارٍ، فعلى هذه اللغة لا إعلال قبل منع الصرف إلا في حالة واحدة، وهي حالة الرفع، بخلاف اللغة المشهورة فإن فيها الإعلال في حالتين كما عرفت.

التركيب: هو في اللغة: جعل الشيء مركباً من أجزاء يحتاج بعضها إلى بعض.

وفي الاصطلاح: هو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمةً واحدةً بحيث

لا يكون أحد جزئيه حرفاً^(١)، ولذلك النجم وبصري منصرفان، وإن

كانا علمين؛ لأن أحد جزئيهما حرف، وهو «أل» في الأول، وبقاء النسبة في الثاني.

شروط تأثير التركيب: وله ثلاثة شروط، واحد إيجابي، واثنان سلبيان، أما الإيجابي فكونه علماً ليأمن من الزوال، فيحصل له قوة التأثير في منع الصرف، وأما السلبيان فأحدهما أن لا يكون تركيباً إضافياً، لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف حتى يقبل الكسرة، فكيف تؤثر في المضاف إليه ضدّ الصرف، وثانيهما أن لا يشتمل على إسناد؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات، فكيف تكون غير منصرف، نحو تأبط شراً (أخذ الشر تحت إبطه) فإنها باقية حين العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية من الاشتمال على الإسناد والبناء، لأن التسمية إنما تكون بتلك الأعلام لدلالاتها على قصة غريبة، فلو تطرق إليها التغير لأمكن أن تفوت تلك الدلالة، ولما كان مثل سيويه ونفطويه، ومثل خمسة عشر وستة عشر مبنياً - كما يأتي في بحث المبنى - ما بقي الحامل على ذكر شرط يخرج هذه الأمور عن المركب أو التركيب.

مثال الاسم الذي فيه التركيب المعهود: نحو «بعلبك» فإنه علم لبلدة ومركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة، فجعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما أي نسبة إضافية كانت أو إسنادية أو غيرهما.

(١) وقيل: هو ضمّ كلمة إلى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة.

٨- الألف والنون الزائدتان

ولهما وصفان: الزائدتان، والمضارعتان، أما تسميتهما بالزائدتين فإنهما من الحروف الزوائد العشر التي جمعت في قول القائل «اليوم تنساه» وفي قول الشاعر :

هويت السمان فثيبنني وكنْتُ قدماً هويت السماناً

وأما تسميتهما بالمضارعتين فلمشابهتهما بألفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما، وكونهما سبباً لمنع الصرف لأجل تلك المشابهة لا للزيادة، واعلم أن مدخولهما على قسمين: ١- إما اسم جامد، كعمران وعثمان. ٣- وإما صفة مشتقة، كسكران، وعطشان. شرطهما: فإن كانتا في اسم جامد فشرطهما العلمية، أي كون مدخولهما علماً؛ ليمتنع دخول تاء التانيث عليهما (لأن الأعلام تكون مصونة عن الزيادة والنقصان) فيتحقق ويتأكد شبهتهما بألفي التانيث، كعمران، فإنه غير منصرف للعلمية والألف والنون الزائدتين.

وإن كانتا في صفة فاختلف في شرطهما، فقليل: شرطهما انتفاء وزن فعلانة في مؤنث تلك الصفة، سواء كان لها مؤنث (ولكن على وزن فعلى) أو لم يكن لها مؤنث قط، وفائدة انتفاء «وزن فعلانة» عدم دخول تاء التانيث عليهما لتبقى مشابهتهما بألفي التانيث على حالها، ومن ثم كان «عريان» - إذا جعل علماً - منصرفاً لوجود مؤنثه على وزن فعلانة وهي عريانة.

وقيل: شرطهما (بعد كون مدخولهما صفة) وجود مؤنثها على

وزن فعلى؛ كسكران، فإن مؤنثه سكرى على وزن فعلى.

التفريع على هذا الشرط: فندمان إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لكون مؤنثه ندمى دون ندمانة، وبمعنى النديم منصرف بالاتفاق، لوجود مؤنثه على فعلانة وهي ندمانة، دون فعلى وسكران غير منصرف بالاتفاق لوجود مؤنثه على فعلى وهي سكرى دون سكرانة على وزن فعلانة.

واختلف في لفظ «رحمان» منكرأ هل هو منصرف لعدم وجود مؤنثه على وزن فعلى، أو غير منصرف لعدم وجود مؤنثه على فعلانة؛ لأنه لم يُسمع له مؤنث، لا فعلى ولا فعلانة، بل هو صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره - تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث.

٩- وزن الفعل وشرطه

هو في اللغة: عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ الفعل من ترتيب حروفه وحركاته وسكناته.

وفي الاصطلاح: وجود تلك الهيئة في اسم من الأسماء، ولذلك عرفه الشارح بقوله: هو كون الاسم على وزن يعدّ من أوزان الفعل، ولا شك أن نفس وجود هذا الوزن في الاسم لا يكفي لمنع صرفه، بل شرطه لسببية منع الصرف أحد الأمرين: ١- إما أن يختص هذا الوزن في لغة العرب بالفعل، حتى لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل، نحو شَمَرَ، وَبَذَرَ، وَعَثَرَدَ، وَحَصَّمَ، كلها على وزن صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل، ف: «شَمَرَ» معناه الفعلي جمع ذيله

واعلم أن «أربع» إذا جعل علماً يكون غير منصرف لأجل العلمية ووزن الفعل، مع أنه يقبل التاء في المعدود المذكور، كما تقول أربعة رجال، وكذلك «أسود» غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، وهو يقبل التاء، لأنه يقال للحية الأنثى أسودة، وهما غير منصرفان.

والجواب: أن المراد من قبول التاء قبولها قياساً وباعتبار أصل الوضع، فلا شك أن دخول التاء على أربع ليس مطابقاً للقياس، لأن القياس هو دخول التاء في عدد المؤنث لا في عدد المذكر.

وأن أسود باعتبار وصفته الأصلية لا يقبل التاء، لأن معناه شيء ذو سواد، وإنما جاء التاء بعد جعله اسماً للحية السوداء.

ثمرة الشرط الثاني: ومن أجل لشرائط عدم قبول التاء يكون أحمر غير منصرف لوجود الشرطين فيه، وهما الزيادة في أوله وعدم قبوله التاء، ويكون «يَعْمَلُ» منصرفاً لقبوله التاء لمحى يعملة للناقة القوية على العمل والسير.

التمهيد

واعلم أن أسباب منع الصرف باعتبار شرطية العلمية أو سببيتها لها على ثلاثة أقسام: أحدها ما لا يحتاج إلى العلمية شرطاً، كالعدل ووزن الفعل، (ف) «ثلاث» و«مثلث» غير منصرفين لأجل العدل والوصفية، ولا علمية فيهما، وكذلك أحمر غير منصرف لوزن الفعل والوصفية، وقد يحتاجان إليها سبباً كما في أحمد وعمر. والثاني: ما لا يحتاج إلى العلمية أصلاً، كالجمع وألفا التأنيث، والوصف، والثالث

ما يحتاج إلى العلمية شرطاً وسبباً، كالتأنيث - اللفظي والمعنوي، والعجمة، والتركيب، والألف والنون الزائدتان، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلمية.

طريق تنكير العلم وجعل غير المنصرف منصرفاً

وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، أي كل اسم غير منصرف توجد فيه العلمية مؤثرة، إما لأجل السببية كما في العدل ووزن الفعل، وإما لأجل الشرطية، كما في التأنيث - اللفظي والمعنوي - والعجمة، والتركيب والألف والنون المزيديتين إذا جعل ذلك الاسم نكرة صار منصرفاً؛ لأنه إما أن يبقى بلا سبب كما في الأربعة الأخيرة؛ فإن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، وإما أن يبقى مع سبب واحد فقط، كما في الأولين.

ولتنكير العلم طريقان: الأول: أن يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة بذلك العلم، يعني أريد من زيد فرد غير معين مسمى بزيد، أي فرد كان؛ لأن المسمى بزيد كثيرون، كما تقول: هذا زيد، وتريد به شخصاً معيناً، ورأيت زيداً آخر، أي فرداً غير معين مسمى بزيد بقرينة توصيفية بآخر نكرة.

والثاني: أن يُذكر العلم ويراد به الوصف الذي هو مشهور به، كما يقال: «الكل فرعون موسى» وليس المراد من فرعون الطاغية المعروف، ولا من موسى الرسول الذي كلمه الله تكليماً، بل معناه

لكل مبطل محق، فـ «مُحَقٌّ ومُبْطَل» نكرة أريد بهما كل من يتَّصف بالحق والباطل، والدعوة إليهما.

التضاد بين العدل ووزن الفعل: وهما متضادان؛ لأن للأسماء المعدولة أوزاناً مخصوصة بالاستقراء ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة لمنع الصرف، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما، إما العدل وإما وزن الفعل.

الإشكال وجوابه: أمّا الإشكال: فإن القول بتضادهما غير صحيح؛ لأن «إِصْبِثْ» بكسر الهمزة والميم (علماً للمفاضة) من أوزان فعل الأمر، مع وجود العدل فيه؛ فإنه أمر من «صَبَّثَ يَصْبُثُ» (نصر ينصر) وقياسه أن يأتي بضميتين (ضم الهمزة والميم) ولكن لما جاء بكسرتين علم أنه معدول عما فيه ضمّتان.

وأما الجواب: فإن كون «إِصْبِثْ» معدولاً عن «أُصْبِثْ» أمر غير محقق لم يثبت بالدليل؛ لجواز مجيء «إِصْبِثْ» من «صَبَّثَ يَصْبُثُ» (ضرب يضرب) وإن لم يكن هذا الورود مشهوراً، فالأوزان التي يوجد فيها العدل تحقيقاً أو تقديراً لا تجامع وزن الفعل.

نعم، يوجد في «آخر» (اسم التفضيل) العدل ووزن الفعل كلاهما.

والجواب الثاني: أن مجرد وجود أصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي، بل لابد من وجود أمرين آخرين، أي شرطين: الأول اقتضاء منع الصرف اعتبار العدل، والثاني اعتبار خروج الصيغة عن

ذلك الأصل، وفي «إصمٓث» لا يقتضي منع الصرف اعتبار العدل، ولا خروج الصيغة لوجود السببين فيه غير العدل، وهما العلمية والتأنيث، وكذلك في «آخر» لا حاجة إلى اعتبار العدل؛ لوجود الوصفية ووزن الفعل فيه، فلم يبق الإشكال في «آخر» أيضاً.

اختلاف سيبويه والأخفش تلميذه

واعلم أنه إذا كان في اسم الوصفية ووزن الفعل، نحو أحمر، أو الوصفية والألف والنون الزائدتان، مثل سكران، لاشك أنه غير منصرف لوجود السببين فيه، ثم إذا جعل ذلك الاسم علماً تزول الوصفية؛ للمنافاة بين الوصفية والعلمية؛ إذ الوصفية تدل على العموم والنكارة، والعلمية تدل على الخصوص والتعين، فبعد جعله علماً أيضاً يكون غير منصرف لوجود وزن الفعل والعلمية، أو الألف والنون الزائدتين مع العلمية، ثم إذا نكر (بعد العلمية) هل يصير منصرفاً لبقاء سبب واحد، أو يكون غير منصرف لعود الوصفية الأصلية؟ فقد اختلف فيه سيبويه والأخفش:

١- فاعتبر سيبويه (بعد التنكير) الوصفية الأصلية وجعل أحمر وأمثاله غير منصرف للوصفية الأصلية (العائدة بعد زوال العلمية) وسبب آخر كوزن الفعل (في أحمر) والألف والنون الزائدتين (في سكران)

وقد أورد على سيبويه بأنه كما لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث على اعتبارها أيضاً، فلم اعتبرها، وذهب إلى ما هو

خلاف الأصل، أعني عدم الانصراف؟

وقيل في الجواب عنه: إن القياس على أسود وأرقم هو الباعث على اعتبار الوصفية الأصلية؛ لأنهما مع زوال الوصفية الأصلية عنهما غير منصرفين في حين غلبة الاسم على الوصفية فيهما، وقيل في ردّ هذا الجواب: إن قياس مثل أحمر على أسود وأرقم غير صحيح؛ لأن الوصفية ما زالت عنهما بالكلية، بل بقي فيهما شائبة من الوصفية؛ لأن الأسود اسم للحية السوداء، والأرقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض، ففيهما شمة الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد التنكير، لأن الوصفية قد زالت عنه بالكلية، فقياسه عليهما قياس مع الفارق، فرجح الشارح الجامي رحمه الله مذهب الأخفش الآتي، وقال: «وهذا القول أظهر».

٢- وذهب الأخفش إلى أن مثل أحمر علماً بعد التنكير منصرف؛ فإن الوصفية الأصلية قد زالت بالعلمية، والعلمية بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه إلا سبب واحد، وهو وزن الفعل في أحمر، والألف والنون الزائدتان في سكران، وهذا القول (قول الأخفش) أظهر، لأن الوصف المعدوم من كل وجه لا يؤثر في منع الصرف.

جواب سؤال نشأ من اعتبار الوصفية الأصلية

ومن اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير في مثل أحمر علماً لا يلزم



اعتباره في حال العلمية أيضاً حتى يلزم كون حاتم^(١) وأمثاله غير منصرف للوصفية الأصلية والعلمية؛ لأن في اعتبار الوصفية الأصلية مع العلمية جمعاً بين المتضادين لأجل حكم واحد، وهو منع الصرف، نعم يمكن اعتبار الوصفية الأصلية مع سبب آخر غير العلمية، كما في أسود وأرقم، حيث اعتبرت الوصفية الأصلية مع وزن الفعل.

وقد أورد على هذا الدليل بأن التضاد إنما يكون بين الوصفية المحققة وبين العلمية، لا بين الوصفية الزائلة والعلمية، فمن اعتبار الوصفية الأصلية والعلمية في حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين.

وقيل في الجواب: إن تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر لأجل حكم واحد، وإن لم يكن من قبيل اجتماع البضدين حقيقة، ولكن يشبهه، فاعتبارهما معاً غير مستحسن، فمعنى قوله: «يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد» يلزم اعتبارهما صورةً وشبهاً، وهذا غير محمود عند البلغاء.

متى تدخل الكسرة على غير المنصرف؟

وجميع أنواع غير المنصرف ينجر بالكسر لأجل دخول لام التعريف عليه، أو لأجل كونه مضافاً، سواء كان ذلك الكسر لفظاً، كما في مررت بمساجدكم، أو بتقديرأ، نحو لقيت بجبلاكم، وكذا الحكم في مررت بالمساجد ومررت بالحبل، وإنما زيد قوله: «بالكسر»

(١). واعلم أن معنى الحتم هو الوجوب، والحاتم الواجب، والمزاد من أمثال حاتم

كل علم كان في الأصل وصفاً ثم جعل علماً.

بعد قوله: «ينجر» لأن الانجرار قد يكون بالفتح، أي يكون الجرّ تابعاً للنصب كما في غير المنصرف، ولم يقل: «ينكسر» بدون ذكر الانجرار؛ لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً، فيتوهم صيرورته مبنياً.

المذاهب في أن الاسم في هذه الحالة

منصرف أو غير منصرف؟

أي هل يصير الاسم بعد دخول اللام أو الإضافة منصرفاً أو هو غير منصرف، ولكن يقبل الكسرة؟ وللنحاة فيه اختلاف:

١ - فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً، (بقيت العلتان فيه بعد دخول اللام أو الإضافة أو لم تبق) لأن عدم انصراف الاسم كان لمشابهته الفعل، فلما ضعفت تلك المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم - أعني اللام أو الإضافة - صارت جهة الاسم قوية، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف، فدخله الكسر دون التنوين لعدم اجتماعه مع اللام والإضافة.

٢ - ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً، وأما دخول الكسر مع كونه غير منصرف، فإن الممنوع من غير المنصرف أصالة هو التنوين، وعدم دخول الكسر إنما يكون بتبعية التنوين، ولما ضعفت مشابته بالفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه، وهو الكسر، فعاد الكسر إلى حاله، وسقط التنوين لامتناعه من الصرف.

٣ - ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة فالاسم غير منصرف، وإن زالتا معاً أو زالت إحداهما كان

منصرفاً، وبيان ذلك الزوال أن العلمية تزول باللام والإضافة، فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً، كما في إبراهيم^(١)، وإن لم تكن شرطاً كما في أحمد زالت إحداهما وإن لم يكن هناك علمية كما في أحمر (لأن فيه الوصفية المانعة عن العلمية) بقيت علتان على حالهما، وهذا القول الثالث أنسب بما عرّف به المصنف غير المنصرف من قوله: «ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما» يعني متى كانت علتان فيه كان غير منصرف، وإذا زالتا أو إحداهما صار منصرفاً.

بحث المرفوعات

ولابد هنا من ذكر أمور تسعدنا في إدراك المباحث الصعبة

القادمة:

أولاً: «المرفوعات» واحدها مرفوع، لا «مرفوعة» لأن الموصوف بالمرفوعية هو الاسم دون الكلمة، والاسم مذكر، فلازم أن يكون وصفه أيضاً مذكراً، وأما الجمع بالألف والتاء فلا يكون مختصاً بال مؤنث، بل صفة المذكر الذي لا يعقل أيضاً يجمع كذلك مطرداً، كالصافنات للذكور من الخيل، وجمال سجلات، أي ضخمة، والأيام الخاليت، فالصافنات، والسجلات، والخاليات صفات للفرس،

(١) يعني بعد دخول اللام أو الإضافة على إبراهيم تزول العلمية وتلغو العجمة المشروطة بها، وأما أحمد فبعد دخولهما يبقى فيه وزن الفعل، وأما أحمر فيبقى فيه وزن الفعل والوصفة.

والجمل واليوم - والثلاثة مذكر.

وثانياً: الفرق بين الماهية والحقيقة: أن ما به تكون ذات الشيء ثابتة وبقية يقال لها حقيقة الشيء، لأن وجوده وثبوتها بها، وإذا مثل عن تلك الحقيقة فإنما يسئل بكلمة «ما هي» كما يقال حقيقة الملك ما هي؟ وحقيقة الجن ما هي؟ وحقيقة الإنسان ما هي؟ وأمثالها، فذات الشيء باعتبار وجودها وثبوتها في نفسها. يقال لها الحقيقة، وباعتبار وقوعها في جواب السؤال بما هي يقال لها الماهية.

وثالثاً: إنما يمكن التعريف للماهيات الكلّيات لا الجزئيات، لأن الجزئيات مختلفة ومتغيرة ومتعددة أي كثيرة لا يمكن ضبطها وإحصائها، فالجزئيات لا تكون معرفة ولا معرفة، وإنما يمكن تعريفها بالحواس.

تعريف الاسم المرفوع: هو ما اشتمل على علم الفاعلية، أي ما كان مشتملاً على علامة كون الاسم فاعلاً، وهي الضمة، (في المعرب بالحركة) والواو (في الأسماء الستة وجمع المذكر السالم وما يلحق به) والألف (في التثنية وما يلحق بها).

وذلك الاشتمال على ثلاثة أقسام: ١- أن يكون الاسم موصوفاً بتلك العلامة لفظاً، نحو جاءني زيد. ٢- وأن يكون موصوفاً بها تقديره نحو رأيت حبلى. ٣- وأن يكون موصوفاً بها محلاً، نحو قام هؤلاء.

مفهوم الرفع محلاً: ومعنى الرفع المحلي أن الاسم في محل لو كان ثمّ معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديره، فلا يمكن اختصاص الرفع بما

عدا الرفع المحلي، لأنه يبحث في علم النحو عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلاً أيضاً - كما سيحیی - .

أقسام الاسم المرفوع

وله ثمانية أقسام: ومنها الفاعل.

١- تعريف الفاعل: ولم نتصدّ لبيان وجه تقديمه، لأنه ليس من المسائل، بل من لطائف الأساليب وربط بعض أجراء الكلام ببعض، ولا يتفرع عليه مسألة شرعية ولا نحوية.

وهو ما أسند إليه الفعل، أو شبهه على طريقة قيام أحدهما به، وكان مقدماً عليه، نحو أعجبني أن ضربت ريداً، فإن «أن ضربت ريداً» اسم حكمي أسند إليه فعل «أعجبني» وهو مقدّم عليه.

واعلم أن المراد بالإسناد إسناد أحدهما إليه بالأصالة لا بالتبعية، فلا يقال لتابع الفاعل (من النعت والبدل والتأكيد وغيرهما) فاعل بالأصالة، وهذا هو المراد في تعريف جميع أنواع المرفوع والمنصوب والمحرور، بقريضة ذكر التوابع فيما بعد.

٢- والمردا بـ «شبه الفعل» ما يشبهه في العمل، مثل اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم العمل، وأفعال التفضيل، والطرف، فإن الفاعل يشمل فاعل هذه الصفات أيضاً، فلا بد من زيادة قوله: «أو شبه».

٣- وفائدة تقديم الفعل أو شبهه على الفاعل الاحتراز عن ريد في «ريدٌ ضربت» حتى لا يدخل في تعريف الفاعل؛ لأن الصمير في

«ضرب» راجع إلى زيد، وإسناد ضرب إلى ذلك الضمير، فتقديم زيد كـتقديم الضمير الراجع إليه، فيلزم أن يكون الفاعل - وهو زيد - مقدماً على الفعل، ولكن لما قلنا «وكان الفعل أو شبهه مقدماً عليه» خرج زيد عن تعريف الفاعل؛ لأن الفعل ليس مقدماً عليه، بل على الضمير الراجع إليه.

٤- وكذلك المراد من «التقديم» الوجودي منه، فخرج عن تعريف الفاعل «من يكرمك» في قول انقائل «كريم من يكرمك» فإنه يصدق عليه أنه أستند إليه شيء الفعل وهو كريم، وقدم عليه أيضاً، فيلزم أن يكون الموصول مع الصلة فاعلاً مع أن «من» مبتدأ، ولكن لما كان تقديم «كريم» غير واجب خرج عن تعريف الفاعل ودخل في تعريف المبتدأ الذي قدم عليه غيره.

٥- وأعلم أن الفعل يكون مقدماً على نوع الفاعل وجوباً، وأما تقديم الخبر فقد يكون واجباً في مثال حاص كـتكير المبتدأ، ولا يكون تقديم نوع الخبر واجباً، فلا يرد «في الدار رجل» بأن تقديم الطرف واجب، فيلزم أن يكون رجل فاعلاً، لأن الطرف خبر، وتقدم نوع الخبر ليس بواجب.

٦- وطريق قيامه بالفاعل أن يكون الفعل المسند على صيغة المعلوم أو على ما في حكم صيغة المعلوم، كاسم الفاعل والصفة المشبهة، فخرج بهذا القيد (على طريقة قيامه به) مفعول مام بسم فاعله عن تعريف الفاعل، كزيد في «أضرب زيداً» على صيغة المجهول؛

في بناء فعل مجهول إلى "ريد" على طريق وقوعه عند لا على طريق قيامه به.

وضرورة زيادة هذا الفيد (طريق قيامه به) بما تكون عند ابن صاحب، فإنه لا يجعله داخلاً في الفاعل، وأما الرغشري صاحب "نفضل" فجعله داخلاً فيه، فعلى هذا لا حاجة إلى هذا الفيد، بل الواجب تركه.

مثال ما أسند إليه الفعل نحو ريد في "قام زيد" ومثال ما أسند إليه شبه فعل نحو أبوه في "زيد قائم أبوه" يعني لأول قام فعل وريد فاعله، وفي الثاني قائم اسم الفاعل اعتمد على المبتدأ وأبوه فاعله.

الأصل في الفاعل

والأولى في الفاعل أن يكون متصلاً بالفعل أو شبهه، من غير أن يكون بينه وبين الفعل أو شبهه شيء من معمولات الفعل سواء؛ لأنه كالخبر من الفعل أو شبهه لشدة احتياح الفعل إليه، ولأجل ذلك جار "أصرب علامه زيد" تقدم مرجع الصمير (وهو زيد) رتبة؛ لأنه فاعل، ولأصل فيه تقدمه على المفعول، فلا يرم الإضمار قبل الذكر، لا لعطف، ولا حرج فيه، وامتنع "ضربت علامه زيداً"، لنزوم الإضمار قبل الذكر متأخر رتبة؛ لأن المفعول متأخر في الرتبة، كما أنه متأخر في العطف، وذلك غير جائز عند الجمهور.

وأما عند الأحفش وابن حيي فيجوز الإضمار قبل الذكر لفظاً

ورتبة، ومستندهما قول الشاعر:

جرى ربه عي عدي بن حاتم جراء الكلاب المعاويات وقد فعل
وفيه ضمير «رتبه» المتصل بالفاعل راجع إلى عدي، وهو مفعول
متأخر، فعلم من كلام الشاعر الفصيح جواره

ونحيت عنه بجوايز: الأول. أن هذا لصورة الشعر، ولم يرد عدم
جواره (الإصمار قبل الذكر) في سعة الكلام. والثاني. أنه لا يسلم أن
الضمير (في رتبه) راجع إلى عدي، بل إلى المصدر (الجراء) الذي يدل
عليه الفعل (جرى) أي رت الجراء، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُعَدِّدُوا
أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ أي العدل لمفهوم من «إعدادوا»

مواضع وجوب تقديم الفاعل

ويجب تقديم فاعل على المفعول به في أربعة مواضع:

- ١- الأول: أن لا يكون إعراب الفاعل والمفعول به لمطياً، ولم
تكن هناك قرينة^(١) أخرى تدل على الفاعلية أو المفعولية، وحيف
الليس بينهما، نحو ضرب موسى العتي.
- ٢- والثاني: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل نحو:
ضربت ريداً - في الضمير البارز - وريد ضربت علامته - في المستتر -.
- ٣- والثالث: أن يقع مفعول ذلك الفاعل بعد إلا، نحو: ما

(١) وتلك القرينة قد تكون لمطية نحو ضربت العتي الخبي، وقد تكون مفعولية،
نحو أنكر الكعري نجبي

ضرب زيداً إلا عمراً.

٤- والرابع: أن يقع مفعوله بعد معنى إلا، نحو إنما ضربت زيداً عمراً.

أما في الصورة الأولى فلتحرر عن الالتباس (التياس الفاعل بالمفعول وعكسه).

وأما في الصورة الثانية (صورة اتصال ضمير الفاعل) فلإضافة الاتصال الانفصال (يعني لا يمكن انفصال الضمير وتأخيره عن المفعول).

وأما في الصورة الثالثة (وقوع المفعول بعد إلا) فتلا يقلب الحصر المطلوب، فإن المفهوم من قول القائل (في تقديم الفاعل) «ما ضرب زيداً إلا عمراً» انحصار ضارية زيد في عمرو، أي ضرب زيداً عمراً لا شخصاً آخر، مع إمكان أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر أيضاً، والمفهوم من قوله (في تأخير الفاعل) «ما ضربت عمراً إلا زيداً» انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جوار أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر أيضاً.

وأما في الصورة الرابعة (وقوع المفعول بعد معنى إلا) نحو إنما ضربت زيداً عمراً، فإن الحصر يكون هنا في الجزء الأخير (فاعلاً كان أو مفعولاً) فلو أخرج الفاعل، وقبل: إنما ضربت عمراً زيداً، لانتقل المعنى؛ لأنه يكون المعنى انحصار مضروبية عمرو في زيد، مع أن المطلوب في التقديم انحصار ضارية زيد في عمرو وإن كان عمرو مضروباً لشخص

آخر.

مواضع وجوب تأخير الفاعل

ويجب تأخير لماعل في أربعة مواضع:

الأول: إذا اتصل بالماعل ضمير مفعول، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ

والثاني: أن يقع الفاعل بعد إلا، نحو: مَا ضَرَبَ عَمْرٌ إِلَّا رَيْدٌ

والثالث: أن يقع الفاعل بعد معنى إلا، نحو: إِنَّمَا صَرَبَ عَمْرٌ

زَيْدٌ.

والرابع: أن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل غير

ضمير متصل بالفعل، نحو: ضَرَبْتُكَ رَيْدٌ.

أما في الصورة الأولى فلتلا يلزم الإضمار قل الذكر لفظاً ورتة،

وأما في الصورة الثانية (وقوع الفاعل بعد إلا) والصورة الثالثة (وقوعه

بعد معنى إلا) فلتلا يتعير الحصر المطلوب، وهو انحصار الضارية في

زيد.

وأما في الصورة الرابعة (كون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل،

والفاعل غير متصل) فلما فاة الاتصال الانعصال؛ لأن إيراد الفاعل غير

الضمير (كما في المثال المذكور) بين الفعل والمفعول الذي هو ضمير

متصل لا يمكن مع بقاء الاتصال.

نعم، إذا كان الفاعل أيضاً ضميراً متصلاً بالفعل، نحو ضَرَبْتُكَ

وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة.

جواز حذف الفعل بدون الفاعل

ويجوز حذف الفعل (بدون الفاعل) عند وجود القرينة الدالة على الفعل المحذوف في الموضعين:

الأول: في جواب سؤال محقق، نحو «ريد» في جواب من قال: «من قام؟» فجاز لك أن تقول: قام زيد، وجاز أن تقول «ريد» محذوف، والقرينة هو السؤال، فإن السؤال كان عمن يوجد فيه القيام. وإنما قيل: المحذوف في هذه الصورة هو فعل قام المقدر قبل ريد، لا قام لذي هو خبره والمقدر بعده؟ لأن في صورة حذف الخبر يلزم حذف الجملة؛ فإن في تقدير «زيد قام» يكون في «قام» ضمير راجع إلى ريد هو فاعل «قام» وتكون الجملة (قام مع ضميره) خبراً عن ريد، ولتفصيل في الحذف أولى وأحرى.

والثاني: في جواب سؤال مقدر كما في قول الشاعر:

ليثك يزيد صارع لخصومة ومختط مما تطيح الطوائح
واعلم أن «ليثك» إنما يكون استشهاداً على الباء للمفعول، وأما على الباء للفاعل «ليثك» ونصب «يريد» فليس مما نحن فيه لكون الفعل مذكوراً فـ «يريداً» مرفوع على أنه نائب فاعل لقوله «ليثك» و «صارع» بمعنى عاجز فاعل لفعل محذوف، فكان سائلاً سأل وقال: من يكيه؟ أي من يكي على يزيد؟ فقال الشاعر يكيه صارع ومختط أي عاجز وسائل من غير وسيلة، فالقرينة على الفعل المحذوف هو السؤال المقدر.

ومعنى البيت: فليكن على يزيد بن نهشل من هو عاجز عن مقابلة الخصوم ودفعهم؛ فإن يزيد كان طهيراً وعونا للعجزة والأدلاء وليكن عليه من هو سائل وليس عنده أية وسيلة؛ لأجل أن المهلكات تهلك ماله وما يتوسل به إلى تحصيل المال، فيزيد كان معطى السائدين ومسحى المالكين ومحافظ أموالهم، ومعنى قوله: «مما تطيح الطوائح» من أجل إهلاك المهلكات ماله، و «ما» مصدرية «وتطيح» تهلك و «الطوائح» المهلكات.

وجوب حذف الفعل بدون الفاعل

ويجب كون الفعل محذوفاً في كل موضع يحذف الفعل ثم فسر ذلك الفعل لرفع الإبهام الناشئ من الحذف؛ لأنه لو ذكر المفسر نفسه لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً، مثاله نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فتقدير الآية: وإن (استجارك) أحد من المشركين استجارك، فأحد فيها فاعل لفعل محذوف وجوباً، وهو «استجارك» الأول الذي فُتِرَ بـ «استجارك» الثاني، ولا بد في الحذف الوجوبي من أمرين: ١- القرينة، وهي هنا دخول «إن» الشرطية على الاسم (أحد). ٢- والنائب عن المحذوف، وهو المصير (استجارك الثاني) فإنه قائم مقام المفسر وهو «استجارك» الأول المحذوف.

وأما إذا كان الإبهام في المفسر عند ذكره أيضاً، فلا بد من الجمع بين المفسر والمصير، نحو جاءني رجل أي ريد، فإن في الرجل إبهاماً مع ذكره، وبعد ذكر ريد يزول الإبهام، فصار الجمع بينهما أولى، ولا

يصح كون «أحد» (في الآية) مبتدأ، لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل.

جواز حذف الفعل والفاعل معاً

وقد يحذف الفعل والفاعل معاً نحو «نعم» في جواب القائل: «أمام ريد؟» فنقول «نعم» أي قام زيد، محذفت الجملة المعنوية وذكر «نعم» بدلتها، وإنما يكون هذا الحذف جائزاً لوجود القرينة وهي السؤال وعدم ما يقوم مقامها، ويفيد فائدتها مثل المفسر، فلا يكون في ذكر الجملة نفسها استدراكاً، كما يلزم في ذكر المفسر مع المفسر، وقد مر أن الحذف الوجودي لا بد فيه من أمرين.

وإنما اعتبر المحذوف جملة فعلية، أي نعم قام زيد، ولم يعتبر جملة اسمية، أي نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية، ويكون المحذوف قبيلاً، فإن في «قام» ضمير راجع إلى ريد.

تنازع المعنيين

ولابد - قبل الخوض في البحث - من معرفة أمور:

- ١- الأول: معنى تنازع المعنيين في اسم: هو أن يتوجه إليها نحسب المعنى، ويصح - مع وقوعه في ذلك الموضع - أن يكون معمولاً لكل واحد منهما على سبيل البدلية، فلا يصح السارع في الضمير المتصل؛ لأنه معمول لما اتصل به، ولا في الضمير المنفصل لعدم إمكان قطع النزاع.

٢- والثاني: أن محل التنازع لس مختصاً بالفعل، بل يجري في شبه الفعل أيضاً، نحو ريد معطر ومكرم عمرأً، وبكر كريم وشريف أبوه، ففي الأول التنازع في المفعولية، وفي الثاني في الداعلية، فتخصيص الفعل في الذكر لأصلته في العمل

٤- والرابع: أن التنازع يقع في أكثر من المعلنين أيضاً، فذكر المعلنين اقتصار على أقل ما يمكن فيه التنازع، وهو الاثنان.

٥- والخامس: أن في قطع التنازع في الضمير المفصل الواقع بعدهما ثلاثة مذاهب: ١- فعد الكسائي يقطع بالحذف، نحو ما صرب وأكرم إلا أنا، فأصل الكلام عنده ما ضرب إلا أنا وأكرم إلا أنا، فحذف عن الأول حرف الاستثناء مع ضمير «أنا».

٢- وعند لمرء يعملان معاً، ولكن أنكر عليه السجدة.

٣- وأما عند الجمهور فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم هو الإعمال لأحدهما والإحصار في الآخر، وإحصار الضمير غير ممكن.

صور التنازع الممكنة

١- الأولى: أن يقتضي الفعلان الماعل، نحو صربي وأكرمي زيد.

٢- والثانية: أن يقتضي كل منهما مفعولاً، نحو صرت وأكرمت زيداً.

٣- والثالثة: أن يقتضي الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو ضربني

وأكرمت ريذاً. وأما نحو ضربت وأهان زيد عمرأ، فمن قبيل اجتماع الصورتين الأوبيين، وليس بقسم مستقل.

٤- والرابعة: أن يقتضي الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو ضربت وأكرمتي زيد.

مذاهب الأنفة في طريق قطع التنازع

١- الأول: مذهب نحاة البصرة، فإنهم يختارون إعمال الفعل لدني لقربه، وإن جاز إعمال الفعل الأول أيضاً عندهم.

٢- والثاني: مذهب نحاة الكوفة، وهم يختارون إعمال الفعل الأول - مع جوار إعمال الثاني - لسبق الفعل الأول وعدم الإضمار قبل الذكر - لو أضمر في الثاني -.

٣- والثالث: مذهب الكسائي، فإنه يقول بحذف الماعل عن الأول إذا عمل الفعل الثاني. نحو ضربت وأكرمتي زيد.

٤- والرابع: مذهب الفراء فإنه يقول: لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الماعل، لأنه إما يرم الإضمار قبل الذكر في الفعل الأول، وإما يلزم حذف الفاعل فيه، نحو ضربت وأكرمتي زيد.

١- فإن عملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين [١] أضمرت الفاعل في الفعل الأول إذ اقتضى المدخل كما في المثال المذكور، وأما لزوم الإضمار قبل الذكر فلا بأس به في العمدة (غير المفعول) إذا كان بشرط تفسير مرجعه، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ولكن في ذكره مع الفعل الأول تكرار، وحذفه ممحوق عند

الجمهور، لعدم وجود شيء يقوم مقامه، [٢]- وأما الكسائي ولا يقول بإضمار الفاعل، بل يحذفه تحمراً عن الإضمار قبل الذكر، فهي «صربي وأكرمني الرجلان» يكون تقدير الكلام بعد إعمال الثاني - عند البصريين - ضرباني وأكرمني الرجلان، ويكون تقدير الكلام عند الكسائي ضربي (محذوف الفاعل) وأكرمني الرجلان.

[٣]- والفراء يخالف عن إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل، لأنه يلزم على تقدير إعمال الثاني إما الإضمار قبل الذكر في الأول، كما هو مذهب الجمهور، وإما حذف الفاعل فيه كما هو مذهب الكسائي، فالواجب عند الفراء ١- إعمال الفعل الأول والإضمار في الثاني إذا اقتضى الفاعل، والحذف إذا اقتضى المفعول أو الإضمار، نحو ضربي وأكرمني الرجلان. ٢- والمعروف عنه اشتراك الفعلين في اسم واحد إذا اقتضيا فاعلاً. ٣- وكذلك نقل عنه الإضمار بعد الاسم الظاهر، كما في هذين المثالين: ضربي وأكرمني زيد هو، وضربي وأكرمت زيدا هو.

هذا إذا اقتضى الفعل الأول الفاعل، وأما إذا اقتضى المفعول وأعملت الفعل الثاني فتُحذفُ المفعول عن الأول إن استغني عنه؛ للاحتراز عن التكرار لو دُكر وعن الإضمار قبل الذكر في العضة لو أضمر، نحو: صربت وأكرمت زيدا، وإن لم يستغن عنه، بل كان ذكره لازماً، فتأتي به اسماً طاهراً، نحو: حسبي مصطفى، وحسبُ زيدا منطقاً، وكان في صورة التنازع هكذا: «حسبي وحسبُ زيدا»

منصفاً، فكل من «حسبي» و «حسنت» يقتضي أن يكون «مطلقاً»
مفعولاً ثانياً له، فأعمل الثاني، وأظهر في الأول، وجيء بـ «مطلقاً»
فتم يحذف ولم يُصمّر، لأن مفعولي أفعال القلوب بمنزلة جزء الكلمة،
ولا يجوز حذف أحدهما، ولا يجوز الإصمار هنا أيضاً؛ لأنه يلزم
الإصمار قبل الذكر في الفضلة.

٢- وإن أعملت الفعل الأول - كما هو مختار الكوفيين -
أصمّرت الفاعل في الثاني لو اقتصاه، نحو ضربني وأكرمني زيد، فزيد
فاعل «ضربني» وفي «أكرمني» ضمير راجع إلى زيد متقدم رتبة، فليس
فيه حذف الفاعل، ولا الإصمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، بل لفظاً فقط،
ولا بأس به.

. ولو اقتضى الفعل الثاني المفعول أضمّرت - كما هو المختار -
ولكون الاسم الظاهر مقدماً رتبة لا يلزم الإصمار قبل الذكر، ولا
يحذف المفعول في هذه الصورة وإن جاز حذفه، لئلا يتوهم أن مفعول
الفعل الثاني معاير لمفعول الفعل الأول، فإذا لا يتحقق، التنازع، نحو:
ضربني وأكرمته زيد.

وأما إذا منع المانع عن الإصمار والحذف كليهما، فظهر المفعول،
نحو: «حسبي وحسبتهما» (منطلقين) الريدان منطلقاً، وأصل التركيب
هكذا: «حسبي الزيدان منطلقاً وحسبتهما منطلقين»، فالفعالان هما
حسبي وحسبتهما، وفي الأول المفعول الأول موجود، والمفعول الثاني
والفاعل غير موجودين، وفي الثاني الفاعل والمفعول الأول موجودان،

والمفعول الثاني غير موجود، فيقتضي الأول فاعلاً وهو «الرياء»، ومفعولاً ثانياً وهو «منصلاً» ويقتضي الفعل الثاني مفعولاً ثانياً، ولا أعمل الفعل الأول، وجعل «منطقاً» مفعولاً ثانياً له أظهر المفعول الثاني في الفعل الثاني، وهو «مطلقين» ولكن أشكل عليه الشيخ الحامي رحمه الله، وقال: ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة، لأن الفعل الأول يقتضي مفعولاً واحداً، والفعل الثاني يقتضي المفعول المثني، فلا يتوجهان إلى أمر واحد، فلا تنازع.

ويقال: «رأس الحمار يكون مثل جسده» إذا كان كبيراً فرأسه كبير، وإذا كان صغيراً فرأسه صغير، وهذا القاعدة فرضية، والمثال أيضاً فرضي.

استدلال الكوفيين على أولوية أعمال الفعل الأول

واستدل الكوفيون على أولوية أعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس: ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال ولكنما أسعى بمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي فإن في هذا الشعر قد توجه «كفاني» و «لم أطلب» إلى اسم واحد، وهو «قليل من المال» فاقترض الأول رفعه بالماعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وأمرأ القيس الذي هو من أفصح شعراء العرب قد أعمل الفعل الأول، وحذف المفعول عن الثاني، فهو لم يكن أعمال الأول أولى لما اختاره، فاختر ابن الحاجب رحمه الله مذهب الصريين وأجاب عن جوابهم وقال: «وقول امرئ القيس: «كفاني ولم أطلب

قليل من المال» ليس منه لفساد المعنى «لأنه يصير معنى كلامه: ما سعيك لأدنى معيشة، ولم يكفني قليل من المال، وطلبت قليلاً من مال؛ فإن كلمة «لو» تجعل مدخولها المثبت منفيًا، شرطاً كـ (نحو أسعى) أو جراءً (نحو كفاني) أو معطوفاً على أحدهما (نحو: لم أطلب المعطوف على كفاني) وتجعل المنفي من هذه الأمور مثبتاً، وجه فساد المعنى هو التناقض في كلامه، حيث عدم سعيه لأدنى معيشة، وعدم كفاية المال لقليل له يدل عدم طلبه إياه، ولكن طلبه المال القليل بقوله: «ولم أطلب» الذي هو في معنى أطلب يدل على سعيه لأدنى معيشة وكفاية المال القليل له، فالحق أنه ليس من باب التنازع، وأن «قليل من المال» فاعل لكفاني، ومفعول «لم أطلب» شيء آخر محذوف، أي وطلبك انعم والمجد، كما يدل عليه البيت المتأخر، (ولكنما أسعى لمجد مؤثلاً...) وحينئذ يستقيم المعنى، يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفني قليل من المال، ولكني أطلب المجد الأصلي الثابت وأسعى له.

٢- تعريف مفعول مالم يُسمَّ فاعله

هو كلّ مفعول - سواء كان مفعول فعل أو مفعول شبه فعل - محذوف فاعله وأقيم ذلك المفعول مقامه، نحو زيدٌ في ضربت زيدٌ، وكان أصله ضرب عمرو زيدا، فحذف عمر، وأقيم زيد مقامه، ونحو: زيدٌ مضروبٌ غلامه، فإن «غلامه» نائب الفاعل لشبه الفعل وهو مضروب.

شرطه: وشرطه تغيير المفعول المعروف (نحو فعل وفعل) إلى المفعول

المجهول (محو فُعلٌ ويُفعلُ) أي إذا كان العامل فعلاً فشرط حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه تغير الماضي المعروف إلى الماضي المجهول والمصارع المعروف إلى المجهول، سواء كان ذلك الفعل مجرداً أو مريد فيه، ثلاثياً أو رباعياً.

وإذا كان العامل شبه الفعل مثل اسم الفاعل والمصدر المعلوم والصفة المشبهة (معنى اسم الفاعل) فشرطه التعير إلى اسم المفعول، كما تقول في زيد ضارب غلامه زيد مصروب علامه.

ما لا يصح وقوعه موقع الفاعل: وما لا يصح وقوعه موقع الفاعل، أي ما لا يصح أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله أربعة:

١- الأول: المفعول الثاني من باب علمت، أي المفعول الثاني من كل فعل يقتضي المفعولين، ويكون الأول كالمسند إليه والثاني كالمسند.

وجه عدم وقوعه موقع الفاعل: أنه مسند إلى المفعول الأول بإسناد تام، فهو جعل نائب الفاعل، وأسند إليه الفعل المجهول، يكون ذلك الإسناد أيضاً تاماً، فيلزم أن يكون (ذلك المفعول الثاني) جزء من الخمسة الإسمية (لأن المفعول الأول مبتدأ) وأن يكون جزء من الجملة الفعلية، لأن الفعل المجهول مقدم على نائب فاعله، وهو المراد من لروم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً، وإنما إذا كان أحد الإسنادين تاماً، والآخر غير تام، فلا بأس به، نحو: أعجبني ضرب زيد، فإن «ضرب» فاعل لـ «أعجبني» ومسند إليه، ومسند إلى فاعله، وهو «زيد» ولكن

إسناد ثانٍ غير تام؛ لأنه إسناد إضافي.

٢- والثاني: المفعول الثالث من باب أعمت (نحو أَعْلَمْتُ رِيحاً

عمرًا فاصلاً) أي كل فعل يقتضي ثلاثة مفاعيل لا يصح وقوع المفعول الثالث منه موقع الفاعل؛ لأنه كالمفعول الثاني من باب علمت في كونه مسدداً، ثم بإقامته مقام الفاعل يلزم أن يكون مسدداً إليه أيضاً، وهو كما ترى.

٣- والثالث: المفعول له (نحو الفلام) يعني لا يصح وقوع

لمفعول له موقع لفاعل؛ لأنه يكون منصوباً، ونصبه يدل على كونه علّة للفعل السابق، فلو جعل نائب فاعل يلزم أن يكون مرفوعاً، فيموت النصب وكونه علّة، نعم إذا كان مع الفلام صح وقوعه موقع لفاعل، نحو ضربت لتأديب، إذا أريد تعوم وإيهام في المصروب ولم يذكر.

٤- والرابع: المفعول معه، نحو جاء البرد والخبات، فإنه لا يصح

وقوعه موقع لفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الاتصال بين المعطوف والمعطوف عليه، مع أن لفاعل أو نائبه كالخبر من الفعل، ولا يصح وقوعه بدون الواو أيضاً، فإنه لم يُعرف حيث لا يكون مفعولاً معه.

ما يصح وقوعه موقع الفاعل من المفاعيل وترجيح بعضها على بعض

وما يصح وقوعه موقع الفاعل من المفاعيل خمسة: المفعول به، والمفعول فيه بقسميه (من ظرف الزمان والمكان) والمفعول المطلق.

والجار والمجرور، وإذا اجتمعت هذه الخمسة تعين المفعول به لوقوعه موقع الفاعل، كما في هذا المثال: ضَرَبَ زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره، فزيد كان في الأصل مفعولاً به، فوقع موقع الفاعل، دون المفعول فيه من قوله «يوم الجمعة» و «أمام الأمير» ودون المفعول المطلق وهو «ضرباً شديداً» ودون الجار والمجرور، وهو «في داره» وإنما يقع المفعول به في هذه الصورة مقام الفاعل لشدة مشابهته بالفاعل في توقف وجود الفعل وتعلقه عليهما، فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن وجوده بلا ضارب كذلك لا يمكن تعلقه بلا مضروب» بخلاف غيره من الماعيل، فإنها ليست بهذه الصفة، فلأجل هذا يرجع على سائر الماعيل في إقامته مقام الفاعل.

وأما إذا لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع سواء، أي إذا لم يكن المفعول به مع الأربعة السابقة، فالجميع سواء في جوار وقوعها موقع الفاعل، والمفعول الأول من باب أعطيت، أي كل فعل يقتضي المفعولين، ولا يكون الثاني مسدداً إلى الأول (نحو أعطيت زيدا درهماً) أولى من المفعول الثاني بأن يقوم مقام الفاعل؛ لأن في المفعول الأول معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني، أي هو آخذ والثاني مأخوذ، نحو: أعطى زيد درهماً مع جواز «أعطي درهماً زيدا»، وأما عند خوف اللبس فلا يصح وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل، نحو أعطى زيداً عمراً (أي عبداً اسمه عمرو) فإنه إذا قدم وجعل نائب الفاعل يقع اللبس بين الآخذ (الفاعل) والمأخوذ (المفعول).

٣- تعريف المبتدأ: واعلم أن المبتدأ على قسمين: الأول: ما لا يكون صفةً، نحو «ريد» في «زيد قائم». والثاني: ما يكون صفةً، نحو «أ قائم» في «قائم دالزيدان».

١- تعريف القسم الأول من المبتدأ: هو الاسم المجرد (الخالي) عن العوامل اللفظية والمسند إليه.

شرح التعريف: ١- والمراد بالاسم مطلقه، لفظاً كان أو تقديرًا، مثال اللفظي ظاهر، ومثال التقديري نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ف «أَنْ تَصُومُوا» بمعنى صيامكم، وهو اسم، أي مصدر.

٢- والمراد بتجريده عدم وجود العامل فيه لفظاً، سواء لم يكن أصلاً، أو كان ثم حذف، فخرج بهذا القيد اسماً «أَنْ» و «كَأَنَّ» وأسماء أفعال الناقصة وأمثالها عن تعريف المبتدأ، لعدم تجرد تلك الأسماء وأمثالها عن العوامل اللفظية.

٣- والمراد بالعوامل اللفظية ما كان عاملاً في اللفظ ومؤثراً في المعنى، فلا يخرج «بحسبك» في قولك «حسبك درهم» عن تعريف المبتدأ؛ لأن الاء الزائدة وإن عملت في لفظه، ولكن لم يؤثر في معناه، ولذا لا تحتاج إلى متعلق ملفوظ أو مقدر.

٤- وخرج بقوله «والمسند إليه» الخبر والقسم الثاني من المبتدأ، لكونهما مسنداً دون مسنداً إليه، مثاله: زيد قائم.

٢- تعريف القسم الثاني من المبتدأ: وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام، والرافعة لاسم ظاهر، نحو ما قائم

الرجلان، وأقامم الرجلان.

شرح التعريف: ١- والمراد بحرف النفي ما ولا وغيرهما.

٢- والمراد باللف الاستفهام أداة الاستفهام من قيل ذكر الحاص وإرادة العام، فيشمل «هل» و «ما» و «من».

٣- اشتراط وقوع تلك الصفة بعد حرف النفي وأداة الاستفهام إنما يكون عند المصنف، وأما عند سيويه جار الابتداء بها من غير وقوعها بعد الاستفهام والنفي، ولكن مع قبح، وأما الأحسن والكوفيون فيرون ذلك حساً، ويستدلون بقول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا

أي إذا قال الداعي إلى الحرب المراجع ثوبه أو صوته ولإعلام الناس يا قوم! لا فرار عن الحرب، فحسن خير منكم عند الناس حيث يجب الداعي ونهياً للحرب، ولا يفرض متاً أحد.

فخير في هذا البيت صفة (اسم التفضيل) وقعت متداً ونحن فاعله سد مسد الخبر، ولم يقع قبله حرف النفي ولا أداة الاستفهام، ولو جعل «خير» خبراً مقدماً عن «نحن» يلزم الفصل بين «خير» وبين معموله وهو «منكم» بأجنبي وهو نحن المبتدأ، وذلك غير جائز، لضعف عمل اسم التفضيل، وأما إذا جعل «نحن» فاعلاً لخبر فلا حرج في كونه فصلاً بين «خير» وبين معموله (منكم) لأن الفاعل كالحزء من الفعل وشبهه.

٤- والاسم الظاهر الذي ترفعه الصفة أعم من أن يكون طاهراً

حقيقة، كالرجلين في «أقائم الرجال» أو حكماً كالصغير المنفصل، كما في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ عَهْدَهُ﴾ فإن «أَرَأَيْتَ» صفة وقعت بعد ألف الاستفهام ورفعت الصغير المنفصل وهو «أَتَى».

٥- واحترز بقوله «والرفعة لاسم ظاهر» عن نحو: «فائمان الرجلان» لأن أقائمان رافع لصغير متصل عائد إلى الرجلان، فلا يكون القسم الثاني من المبتدأ، ولو كان رافعاً لـ «الرجلان» لم يجر تشبيهاً، لأن الفعل أو شبه الفعل المسند إلى الاسم الظاهر يوحد، وإن كان فاعله منثنى أو مجموعاً، ففي هذا التركيب أقائمان خبر مقدم، لأجل الاستفهام، والرجلان متداً مؤخر، وإلا يلزم الإصمار قبل التذكير لفظاً ورتة.

الاحتمالات في الصفة الواقعة

بعد حرف النفي وأداة الاستفهام

- ١- الأول: أن تكون الصفة مفردة والاسم الظاهر تشبةً أو جمعاً، نحو أقائم الرجال؟ ويتعين حينئذ أن يكون الرجلان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر، والصفة تكون القسم الثاني من المبتدأ.
- ٢- والثاني: أن تكون الصفة تشبةً أو جمعاً والاسم الظاهر بعدها أيضاً كذلك، نحو أقائمان الرجلان، ويتعين حينئذ أن يكون الاسم لظاهر متداً مؤخرًا والصفة خبراً مقدماً عليه.
- ٣- والثالث: أن تكون الصفة مفردة والاسم الظاهر بعدها أيضاً كذلك، نحو أقائم زيد، ففي الصورة الثالثة - أقائم زيد - جار

الأمران: أن تكون الصفة خبراً مقدماً، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وأن تكون الصفة القسم الثاني من المبتدأ والاسم الظاهر فاعلاً لها قائماً مقام الخبر.

٤- تعريف الخبر: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، المسند به، المغاير للصفة الواقعة بعد حرف الفي وأداة الاستفهام.

شرح التعريف: ١- فيزيادة لفظ «الاسم» قل «المجرد» خرج عن تعريف الخبر «يضرب» في (يضرب زيد) لأنه وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية ومسنداً به ومغايراً للصفة المذكورة، ولكنه فعل وليس باسم.

٢- وبقيد «المسند به» خرج القسم الأول من المبتدأ؛ لأنه مسند إليه لا مسند به.

٣- وبقيد «المغاير للصفة المذكورة» خرج القسم الثاني من المبتدأ، لأنها وإن كانت مسنداً بها، ولكنها عين الصفة المذكورة في تعريف المبتدأ، ولو أريد من (المسند به) المسند إلى المبتدأ، بأن يكون «الباء» في «به» بمعنى إلى، ويكون الضمير في «به» راجعاً إلى المبتدأ يخرج من التعريف القسم الثاني من المبتدأ؛ لأنه مسند إلى الفاعل الذي هو قائم مقام الخبر، وعلى هذا يكون قوله «المغاير للصفة الخ» تأكيداً لقوله «المسند به».

المذاهب في عامل المبتدأ والخبر

وفيه ثلاثة مذاهب: ١- الأول: أن العامل في المبتدأ والخبر هو

الابتداء، أي نحلوا الاسم عن العوامل اللفظية لئلا يسند إلى شيء - وهو الخير - أو يسند إليه شيء - وهو المبتدأ.

فمعنى الابتداء - الحلو - عامل في المبتدأ والخبر ورافع لهما، وهذا هو مذهب البصريين، واختاره المصنف.

٢- وقال بعض النحاة - كالرمحشري - الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر، فيكون عامل الخبر لعظيماً.

٣- وقال الآخرون (مثل الشيخ الرضي وغيره) إن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، فعلى هذا المذهب لا يكون عامهما معنوياً مع أن الأمر بخلافه.

الأصل وما يتفرع عليه من الأمثلة

والأصل في المبتدأ التقديم إذا لم يجمع مانع، أي الأولى والأجدر بالمبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر لفظاً؛ لأن المبتدأ ذات غالباً، والخبر حال من أحوالها، والذات مقدمة على أحوالها، ومن ثم جاز «في داره ريد» مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً، لتقدمه رتبة، كما هو الأصل فيه، وامتنع «صاحبها في الدار» لعود الضمير إلى الدار، وهو في حيز الخبر الذي هو متأخر لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة.

شرط وقوع النكرة مبتدأ

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن للمعرفة مفهوماً معيناً، وأن المطلوب المهم وكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على

الأمر المعينة، ولكن قد يكون الحكم على أمر غير معين بشرط تخصيصه بوجه من الوجوه الستة الآتية:

ولذا قال المصنف: «وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما، أي بوجه من الوجوه الستة، فإن بالتخصيص يقل اشتراك النكرة بين الأفراد وتقرّب من المعرفة.

١- الأول: التخصيص بالصفة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمَّنْ مُّشْرِكٌ﴾ وكان «العبد» متاولاً للمؤمن والكافر، ولما وُصفَ بالمؤمن صار خاصاً بالصفة فجعل مبتدأ وخبراً خبره.

٢- والثاني: التخصيص بالمعلومية، كما في قولك: «أ رجل في الدار أم امرأة»، فيسأل المتكلم عن أحد الشخصين المعلوم كونه في الدار، هل هو رجل أو امرأة؟ فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة، فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره، وامرأة معطوف على رجل بكلمة «أم» المتصلة.

٣- والثالث: التخصيص بسبب الوقوع في خبر النفي، نحو «ما أحد خير منك» فإن النكرة - هي أحد - وقعت بعد النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصصت بإرادة جميع أفرادها، ولم يبق تردد لجميع أو البعض، فهذا تخصيص إضافي، لا حقيقي كما هو الظاهر، وكذا كل نكرة قصد بها العموم في الإثبات تصير خاصاً في الجملة، نحو «ثمرة خير من جرادة» فإن المراد أية ثمرة اعتبرتها تكون خيراً من جرادة، وهما أيضاً تخصصت بإرادة الجميع، أي الكل والبعض

كليهما، ولم يبق على الاحتمال.

٤- والرابع: التخصيص بما يتخصص به الفاعل، وهو التقديم، نحو «شرُّ أهرَّ ذاب» فتخصص بما يتخصص به الفاعل لمشايبته إياه، إذ يستعمل في محلّ «ما أهرَّ ذاب (أحد) إلّا شرّاً» فالدلّ عن الفاعل يكون فاعلاً، وما يتخصص به الفاعل هو صلاحية كونه محكوماً عليه بما يسد إليه، فإليك إذا قلت «قام» علم منه أن ما يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام، فكذلك إذا قيل «شرّاً» علم منه أن ما يذكر بعده شيء يصلح أن يكون مسدّاً به، وهو الإهرار، فكما أن الفاعل يتخصص بتقديم المسند (وهو الفعل) كذلك يتخصص المبتدأ بتقديم نفسه.

واعلم أنّ المراد من الإهرار حمل الكلب على الباح، والمراد من «ذاب» هو الكلب، ثم نباح الكلب على قسمين: معتاد، وغير معتاد، فالحامل على الباح المعتاد قد يكون خيراً، وقد يكون شرّاً، والحامل على الباح غير المعتاد يكون شرّاً فقط، فمعي النباح المعتاد يكون المقصر المستفاد من التقديم باعتبار الخير، أي الحامل على الباح لمعتاد هو الشرّ، دون الخير، يعني أن الشرّ أهرَّ ذاب دون الخير، وفي «ساح» غير المعتاد يكون المقصر باعتبار الشرّ الحقير، أي الشرّ العظيم حمّله على الساح لا الشرّ الحقير، وهذا (شرّ أهرَّ ذاب) مثل يصرب لرجل قويّ أدركه العجز في حادثة، أي الشرّ البارل عليه حمّل كلبه على النباح.

٥- والخامس: التخصيص بتقديم الخبر، نحو قولك «في الدار رجل» لأنه إذا قيل: «في الدار» علم أن ما يُذكر بعده شيء موصوف بصحة استقراره في الدار، فهو في قوة التخصيص بالصفة.

٦- والسادس: التخصيص بالنسبة إلى المتكلم، مثل قولك: «سلام عليك» إذ أصله: سلمت سلاماً عليك، فحذف الفعل (سلمت) وعدل (في المفعول المطلق) «سلاماً» إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار، فكأنه قال: «سلام دائم من قبلي عليك».

رأي المحققين في هذا الصدد

هذا (شرط التخصيص في السكرة إذا وقعت مبتدأ) هو المشهور فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم: «إن مدار صحة الإخبار عن السكرة على الفائدة، لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى التكلفات الركيكة الراهية، فعلى هذا يجوز أن يقال: «كوكب انقضى الساعة» لحصول الفائدة، ولا يجوز أن يقال: «رجل قائم» لعدم حصول الفائدة».

وهذا القول أقرب إلى الصواب، ويؤيده الآيات القرآنية: نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَجْهٌ يُومِنُ حَاشِعَةً عَامِلَةً نَّاصِبَةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَجْهٌ يُومِنُ مَاضِرَةً إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةً﴾ وغيرها من الآيات.

لزوم العائد في الخبر الجملة وأنواعه

وقد يكون الخبر جملة اسمية، نحو زيد أبوه قائم، فـ «أبوه قائم»

جملة اسمية وقعت خبراً عن زيد.

وقد تكون جملة فعلية، نحو «زيد قام أبوه» فلا بد في تلك الجملة من عائد يربط الخبر بالمبتدأ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها إلا بعد أن يكون فيها عائد، ثم ذلك العائد على أربعة أقسام: ١- الضمير، كما في المثالين المذكورين. ٢- واللام، نحو نعم الرجل زيد، فإن «نعم الرجل» خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر، واللام في «الرجل» عائد.

٣- وضع المظهر في موضع المضمرة، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْحَاقَّةُ﴾، فالحاقة الثانية خبر وقائم مقام العائد.

٤- وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وقد يحذف ذلك العائد لقيام قرينة إذا كان ضميراً، نحو قول القائل: «البئر الكثر بستين درهماً» أي الكثر منه (من البئر) بستين درهماً، ونحو: السمن موان بدرهم، أي موان منه بدرهم، والقرينة فيهما أن بائع البئر والشمن لا يذكر سعر غيرهما.

هل الظرف الواقع خبراً مفرداً أو جملة؟

والظرف الذي وقع خبراً - سواء كان ظرف زمان أو مكان أو جارا ومجروراً - فهو مؤول بجملة عند الأكثر من السحاة وهم البصريون، لأنهم يقدرون العامل فيه الفعل، فإذا قدر فيه الفعل يصير جملة مع فاعله، بخلاف ما إذا قدر العامل فيه اسم الفاعل، كما هو

مذهب الأقل، وهم الكوفيون، فإنه حينئذ يكون مفرداً

دليل الأكثر: هو أن الطرف لا بد له من متعلق عامل

والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى به.

دليل الأقل: هو أن الطرف خبر، والأصل في الخبر الإفراد، وإنما

يكون مفرداً إذا كان متعلقه اسم فاعل ومحوه.

صور وجوب تقديم المبتدأ على الخبر

ولاشك أن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيرها، ولكن يجب

تقديمه لعارض، فالصور التي يجب فيها تقديمه أربع: ١ - الأولى. أن

يكون المبتدأ مشتملاً على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام،

فيجب حينئذ تقديمه حفظاً لصدارة ذلك المعنى، مثل من أبوك؟ فإن

«من» مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام، لأن معناه:

«هذا أبوك أم ذاك؟» و «أبوك» خبره، هذا على مذهب سيبويه، وأما

عند غيره فأبوك مبتدأ لكونه معرفة و «من» خبره، فُذِّمَ عليه وجوباً

لتصممه معنى الاستفهام.

٢ - والثانية: أن يكونا معرفتين ولا قرينة على كون أحدهما

مبتدأ والآخر خبراً، نحو «ريد المنطلق» فإنه يجب تقديم المبتدأ بحافة

الالتباس، وأما عند وجود القرينة فلا يجب تقديمه، مثل «أبو حنيفة

أنبؤوسف» فإن المراد أن أبا يوسف مثل أبي حنيفة في التفقه والعلم

ومثل «سونا بنو أبائنا» فإن بنو أبائنا مبتدأ مؤخر، وبنو بنو خبر مقدم

عليه، ومثيرة العقلية كافية في هذين المثالين للفرق بين المبتدأ والخبر،

ولا يحب لتقديم.

٣- والثالثة: أن يكونا متساويين في أصل التخصيص، وعادة نحو
 فصل ميّ أفضل منك، أو في نفس التخصيص فقط، نحو علام رجل
 صالح خير منك، ففي الأول وجب تقديم «أفضل ميّ» وفي الثاني
 وجب تقديم «علام رجل»، وهذا أيضاً لحرف الالتباس بينهما

٤- والرابعة: أن يكون الخبر فعلاً للمبتدأ مثل «ريد قام» لأنه إذا
 تحرر المبتدأ وقيل: قام ريد يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان مفرداً أو
 بسدل عن الفاعل إذا كان الفاعل مثني أو مجموعاً، فإنه إذا قيل في مثل
 «الريدان قاما» و «الريدون قاموا»: «قاما الريدان وقاموا الريدون»
 يخلط أن يكون «الريدان» في المثني و «الريدون» في الجمع بدلاً عن
 الصير في «قاما» و «قاموا» ولو جعل الألف في الشبهة (قاما) والواو في
 الجمع (قاموا) حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه - دون ضمير الفاعل
 - كالتاء في «ضربت هدا» لالتبس المبتدأ في صورة التأخير - بالفاعل،
 لا يبدله.

مواضع وجوب تقديم الخبر

واعلم أن الأصل في الخبر التأخير، ولكن قد يحب تقديمه لعارص
 يقتضي ذلك، وهو في أربعة مواضع:

١- الأول: إذا تضمن الخبر الذي ليس بحملة صورة، أي الخبر
 المفرد، معني وجب له صدر الكلام كالاستفهام، نحو «أين ريد» فزيد
 مسدداً مؤخر، و «أين» اسم متضمن لمعنى الاستفهام خبره، قدّم عليه

وجوباً لأجل الاستفهام الذي يوجب الصدارة، فإن قدر عامله مفعلاً كان جملة حقيقة، ومفعلاً صورة، وإن قدر اسم الفاعل كان مفعلاً صورة وحقيقة، ولم يقدم الخبر في نحو «ريد أين أبوه» مع كونه متضمناً للاستفهام؛ لأن «أين» هنا في صدر الجملة التي وقع جزء منها، ويكفي هذا لصدارته، فـ «زيد» مبتدأ وجملة «أين أبوه» خبره فقدم «أين» في الجملة التي وقعت خبراً عن زيد لكفاية هذه الصدارة.

٢- والثاني: أن يكون تقديم الخبر مصححاً لكون الاسم التكررة مبتدأ، نحو «في الدار رجل» فبتقديم الخبر (في الدار) صحح كون «رجل» مبتدأ، فلو أحرر الخبر لبقى المبتدأ بكرة غير محققة.

٣- والثالث: أن يكون لجزء الخبر ضمير في جانب المبتدأ، أي إذا كان المبتدأ مشتملاً على ضمير راجع إلى جزء الخبر بحيث لو أحرر الخبر يلزم الإضمار قل الذكر لفظاً ورتبة، نحو على التمرة مثلها ربد، فالخبر «على التمرة» (الجار والمجرور) وجزء الخبر «التمررة» وفي المبتدأ (مثلها زبد) ضمير راجع إلى التمرة. وأما في قول القائل: «على الله عبده متوكل» وإن كان المبتدأ (عبده) مشتملاً على ضمير راجع إلى جزء الخبر (وهو لفظ «الله») ولكن تقديم الخبر ليس بواجب؛ لأن الخبر في الأصل هو «متوكل» وهو متأخر، وأيضاً جاز تقديم المبتدأ فيه كما تقول: عبده على الله متوكل، لأن لفظ العبد يدل على المعبود، وهو الله، فلا يلزم فيه الإضمار قل الذكر رتبة.

٤- والرابع: أن يكون الخبر خبراً عن «أن» المفتوحة، أي كان

«أَنَّ» مع اسمها وخبرها بتأويل المفرد مبتدأ وما بعدها خبرها، نحو
«عدي أنك قائم» لأن في تأخير الخبر خوف الساس «أَنَّ» المفتوحة بـ
«إِنَّ» المكسورة في التلظظ أو الكتابة.

جواز تعدد الخبر من غير تعدد المبتدأ

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه (المبتدأ)، نحو قوله تعالى:
﴿لِرَحْمَنِ عِلْمٍ الْقُرْآنُ﴾، خلق الإنسان علمه البيان ﴿﴾ ودلت التعدد على
بوعين: باعتبار اللفظ والمعنى جميعاً، أو باعتبار اللفظ فقط، نحو هذا
حلو حامض، فإنهما في الحقيقة خبر واحد، أي مر (محموط) من
لطمعين) ولذا يكون ترك العطف فيه أولى، ثم القسم الأول (التعدد
باعتبار اللفظ والمعنى) على قسمين: بالعطف، نحو زيد عالم وعافل،
وبغير العطف، مثل زيد عالم عافل، والظاهر أن مراد المصنف هو
التعدد بغير عاطف.

١- بقرينة المثال، ٢- ولأن التعدد بالعاطف لا يحتمل فيه، لا في
الخبر ولا في المبتدأ، ٣- وأن المتعدد بالعطف ليس بخبر، بل هو من
نوابه، وسيأتي بحث التوابع مستقلاً، ولو يجعل التعدد أعم من أن
يكون بعطف أو بغير عطف، فالأقتصار في المثال بالتعدد بلا عاطف؛
لظهور التعدد بالعاطف.

تضمن المبتدأ معنى الشرط

وصحة دخول الفاء في خبره

واعلم أن «معنى الشرط» هو سببية الأول للثاني، أو كون الأول
سروماً والثاني لازماً، مثال الأول: نحو الذي يأتي فله درهم، فإن

الإنبياء سب لحصول الدرهم للآتي، ومثال الثاني نحو قوله تعالى
 ﴿يَوْمَ يَكْفَىٰ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ لأن وجود النعمة عند العباد لأمره
 من عند الله؛ فإنه لو لم يكن من عند الله نعمة لم يكن عندهم شيء،
 ولأمره أن الله تعالى أعلم عليهم، ولما صار المتداً مشابهاً للشرط والخبر
 مشابهاً للخبر، فصح دخول الناء في الخبر، وصح عدم دخوله أيضاً
 بصرّاً إلى أنه إخبار محض وليس بتعقيب.

والأصل أن ههنا اعتبارات ثلاثة: الأول: قصد الدلالة على معنى
 الشرط، ويجب فيه دخول الناء في الخبر، والثاني: قصد عدم الدلالة،
 ويجب فيه عدم دخول الناء فيه، والثالث: عدم الالتفات إلى الدلالة
 وعدمها، ففي هذه الصورة دخول الناء في الخبر وعدمه متساويان

أنواع المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط

وللمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط سبعة أنواع: الأول: الاسم
 الموصوف بالفعل، أي تكون صلته فعلاً، نحو: الذي يأتي فله درهم
 والثاني: الاسم الموصوف بالطرف، نحو: الذي في الدار فله درهم
 والخبر ههنا مؤول بالفعل لتكون الصلة جملة.

والثالث: الاسم الموصوف بالموصول، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ
 مَاتَ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَصْلَحَ لَهُمْ شَيْءٌ﴾

والرابع: الاسم الموصوف بالفعل، نحو: كل رجل يأتي
 فله درهم

والسادس: الاسم المتصاف إلى الكثرة الموصوفة بالفعل، نحو: كل

علام رجل يأتي منه كذا من الجائزة.

والسابع: الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بنظر، نحو: كل

علام رجل في الدار منه كذا من الجائزة

ما يمنع دخول الفاء في الخبر

و «ليت» و «لعل» مانعان عن دخول الفاء على خبرهما بالاتفاق، لأن صحة دخول الفاء على الخبر إنما كانت لمشابهة المتدا والخبر بالشرط والحراء، وهذان الحرفان يريان تشابهاً؛ لأنهما تخرجان الكلام من الخبرية إلى الإشائية، والشرط والحراء من قبيل الإحراز، فلا يقال: لعل الذي في دار منه درهم، ولا ليت الذي في الدار منه درهم.

واعلم أن باب عنمت وباب كان أيضاً يمنعان دخول الفاء في خبرهما بالاتفاق، فتخصيص «لعل» و «ليت» بالذكر لبيان لاهتمام بالاختلاف الواقع في الحروف المشبهة بالفعل حيث لا يمنع غيرهما دخول الفاء على خبره.

نعم قد ألحق بعضهم «إن» المسكورة بـ «ليت ولعل» في منع دخول الفاء على خبرها، والأصح أنها لا تمنع دخول الفاء على خبرها، لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإشائية، وبطل عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدِينُ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَمَا يَقُولُ مِنْ أَحَدِهِمْ مَثْوٍ الْأَرْضِ دَهَابٌ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ الَّذِي فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾.

وكذلك «أن» المفتوحة، و «لكن» لا يمنعان دخول الفاء على خبرهما على الأصح، لأن المنع لا يساعده القرآن ولا كلام المصحاء، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ وقد دخل لفاء على خبر «أن» وأما كلام المصحاء فقول الشاعر
 هو الله ما فارقتكم قلباً لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون
 وقد دخل الفاء على خبر «لكن».

جواز حذف المبتدأ والخبر عند قيام القرينة

١- وقد يحذف المبتدأ حين قيام قرينة - لفظية كانت أو عقبية - جوازاً كما في قول المستهل (المبصر للهِلال الرافع صوته عند إبطاره) «الهِلال والله» أي هذا الهِلال والله، والقرينة حالية، أي عقلية، فإن حال الطلب، ورفع الرأس، والطرإ إليه قرينة على أنه يشير إلى الهِلال. فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون المحذوف خبراً؟ (يعني الهِلال هو والله) قلنا: لا يصح أن يكون المحذوف خبراً، لأن مقصود المستهل تعيين شيء بالإشارة إليه، ثم الحكم عليه بالهلالية، ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وأما الإتيان بالقسم فبناء على عادة متفحصي الهِلال غالباً، ولئلا يتوهم نصب «الهِلال» عند الوقف عليه إذا كان آخر الكلام محذوفاً، فإنه يحتمل أن يكون أصل الكلام: رأيت الهِلال، ثم حذف الفعل والفاعل ووُقفَ على «الهِلال» وأما إذا كان آخر الكلام هو القسم ووقف عليه، فلا يبقى هذا الوهم.

وقد يجب حذف المبتدأ في الموضعين:

الأول: إذا قُطِعَ النعتُ المجرور بإعطاء الرفع، ليعلم أنه كان في

الأصل صفةً فقطع لقصد المدح، نحو الحمد لله أهل الحمد، أو لقصد الذم، نحو مررت بزيد العاسق، أو لقصد الترحم، نحو: مررت بعمر المسكين، فلو أظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد.

والثاني: في «نعم الرجل زيد» عند من يقول: إن «ريد» حر لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، وأما عند من يجعل «ريد» مبتدأ مؤخرًا والخمسة الإنشائية خبراً مقدّماً، فلا يكون مما نحن فيه.

٢- وقد يحذف الخبر أيضاً عند قيام القرينة جوازاً، كما في قول لقائل: «خرجت فإذا السبع» أي خرجت فإذا السبع واقف، على أن يكون «إذا» ظرف زمانٍ للخبر المحذوف (واقف) من غير قيام شيء مقامه، أي في وقت خروجي السبع واقف، وهذا هو الصحيح، لا أن «إذا» ظرف مكانٍ خبر مقدم و «السبع» مبتدأ مؤخر.

مواضع وجوب حذف الخبر وأمثله

وقد يجب حذف الخبر في تركيب التزم فيه قيام غير الخبر في موضع الخبر، وذلك في أربعة مواضع: - على ما ذكره المصنف - :

١- الأول: خبر المبتدأ الذي وقع بعد «لولا» نحو: لو لا ريدٌ لكان كذا، (أي لهلك عمرو) أي لولا زيد موجود لكان كذا، فحذف الخبر (موجود) وأقيم جواب «لولا» (وهو لكان كذا) مقامه، والقرينة هي أن «لولا» لامتناع شيء (هو هلاك عمرو مثلاً) لو حود غيره (وهو ريد) فيدل لفظ «لولا» على الوجود (أي الخبر المحذوف)، وإنما يجب حذف الخبر بعد «لولا» إذا كان الخبر من الأفعال العامة مثل الوجود،

والخصول وأما إذا كان من الأفعال خاصة، فلا يجب حذفه، كما في قول الشاعر:

ولولا الشعر بالعماء يُرري كنت اليوم أشعر من ليبد
ولولا حشية الرحمن عدي جعلت ناس كنيهم عبيدي
ونكون «يُرري» في هذا بيت من الأفعال الخاصة لم يجب حذفه

المذاهب في الاسم الواقع بعد لولا

الأول: مذهب حميريين فإن لاسم الواقع بعد «لولا» عندهم متناً وحيره واجب الحذف، كما مر. والثاني: مذهب الكسائي، وهو يقول: الاسم الواقع بعدها فعل نعتي مصدر، أي لولا واحد يريد مكان كذا.

والثالث: مذهب بصرى، وهو يقول: إن كلمة «لولا» رافعة للاسم الذي بعدها، أي هي اسم فعل نعتي مرفوع في مدحها، فالاسم الواقع بعدها مرفوع على أنه فعل له «لولا».

٢- والموضع الثاني من مواضع حذف الخبر وجوبا: كل مبتدأ كان. [١] مصدراً صورة (أي حقيقة) [٢]- أو كان تأويل المصدر، وكان ذلك المصدر - الحقيقي أو التأويلي: ١- مسبوفاً إلى الناعل ٢- أو إلى الفعل به ٣- أو بن كنيهما، وكان بعد ذلك المصدر حال، ٣- أو كان مبتدأ سم تفصيل مصافاً إلى المصدر الحقيقي أو التأويلي.

ويتضح هذا في ضمن ستة أمثلة: ١- مثال المصدر الحقيقي

مضاف إلى الفاعل، نحو: دهابي راجلاً، ٢ - ومثال المصدر الحقيقي مضاف إلى المفعول به، نحو: ضربت ريداً قائماً - إذا كان ريداً مفعولاً به. ٣ - ومثال المصدر المضاف إلى الفاعل والمفعول كنهما، نحو: ضربت ريداً قائماً أو قائمين - إذا كانت الحال حالاً عن الفاعل والمفعول -.

٤ - ومثال المصدر التأويلي المنسوب إلى الفاعل والمفعول كنهما، نحو: أن ضربت ريداً قائماً أو قائمين - إذا كان حالاً عنهما و المصدر التأويلي هو أن مع الفعل الماضي (أن ضربت).

٥ - ومثال اسم التفصيل المضاف إلى المصدر التأويلي نحو: حطب ما يكون الأمير قائماً، أي أكثر حطب الأمير يكون في حنة فبامد، و «ما» في «ما يكون» مصدرية جعل لفعل المضارع بتأويل المصدر.

المذاهب في تقدير الخبر المحذوف

في ضربتي زيداً قائماً وأمثاله

١ - فذهب البصريون إلى أن تقديره «ضربي ريداً حاصل إذا كان قائماً» محذوف «حاصل» فبقي «إذا كان قائماً» ثم محذوف «إذا» مع عامده وهو «كان» العامل في الحال (قائماً) وأقيم الحال (قائماً) مقام خبر «إذا» لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف، هو قائم مقام الخبر المحذوف، فتكون الحال قائماً مقام الخبر.

وكذلك في بقية الأمثلة نحو دهابي حاصل إذا كنت راجلاً،

وهكذا - وجعل الرصي في شرحه هذا التقدير مشتملاً على التكتلات الكثيرة، وجاء بتقدير أصعب وأشد من ذلك إعلالاً وأكثر تكتلاً.

٢- وقال الكوفيون: تقديره ضربى زيداً قائماً حاصل، جعل «قائماً» من متعقات المبتدأ، ويلزمهم حذف الخبر (حاصل) من غير إقامة شيء مقامه، وأيضاً يلزم تقييد المبتدأ (وهو ضرب المتكلم) المطلوب عمومه.

٣- وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي قامت الحال مقامه مصدر مصاف إلى صاحب الحال، فيكون التقدير عنده: «ضربى زيداً هو صربه قائماً» فالضرب المضاف إلى الضمير الراجع إلى زيد هو الخبر المحذوف عنده.

٤- وذهب بعضهم (مثل ابن درستويه وابن باشا) إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل، إذ معناه: ما أضرب زيداً إلا قائماً.

٣- والموضع الثالث من تلك المواضع: كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة، ومُحِطَفَ عليه شيء بالواو التي هي بمعنى مع، نحو كل رجل وصيغته (حرفته وصنعتة) أي كل رجل مقرون مع صيغته، فهذا الخبر واجب حذفه، لأن الواو قرينة دالة على الخبر المحذوف، وهو «مقرون» والمعطوف (وضيغته) قائم مقام الخبر.

٤- والموضع الرابع: كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم، مثل لعمرك لأفعلن كذا، أي لعمرك (وبقاءك) قسمي لأفعلن كذا.

ولاشك أن «العمر» قريبة تدل على القسم المحذوف، وهو الحبر، وجواب القسم قائم مقام الحبر، فيجب حذفه.

٥- خبر إن وأخواتها: أي من المرفوعات الثمانية خبر إن وأخواتها - أشباهها - من الحروف الخمسة الباقية، وهي أن وكان وكن وليت ولعل، وهو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف والصحيح أن خبر هذه الحروف مرفوع بها، لا بالابتداء الذي هو عامل معوي؛ لأنها لما شابهت الفعل المتعدي في دخولها على اسمين عملت مثله، إلا أنه جعل العمل الفرعي بعكس العملي الأصلي، وهو نصب الأول ورفع الثاني، فقوله «المسند» شامل خبر كان، وخبر المتدأ، وخبر «لا» التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله: «بعد دخول أحد هذه الحروف» خرج جميعها عنه.

ويرد على هذا التعريف إشكال، وهو أن «يقوم» في قولنا: «إن ريداً يقوم أبوه» فإنه خبر «إن» وليس بمسند بعد دخولها، بل هو مسند إلى فاعله (وهو أبوه) قبل دخول إن عليه.

وأجيب عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة: ١- الأول: وهو الصحيح أن المراد بدخول هذه الحروف على الاسم والخبر هو إيجاد أثر فيهما لفظاً أو معنى، والمراد بالأثر المعنوي هو إعادة التأكيد والتحقيق وغيرهما من معاني حروف المشبهة بالفعل، ولاشك أن أثر «إن» لفظاً أو معنى ليس على «يقوم» وحده، بل على مجموع «يقوم» وفاعله «أبوه» والحاصل أن الخبر هو مجموع الجملة، لا الفعل «يقوم» وحده.

والمجموع مسند إلى زيد بعد دخول إن لا قبلها.

٢- والثاني: أن المراد بكونه مسنداً المسند إلى أسماء هذه الحروف، والمسند إلى اسم «إن» هنا جملة «يقوم أبوه» «لا يقوم» فتشترط ولكن لو كان المراد كذلك يلزم منه استدراك قوله «بعد دخول هذه الحروف» لأن قوله «المسند» يدل على دخول هذه الحروف عليه، في أسماء هذه الحروف إنما تكون بعد دخولها، فعلم من لفظ «المسند» دخول هذه الحروف.

٣- والثالث: أن المراد بالمسند الاسم المسند بعد دخولها، و«يقوم» في المثال المذكور ليس باسم، ولكن يلزم منه أن لا تقع الجملة خبراً إلا بعد تأويلها بالاسم، كما في قولك: إن ريداً يقوم، مع أن الجملة تكون خبراً بغير تأويل، وهذان الجوابان غير مرضيين عند الشارح الجامعي رحمه الله.

حكم خبر إن وأخواتها: وحكمه كحكم خبر المتد في ثلاثة أشياء: الأول: في أقسامه من كونه مفرداً وجملةً وبكرةً ومعرفةً والثاني: في أحكامه من كونه واحداً ومتعددًا، ومدكوراً ومحدودًا، والثالث: في شرائطه من أنه إذا كان جملةً فلا بد من عائد، ومن أنه لا ي حذف العائد إلا إذا دلت القرينة عليه

ومعنى هذا الكلام أن كل ما يصح أن يكون خبراً لإن وأخواته كحكمه كحكم خبر المتد، وليس معاه أن كل ما يقع خبراً بمسند يصح أن يقع خبراً لماب إن، فإن «أين» في «أين ريد؟» و«من» في «من

تقديم شرح الجامعي

نوك» وقعا خبراً للمستداً، ولا يصح وقوعهما خبراً لأنّ واحدهما، ولا يقال: إنّ أين زيداً وإنّ من أباك.

وأما في التقديم فليس خبر إنّ وأخواتها كخبر المبتدأ، لأنّ تقديمه على المستداً جائز، وتقديم خبر إنّ وأخواتها على اسمها غير جائز، لأنّ هذه الحروف مرفوعة على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها أيضاً فرعياً - بتقديم المصوب على المرفوع - فهي الأصل - العمل - جار تقديم المرفوع على المصوب بل هو الأولى، وفي الفرع - الحروف المشبهة بالفعل - لا يجوز هذا التصرف، أي تقديم المرفوع على المصوب، إظهاراً فرعيتها وبرول درجته. نعم، إذا كان خبرها طرفاً جار تقديمه على اسمها، كجواز تقديم خبر المستداً على المستداً.

وأما إذا كان اسم إنّ وأخواتها معرفة فتقديم خبرها جائز، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ إِلَٰهَ إِلَّا يَٰأَبَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلِيًّا حَسَبَهُمْ﴾ وإن كان مكرراً فتقديم خبر الطرف واجب، نحو قوله عليه السلام: «إِنْ مِنْ بَيْنِ سَحَرَاءَ» و«إِنْ مِنْ الشَّعْرِ لِحَكْمَةٌ» وفي رواية من غير لام التأكيد (سحراً وحكمة) وإنما يجوزون التقديم في الخبر الطرف لتوسّعهم في الظروف ما يتوسعون في غيرها.

٨- وما أن الشارح أتبع المصنّف في عدم ذكر اسم كان وأخواتها أن أتبع أيضاً الشارح فأتركه روماً للاختصار.

٧- خبر «لا» التي لنفي الحسن:

واعلم أنّ «لا» قد تكون لنفي الحسن نفسه، كما في قولك: «لا

رجل في الدار» أي لا رجل موجود في الدار؛ لأن نفي الجنس كناية عن نفي وجوده، وقد تكون لنفي صفة الجنس، كما في قولك: «لا رجل قائم» فإن المراد نفي القيام عن الجنس (رجل) لا نفي وجوده، والعالم هو الأول، فلا حاجة إلى تخصيصها بنفي صفة الجنس كما فعل الشارح البارع.

تعريف خير «لا» هو المسند بعد دخولها، ففي «لا رجل يضرب أبوه» الخير مجموع «يضرب أبوه» لا «يضرب» فقط، فالمجموع مسند بعد دخول لا، وأما «يضرب» وحده فهو مسند إلى «أبوه» قبل دخول لا، وهو ليس بخير بانفراده فلا إشكال.

مثاله: نحو «لا غلام رجل ظريف في الدار» فظريف خير أول وفي الدار «خير ثان» وليس يظرف لظريف، ولا حال عنه؛ لأن الطرافة (الكياسة) لا يتقيد بالدار وغيرها، وإنما جاء بالخير الثاني (في الدار) لئلا يلزم الكذب بنفي طرافة كل غلام رجل؛ لأن معناه بدون ذكر «في الدار» ليس شئ من غلام رجل ظريف، وهو كما ترى، وأما الآن فمعناه ليس شئ من غلام رجل ظريف وفي الدار، فكأنهما خير واحد، مثل هذا حلوه حامض، ولو جعل «في الدار» حالاً عن صميم ظريف لكان هذا المعنى أوضح.

والوجه الثاني في ذكر في الدار هو كون المثال شاملاً لنوعي الخير من الطرف وغيره، وترك المصنف المثال المشهور وهو «لا رجل في الدار» لأن فيه احتمال حذف الخير وجعل «في الدار» صفة لاسم «لا»

(رجل) وأما في هذا المثال فليس ذلك التوهم.

حذف خبر لا وعدم إثباته: وإذا كان خبر «لا» عاقماً كالموجود والحاصل، فيحذف كثيراً لدلالة السمي على الخبر، نحو لا إله إلا الله أي لا إله بحق موجود إلا الله.

وسو ثيم لا يشتون خبر لا، أي لا يطهرونه في سبط، لأن حذف الخبر عندهم واجب، أو أنهم لا يشتونه أصلاً، لا لفظاً ولا تقديرًا، بمعنى قول القائل: «لا أهل ولا مال» عندهم انتمى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر.

وما يرون من الخبر في مثل «لا رجل قائم» يحملونه على الضمة (لرجل) دون الخبر عنه.

٨- اسم «ما» و «لا» المشتهين بليس:

وشتهنا بليس في أمرين: في معنى السمي، وفي الدخول على المتدا والخبر، ولذا تعاملان عمله.

هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل ما زيد قائماً، ولا رجل أفضل منك وأما في «ما زيد أبوه قائم» فأبوه مسند إليه لقائم قبل دخول «ما» عليه، وبعد دخول ما صار جرماً من المسند، وأعادت «ما» سمي مجموع الجملة «أبوه قائم» عن اسمها وهو زيد، فلم يظهر أثر «ما» في «أبوه» فقط، بل في المجموع من المسند إليه والمسند (أبوه قائم). وإنما حتى في اسم (ما) بالمعرفة وفي اسم (لا) بالنكرة لأن «لا» لا تعمل إلا في النكرة، بخلاف «ما» فإنها تعمل في كليهما - واعلم أن عمل «ما»

و «لا» هو لعة أهل الحجار، و ورد عليها القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: «ما هذا بشراً».

و أما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل، بل يقولون: الاسم والخبر مرفوعان بالابتداء (بالعامل المعنوي) بعد دحو لهما كما كانا مرفوعين قبل دحو لهما.

الفرق بين لا و ما

واعلم أن عمل «ليس» في «لا» شاذ وقليل دون «ما» لقصا
مشابهة «لا» بليس، فإن ليس لشيء الحال، أي النفي في زمان الحال، و
«لا» للنفي مطلقاً، و «ما» مثل ليس لشيء الحال، ومن ثم يقتصر عمل
«لا» على مورد السماع، ولا يجعل عاملاً في غيره، كما في قول
الشاعر:

من صدّ عن برانها :: فأما ابن قيس لا براخ

أي لا براخ لي أي من أعرض عن نار الحرب فيعرض، وأما أما
فابن قيس لا زوال لي عن موضع الحرب.

ولا يجوز أن تكون «لا» في هذا البيت لنفي الجنس؛ لأنها إذا
كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر (مثل لا حول
ولا قوة) مع أنه لا تكرار في البيت - وجوار الرفع بعدها مع ترك
التكرار جائز مع الشذوذ.

بحث المنصوبات

ونعني بالمنصوبات «مثل المرفوعات في أن واحدها منصوب،
لامنصوبة، لأن موصوفها الاسم، وهو مذكر، وأما جمعه بالألف والناء
والألف صفة مذكر غير عاقل، ويكون جمعه كجمع المؤنث بالألف
والناء- وقد مررت الأمثلة فيما سبق.

تعريف الاسم المنصوب. وهو اسم اشتمل على علم المفعولية،
ودلك الاشتغال إما لمطأ، نحو رأيت زيدا، وإما تقديرأ نحو رأيت فتى،
وإما محلاً، نحو رأيت هنولاء.

والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولاً حقيقياً،
كإفعال الخمسة، أو مفعولاً حكماً كسائر ملحقاتها، وتلك العلامة
ربع. الفتححة- في المفرد المصروف- والكسرة- في جميع المؤنث
اسم- والألف- في الأسماء الستة- والياء- في التشية وما يلحق بها،
وجمع المذكر السالم وما يلحق به- نحو رأيت زيدا، ورأيت مسلمات،
ورأيت أباك، ورأيت مسلحين ومُسليحين.

١- القسم الأول المفعول المطلق، سمي به لصحة إطلاق لفظ
«مفعول» عليه من غير التقييد بالناء أو «في» أو «مع» أو «اللام»، و
أما غيره من المفاعيل الأربعة فإنما يطلق لفظ «المفعول» عليها بعد

التقييد بواحدة منها، فيقال مفعول به أو فيه أو معه أو له.

تعريف المفعول المطلق: وهو اسم حدث قائم بفاعل فعلٍ مذكور قبل ذلك الحدث، ومشتغلٍ عليه.

نحو ضربت ضرباً، فالضرب اسم لحدث قائم بالمتكلم الذي هو فاعل «اضربت» المتقدم ذكره على ضرباً، ويشتمل «اضربت» على الرمان، والسبب والحدث، فمعني الفعل كل، والحدث المذكور جزء منه.

فوائد القيود

١- ثم الفعل المذكور قبل المفعول المطلق يكون على قسمين: قائم بالفاعل لا يصدر عنه باختياره، ولا يتعداه، نحو مات موتاً ونجس جسمه، وشرف شرفاً وشرافة.

وصادر عنه باختياره متعلقاً إلى غيره، نحو ضربت ضرباً. وليس المراد من إضافة الفاعل إلى الفعل (في قوله: فاعل فعل) أن يكون الفاعل مؤثراً في الفعل وموجداً إياه.

حتى قيل: إن الموت والجسامة والشرف (في الأمثلة السابقة) ليست في اختيار الفاعل ولا تصدر عنه بإرادته.

٢- وإنما زيد لفظ «اسم» في التعريف؛ لأن الحدث القائم بالفاعل هو معني من المعاني، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، فلا بد من ذكر الاسم الذي هو قسم من اللفظ.

٣- والمراد بكون الفعل مذكوراً أعم من أن يكون مذكوراً

حقيقة نحو صربت ضرباً، أو كان مذكوراً حكماً وتقديراً، نحو قوله تعالى ﴿فَصَرْبِ الرِّقَابِ﴾ أي فاضربوا ضرب الرقاب.

و كان المذكور قبله اسماً فيه معي الفعل، نحو ضارب ضرباً فاعاملها اسم الفاعل وفيه معي الفعل

فحرح بقوله «مذكور» المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا

حكماً، نحو الصرب واقع على ريد، والعلم له فصل كبير.

٤- ويقول «مشتعل عليه» حرح عن التعريف «تأدياً» في صرته

تأدياً؛ فإنه وإن كان مما فعله فاعل الفعل السابق عليه لكته (الفعل السابق) ليس مما يشتمل عليه، فإن الضرب لا يدل على التأديب،

وكذلك حرح بقوله: «مشتعل عيه» نحو «كراهتي» في قولك: كرهتُ

كراهتي، كأنك قلت أولاً: كرهت المشي إلى السوق، ثم قلت:

«كرهتُ كراهتي ذلك» أي أحببت المشي إلى السوق، فأوقعتُ

لكراهة على كراهتك السابقة، فكما أن نفي النفي إثبات كذلك

كراهة الكراهة إزالة لها.

والأصل: أن للكراهة اعتبارين: أحدهما كونها قائمة بفاعل

الفعل المذكور حتى اشتق منها فعل أسد إلى ذلك الفاعل، ولا شك أن

معنى الفعل (كرهتُ) مشتمل عليها حيثل، وثانيهما كونها بحيث وقع

عيناها فعل الكراهة، فإذا ذكرت (الكراهة) بعد الفعل بالاعتبار الأول،

كما في قولك: «كرهتُ كراهةً» فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده

بالاعتبار الثاني، كما في قولك: «كرهت كراهتي» فهو مفعول به، لا

مفعول مطلق، إذ ليس الفعل المذكور قبله مشتملاً عليه بهذا الاعسار، بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به، فصار التعريف جامعاً ومانعاً.

أو نقول: إذا كانت الكراهة مضافةً إلى ياء المتكلم أو غيره فهو مفعول به، وإذا كانت غير مضافة فهو المفعول المطلق.

أقسام المفعول المطلق باعتبار المعنى: وله بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: الأول للتأكيد، والثاني للنوع، والثالث للعدد، فإذا لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المذكور قبله فهو للتأكيد، مثل جَلَسْتُ جلوساً، وإن دلّ على بعض أنواع الفعل المذكور، فهو للنوع، نحو: جَلَسْتُ جلسةً (بكسر الجيم وسكون اللام) أي جلسة خاصة مربعاً أو مثني، وإن دلّ على عدد الفعل المذكور فهو للعدد، تجَلَسْتُ جلسةً (بفتح الجيم وسكون اللام) أي مرة واحدة، فالأول لا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنه دال على نفس المفعول الخالي عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يدلان على التعدد، فلا يقال: - في صورة التأكيد - جَلَسْتُ جلوسين أو جلوسات، نعم إذا قصد به النوع أو العدد جارت التثنية والجمع، بخلاف القسمين الآخرين، نحو: جَلَسْتُ جَلَسَتَيْنِ أو جَلَسَتَيْنِ، أي في حالتين، أو مرتين أو في حالات مختلفة، أو مرات.

أقسامه باعتبار اللفظ: وهو بهذا الاعتبار على قسمين: ١- أن يكون من لفظ فعله العامل فيه، نحو ضَرَبْتُ ضرباً. ٢- ومن غير لفظ فعله، وهو أيضاً على قسمين: إما من غير لفظ فعله بحسب المادة، نحو

تحدث جلوساً، وإما بحسب الباب، نحو: أبته الله نباتاً وسيبويه يقول
في أمثال هذا بالعامل المقدر من لفظه وبابه، أي فعدت وجلست
جلوساً وأبته الله فنبت نباتاً.

أنواع حذف عامل المفعول المطلق

وقد تمت الحاجة إلى حذف الفعل العامل في المفعول المطلق،
وددت الحذف على ثلاثة أقسام: جائز، وواجب سماعي، وواجب
فيسي.

- ١- وقد يجوز حذف الفعل العامل في المفعول المطلق عند قيام
القرينة، كقولك لمن قدم من سفره: «خير مقدم» وأصله: قدمت قدوماً
حرم مقدم، ولا شك أن «خير» اسم تفضيل ولكن مصدريته (كونه
مفعولاً مطلقاً) إما باعتبار الموصوف - قدوماً - وإما باعتبار المصاف
إليه - مقدم - وعلى كل حال حذف عامله بقرينة مجيئه من السفر.
- ٢- ويجب حذف عاممه سماعياً في سعة أمثلة: والمراد بالحذف
السماعي أن يكون حذفه موقوفاً على السماع فقط، بحيث لا قاعدة.
تلك الحذف، حتى إذا توجد تلك القاعدة يوجد الحذف، يعني يعلم
حذف الحذف بالسمع لا بالدليل.

١- المثال الأول: نحو سقياً، أي سقاك الله سقياً.

والثاني: نحو رعيماً، أي رعاك الله رعيماً.

٣- والثالث: نحو خيبة، أي خاب خيبة، من قولهم: خاب

الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب.

٤- الرابع: نحو جَدَعًا، أي تُجَدِّعُ جَدَعًا، والجَدَعُ قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد.

٥- والخامس: نحو جَمَدًا، أي جَمَدْتُ جَمَدًا.

٦- والسادس: نحو شَكَرًا، أي شَكَرْتُ شَكَرًا.

٧- والسابع: نحو عَجَبًا، أي عَجَبْتُ عَجَبًا.

وإنما يجب حذف العامل في هذه الأمثلة من غير دليل يدل عليه، لأنه لم يوجد في كلامهم استعمال (ذكر) الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا هو المعنى من وجوب الحذف سماعاً.

وأما قول البعض: حمِدْتُ اللهَ حمَدًا، وشَكَرْتُهُ شَكَرًا، وعَجَبْتُ (من قدرته) عَجَبًا، فليس من كلام الفصحاء فلا اعتداد به، وأجاب البعض بأن وجوب الحذف في هذه الثلاثة بعد اعتبار تقدير اللام فيها، أي حمَدًا له وشَكَرًا له وعَجَبًا له، والمصَّف لا يقول بهذا، لأنه أورد الأمثلة بدون اللام.

٣- مواضع وجوب حذف عامله قياساً

واعلم أن المراد من «الحذف القياسي» أن يكون للحذف دليل (قاعدة كلية) كلما وُجِدَ ذلك الدليل وجد الحذف، وإلا فلا، بخلاف السماعي؛ فإنه مقتصر على الأمثلة المسموعة التي فيها حذف عامل المفعول المطلق من غير وجه معروف، ويجب ذلك الحذف (القياسي) في سبعة مواضع:

١- الأول: أن يقع المفعول المطلق بعد إلاً مثلاً، ويكون قبله

اسم منفي لا يكون المفعول المطلق خيراً عنه، أو وقع بعد «إنما» كذلك (أي لا يكون خيراً عنه)، مثال الأول: ما أنت إلا سيراً، أي تسير سيراً، وما أنت إلا سير البريد، أي تسير سير البريد، فـ «سيراً» في الأول «سير البريد» في الثاني مفعول مطلق وقع بعد «إلا» وأريد إثباته، وقبله اسم منفي - وهو أنت - ولا يكون المفعول المطلق (سيراً) و(سير البريد) خيراً عنه، وحيث بالمثلين أحدهما نكرة والآخر معرفة، وأحدهما مفرد والآخر مضاف.

١- ولو وقع منفياً نحو ما زيد يسير سيراً فلا، يجب حذف العامل.

٢- وكذلك لو كان قبله فعل منفي، نحو ما سرت إلا سيراً، وإنما سرت سيراً، فلا يجب الحذف أيضاً.

٣- ولو كان المفعول المطلق خيراً عن ذلك الاسم المنفي نحو ما سيري إلا سيراً شديداً، لكان مرفوعاً لا منصوباً، كما في هذا المثال.

ومثال الثاني وهو وقوعه بعد «إنما»، نحو إنما أنت سيراً أي تسير سيراً. وهنا أيضاً وقع مثبتاً بعد «إنما»، ولا يكون المفعول المطلق (سيراً) خيراً عن أنت؛ لأنه لو كان خيراً لكان مرفوعاً ولم يكن معه عامل ناصب.

٢- والثاني: أن يقع مكرراً بعد اسم لا يصح أن يكون المفعول المطلق خيراً عنه، نحو ريد سيراً سيراً، أي يسير سيراً، فلا يصح أن يكون «سيراً» خيراً عن زيد، فحذف العامل (يسير) وجوباً.

ولم يحذف العامل في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ مع أن المفعول المطلق (دَكًّا) مكرر؛ لأنه لم يقع بعد اسم، بل بعد فعل وهو «دُكَّتِ الأرض».

٣- والثالث: أن يقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة، نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فإِذَا مِتْنَا بِعْدُ وَإِنَّا فِدَاءُ﴾ وهما أربعة أشياء
١- الجملة المتقدمة. ٢- ومضمونها، ٣- وأثر ذلك المضمون، ٤- وتفصيل ذلك الأثر.

الأول ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ﴾ والثاني المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول (شدهم) أو (شد الوثاق) والثالث العرض المطلوب من ذلك المضمون (شد الوثاق) والرابع بيان أنواع ذلك الغرض، واحتمالاته، والعرض المطلوب من شد الوثاق أحد الأمرين: إما المَن أو الفداء، فمقتضى الله سبحانه هذا الغرض بقوله: ﴿فإِذَا مِتْنَا وَإِنَّا فِدَاءُ﴾ أي إتما تموت مَنَّا بعد شد الوثاق، وإتما تغدون فداءً، فحذف عاملهما وجوباً.
٤- والرابع: أن يقع : ١- مشتبهاً به، ٢- وكان من أفعال الجوارح، ٣- وقوله جملة مشتملة ٤- على المفعول المطلق، وعلى فاعله، نحو مررت به (برجل) فإذا له صوت صوت حمار، أي يصوت كصوت حمار، فالصوت المضاف إلى الحمار مشبهاً به، ومن أفعال الجوارح، وقبله جملة، هي: «له صوت» وهي مشتملة على لفظ «صوت» هو بمعنى المفعول المطلق، وعلى الضمير في «له» وهو فاعل «صوت» فـ «صوت حمار» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً، وهو

(يصوت).

وكذا نحو مررت به فإذا له صُراخٌ صُراخٌ الشكلى، أي يصرح
كصراخ الشكلى، الصراخ: الصوت، والشكلى: المرأة التي مات ولدها،
فصراخ الشكلى مشتقاً به، ومن أفعال الجوارح، وقوله جملة (فإذا له
صراخ) ومشملة على «اصراخ» هو بمعنى المفعول المطلق، وعلى صميم
في «له» وهو فاعل الصراخ.

١- ولا يجوز أن يكون «صوت حمار» في نحو: مررت بزيد فإذا
له صرب صوت حمار، مفعولاً مطبقاً حذف عامله، بل هو بدل عن
«صرب»؛ لأن الجملة المذكورة قبله ليست بمشملة على ما يدل على
المفعول المطلق، فإن المذكور فيها ضرب وهو غير صوت.

٢- وكذلك «صوت حمار» في نحو: صوت ريد صوت حمار،
ليس بمفعول مطلق؛ لأن المذكور قبله ليس بجملة، بل مركب إصافي
(صوت زيد).

٣- وكذا «صوت حمار» في قول القائل: «مررت بالبلد فإذا فيه
صوت صوت حمار» لا يمكن أن يكون مفعولاً مطبقاً؛ لأن الجملة
المذكورة قبله (فإذا فيه صوت) ليس فيها شيء يكون فاعلاً للصوت،
بل هو بدل عن «صوت» أو مصوب بزعم الحافظ، أي كصوت
حمار.

٥- والخامس: أن يقع مضمون جملة لا تحتل غير المفعول
المطلق، نحو له علي ألف درهم اعترافاً، أي اعترف اعترافاً، فـ

«اعترافاً» مصدر وقع مضمون جملة وهي «الله علي ألف درهم» فهذه الجملة لا تحتل غير الاعتراف، فهو مضمونها ومدلولها، ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق التأكيد لنفسه؛ لأنه يؤكد نفسه.

٦- والسادس: أن يقع مضمون جملة تحتل غيره، نحو ريد قائم حقاً، من حق يحق إذا ثبت أو وجب، فـ «حقاً» مصدر (مفعول مطلق) وقع مضمون جملة وهي (زيد قائم) وتحتل غيره (وهو الباطل) لأنها تحتل الصدق والكذب، والحق والباطل، فهو (حقاً) تأكيد لمضمون جملة تحتل غير الحق أيضاً، فيكون المعنى: ريد متصف بالقيام وقيامه حق حقاً، حتى سقط احتمال كونه باطلاً.

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره (لأجل هي غيره) كما أن الأول كان تأكيداً لأجل تقرر نفسه وتأكيده.

أو لأن المفعول المطلق من حيث أنه مذكور صراحةً بلفظ «حقاً» مؤكّد - بصيغة اسم الفاعل - ومن حيث أنه تحتل الجملة ومدلولها مؤكّد وجار قوله: «تأكيداً لغيره» فإن المدلول الصريح غير المدلول الاحتمالي.

٧- والسابع: أن يقع شيء مضافاً إلى الفاعل، أو إلى المفعول سواء كان المراد منه الشية حقيقة، أو كان المراد منه التكرير والتكثير وإن زاد عدد الشية.

ولم يهدف العامل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الصُّرُورَ كَرَّتَيْنِ﴾ مع أن المفعول المطلق شيء؛ لأنه غير مضاف إلى الفاعل أو المفعول، فلا

يجب حذف العامل وهو «ارجع» و«كرتين» صفة لمفعول مطلق
معدوف، أي ارجع البصر رجعا مكرراً كثيراً إليك البصر نحاساً
وحاسراً.

مثال المثني المضاف إلى المفعول، نحو لتيك، وسعديك، أما لتيك
فأصله أَلَبْ لَكَ إلباين، أي أقوم لخدمتك وامثال أمرك، ولا أبرح عن
مكاني قياماً كثيراً متتالياً، ثم حذف الفعل (أَلَبْ) وأقيم المصدر
(إلباين) مقامه بعد جعله مجرداً، وبعد حذف حرف الجر عن «ولك»
وإضافة المصدر (لَتَيْنِ) إلى الكاف، فقيل: لتيك، ويمكن أن يكون
«التيك» من لَبَّ بالمكان بمعنى أَلَبْ، أي يكون المجرد بمعنى المرید فيه،
وأما سعديك فأصله أسعدك إسعاداً بعد إسعاد، بمعنى أَعْيَيْكَ إعانة بعد
إعانة، وإنما جيئ بالمثاليين لأن الأول منعت بحرف الجر، والثاني منعت
بضمه.

٢- المفعول به وتعريفه: هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو
ضربت ريداً، وقد وقع زيد فعل المتكلم فهو مفعول به، ولا بد هنا من
معرفة أمور: الأول: المراد بوقوع فعل الفاعل على المفعول به، تعلقه به
بلا واسطة حرف الجر، فخرج عن تعريف المفعول به: «يريد» في
مررت يريد، لأن تعلق المرور به بواسطة الباء وهو حرف الجر، ويقال
له الحار والمجرور؛ وكذلك خرج الماعيل الثلاثة الباقية أيضاً لأن
تعلق الفعل بها إنما يكون بواسطة فيه وله، ومعه، فلا يقال فيها وقع
عنه الفعل، بل يقال: وقع فيه أو له، أو معه.

والثاني: أن المفعول به معاير لمعل الفاعل، فلا يدل الفعل عليه، فخرج بسبب هذه المغايرة المفعول المطلق عن تعريفه، لأنه ليس بمغاير عن فعل الفاعل، بل هو مشتمل عليه، كما مر.

والثالث: أن المراد بفعل الفاعل فعل مسند إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، فخرج عن تعريفه زيد في: ضرب زيد، بصيغة المجهول؛ لأنه وإن وقع عليه فعل الضرب، ولكن ليس ذلك الفعل مسنداً إلى الفاعل الحقيقي ولا إلى الحكمي، ودخل في تعريف المفعول درهماً في: أعطى زيد درهماً؛ لأنه وقع عليه فعل مسند إلى الفاعل الحكمي، وهو مفعول مالم يسم فاعله، فإنه فاعل حكمي، وفي ضرب زيد عمرواً وقع الفعل المسند إلى الفاعل الحقيقي (وهو زيد) على عمرو. ولما كان في ذكر الفاعل هذه الفوائد فلاكتفاء بقولنا: «ما وقع عليه الفعل» في تعريف المفعول به غير كافٍ.

تقديم المفعول به على عامله

- ١ - وقد يتقدم^(١) على الفعل العامل فيه جوازاً، كما في مثل: «لثة أعين» و «وجه الحبيب أقمى»
- ٢ - وقد يتقدم وجوباً فيما تضمن المفعول به معنى الاستفهام أو معنى الشرط، نحو «أمن رأيك» هـ «من» استهامية ومفعول به، ونحو «من تكرم يكرمك» وهنا «من» شرطية ومفعول به.

(١) لأن الفعل لقوته يعمل في المفعول المتقدم والتأخر كليهما.

٣- وقد يمتنع تقديمه، كما إذا وقع بعد «أن» نحو: «من البر أن تكف لسانك» فتقديم «لسانك» على «تكف» غير صحيح، إذ يلزم الفصل بين «أن» ومدحولها.

حذف الفعل العامل في المفعول به

واعلم أن هذا الحذف على قسمين: جائزي وواجب. أما جوازاً فما لأجل القرينة المقابلة، نحو «ريدأ» في جواب من قال: «من أصرت» فنقول: ريدأ، أي إضرب زيداً، فحذف الفعل (إضرب) لقرينة المقابلة، وهي السؤال، وإنما لأجل القرينة الحالية، نحو «مكة» للمتوجه إليها، أي تريد مكة، فحذف الفعل (تريد) لقرينة الحالية، وهي توجه وإرادته.

مواضع وجوب حذف عامل المفعول به

وما حذف الفعل العامل في المفعول به وجوباً فهي أربعة مواضع: **بما حصت هذه الأربعة (مع وجوب حذفه في غيرها أيضاً) بكثرة ماحتها وأهميتها بالنسبة إلى الباقي منها.**

١- فالأول: من تلك المواضع يجب الحذف فيه سماعاً، يعني ليس للحذف دليل وقاعدة كلية حتى يجب الحذف عند وجود تلك القاعدة، بل يُسمع من أهل اللغة محدوف العامل، فلا يتحاور عن أمثلة محدودة، وذكر المصنف له أربعة أمثلة:

١- نحو امرأ ونفسه، أي أترك امرأ ونفسه، فامرأ مفعول به حذف عامله وهو الترك و«نفسه» مفعول معه.

٢- ونحو قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا حَيْرًا لَكُمْ﴾ أي انتهوا واحتسبوا عن
لشيئ واقصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد، فحذف عامل «خيراً» وهو
«اقصدوا».

٣- ونحو أهلاً، أي أتيت مكاناً معموراً كأنه يوجد فيها أهل لا
مكاناً خراباً أو فيه أجناب.

٤- ونحو سهلاً، أي أتيت سهلاً من البلاد لا خزاناً، أو وطلت
سهلاً من البلاد.

٢- والثاني: من تث الموضع التي الأربعة أن يكون المفعول به
في صورة الماضى، نحو يا ريد، فيه ي لأصل «أدعو ريداً»، فحذف
العامل (أدعو) مع فاعله الصغير، وقيم «يا» مقامه، وجعل «ريد» مسياً
لفظاً لما سيأتي.

تعريف المنادى: هو المطلوب إقباله بخرف نائب (قائم) مناد
(مقام) أدعو لفظاً أو تقديرأ.

شرح التعريف: ١- وورد بطلب إقباله طلب توجه إليك بوجهه
إذا لم يكن بينك وبينه حائل، وبقبه إذا كان حائلاً، ثم كل منها
لتوجه الوجهي ونفسي - على قسمين: حقيقي، مثل: يا ريد،
وحكمي، مثل يا سماء، ويا جبال، ويا أرض، فإنها برئت أولاً
من به صلاحية لثناء، ثم أدخل عليها حرف النداء، فصبه نداً،
فهو في حكم من يطلب إقباله.

٢- وأما المدحوب وإن كان عند صاحب المفضل وسبويه مدحلاً

في المنادى، ولكن عند المصنف - ابن الحاجب - فهو قسم على حدة، وهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وسيأتي تعريفه لغةً واصطلاحاً إن شاء الله تعالى.

٣- ولله حرف الذي يقوم مقام أدعو خمسة أنواع: وهي يا وأيد، وهيا، وأي، واهمرة، وإذا قيل: ليقل ريد لم يكن من المنادى، لأنه لم يطلب إقاله بحرف نائب ماب أدعو بل طلب إقاله بصيغة الأمر.

٤- وقوله «المعطأ أو تقدير» فيه احتمالات ثلاثة:

١- الأول: أن يكون تمصيلاً للطلب، أي طناً لمطياً بأن تكون آلة الطلب وهي الياء لمطية، نحو: يا ريد، أو صلأ تقديرية بأن تكون آلة الطلب مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ أي يا يوسف.

٢- والثاني: أن يكون تمصيلاً للبيان، أي يباب لمطبة بأن يكون نائب ملفوظاً، أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً كما في المثالين المذكورين.

٣- والثالث: أن يكون تمصيلاً للمنادى، مثال المنادى الملفوظ نحو يا زيد، والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا، أي ألا يا قوم اسجدوا.

المذاهب في انتصاب المنادى

وفيه ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب سيويه، فالمنادى منصوب عنده على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصل يا زيد أدعو ريداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء

عليه، وإفادته فائدته.

والثاني: مذهب المبرد، فإنه يقول: الاسم منصوب بحرف النداء لكونه قائماً مقام الفعل.

والثالث: مذهب أبي علي فإنه قال في بعض كلامه: إن «يا» وأخواتها أسماء الأفعال، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف، بل يكون نصبه بعامل مذكور، وهو حرف النداء عند المبرد، واسم فعل عند أبي علي، فيكون وجوب حذفه بهاء على مذهب سيويه فقط، واتفق المذاهب كلها على أن مثل يا زيد جملة، أي نائب مائها، وتفيد فائدتها، وليس المنادى أحد جرأي الجملة (لأن مجموع يا زيد نائب عن الجملة، وليس في نفسه جملة، فكيف يكون زيد جزءاً جملة).

المذاهب في أجزاء الجملة في يا زيد

- ١- فعند سيويه جزء الجملة - الفعل والماعل - مقدّران.
- ٢- وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة، أي الفعل والماعل (الجزء الثاني) مقدّر.
- ٣- وعند أبي علي أحد جرئها اسم المفعول، والآخر صير مستتر فيه.

إعراب المنادى وبناءه: واعلم أن حال المنادى لا تخلو عن ستة

- ١- مفرد معرفة من غير لام الاستعانة ولا ألها. ٢- ومفرد معرفة مع لام الاستعانة. ٣- ومع ألها. ٤- ومضاف. ٥- وشبه مضاف. ٦-

ومفرد غير معرفة، الأول نحو: يا زيد، والثاني نحو: يا لزيد، والثالث نحو: يا زيدا، والرابع نحو: يا عبد الله، والخامس نحو: يا طالعا جلا، والسادس نحو: يا رجلا.

١- المفرد المعرفة: فإن كان المسمى مفرداً معرفة يُن، سواء كان معرفة قبل الداء، نحو يا زيد، أو بعده، نحو يا رجل، أي يكون مسياً على ما يكون مرفوعاً به في غير صورة الداء، وإنما يكون مرفوعاً في غيرها بالضممة (في المعرب بالحركة) أو الألف (في لشبة) أو الواو (في جمع المذكر السالم) فإذا كان مسمى يكون بناءه أيضاً بأحد هذه الثلاثة.

سبب بناء المعرفة: وإنما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية التي تشبه كاف الخطاب الحرفية لقطاً ومعنى في كونها مثلها إفراداً وتعريفاً، فالمشابهة اللفظية في الإفراد والمعوية في التعريف. وتفصيل تلك المشابهة أن «يا زيد» بمنزلة «أدعوك» وهذه الكاف الاسمية ككاف ذلك الحرفية في كونها مفرداً ومعرفة، فـ «زيد» يشبه كاف «أدعوك» (في كونه مفرداً ومعرفة) وكاف أدعوك يشبه كاف «أدعوك».

وإنما احتجنا إلى هذا التأويل لأن الاسم إنما يكون مبنياً لمشابهة الحرف أو الفعل، لا لمشابهة الاسم المبني، فوقع زيد موقع كاف «أدعوك» ومشابهته إياه لا يكفي في بنائه، بلا لابد في مشابته بكافه فمشابه المشابه مشابه لذلك الشيء، فزيد يشبه كاف أدعوك وكاف

أدعوك يشبه كان ذلك، فزيد يشبه كاف ذلك ذلك وهو حرفي، نحو
يا ريد ويا رجل في الساء بانضمة وكون المنادى معرفة قبل الداء،
بعده، ويا ريدان، ويا ريدون في البناء بالألف أو الواو.

٢- المفرد المعرفة مع لام الاستغاثة:

ويكون المادى المفرد المعرفة محروراً بلام الاستغاثة، وهي اللام
التي تدخل اسم المستغاث منه وقت الاستغاثة لتخصيصه من بين أمثله
بالدعاء، مثل يا لزيد، وتكون لام الاستغاثة مفتوحة لئلا يلتبس
المستغاث بالمستغاث له في مثل يا نَقوم أي أستغيثكم وأدعركم لأجل
هذا المظلوم؛ فإنه لو لم تفتح لام المستغاث يقع الالتباس في صورة
المستغاث في قولك «يا للمظلوم» لأنه لا يفهم أن المظلوم مستغاث أو
مستغاث له، وإنما لم تجعل لام المستغاث له مفتوحة ولام المستغاث
مسكورة؛ لأن المستغاث منادى واقع موقع كاف الضمير التي تفتح
اللام الحرة، نحو لك، فإن أصله «يا لك» ثم قيل لزيد، بخلاف المستغاث
له، حيث لم يقع موقع كاف الضمير، فالمناسب معه الكسرة.

ثم إذا عطف على المستغاث باللام اسم آخر من غير «يا» نحو يا
لزيد ولعمرو كسرت اللام، وإن عطف عليه مع «يا» نحو لزيد ويا
لعمرو، فلا بد من فتح اللام في المعطوف أيضاً؛ لأن في صورة كسر
اللام يحصل الفرق بين المستغاث والمستغاث له بعطف المستغاث على
مثله.

وجه إعراب المنادى المستغاث باللام: وإنما أعرب المادى بعد

دخول لام الاستغاثَة؛ لأن علّة بنائه كانت مشابهته للحرف (وهو كاف ذلك) واللام الجازة من خواص الاسم، فمدحوها على إسادى المستعات ضعفت مشابهته الحرف، فأعرب على ما هو الأصل في الاسم

المنادى بلام التعجب ولام التهديد: وهما قسمان آخران للمنادى لم يذكرهما المصنف، وهما المنادى بلامى التعجب والتهديد، وهما يكونان مجرورين أيضاً في حالة النداء، مثال لام التعجب، نحو «يا لكفاء» و «يا للدواهي» (جمع -اهية بمعنى الحادثة) أي تعجبوا من الماء (كثرته) ومن الحوادث.

ومثال لام التهديد: نحو «يا لرّيد لأقتلك» فلما لم يذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد: «وينصب ما سواهما» (ما سوى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث) كلياً؟

والجواب أنّ كلّاً من هاتين اللامين داخل في لام الاستغاثَة، وأجاب المصنف في «الإيضاح» أن اللام في هذين المثالين ليس للاستغاثَة أو التهديد، بل للتعليل وقد دخلت على المستغاث له، والمنادى محذوف، فالمراد يا قوم اعجبوا للماء، ويا هؤلاء اعجبوا للدواهي أو خافوا من الدواهي.

٣- المنادى المستغاث بالألف: ويكون المنادى مبنياً على الفتح

لإخفاق ألف الاستغاثَة بآخره؛ لأن الألف لتقتضي فتح ما قبلها، ولا يمس دخول اللام على المستغاث في هذه الصورة؛ لأن اللام تقتضي

الجزء، والألف تقتضي الفتح، وبين أكثريهما تناف.

مثاله: نحو زبداه بإلحاق بعد الألف للوقف.

٤- المنادى المضاف وإعرابه: ويكون ما سوى الثلاثة المذكورة

(من المفرد المعرفة، والمستعاث باللام والمستعاث بالألف) منصوباً على المفعولية، وما سواها أيضاً ثلاثة، (المضاف وشبه المضاف، والمفرد الكرة) مثال المضاف: نحو يا عبد الله، هذا منصوب لفظاً، وقد يكون منصوباً تقديرًا، نحو يا فتى الله، أي أدعو عبد الله وفتى الله.

٥- المنادى الذي هو شبه المضاف: والمراد بـ «شبه المضاف»

كل اسم لا يتم معناه إلا بإصحاح أمر آخر إليه، فشبه المضاف أيضاً يكون منصوباً على المفعولية نحو يا طالعاً جلاً، أي صاعداً إلى الجس، فسعى طالعاً لا يتم إلا بعد ذكر جلاً أو شيئاً مثله بعده، فإن الصلوع (الصعود) يقتضي محلاً مرتفعاً، فطالعاً منصوب على أنه مادي شبه مضاف، أي أدعو طالعاً جلاً، وجلاً منصوب على أنه مفعول به لظالماً، وهو يعمل لاعتماده على حرف النداء الذي هو كالموصوف في صحة الاعتماد عليه.

٦- المنادى المفرد الكرة: وهو يكون منصوباً إذا أريد منه مرد

غير معين، نحو يا رجلاً خذ بيدي، وإنما يكون منصوباً حين أُطلق على غير معين، وأما إذا أُطلق على معين فيكون مفرداً معرفاً، فيكون مبياً لا معرباً، فكيف يكون منصوباً؟ وإنما تكون هذه الثلاثة منصوبة؛ لأن على النسب - وهي المفعولية - متحققة فيها وما غيرها مغيرة، أي لم

يجمع مانع عن نصبها، كما منع المفرد المعرفة والمستعاث عن نصب مانع وهو المشابهة بالحرف.

وأما نحو يا حسناً وجهه طريقاً فيكون منصوباً؛ لأنه داخل في شبه المضاف، فلاحاجة إلى ذكره على حذف، واعلم أن توابع المنادى المبني على قسمين: مفردة ومضافة.

١- توابع المنادى المبني إذا كانت مفردة

وقد مر أن المنادى إما مبني، وإما معرب، والمبني إما مبني بالضمة أو الألف أو الياء، وإما مبني بالفتحة كالمنادى المستعاث بالألف، ثم المنادى المعرب إما مخفوض (مجرور) وإما منصوب.

١- فتوابع المنادى المعرب تابعة للفظ متبوعها في الإعراب، سواء

كان منصوباً أو مجروراً، نحو يا عبد الله الصالح، ويا لزيد وعمرو.

٢- وتوابع المنادى المستعاث بالألف تكون مبنية على الفتح مثل

متبوعها، نحو يا زيدا وعمرا، فلا يصح وعمر بالرفع.

٣- وأما توابع المنادى المبني بالضمة أو الألف أو الياء، نحو يا زيد

نفسه، ويا زيدان نفساهما، ويا زيدون أنفسهما، فترفع حملاً على لفظ

المتبوع ولتصحب حملاً على محله، ولكن بشرط أن تكون تلك التوابع

مفردة حقيقة بأن لا تكون مضافة بإضافة معنوية ولا بإضافة لفظية،

ولا أن تكون شبه مضاف، أو كانت مفردة حكماً بأن تكون مضافة

بإضافة لفظية، أو تكون شبه مضاف، لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة

ولا حكماً تكون مضافة بإضافة معنوية، وتكون منصوبة فقط، فلا

يجوز فيها الرفع، وأما المضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف فهي حكم المرفوع في جواز الوجهين (الرفع والنصب) نحو يا زيد الحسن الوجه (و) الحسن الوجه (في الإضافة اللفظية) ويا زيد الحسن وجه (و) الحسن وجهه (في شبه المضاف) وتلك التوابع هي التأكيد (المعوي) لأن التأكيد اللفظي حكمه حكم المتبوع غالباً، نحو يا زيد زيد، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، نحو يا زيد زيداً وريداً وهذا هو مختار المصنف، ولهذا أطلق التأكيد والصفة، وعطف البيان، والمعطوف غير المعروف باللام، فسيأتي حكمهما.

مرفوعها لأجل الحمل على طاهر المتنوع، سواء كان في الظاهر مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، نحو يا زيد العالم ويا قاصي العالم ويا هؤلاء الكرام؛ لأن بناء المادى عرصي، فيشبه المعرب الأصلي، فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه.

وأما نصبها فلأجل الحمل على محل المتبوع؛ لأن حق تابع المادى أن يكون تابعاً لمحلّه، وهو هنا منصوب محلاً بالمفعولية.

الأمثلة: مثال التأكيد نحو يا تيم أجمعون وأجمعين، ومثال الصفة نحو يا زيد العاقل والعاقل، ومثال عطف البيان نحو يا غلام بشر وبشراً، ومثال المعطوف المعروف باللام نحو يا زيد والحارث والحارث.

المذاهب في المعطوف المعروف باللام

١- فالخليل بن أحمد أستاذ سيويه والمتوفى ١٧٤هـ يختار فيه

الرفع مع تجويزه النصب؛ لأن المعطوف بحرف منادئ مستقل باعتبار

المعنى، فيسفي أن يكون على حالة يكون عليها عند مباشرة حروف الداء إياه، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حروف الداء جعلت تلك الحالة إعراباً له، فصارت رفعاً

٢- وأبو عمرو بن العلاء المازني المصري رحمه الله المتوفى ١٥٧هـ يبحر فيه النصب لامتناع جعله مبادئ مستقلاً، لعدم إمكان دخول حرف الداء عليه مباشرة، فإن لام التعريف يمنع دخول الياء عليه.

٣- وأبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الميرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ يقول: إن كان المعطوف المعروف باللام كاسم «الحسن» في جوار نزع اللام عنه، فالمختار فيه الرفع (كما قال الخليل) لإمكان جعله منادئ مستقلاً بنزع اللام عنه.

وإن كان المعطوف المذكور كـ «الحم»^(١) والصعق في عدم جوار نزع اللام عنه، فالمختار فيه النصب - كما قال أبو عمرو - لامتناع جعله منادئ مستقلاً.

٤- والرابع مذهب المصنف - ابن الحاجب المتوفى ٦٤٦هـ - وهو جوار الرفع والنصب فيه من غير ترجيح أحدهما على الآخر، كما ذكرناه أولاً.

(١) الأول علم للثريا والثاني علم لرجل، فلكون اللام جزءاً للعلم صار لارماً

٢- توابع المنادى المبني إذا كانت مضافة

وقد ذكرنا أن توابع المادى المنى على قسمين: مفردة ومضافة. وهما بيان إعراب توابع المنادى المبني إذا كانت مضافة، وتُنصَبُ توابع المادى المبني إذا كانت مضافة بالإضافة المعنوية؛ لأنها إذا وقعت منادى مستقلاً تكون منصوبة (أي لا تمنع مباشرة حرف البدء بنصها) فإذا وقعت توابع فنصها أولى؛ لأن حرف البدء لا يياشرها حينئذ حتى يخيف المنع.

الأمثلة: مثال التأكيد، نحو يا تيم كلهم، ومثال الصفة، نحو يا زيد ذا المال، ومثال عطف البيان، نحو يا رجل أبا عبد الله، ولا يمكن المثال من المعطوف المعروف باللام، لأن اللام تمنع الإضافة المعنوية، فلا يكون المعطوف المعروف مضافاً، وقد بقي من التابع أمران لم نذكر إعرابهما إلى الآن، وهما البدل والمعطوف غير المعروف باللام، فحكمهما حكم المادى المستقل مطلقاً، أي حكم البدل والمعطوف غير المعروف باللام حكم المنادى الذي دخل عليه حرف النداء مباشرة، فإذا كانا مفردين يكونان مبنيين على ما يرفعان به، وإذا كانا مضافين، أو شبه مضاف، أو بكرتين يكونان منصوبين، وإنما يكونان كالمادى المستقل؛ لأن البدل هو المقصود بالذكر، والبدل منه كالنوطنة لذكره، فكان حرف النداء دخل على البدل في الحقيقة، والمعطوف بحرف غير المعروف باللام منادى مستقل في الحقيقة؛ لأنه لا مانع من دخول حرف البدء عليه، فيكون حرف النداء مقذراً فيه.

الأمثلة: مثال البدل نحو: يا زيد عمرو ويا زيد أخا عمرو، ويا زيد طالعا جلا، ويا زيد رجلاً صالحاً، ففي الأول البدل مفرد، وفي الثاني مضاف، وفي الثالث شبه مضاف، وفي الرابع نكرة، ومثال المعطوف غير المعروف باللام نحو: يا زيد وعمرو، ويا زيد وأخا عمرو، ويا زيد وطالعا جلا، ويا زيد ورجلا صالحاً.

وكذلك هنا الأمثلة الأربعة للأشواط الأربعة من المفرد، والمضاف، وشبه المضاف، والنكرة.

حكم المنادى إذا كانت صفته ابناً مضافاً إلى علم آخر .

والعلم المسمى على الضم والموصوف بابن مضاف إلى علم آخر يختار فتحه، نحو يا زيد بن عمرو، فجاز في «زيد» الضم، ولكن المختار هو فتحه، وأما الابن فيكون منصوباً لأنه مضاف، فإن تابع المسمى إذا كان مضافاً يكون منصوباً - كما مر - . وإية مثل ابن في وقوعها صفة واختبار الفتح في موضعها، والطاهر أن لا يكون بين ذلك العلم والابن المضاف واسطة، ولهذا لا يكون الفتح مختاراً في هذا المثال: يا زيد الطريف ابن عمرو، بل يكون زيد مضموماً فقط لوجود الفصل بين زيد و«ابن» وإنما يكون الفتح مختاراً لكثرة وقوع مثل هذا العلم مبادى، والكثرة مناسبة للتخفيف، فحققوه بالفتحة التي هي حركة أصلية للمنادى لكونه مفعولاً به في المعنى.

حكم المنادى إذا كان معرفاً باللام

وبدا يودي الاسم المعروف باللام (نحو الرجل) جيئ ييه وبين

حرف البدء أحد الأشياء الثلاثة: ١- أتي وهاء التثنية نحو أيها الرجل
 ٢- أو هاء التثنية واسم الإشارة، نحو يا هذا الرجل، يا أيها الرجل.
 ٣- أو أتي وهاء التثنية واسم الإشارة نحو يا أيها الرجل، واما يؤتى
 بأحد هذه الثلاث تحريراً عن اجتماع التي التعريف (حرف البدء
 واللام) بلا فاصلة.

والترم العرب رفع «الرجل» في هذه الصور مع أنه صفة المسمى
 المبني وتقضي الوجهين الرفع والنصب، لأجل أنه مقصود بالبناء، أي
 المسمى في الحقيقة هو «الرجل» وما قبله حائل بين الرفع والتعريف -
 فالترم رفعه لتكون حركته الإعرابية موقفة بحركة الساتية التي هي
 علامة المسمى، فتدل على أنه هو مقصود بالبناء

وكذلك الترموا رفع نواع حيث تعرف باللام (الرجل) أيضاً
 مصافة كانت أو معددة، نحو أنها لرجل شريف، ويا أيها الرجل ذو
 المال؛ لأنها نواع مسمى معرب وحوار لوجهين (الرفع والنصب) بما
 يكون في نواع المناد المبني.

سبب جواز اجتماع التي التعريف في يا لله

وقالوا: يا الله خاصة، أي جوزوا اجتماع التي التعريف (حرف
 دون البدء وان) في لفظ «الله» دون غيره؛ لأن شرط جواز اجتماع
 حرف البدء مع لام التعريف وجود الأمرين: ١- كون اللام عوضاً
 عن محذوف. ٢- ولزومها للكلمة التي دخلت عليها، وإما يوجد هذا
 الشرط في لفظ «الله» فقط، لأن أصله «إله» وحذفت الهمزة (عن
 الوسط) وعوضت اللام (لام آل) عنها، ولزمت الكلمة (بعد إدغام

«اللام في اللام» فصار «الله» فلا يقال في سعة الكلام «لاه» (تخذف ال عن أوله) وهذا دليل لرومها لمذخوها، ولا يصح اجتماع حرف البدء مع لام التعريف في مثل «الحجم» (علم للثريا) «والصعق» (علم لرجل)؛ لأن اللام وإن كانت لازمة للكلمة لكونها جزء علم، ولكن ليست عوضاً عن محذوف.

وكذلك لا يصح اجتماعهما في «الناس» لأنها ليست لازمة للكلمة، وإن كانت عوضاً عن محذوف؛ وهو الهمزة، لأن أصله «الأناس» فحذفت الهمزة وعوض عنها اللام، ولأجل عدم لرومها للكلمة يقال «ناس» في سعة الكلام أيضاً، فلا يصح أن يقال: «يا الحجم ويا الناس» ولأجل عدم وجود أحد الأمرين في قول الشاعر الأتي حكموا بشذوذهم:

من أجلك^(١) «يا التي» تَبَيَّنَ قلبي وأنت بحيلة بالوصل عني
لأن لام «التي» ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة (للضرورة الشعرية).

وكذلك لعدم وجود الأمرين في «العلامان» (كونها عوضاً عن محذوف وكونها لازمة للكلمة) حكموا بكثرة الشذوذ في قول الشاعر لقادم:

فيا العلامان الذان فرأيتكما أن تبعا شراً

(١) أي أنتحلي كل مشقة لأجلك وبسبب محنتك يا أيها المحبوبة التي تجعل قلبي

دنياً وبعثاً لك، وإحال أنك تبخل بالوصل والبقاء.

فلانتفاء الأمرين كليهما في «يا العلامان» حكموا بأنه أكثر شذوذاً من «يا التي تيمت» لأن اللام فيه لازمة للكلمة، وإن لم تكن عوضاً عن محذوف فشذوذه من وجه واحد، وشذوذ «يا العلامان» من وجهين.

جواز الضم والنصب في مثل يا تيم تيم عدي

وفي كل تركيب تكرر فيه المنادى المبرد المعرفة صورة^(١) واتصل بالثاني اسم مجرور بالإضافة نحو تيم تيم عدي جار في الاسم الأول الضم والنصب، وفي الثاني النصب فقط، أما النصب في الأول، فلأنه منادى مبرد معرفة، كما هو الظاهر، (مبرد لعدم الإضافة ومعرفة لكونه علماً للقبيلة) وأما النصب ولأنه مضاف إلى «عدي» المذكور (بعد تيم الثاني) وتيم الثاني تأكيد يعطي للأول، فأصل بين المضاف (هو تيم الأول) والمضاف إليه (هو عدي) وهذا مذهب سيويه، أو الأول مضاف إلى عدي المحذوف بقربة المذكور - كما هو مذهب المبرد - يعني الأول والثاني كلاهما مضافان، وإن حذف المضاف إليه عن الأول بقربة الذكر في الثاني

وجار الفتح في تيم الأول مكان النصب - كما هو عند السري في - على أن يكون في الأصل، «يا تيم» (بالضم) تيم عدي، ففتح الأول اتباعاً لنصب الثاني، كما في «يا ريد» بن عمرو» (أي جاز فتح دال

(١) لأن المؤكد والمؤكد في المعنى شيء واحد، فيكون التكرار صورة، وكيفية

في عطف البيان التابع والمتبوع شيء واحد معنى

ريد مع أنه مبني على الضم اتباعاً لصب ابن مضاف إلى عمرو) والصب متعين في «تيم الثاني» لأنه تأكيد وتابع لتيم الأول المضاف، أو تأكيد له ومضاف إلى عدتي، فعلى التقديرين تكون منصوباً. وهذا «يا تيم تيم عدتي» جزء من البيت الذي نمامه هكذا. يا تيم تيم عدتي لا أباً لكم لا يُنْقِيتُكم في سوءةٍ عُمرُ والبيت لجرير، حين أراد عمر التبعي الشاعر أن يحوه فقال جريرُ خطاباً لـ تيم^(١): «لا تتركوا عمر أن يهجوكم في سوءةٍ، أي مكروه من قبلي، يعني مهاجاتي إياكم».

الوجوه الأربعة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم يحور فيه وجوه أربعة:

الأول: فتح الباء، مثل يا علامي. والثاني: سكون الباء، مثل يا علامي (بكسر الميم وسكون الباء). والثالث: إسقاط الباء، لأجل الاكتفاء بالكسرة إذا كان قبل الباء كسرةً، مثل يا غلام (بكسر الميم وإسقاط الباء) بخلاف نحو «يا فتى» فإنه لا يحور فيه حذف الباء لعدم الكسرة الدالة على الباء.

والرابع: قلبها ألماً، نحو يا غلاماً، وهذان الوجهان (حذف الباء وقلبها ألماً) يقعان غالباً في النداء، لأن النداء موضع حفيف؛ لأن

(١) ومعنى «لا أباً لكم» أنتم ولدتُم من غير أب، إذ لو كان لكم أب لرباكم

المقصود فيه غير المادى، فيقصد المتكلم الفراغ من البداء بسرعة ليصل إلى ما هو المقصود من الكلام، فتُحَقِّق «يا علامي» بأحد الوجهين:

١- حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليه. ٢- وقلب الياء ألفاً، لأن الألف والفتحة أحق من الياء والكسرة، ثم هذان الوجهان (إسقاط الياء وقسها ألفاً) وإن كانا واقعين في المادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل مادى مضاف إليه، بل في منادى عب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، واشتهر بتلك الإضافة لتدل الشهرة على الياء المحذوفة أو المقلوبة، فلا يصح في «يا عدوي» يا عدو ويا عدواً (بحذف الياء أو قلبها) وقد جاء شاذاً في المادى المقلوب ياءه ألفاً نحو «يا غلاماه» حذف الألف والاكتفاء بفتحة عن الألف، نحو «يا علام» ويلحق بالمادى المضاف إلى ياء المتكلم الهاء وقفاً في الوجوه الأربعة، فرقاً بين الوقف والوصل، نحو يا غلامي، ويا غلامي، ويا غلامي ويا غلاماه.

الوجوه في أب وأم إذا كانا مضافين إلى ياء المتكلم

وقالوا في أب وأم «يا أبي ويا أمي» على الوجوه الأربعة المذكورة في «يا علامي» كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع أربعة وجوه آخر زائدة عليها، وإنما جاز فيهما الوجوه الزائدة لكثرة استعمالهما في البداء في كلام العرب.

الأول: يا أبت، ويا أمت بإبدال الياء بالتاء وكسر التاء.

والثاني: بفتح التاء، نحو يا أبت ويا أمت، أما الكسرة فلماسة الياء، وأما الفتحة فلموافقة حركة الياء (في صورة الفتح).

والثالث: بالضم، نحو يا أبْتُ ويا أُمْتُ، وأما جوار الصمّ بإجرائه بحرى المرد المعرفة، ولم يذكره المصنف لقلته

والرابع: بالالف، نحو يا أبتا ويا أمتا جمعاً بين العوصين، وهما الناء والألف، فإيهما عوضان عن الياء.

ولا يجوزون يا أبتى ويا أمتى بالياء مع الناء، احترازاً عن الجمع بين العوض - الناء - والمعوض عنه - الياء -. وقد ورد الكسر في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿يا أبتِ إني رأيتُ أحد عشر كوكباً﴾ وقوله تعالى: ﴿يا أبتِ اعمل ما تؤمر﴾.

الوجوه الخمسة في ابن مضاف إلى الأم أو العم

وقالوا «يا ابن أم» و«يا ابن عم» خاصةً دون يا ابن أخ ويا ابن خال، بل يقال: يا ابن أخي ويا ابن خالي، وكذلك جاز يا بنت أم ويا بنت عم، فالتخصيص باعتبار المضاف إليه دون المضاف، فجار في «يا ابن أم ويا ابن عم» الوجوه الأربعة في يا غلامي من فتح الياء وسكونها وإسقاطها وقلها ألفاً، مع زيادة وجه خامس، وهو حذف لالف، والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضمين في (أم وعم) ورتجح الكتاب العزيز هذا الوجه الخامس، كما في قوله تعالى: ﴿يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾

بحث ترخيم المنادى

الترخيم في اللغة: التلين والتخفيف، وفي الاصطلاح: هو حذف

في آخر المنادى تخفيفاً.

حكمه: وهو جائز في المنادى وقع في سعة من الكلام من غير ضرورة شعرية ادعت إليه، فإن ادعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى، أي هو جائز في غير الضرورة واجب عند الضرورة، نعم هو واقع في غير المنادى ضرورة أي لضرورة شعرية لمجرد التخفيف لا لعلّة أخرى موجبة للحذف الذي يستلزم التخفيف، فعلى هذا يكون التعريف (وهو حذف في آخره تخفيفاً) مخصوصاً بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايضة، ويمكن حمل التعريف على تعريف مطلق الترخيم بإرجاع الضمير المرفوع (هو) إلى الترخيم مطلقاً وإرجاع الضمير المحرور في (فيه) إلى الاسم (سواء كان منادى أو غيره).

شروط الترخيم (إذا كان في المنادى): وهي أربعة: الأول: أن لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف؛ فإنه لا يمكن الحذف من الاسم الأول؛ لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى، إذ المنادى مجموع المضاف والمضاف إليه، ولا من الثاني؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ؛ لأن المنادى باعتبار اللفظ والإعراب هو الأول، فامتنع الترخيم بالكلية.

والثاني: أن لا يكون مستعائاً، لا مجروراً باللام، لعدم ظهور أثر البدء فيه (وهو إما النصب إذا كان مضافاً أو شبه مضاف، وإما البناء إذا كان مفرداً معرفة) فلا يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحاً بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف الموجب

وأما المدبوب فهو غير داخل في المصادى بدليل ذكره فيما بعد
والثاني أن الأعلب فيه زيادة الألف في آخره لمدة الصوت إظهاراً
للتفجيع، فلا يناسبه التخفيف بالترخيم.
والثالث: أن لا يكون جملة؛ لأن الجملة محكية بحالها فلا تعبر،
وهذه الشروط سلبية.

والرابع: أحد الأمرين الوجوديين: ١- إما أن يكون علماً زائداً
على ثلاثة أحرف، نحو يا عثمان؛ لأنه لأحد علميته ناسبه التخفيف
بالترخيم؛ لكثرة نداء العلم المقتضية للتخفيف، ولزيادته على ثلاثة
أحرف لم يلزم نقص الاسم عن أقل أبيه المعرب بلا علة موجبة، مع
أن الاسم المنادى لشهرته فيما أبقي منه دليل على ألقى عنه.
٢- وإما أن يكون مشتملاً على تاء التانيث، نحو عائشة،
وطلحة، لأن وضع التاء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط،
فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي لأجل الترخيم
ولا يصير بقاء «شبه» (عمى الجماعة) ولا بقاء شاة بعد الترخيم على
حرفين (في صورة وقوعهما المادى) لأن البقاء على حرفين ليس لأجل
الترخيم، بل مع التاء أيضاً كانا ناقصين عن ثلاثة أحرف، إذ التاء
فيهما كلمة أخرى برأسها، فالمنادى الذي لا يوجد فيه تلك الشروط
لا يترخم.

أنواع الترخيم باعتبار كمية المحذوف

وله بهذا الاعتبار أربعة أنواع: الأول: أن يكون في آخر المادى

زيادتان في حكم الزيادة الواحدة في أنهما ريدتا معاً تحذفان معاً كـ«أسماء ومزوان»، ولكن بشرط أن يكون «أسماء» على وزن «فَعْلَاء» بأن كانت اضمزة رائدة، من الوسامة وهي الحسن، كما هو مذهب سيويه لا على وزن أفعال (بأن كانت أصلية) وإلا فيكون من انقسام الباقي، مثل عَمَّار، وأما ثمانية ومرجاة فليس من هذا القليل؛ فبإزاء الباء واسون (في الأول) والألف والون (في الثاني) ريدتا فيهما أولاً، ثم ريدت تاء التأنيث، فلو وقع ما أدى ورخماً لا يحذف منهما إلا التاء.

والثاني: أن يكون في آخره حرف صحيح أصلي، قبله مدّة، أي ألف، أو واو، أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها، والمراد بها المدّة الرائدة لتبادرها إلى الدهر، بعلينها وكثرتها، ومن قوله: «حرف صحيح أصلي» خرج نحو سَعْلَاة (عَمَى العول) لأن تاءه ليست بأصلية، فإذا وقع منادى ثم رتحم فلا يحذف منه إلا التاء، وكذلك المراد من «الصحيح» أعم من الحقيقي والحكمي، ففي مَرْمِيٍّ ومدَعُوٍّ الحرف الأخير منهما (الياء المدغم فيه ولو او المدغم فيه) في حكم الحرف الأصلي الصحيح، فإذا رخماً حذف منهما الحرفان الأخيران وأما «مختار» فلأجل أن حرف المدّ وهو الألف ليس فيه زياداً، بل هو عين الكلمة، إنما يحذف عنه الحرف الأخير (وهو الراء) - عند الترخيم -

وهو أكثر من أربعة أحرف، أي الاسم الذي يكون في آخره حرف صحيح أصلي قبله مدّة لازم أن يكون فيه أكثر من أربعة

أحرف كمصور، وعقار، ومسكين، ألا يلزم من حذف حرفين منه عدم نقائه على أقل أئينة المعرب.

وأما شون^(١) وقبول (بتخفيف ساء ولام) فهما يفتيان بعد الترخيم وحذف الريدن عن آخرهما عن حرفين؛ لأن الاء كلمة برأسها فتيم، يعني فتيمها عن حرفين ليس لأجل الترخيم، بل قبله نصاً هما حرفان في مفردهما.

حكم هذين القسمين: وحكمهما أنه يحذف حرفان لأحرف في ألا قسمين، فنقول في - نمت و مروت - - مروت مروت وفي مصور ونا عقار و - مسكين - يا مشش و - سة و - مسك - فما في لأول فلما كانتا في حكم الواحدة حكم ردت معاً حذفاً معاً، وإنما في الثاني فلاه لما حذف الحرف الأخير مع صحته وأصله حذف لمدة الرتبة لألا يرد من سائر صلت عن لأسد، وبس عن النقد.

والثالث. أن يكون مركباً (غير متصاف ولا شبه متصاف) مثل بعث وخمسة عشر عمير، فيحذف منه لاسه الأخير، فيقال في لأول: يا بعل، وفي نشاي: يا خمسة نرويه مرة تاء تأنيث في كون كل منهما كلمة عنى حدة صارت مرة حر.

الرابع. أن يكون غير الأقسام المذكورة، فيحذف منه حذف

(١) جمع شة بمعنى الجماعة، وقبول جمع قبلة، وهي حنة أي نصب ويبعد بها

واحد، لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر، نحو يا حار ويا مال في «يا حارث ويا مالك».

حركة آخر المادى بعد الترخيم: وبما أن المادى المرتحم في حكم المادى الثابت بجميع أجزائه يبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر، فيقال في «يا حارث»: يا حار بكسر الراء وفي «يا ثمود»: يا ثمود، يواو واقعة في الطرف بعد ضمة وفي «يا كروان»: يا كروا يواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل المادى المرتحم على الاستعمال الأقل اسماً برأسه كأنه لم يحدف منه شيء، فيكون له في بائه وإعلاله، وعدم إعلاله حكم نفسه لا حكم الأصل، فيقال: يا حار بضم الراء، ويا مال، ويا ثمى، لأنه لما جعل ثم اسماً برأسه صارت الواو في الطرف بعد ضم، فلا جرم قلت الواو ياء وكسر ما قبلها، ويا كرا؛ لأنه لما جعل «كروا» اسماً برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو - قبل الترخيم - فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

مفهوم المندوب واستعمال صيغة النداء فيه

وما يختص به وحكمه

والمندوب في اللغة: ميت يئسى عليه أحد ويعتد محاسنه، يعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وإظهار الحزن.

وفي الاصطلاح: هو ما يُئسى عليه، لأجل عدمه كالميت، أو

لأجل وجوده كالمصيبة، والويل والخسرة، فإن المادب لفقد الميت قد يندب الميت ويقول: يا زيدا، يا عمرا، وقد يندب المصيبة التي لحقت به بفقد الميت ويقول: يا حسرتاه، يا مصيبتاه، يا ويلاه، فالتعريف شامل لكلا القسمين.

وقد استعمل العرب صيغة النداء أي أشهر أداؤه، وهي «يا» في المندوب؛ لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها أشهر صيغ النداء، فكانت أولى بأن يتوسّع فيها باستعمالها في غير المادى، واختص «وا» بالمندوب ليمتاز عن المادى لعدم دخول «وا» على المادى، بخلاف «يا» فإنه مشترك بينهما.

وحكم المندوب في الإعراب والساء حكم المادى، أي مثل حكمه، يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المادى من كونه مضافاً، أو شبه مضاف، أو مجرداً معرفة، غير أنه لا يكون مجرداً نكرة، لأنه لا يندب إلا المعرفة، فحكمه في الإعراب والساء مثل حكم ذلك لقسم، وجاز لك زيادة الألف في آخر المندوب لمدّ الصوت المطلوب في الندبة، فإن حفت (عد زيادة الألف) التباس المندوب بغيره عدلت إلى حرف مدّ بجانب الحركة آخر المندوب ضمة كانت أو كسرة، كما إذا أردت ندبة غلام امرأة تقول: «واعلامكيه» بدل «واعلامكاه» لالتباسه بندبة غلام رجل، وإذا أردت ندبة غلام جماعة من المذكور تقول: «واغلامكموه» إذ الميم أصله الضم، ولا يقال: «واعلامكما» لالتباسه بندبة غلام الثنية (كما في «واغلامكما يا رجالاً»)

وجاز الحق هاء الوقف بهذه المذات (من الألف والياء) كما مر في الأمثلة السابقة، وإنما يكون إلحاق الهاء لبيان الوقف عليها.

ولا يندب المتفجع عليه عدماً إلا باسمه المعروف به، ليعذر الداب بمعرفته في ندته، والتفجع عليه، فلا يقال: وا رجلاه؛ لأنه ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الدهن إليه، فيعرف ويُعذر الداب بالندبة عليه.

امتناع إلحاق الألف بصفة المندوب: وامتنع إلحاق الألف بصفة المندوب، فلا يقال: «وازيد الطويل» وإنما جاز إلحاقه بالمضاف إليه للمندوب نحو: «يا أمير المؤمنين» ويجب أن يلحق الألف بالموصوف (المندوب نفسه) مثل «واريداه الطويل» لأن اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه إنما يذكر لتمام المضاف، فهو كالجزء له (فلحوقه بالمضاف إليه كالحقوق بالمضاف) بخلاف الصفة؛ فإنه جئ بها بعد تمام الموصوف، لإرادة التحصيل، أو التوضيح، أو المدح.

وأما عند يونس فجاز إلحاق الألف بآخر صفة المندوب، فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من اتصال المضاف بالمضاف إليه، إلا أنه أتم منه من جهة المعنى؛ لالتحادهما بالذات؛ فإن الطويل (في المثال المذكور) هو ريد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه، فإنهما منعايران، واستدل يونس بقول رجل صاع له قدحان فقال: «واحمميتي الشاميتياه» والمجمعة القَدَح.

مواضع عدم جواز حذف حرف النداء وجواز حذفه

ويجوز حذف حرف النداء عند وجود القرينة إلا في أربعة

مواضع:

الأول: أن يكون مقارنا مع اسم الجنس، أي كان المنادى بكراً قبل النداء، سواءً تعرّف بالنداء، نحو يا رجل، أو لم يتعرّف (بأن يكون المنادى بكراً غير معينة) نحو يا رجلاً خذ بيدي؛ لأن نداء اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهب إلى أنه منادى.

والثاني: أن يكون مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام والحاجة إلى المشار إليه (كحاجة اسم الجنس إلى أداة التعريف).

والثالث: أن يكون مستغنائاً.

والرابع: أن يكون مدخوله مندوباً؛ لأن المطلوب فيهما مدّة الصوت وتطويل الكلام والحذف ينابيه، فبقي من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء أربعة:

الأول: العلم ثم حوار الحذف فيه على قسمين: مع بدل عن حرف النداء كلمطة الله، فإنه لا يحذف منه إلا مع البدل، أي إبدال الميم المشددة منه، نحو أَللّهم (ي محلّ با الله) وبغير بدل عنه، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ وأصله يا يوسف.

والثاني: لمظة «أَيَّ» إذا كان صوته ذا اللام، نحو أيها الرجل، أي

يا أيها الرجل، أو كان صفته موصوفاً بذئ اللام، نحو أيها الرجل،
أي يا أيها الرجل، (ف «أهدا» صفة لأي و «الرجل» صفة للهدم، ولا
يجوز حذف حرف النداء من «أيها» من غير أن يتصف «أهدا» بذئ
اللام.

والثالث: المضاف إلى أي معرفة كانت، نحو غلام زيد، أي يا غلام زيد.

والرابع: الموصول، نحو من لا يزال محسباً أحسن إلى أي يا من لا
يرال محسباً، وأما المضمرات فشذوذها نحو يا أنت ويا إيتاك.

أسماء الأجناس التي شذذ معها حذف حرف النداء

الأول: في قول امرأة امرئ القيس: «أصبح ليل» أي صرصبها،
ليل، فحذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شاذ. وقالت
هذه المقالة ليلة زفافها بعد ما كرهت زوجها.

والثاني: في «افتد محق» أي يا مخنوق، قاله شخص وقع في البيل
على نائم مستلق فحقق النائم وقال له: «افتد محق» فحذف حرف
النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس على سبيل الشذوذ.

والثالث: في «أطرق كرا» أي يا كروان، وفيه شذوذان، ١-
حذف حرف النداء من اسم الجنس. ٢- وترعيم غير العلم (بجذف
الألف والنون) ثم قلب الواو ألماً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فيل: هذه الجملة (أطرق كرا) رقية يصيدون بها الكروان.

(١) هو طائر دون الدجاجة طويل الرجل، من الكرى وهو النور، وله لابة.

ويقولون. «أطرق كرا أطرق كرا، إِنَّ النعمة في القرى» فيسكن
ويصرف (أي يعمص عينيه ويحفص رأسه حتى يصاد) فيلقون عليه ثوباً
ويأخذونه، والمعنى أن النعمة الذي هو أكبر منك قد أُصْطِيدَ وحُمِلَ إلى
القرى، فلا تَحْكِي أنت أيضاً.

حذف المنادى

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا
يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يَخْرِجُ الْحَيَاةَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢١) بتخفيف
«ألا» على أنه حرف تنبيه ويا حرف النداء، (ولكن لا يساعده رسم
المصحف المتواتر) أي يا قوم اسجدوا، (وحذف الألف من «يا»
مُحذِفُ المنادى (القوم) ثم مُحذِفُ من الأمر همزة الوصل، وفيه
تكتفات لا يادر الذهب إليها) والقرينة امتناع دخول «يا» على الفعل،
بخلاف قراءة «ألا يسجدوا» (وهي القراءة المتواترة) بتشديد اللام، لأنه
ليس من هذا الباب؛ فإن «أن» حيثُ ناصبة للحضارع أدعت بونها
في لام «ألا» وسقط نون الإعراب عن «يسجدوا» لأجل الناصب.

٣- والثالث: (من تلك المواضع الأربعة التي وجب فيها حذف
عامل المفعول به) ما أضمر عامله على شرط التفسير: أي المفعول به
الذي قُدِّرَ عامله بشرط تفسيره بعد ذكر ذلك المفعول به، وإنما وجب
حذفه حيثُ احترازاً عن الجمع بين المشر والممتر.

طول السبل حياءً، ويقال له المبارى أيضاً.

(٢١) النمل آية ٢٥.

تعريف ما أضمر عامله: وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه لا يعمل في ذلك الاسم لكونه مشغول بالعمل في ضميره أو متعلقه، مثال الشغل بالعمل في ضميره في الفعل نحو: زيداً عمرو ضربه، فلا يعمل «ضرب» في زيداً لشغله بالعمل في الضمير الراجع إليه، وأصله ضرب زيداً عمرو ضربه، فحذف المفسر وأقيم المفسر مقامه، وفي شبه الفعل نحو: زيداً أنت ضارب، وأصل الكلام: أنت ضارب زيداً ضارب، فحذف المفسر (وهو ضارب) وأقيم المفسر مقامه، وأخر الضمير المنفصل (أنت) ليعتمد عليه ضارب، فيعمل في الضمير المتصل.

ومثال الشغل بالعمل في متعلقه نحو زيداً ضربت غلامه، ولا يعمل «ضربت» في زيداً لكونه مشغولاً بالعمل في متعلقه وهو غلامه، وزيداً أنت ضارب غلامه، وأصله أنت ضارب زيداً ضارب غلامه، فحذف المفسر وأخر «أنت» مثل السابق، فقبل زيداً أنت ضارب غلامه.

ولكن لو أدخل على ذلك الاسم عين ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبة لحده منصوباً بالمفعولية، وأما في نحو زيداً ضربت فاعمل زيداً هو ضربت المتأخر؛ لأنه لم يعمل في شيء من الضمير أو المتعلق حتى يكون مشغولاً بنفسه، فلا يعمل في زيداً، وأما في «زيداً ضربته» فالمانع عن عمل ضربت في زيداً أمران: كون معنى الابتداء فيه عاملاً معروباً، وشغل ضربت بالعمل في ضميره، وأما في زيداً كنت إياه، فزيداً منصوب لأجل أنه خبر كان، وأصله كنت زيداً كنت إياه، فبعد

تهذيب شرح الجامعي

تسبب كنت على زيداً لا يصير مفعولاً به، بل يصير حراً كان، وإن كان ريد اسماً بعده فعل مشغول عنه بالعمل في ضميره، فلا يكون مثلاً للمفعول به الذي حذف عامله على شريطة التفسير.

ويتحقق هنا صور أربع: الأولى: اشتعال الفعل بالضمير مع تقدير دخول ذلك الفعل بعينه على الاسم المذكور

والثانية: اشتعاله بالضمير مع تقدير دخول ما يناسب الفعل بالترادف على ذلك الاسم.

والثالثة: اشتعال الفعل بالضمير مع تقدير دخول ما يناسب الفعل بالضرورة عليه.

والرابعة: اشتعال الفعل بالمتعلق مع تقدير دخول الفعل المناسب بالروم على ذلك الاسم، ولا يمكن في هذه الصورة إلا دخول الفعل مناسب بالروم، ونذكر الأمثلة على الترتيب:

مثال الأولى: نحو زيداً ضربته، أي ضربت ريداً ضربته

ومثال الثانية: زيداً مررت به، أي جاوزت ريداً مررت به، فمررت بعد تعديته بالباء يكون مرادفاً لحاورت.

ومثال الثالثة: زيداً تحببْتُ عليه أي لاسسته، فإن حبس الشيء على الشيء تلممه ملاسسته للمحسوس عليه

ومثال الرابعة: ريداً ضربت علامه أي آهته، فإن الإهدة لآرم الصرب، فحذف المشر في هذه الأمثلة وأقيم المشر مقامه.

الصور الخمس التي يُظنُّ أنها مما أضمر عامله على شريطة التفسير

١- الأولى. المختار فيه الرفع؛ لكونه متداً فإن تحرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء، ويرجح ذلك الرفع عدم قرينة خلافه، وهو النصب، فقرينة صحة الرفع وقرينة صحة النصب فيهما متساويتان، فإن وجود ماله صلاحية في كونه مفسيراً قرينة مصححة للنصب (كما أن التحرد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع) فمتى لم تكن قرينة أخرى ترجح النصب يرجح الرفع ويختار؛ لكونه سالماً عن الحذف، نحو زيدٌ ضربته.

أو كان فيه قرينة الرفع والنصب كليهما، ولكن كانت القرينة المرجحة للرفع أقوى من القرينة المرجحة للنصب، ومثال القرينة المرجحة للرفع كأنما الداخلة على ذلك الاسم بشرط أن لا يكون لفعل الواقع بعد الاسم المذكور طبياً، أي لا أمراً ولا نهياً ولا دعاءً، نحو بقيت لقوم، وأما ريد فأكرمته، فالعطف على الجملة الفعلية (بقيت القوم) قرينة النصب، وكلمة «أما» قرينة الرفع، وهي أقوى لأن الواقع بعد «أما» غالباً هو المستند، وأما عطف الجملة الاسمية (وأما ريد فأكرمته) على الفعلية (لقيت القوم) فكثير، والوجه الثاني أن السلامة عن الحذف تؤيد مقتضى كلمة «أما» وهو الرفع فيما بعدها؛ لأن في الرفع لا يحتاج إلى حذف العامل كما يحتاج في النصب، وأما «دا كسب «أما» مع الطلب نحو أما ريداً فاضربه فالمختار فيه النصب؛

لأن رفع زيد يقتضي وقوع الأمر حبراً عن زيد، وهو لا يجوز إلا بتأويل (أما زيد مقول في حقه إضربه).

وكذا «إدا» المفاجئة تكون قرينة مرجحة لرفع، مثل خرجت إذا ريد يضره عمرو، فإن المختار في «ريد» الرفع، لأن «إدا» المفاجئة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وإنما تكون احمة اسمية إذا كان ريد مرفوعاً مبتدأ، وما بعده خبراً، وقد عبر في بحث الظروف عن هذه العبة بالزوم، يعني ليس المراد من الزوم الكلي منه، بل الأغلي منه.

٢- والثانية: أن المختار فيه النصب لأحد الوجوه الثلاثة:

١- إما لأجل عطف الجملة التي فيها ذلك الاسم على جملة فعلية متقدمة للتناسب، أي لرعاية المناسبة بين الجملتين في كونهما فعليتين، نحو خرجت فزيداً لقيته، ف «خرجت» معطوف عليها، و «فزيداً لقيته» معطوفة.

٢- وإما لوقوعه بعد حرف النفي، مثل «ما و لا، وإن» وأما «لم، ولما، ولن» فليست من هذه الجملة؛ لأنها عامة في المضارع، فلا يقدر معمولها لضعفها في العمل.

الأمثلة: نحو ما زيداً ضربته، ولا زيداً ضربته ولا عمراً، وإن زيداً ضربته إلا تأدياً.

٣- وإما لوقوعه بعد حرف الاستفهام، نحو أ زيداً ضربته؟ وأما إذا كان ذلك الاسم اسم الاستفهام، فيكون المختار فيه الرفع، مثل من أكرمته، ف «من» اسم استفهام وقع بعده فعل وهو

«أكرمته» وهو متداً مرفوع محلاً، وكذلك لو وقع ذلك الاسم بعد «هل» يجوز فيه الصب مع القباحة، ولأجل ذلك قال: «حرف الاستفهام» ليشمل هل والهمزة كليهما، نحو هل زيدا صرته، وما أن هل (لكونه بمعنى قد) يقتضي الفعل لمطاً، ولا يكفي فيه التقدير، يكون الصب بعد «هل» قبيحاً عند الحاجة.

٤- وإما لوقوعه بعد إذا الشرطية الدالة على المجازاة (على كون الجملة الأولى شرطاً والثانية جزاءً) في الرمان، نحو إذا عبد الله ثقفه فأكرمه، أي في أي وقت تنق عبد الله فأكرمه.

٥- وإما لوقوعه بعد «حيث» الدالة على المجازاة في المكان، نحو: حيث ريداً تجده فأكرمه، أي في أي مكان تجد ريداً فأكرمه.

٦- وإما لوقوعه قبل الأمر، نحو ريداً أضربه.

٧- وإما لوقوعه قبل السهي، نحو ريداً لا تضربه، وإما احتج الصب في هذه المواضع الستة (بعد السهي، وحرف الاستفهام، وإذا الشرطية، وحيث، وقبل الأمر والسهي) إذ هي مواضع وقوع الفعل فيها كثيراً، فإذا نُصبت الاسم المذكور يعتبر لفعل فيها تقديراً.

٨- وإما عند خوف التباس الخبر الذي يكون مفسراً عند الصب (إذا كان ذلك الاسم مرفوعاً) بالصيغة فلا يعلم (في صورة الرفع) أنه خبر عن الاسم المذكور مع الموافقة للمعنى المقصود، أو صيغة له مع المخالفة للمعنى المقصود، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ بصب كل على الإضمار بشرطية التفسير والمقصود من الآية

الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر (أي مقدار معلوم من الأجراء والأوصاف) وإنما يحصل هذا المعنى من النصب من غير توهم الالتباس، ومن الرفع مع توهم الالتباس بالصفة، فإنه على تقدير الصفة يكون معنى الآية الحكم على كل شيء بحقوق لنا أنه بقدر (والمخوف غير ما ليس كذلك) فيؤهم من هذا كون بعض الأشياء موجودة غير معروفة لله تعالى، كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية لضعف.

تفصيل الالتباس: لو رُفِعَ «كل» بالابتداء، وجعل «خلقناه» خبراً له كان موافقاً للنصب في أداء المعنى المقصود، ولكن يخيف لبسه بالصفة، لاحتمال كون «خلقناه» صفةً لشيء وكون «بقدر» خبراً له (أي كل شيء خلقناه نحن فهو بقدر، وإنما عمر ما خلقناه فليس كذلك) وهو بخلاف المقصود، فإن المقصود - كما ذكرنا - كل شيء بحقوق الله وكل شيء بقدر، فلأجل دفع ذلك التوهم يكون النصب مختاراً.

٣- والثالثة: أنه يستوي الأمران (الرفع والنصب) فلمستكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تعاوت، نحو زيد قام وعمرأ أكرمه عده أو في داره، وإنما تمت الحاجة إلى زيادة (عد أو في داره) فإنه لا يصح عطف الجملة الكبرى (وعمرأ أكرمه) على الصغرى (قام مع ضميره الفاعل) لعدم الضمير في الكبرى الراجع إلى زيد.

والحاصل أنه يستوي الأمران فيما إذا تحطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة يمكن اعتبارها جملتين، فـ «أريد قام» جملة

واحدة إذا اعتبر قام خبراً عن زيد، وجملتان، إذا اعتبر «قام» مع ضميره
 الفاعل جملة، فالكل (المتداً والخبر) جملة وجزءه (وهو قام) أيضاً جملة.
 فالكل هي الجملة الكبرى والجزء هي الجملة الصغرى، فيصح رفع
 عمرو بالابتداء، ونصبه بتقدير المفعول (وأكرمت عمراً) والوجهان
 مستويان لحصول التماس، ففي الرفع تكون الجملة اسمية، فتعطف
 على الجملة الكبرى التي هي اسمية، وفي النصب تكون فعلية، فتعطف
 على الصغرى التي هي فعلية.

٤- والصورة الرابعة: وجوب النصب في الاسم المذكور إذا
 كان بعد حرف الشرط أو حرف التحضيض، والمراد بحرف الشرط
 ها «إن، ولو» فإن «أما» إن كانت مع الطلب (الأمر والهي) يكون
 الاسم بعدها مرفوعاً ويكون رفعه مختاراً، وإن كانت مع غير الطلب
 يكون المختار في الاسم بعدها النصب، وحروف التحضيض هي
 «هلا، وآلا، ولولا، ولوما» وإنما وجب النصب بعد هذين الحرفين
 لوجوب دخولهما على المفعول، لفظاً كان أو تقديرًا.

نحو إن ريداً ضربته ضربك، وآلاً زيداً ضربته، الأول للشرط
 والثاني للتحضيض.

٥- والصورة الخامسة: وجوب الرفع في ذلك الاسم، وهو فيما
 إذا وقع ما بعد الاسم المذكور خبراً عنه، مثل أ زيد دُهب به، وإنما
 يجب الرفع في ريد، لأنه ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير،
 فإن «ريد» في هذا المثال وإن كان يُظنُّ في بادئ النظر أنه مما أصح

عامله على شريطة التفسير، وأن المختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم
مذكور بعد حرف الاستفهام، ولكن يظهر بعد تعقّب النظر أنه ليس
به، فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشغول عن العمل فيه
بسبب العمل في ضميره، ولكنه ليس بحيث لو أدخل عليه هو أو
مما فيه نصبه، لأنّ الفعل المجهول المتعدي بحرف الجز (دُهِتَ به) لا
يعمل النصب، وكذا مما فيه وهو أُدْهِتَ (المتعدي بالهمزة) فإذا كان
لأمر كذلك فالرفع في «ريد» واجب بالابتداء، ونصبه غير جائز
بالمفعولية.

وكذا يجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ﴾ أي
ما فعل العباد مكتوب في صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب ما
أصغر عامه على شريطة التفسير، لأنه لو جعل منه لصار تقدير
لكلام: فعلوا كل شيء في الزير، ولو كان «في الزير» ظرفاً لمعوا
يفسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لأفعالهم؛ لأنهم هم
يُوقَعُوا فيها فعلاً، بل الكرام الكائنون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم،
ولو كن «في الزير» صفةً لشيء (صفة ثانية له) - مع أنه خلاف ظاهر
الآية - لغات المعنى المقصود؛ إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم
كائن في الزير مكتوب فيها، موافقاً لقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ
مُسْتَطَرَّ﴾ وليس معناه أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول
لهم، فالرفع لازم على أن يكون كل شيء متداً، والجمعة الفعلية صفة
لشيء، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، فتقدير الآية:

كلّ شيء هو معمول هم ثابت في الزبر بحيث لا يعادر صغيرة ولا كبيرة إلا بحصبيها.

أراء النحاة في قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة﴾

ولما كان في هذه الآية مصّة أن تكون من قبيل ما أصغر عامه على شريطة التفسير مع أن القراء اتفقوا فيها على الرفع، اضطرّ النحاة إلى التمثيل لإحراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم على النحاة تحلّل لقراء الذين أخذوا القرآن بالتواتر.

١- الأول: مذهب المبرد، وهو يقول: إنّ الفاء في قوله تعالى ﴿فاجلدوا﴾ رابطة بين الشرط والجزاء، لكون الألف واللام في المبتدأ (الزانية والزاني) موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلتة كفعل الشرط، فخير المبتدأ كالجزاء

والفاء الداخلة على الجزاء مرتبطة بالشرط لدلالتهما على سببية الشرط للجزاء، ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فامتنع تسليط الفعل المذكور بعد الفاء على ما قبلها، فتعين الرفع.

٢- والثاني: مذهب سيويه، والآية عنده جملتان مستقلتان، إذ «الزانية» بتقدير المصاف (حكم الزانية) مبتدأ والراسي عطف عليه، والخبر محذوف، أي حكم الزانية والراسي فيما يتلى عليكم بعد هذا وقوله تعالى ﴿فاجلدوا﴾ مع معموله جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضاً للسببية (سببية ما قبلها لما بعدها) أي إن ثبت ردهما فاجلدوهما، وقيل: الفاء رائدة، وقيل الفاء لتفسير الحكم الموعود في

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُ مِثْلًا﴾ وعلى كل تقدير جزء خمسة
ندية لا يعمل في جزء الجملة الأولى؛ لأن جزء خمسة لا يعمل في جزء
خمس أخرى، فيمتنع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها، فلا تدخل الآية
في الصابطة، فتعين فيها الرفع.

٣- والثالث: مذهب بعض السحاة، وهو أن الفاء ليست بمعنى
جزء الشرط، ولا تكون الآية جملتين، فإذا زال المانع فهي تكون
داخلة تحت الضابطة (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) ويكون
المحذر فيها المصب (نصب «الرانية والراني») ولكن ذلك لا اختيار
بصل لاتفاق جميع القراء على الرفع، فلا بد من جعل الفاء في الآية
معنى «شرط» (وهو الصحيح) أو جعل الآية جملتين لينبغي الرفع.

٤ والرابع من تلك المواضع التي وجب فيها حذف الناصب للمفعول به: التحذير

التحذير في اللغة: تخويف الإنسان عن شيء، وتبعيده منه.
وفي الاصطلاح: هو اسم معمول بتقدير «أثق» تحذيراً مما بعده،
أو اسم خوف منه المخاطب وذكر مكرراً بتقدير «أثق» فاعلم من
تعريف أمران: ١- أن «التحذير» بمعنى المحذر سواء كان بدون قيد
«به» أو معه. ٢- وأن التحذير على قسمين: المحذر المصوب بتقدير
«أثق» والمحذر منه المكرر تأكيداً، ومصوب بتقدير «أثق» أيضاً، وعلى كل
حال وجب حذف الفعل العامل (أثق) منه لضيق الوقت عن ذكره
ودلالة القرينة الحالية على العامل المحذوف

الأمثلة: ١- مثل إِيَّاكَ والأسد. ٢- وإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذَرَ (أَنْ تَضْرِبَ الْأَرْنبَ بِالْعَصَا) هَذَانِ مَثَلَانِ لِلنُّوعِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّحْذِيرِ، وَهُوَ الْمَحْذَرُ (الاسْمُ الْمَعْمُولُ بِتَقْدِيرِ اتَّقِ) وَمَعْنَاهُمَا: يَتَّقِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ وَيَتَّقِدْ الْأَسَدَ مِنْ نَفْسِكَ، وَيَتَّقِدْ نَفْسَكَ مِنْ ضَرْبِ الْأَرْنبِ، وَيَتَّقِدْ ضَرْبَ الْأَرْنبِ مِنْ نَفْسِكَ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْمَحْذَرُ مِنْهُ هُوَ الْأَسَدُ، وَحَذَفَ الْأَرْنبُ (ضَرْبُهُ بِالْعَصَا) فَإِنْ مَرَادُ الْمُتَكَبِّرِ مِنْ تَبْعِيدِ الْأَسَدِ أَوْ احْذَرِ مِنْ نَفْسِ الْمُخَاطَبِ تَحْذِيرُهُ مِنْهُمَا لَا تَحْذِيرُهُمَا مِنْهُ.

٣- وَالطَّرِيقُ الطَّرِيقُ، وَالضِّيُّ الضِّيُّ، وَالْجِدَارُ الْحِدَارُ، وَأَمْثَالُهَا؛ هَذِهِ أَمْثَلَةٌ لِلنُّوعِ الثَّانِي مِنَ التَّحْذِيرِ، وَهُوَ الْمَحْذَرُ مِنْهُ، أَيْ اتَّقِ الطَّرِيقَ وَكَذَا فِي أَمْثَالِهِ، وَالتَّكْرِيرُ لِسُتَاكِيدٍ.

الجرح على ابن الحاجب: واعلم أن تقدير «اتَّقِ» في النوع الأول (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) غير صحيح؛ لأنه لا يقال (فِي عَرَفِ أَهْلِ اللُّغَةِ): «تَقِيْتُ زَيْدًا مِنَ الْأَسَدِ» بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَرَ فِيهِ «يَتَّقِدْ» وَ«تَنَحَّجْ» وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ «يَتَّقِدْ» فِي مِثَالِ النُّوعِ الثَّانِي (الطَّرِيقُ الطَّرِيقُ) غَيْرُ مُنَاسِبٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْإِتْقَاءِ عَنِ الطَّرِيقِ لَا عَلَى تَبْعِيدِهِ، فَالضُّوَابُ أَنْ يَقَالَ: هُوَ مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ «يَتَّقِدْ» أَوْ «اتَّقِ» أَوْ نَحْوَهُمَا لِيَشْمَلَ الْقَسْمَيْنِ، فَإِنَّهُ يَقْدَرُ فِي بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ «يَتَّقِدْ» كَمَا فِي أَمْثَلَةِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَبَعْضُ أَمْثَلَةِ الْقِسْمِ الثَّانِي (نَحْوِ نَفْسِكَ نَفْسِكَ) فَا الْمَعْنَى: يَتَّقِدْ نَفْسَكَ مِمَّا يُؤْدِيكَ كَالْأَسَدِ وَنَحْوِهِ، وَيَقْدَرُ فِي بَعْضِهَا مِثْلُ «اتَّقِ» كَمَا فِي الطَّرِيقِ الطَّرِيقُ، وَأَمَّا ذِكْرُ «وَالْأَسَدِ» بَعْدَ «إِيَّاكَ» فَلَأَجْلِ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمَحْذَرِ لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ مَحْذَرٌ

وأصل بمسه، فلا إشكال في ذكره بعده، كما ذكره المصنف.

وجار في المثالين للوع الأول من التحذير وجه آخر، نحو إيتاك من الأسد، وإيتاك من أن حذف (بريادة «من» فيهما، كما يقال: إيتاك والأسد وإيتاك وأن تحذف الأرنب بدون «من» وجار في المثال الثاني الوجه الثالث، وهو تقدير «من» في إيتاك أن تحذف، أي من أن تحذف؛ لأن حذف حرف الجر عن «أن» و «أن» موافق للقياس، ولا يصح أن يقال في المثال الأول: «إيتاك الأسد» لامتناع تقدير «من» وشدوده مع غير «أن» و «أب» ولو قيل: جار هذا المثال بتقدير العاطف (أي والأسد) يقال: هذا غير صحيح؛ لأن حذف العاطف أشد شذوذاً؛ فإن حذف حرف الجر شاذ كثير في غير «أن» و «أن» وقياس معهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً.

٣- الثالث من المفاعيل الخمسة: المفعول فيه

تعريف المفعول فيه: هو ما فُعلَ فيه وفُعلَ مذكور في ضمن عامله، سواء كان ذلك العامل ملفوظاً أو مقدراً، نحو: صمّت يوم الجمعة، يوم الجمعة مفعول فيه، حيث وقع الصوم فيه، أي أدّى الصائم صومه في ذلك اليوم، فالمفعول المذكور هو الصوم الذي يدل عليه «اصمت» وهو (أي صمّت) عامل في يوم الجمعة، وهو ظرف زمان، وكذلك قولك: رأيت زيدا أمام الأمير، فصدور الرؤية التي يدل عليها (رأيت) من المتكلم كان أمام الأمير، وهو ظرف مكان، والمراد بالمفعول المذكور المعنى المصدرى الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي، نحو (صمّت) و

(رأيتُ) تضمناً كما في المثالين السابقين، وقد يكون عامل المفعول به نفس المصدر، فيدل على الفعل الواقع فيه مطابقة، وقد يدل الفعل الاصطلاحي عليه التزاماً، كما في قولك: عجتُ من صربه يوم الجمعة أمام الأمير، فيدل على نفس الضرب مطابقة وعلى إهاتته التزاماً، يعني عجت من كونه مضروباً ومهاناً يوم الجمعة أمام الأمير، ومثله قولك ضربته يوم الجمعة، حيث يدل «ضربته» على إهاتته التزاماً.

شرح التعريف: ١ - فقوله «ما فعل فيه فعل» شامل لأسماء الزمان والمكان كمها؛ فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما فعل، سواء ذكر الفعل الذي يقع فيهما أو لا.

٢ - وقوله «مذكور» حرج به ما لا يذكر فعلٌ فُعل فيه، نحو يوم الجمعة يوم طيب، فإنه (يوم الجمعة) وإن كان فُعل فيه فعل ما لا محالة، لكنه ليس بمذكور، نعم بقي (يوم الجمعة) في قول القائل: «شهدت يوم الجمعة» داخلاً في تعريف المفعول فيه، فإن «يوم الجمعة» يصلق عليه أنه فُعل فيه فعلٌ مذكور؛ لأن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في نفس يوم الجمعة، ولكن بعد اعتبار قيد الحيشية يخرج عن التعريف، ويكون مانعاً عن دخول غيره، أي المفعول فيه ما فُعل فيه فعلٌ مذكور من حيث إنه فُعل فيه فعلٌ مذكور، أي يطلق عليه المفعول فيه من جهة أنه صدر فيه الفعل ووُجد، يعني يكون زماناً للفعل المذكور أو مكاناً له، فإن ذكر يوم الجمعة في المثال المذكور ليس من جهة أنه صدر فيه فعل مذكور (وهو الشهود) بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور،

وما وقع عليه الفعل يكون مفعولاً به، دون مفعولاً فيه، بإدأ كان
لمعى. المفعول فيه هو ما وقع فيه فعل، لا ما وقع عليه فعل، فلا حاجة
بذكر «مذكور» في التعريف؛ لأن المعتبر هو وقوع الفعل فيه لا
ذكره، إلا أن يقال: إنما زيد هذا القيد «مذكور» لزيادة إيضاح المعرف
أن ما يُفعل فيه يكون مذكور غالباً.

أقسام المفعول فيه وأحكامها

وهو قسمان: زمان، ومكان، ثم كل واحد منهما على ضربين.
١- ما يُظهر فيه لمظ «في» وهو مجرور بها. ٢- وما يُقدَّر فيه «في»
وهو منصوب بتقديرها، نحو صمْتُ يوم الجمعة، وصمْتُ في يوم
الجمعة، وهذا على خلاف اصطلاح القوم؛ فإنهم لا يطلقون المفعول
فيه إلا على المنصوب بتقدير «في» وأما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه، ولكن المصنّف خالف الجمهور
وجعل المجرور بواسطة حرف الجر أيضاً مفعولاً فيه، ومن ثم قال:
شرط نصه تقدير «في» لأن التلفظ بها يوجب الجر.

ثم ذلك الزمان على قسمين: مهم كالحين والدر، ومحدود
(معين) كاليوم والليلة، والشهر، والسنة، فطروف الزمان كلها يقبل
تقدير «في» لأن الزمان المهم جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا
واسطة حرف الجر، كما أن المصدر جزء مفهوم الفعل، فيكون
منصوباً، وأما المحدود من الزمان فهو محمول عليه لاشتراكهما في
الزمانية، نحو صمْتُ دهرأ، وأفطرت اليوم.

وأما ظروف المكان فمهما يقل تقدير «في» كما أن الرمال المهيم يقبله؛ والعلة المشتركة بينهما هي الإيهام، نحو جلست لحملك. واعلم أن المراد بالمكان المهيم هو المكان غير المحدود، كما سيأتي أمثله، والمراد بالمكان المنصر هو الدار، والمسجد، والسوق ونحوها من الأمكة المعينة، فإذا لم يكن المكان مهيماً ولا يقبل تقدير «في» لا يمكن حمله على الرمال المهيم لاختلافهما، نحو جلست المسجد، وهذا لا يصح، بل يقال: جلست في المسجد.

المراد من المكان المهيم

وفتروا المكان بالجهات الست، وهي: أمام، وخلف، ويمين وشمال، وفوق، وتحت، وما في معناها في الإيهام، فإن أمام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه في تقصاع الأرض، فيكون مهيماً وكذلك أمثاله، ومثل هذه الست عند، ولدى، ودون، وسوى وأمثالها في الإيهام وقول المصنف بتقدير «في»

وحملوا على المكان اسم لفظة «مكان» وإن كان معيماً، نحو جلست مكانك، لكثرة استعماله مثل الجهات الست، وكذلك حملوا على المكان المهيم ما بعد «دخلت» وإن كان معيماً، نحو دخلت الدار، لكثرة استعماله لا لإيهامه.

وهذا هو المذهب الأصح (عند المصنف) وذهب بعض النحاة إلى أن ما بعد «دخلت» مفعول به دون مفعول فيه، فإن الأصل في استعماله هو الاستعمال بحرف الجر، لكنه مخيف لكثرة استعماله

الرد على المصنف

وهذا (كون ما بعد دخت مفعولاً فيه) محل تأمل؛ فإن الفعل لا يصلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار، وبعد تمام معناه يطب المفعول فيه، كما إذا قلت: «دخلت الدار في البلد الفلاني» فالظاهر أن «الدار» مفعول به لا مفعول فيه، يعني لا يتم معنى الدخول قبل ذكر الدار حتى يجعل لفظ «دار» مفعولاً فيه، ومما يؤيد ذلك أن كل فعل نُسِبَ إلى مكان خاص بوقوعه فيه، يصح أن ينسب ذلك الفعل إلى مكان عام شامل له ولغيره؛ فإنه إذا قلت: «ضربت زيداً في الدار» (التي هي جزء من البلد) فكما يصح أن تقول ضربت زيداً في الدار، كذلك يصح أن تقول ضربت زيداً في البلد، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك، فإنه إذا قال الداخل في البلد: «دخلت الدار» لا يصح أن يقال: «دخلت البلد» فنسبة الدخول إلى الدار ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فُعِلَتْ فيها، فلا تكون الدار مفعولاً فيه، بل مفعولاً به، وجعل سبويه استعمال الدار مع الدخول بلفظ «في» شاداً، فمعنى قول المصنف: «على الأصح» ليس على الاستعمال الأصح ليكون استعماله مع «في» صحيحاً.

أقسام نصب المفعول فيه بعامل مضمَر

ويصوب المفعول فيه: ١ - بعامل مضمَر بلا شريطة التفسير، نحو

«يوم الجمعة» في جواب من قال: «متى سرت؟» أي سرت يوم الجمعة.

٢- وبعامل مصر على شريطة التفسير، نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه كالتمصيل في المفعول به، نحو زيداً صرته.

٤- الرابع من المفاعيل الخمسة: المفعول له

تعريف المفعول له: هو ما فُعل لأجله فعل مذكور.

شرح التعريف: ١- فيقوله «الأجله» يخرج سائر المفاعيل من المفعول المطلق، وبه، وفيه، ومعه. ٢- وكونه فُعل لأجله فعل مذكور على قسمين: ١- لأجل حصوله بعد الفعل المذكور، نحو صرته تأديباً. ٢- ولأجل وجوده قبله، وكونه سبباً له، نحو قعدت عن الحرب جنناً. ٣- وسواء كان ذلك الفعل المذكور ملفوظاً حقيقة، كما في المثالين السابقين، أو كان ملفوظاً حكماً، كما في قولك «تأديباً» في جواب من قال: لم صرت ريداً؟ فخرج عن التعريف «التأديب» في قولك «أعجني التأديب» لأن ما حصل منه التأديب (الصر) غير مذكور لا حقيقة ولا حكماً، فهو فاعل ومرفوع.

٤- والمراد من قوله: «مذكور» فُعل ذكر معه للعمل فيه، فعامل «التأديب» وهو ضربت وإن كان مذكوراً في تراكيب أخرى، ولكن ها في أعجني التأديب غير مذكور معه لعمل فيه، وكذلك خرج «التأديب» في قوله: أعجني التأديب الذي ضربت لأجله، فإن ضربت وإن كان مذكوراً مع التأديب، ولكن ليس ذكره للعمل فيه، بل ذكره

لاحد تعلقه بالتأديب معنى، وأما لفظاً والعامل في «التأديب» هو «أعشى».

وقد أشرنا إلى أن له قسمين. كما يدل عليه مثالي المصنف: ١- صرته تأديباً، هذا مثال لما فُعلَ لقصد تحصيله فعل، وهو ^{الضرب} الركب، فإن تأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه.

٢- وقعت عن الحرب جيباً، هذا مثال لما فُعلَ بسبب وجوده فعل وهو القعود؛ فإن القعود إنما وقع بسبب الجبن.

اختلاف الزجاج في المفعول له والرد عليه

وخالف الزجاج^(١) عن الجمهور وجعله قسماً من المفعول المطلق وأول أمثله إليه، فهو مفعول مطلق من غير لفظ فعله عنده، فالمعنى عند الزجاج في المثالين المذكورين أذنته بالضرب تأديباً، وجبت في القعود عن الحرب جيباً، أو يكون المعنى: صرته ضرب تأديب، وقعت عن الحرب قعود جبن، يعني هما مفعولان مطلقان إنما بتقدير العامل، وإنما بتقدير المضاف.

و زك عليه بأن صحة تأويل نوع (المفعول له) بنوع آخر (وهو المفعول المطلق) لا تدخل الأول في أفراد حقيقة الثاني، ألا ترى أنه يصح تأويل الحال بالطرف من حيث المعنى؛ فإن معنى «جاء زيد ركباً» جاء زيد وقت الركوب، ومع ذلك لا تدخل الحال في أفراد

(١) الترمي سنة ٣١١هـ.

حقيقة المفعول فيه الذي هو ظرف، ولا تخرج عن حقيقتها.

شرط نصب المفعول له

وشرط نصبه هو تقدير اللام، وأما كونه مفعولاً له فلا يشترط في تقدير اللام، كما في قولك: «جئتك للسمن وجئتك لإكرامك الرائي». فالـ «السمن» و«الإكرام» مفعول له مع ذكر اللام فيهما، وهما أيضاً حائض المصنف اصطلاح القوم - كما يخالف في المفعول فيه - حيث سمي المفعول له مع ذكر اللام مفعولاً له، والجمهور يستعملون الحار والمحذور (المفعول به بواسطة حرف الجر) وإنما وجب تقدير اللام لأنها إذا ظهرت لزم الجر.

واعلم أن ما يذكر في تعليقات الأفعال أربعة: ١- اللام، نحو صرته للتأديب. ٢- والباء، كما في قوله تعالى: ﴿فَنظَمْنَا مِنْ الدِّينِ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ﴾. ٣- و«من»، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَل لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾. ٤- و«في» كما في قوله عليه السلام: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ الْبَارِ فِي هَرَّةٍ» أي لأجل هرة.

وتخص اللام بالذكر مع العلة لأنها الغالب في تعليقات الأفعال فلا يتأخر غيرها، وهو «من» والباء، و«في» مع أنها أيضاً من دواخل المفعول له.

تعريف التقدير: هو عبارة عن حذف الحرف عن اللفظ وإبقاء في الية، ولما كان الأصل هو إبقاء اللام في اللفظ والية، فلا حاجة في

إبقاءها في الية إلى شرط، بل إنما تكون الحاجة إلى الشرط في حذفها من اللفظ:

شرائط حذف اللام من المفعول له

ذكر المصنف لحذف اللام من اللفظ ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المفعول له فعلاً ومعنى حديثاً، وأما إذا كان عيياً، نحو جئتكَ للسمن فلا يحذف اللام.

والثاني: أن يكون فاعل الفعل العامل وفاعل المفعول له واحداً، نحو ضربته تأديباً، فإن فاعل الصرب وفاعل التأديب هو المتكلم، وأما إذا كان معaireً عنه فلا يحذف اللام، نحو جئتكَ لمحيثك إتيي.

والثالث: أن يكون المفعول له مقارباً للفعل المذكور في الوجود، أن يتحد زمان وجود أحدهما بعض من زمان وجود الآخر، نحو قدمت عن الحرب جيناً، فإن زمان الفعل وهو القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له، وهو الجين، وكذلك نحو شهدت الحرب إيقاعاً لصلح بين الفريقين؛ فإن زمان المفعول له وهو إيقاع الصلح بعض زمان الفعل، وهو شهود الحرب، وأما إذا لم يكن مقارباً له في الوجود، نحو أكرمتك اليوم لو عدي بذلك أمس، فلا يحذف اللام، لأن زمان الوعد (مفعول له) غير زمان الفعل، وهو الإكرام.

ضرورة هذه الشرائط: وإنما اشترط هذه الشرائط لأن المفعول له بهذه الشرائط يشبه المفعول المطلق، فيتعلق بالفعل العامل بلا واسطة مثل تعلق المفعول المطلق به، فيعمل فيه، وتظهر عليته، بخلاف ما إذا

٥- الخامس من المفاعيل الخمسة: المفعول معه

تعريف المفعول معه: أما لغة: فهو الاسم الذي فعل لمصاحبه فعل: بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، نحو استوى الماء والخشبة، أو يكون المفعول به مصاحباً له في وقوع الفعل عليه، نحو كفاك وريداً درهم، فهي الأول صدر الاستواء عن الماء لمصاحبه الخشبة، وفي الثاني وقع الكفاية على المخاطب لمصاحبه زيد، فتونه: «معه» مفعول مالم يستم فاعله أسند إليه «المفعول» كما أن «به» و «فيه» و «له» نائب الفاعل في قولك: «المفعول به»، والمفعول فيه، والمفعول له، فكما أن الضمير المجرور في هذه الثلاثة راجع إلى «ال» الموصول، كذلك الضمير المضاف إليه في «معه» راجع إلى «ال».

وأما كون «مع» في «معه» منصوباً مع أنه نائب الفاعل: ١- فلما لأجل تركه منصوباً، وجريانه على ما هو الأكثر عليه من بقاءه على النصب؛ لأنه لازم النصب، أي يستعمل منصوباً أبداً، ومن اختار النصب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (على قراءة النصب) ذهب إلى هذا المذهب، وهو تركه منصوباً على ما هو عليه الأكثر مع أن «هين» فاعل «تقطع» وجعل بعض أصحاب التعليقات هذا الرأي رأياً شريفاً حلوه عن الكلمات. ٢- وإما لجعله من قبيل قول الشاعر:

أهّم بأمر الخير لو استطيعه وقد جيل بين العير والزوان

فإن مفعول مالم يستم فاعله في «جيل» الضمير الراجع إلى

مصدره، أي جيل الخيلولة، وأوقع الحائل بين الحمار وبين نرو، فإن «ين» نروم ضميمته لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا يكون معادة: «الذي فعل فعل مصاحته على أن يكون الصميم الراجع إلى المصدر (معاً) معمول ما لم يسم فاعله، والصميم المحرور» (المصاف إليه لمع) راجع إلى الموصول (وهو الـ).

وأما اصطلاحاً: فهو اسم مذكور بعد الواو؛ لمصاحته معمول فعل لفظاً أو معنى.

فوائد القيود: ١- واحتز بقوله: «مذكور بعد الواو» عن مذكور بعد الماء وغيره؛ حيث لا يكون كذلك.

٢- وقوله «لمصاحته» متعلق لمذكور، أي يُذكر بعد الواو ليصاحب معمول الفعل، وأعاد المصاحبة معه، سواء كان ذلك المعمول فاعلاً، نحو استوى الماء واحشبة، أو مفعولاً، نحو كفك وزيداً درهم فاعلاً، وسواء كان ذلك الفعل لفظاً، كما في المثالين المذكورين، أو معنى نحو مالك وزيداً؟ أي ما تصنع أنت وزيداً، فالمعمول هنا فاعل وهو صميم «تصنع».

فإن قيل: قد وقع عمرو بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل، وهو زيد في المثال الآتي (جاءني زيد وعمرو) ومع ذلك لا يكون منصوباً ولا مفعولاً معه.

قلنا: المراد بمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل، إما في زمان واحد، نحو سرث وزيداً، أي في وقت واحد، وإما في

مكان واحد كقولهم: «لو تُرَكِبَ الباقي وقَصَلَتْها في مكان واحد
لرَصَعَتْها» فلا يرد عمرو في «جاءني ريد وعمرو» فإن الواو فيه لا تلي
إلا على المشاركة في أصل الفعل (وهو المحيى) دون المصاحبة في زمان
واحد، أو مكان واحد.

العامل في مفعول معه: وهناك ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الشيخ عبد القاهر، فإنه جعل الواو نفسها عاملة
فيما بعدها.

والثاني: مذهب الأحفش، وهو جعل الواو بمعنى مع معمولاً
للفعل، وأجرى إعرابها فيما بعدها كإجراء إعراب إلا فيما بعدها.
والثالث: مذهب الجمهور، وهو أن العامل في المفعول معه هو
الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع، وإنما وضعوا الواو موضع
«مع» لكونها أحصر، ولكونها للعطف الذي يقتضي الجمع بين
المعطوف والمعطوف عليه، فتناسب المعية.

الوجوه الثلاثة في المفعول معه

١- الأول: جواز الوجهين، فإذا كان عامله مذكوراً في اللفظ
ولم يجب العطف، جار فيه الوجهان: العطف، والنصب على أنه
مفعول معه، نحو جئت أنا وزيدٌ وزيداً، فالرفع لأجل العطف على
الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده بمفصل، والنصب على أنه مفعول
معه، وأما في نحو ضرت زيداً وعمراً فعين النصب في عمراً لوجوب
العطف.

٢- والثاني: تعيين النصب، فإذا امتنع العطف بتعين النصب، مثل جئت وريداً، فإن العطف فيه ممتنع لعدم تأكيد المتصل بالمفصل وعدم فصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

٣- والثالث: أن يكون العامل أمراً معنوياً مستتباً من العطف، ولم يمتنع العطف، ففي هذه الصورة يتعين العطف فإنه لا حاجة إلى اعتبار العامل المعنوي مع جوار وجه آخر وهو العطف، نحو ما يريد وعمر؟ وإن امتنع العطف بتعين النصب أيضاً (مثل الوجه الثاني) لأنه لا وجه لاعتبار غير النصب، نحو مالك وزيداً، وما شاك وعمر؟ والعطف ممتنع فيهما؛ لأن العطف على الصمير المحرور (كاف الخطاب) بلا إعادة الجار غير صحيح، ففي الأول الجار هو اللام، وفي الثاني هو المضاف، ولا يجوز عطف «عمر» على المضاف وهو الشأن؛ إذ السؤال عن شأن المخاطب وشأن عمرو لا عن شأن المخاطب ونفس عمرو.

ملحقات المفاعيل الخمسة

- ١- الحال: هي ما يبين هيئة الماعل (حين صدور الفعل عنه) أو هيئة المفعول به (حين وقوع الفعل عليه) أي صفتها في ذلك الحين.
- شرح التعريف: ١- فبذكر «الهيئة» نخرج ما يبين الذات (ذات الماعل والمفعول به) كالتمييز، نحو طاب ريد نفساً، أي نفسه.
- ٢- وبإضافة «الهيئة» إلى الماعل أو المفعول به نخرج ما يبين هيئة غيرهما، كصفة المبتدأ، نحو زيد العالم أخوك، فالعالم بين هيئة المتدأ، دون الماعل أو المفعول به.

٣ - وبقيد «الحين» خرجت صفة الفاعل أو المفعول به، فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً، سواء صدر الفعل عن الفاعل أو لم يصدر، وسواء وقع الفعل على المفعول به أو لم يقع، نحو صرب زيد، العالم عمر، أبلجهم.

٤ - واعلم أن كلمة «أو» لمنع الحلول، أي يمنع أن تكون حل ولم تين هيئة أحدهما، وأما الجمع بين بيان هيئة الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد راكبين فحائز، وكذلك صرب زيد عمرًا قائمين.

أنواع الفاعل والمفعول به باعتبار كونهما ذا الحال

الأول: أن يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام إما حقيقة، كما في قولك: صربتُ زيداً قائماً، فتاء المتكلم وزيد ملفوظان حقيقة، وإما حكماً، كما في قولك: «اريد في الدار قائماً» فالفاعل هو الضمير المستتر في متعلق الظرف، أي زيد استقر في الدار قائماً، فالضمير منقووظ حكماً، وفاعلية ذلك الضمير باعتبار اللفظ دون المعنى.

والثاني: أن تكون فاعليته ومفعوليته باعتبار المعنى الذي يفهم من محوى الكلام لا من لفظه، كما في قولك: «هذا زيد قائماً» لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام، بل باعتبار معنى الإشارة والتسوية لمفهومين من لفظ «هذا» لأن المتكلم لم يقصد بهاء التسمية واسم الإشارة «د» الإخبار عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام «أنه» و «أشير» ويكون زيد مفعولاً به لفظاً، بل مفعولية زيد إنما هي باعتبار

معنى «أشهر وأنته» الخارج عن لفظ الكلام المعتبر لصحة وقوع «قائماً» حالاً، والمفعولية معنوية لا لفظية.

١- وأعلم أنه ليس المراد من الفاعل والمفعول هما الحقيقي منهما، بل الأعم من الحقيقي والحكمي منهما، ليدخل مفعول ما لم يسم فاعله في الفاعل، نحو ضرب زيد قائماً، ويدخل المفعول معه والمفعول المصنف في المفعول به، نحو جئت وريداً قائماً، فقائماً حال من المفعول معه وهو ريداً، لكونه شريكاً للمتكلم في صدور الفعل عنه، فهو فاعل حكمي، وكذلك في قولك: كفك وزيداً درهم راكباً، فريداً مفعول به حكمي وقع راكباً حالاً عنه، ونحو ضربت الضرب شديداً، فشديداً حال عن الضرب لكونه مفعولاً حكمياً، كأنه قال: أوجدت الضرب شديداً.

٢- وكذلك المضاف إليه للفاعل أو المفعول به في حكمهما في صحة وقوع الحال عنهما؛ لأنه جاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فكان المضاف إليه هو الفاعل أو المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿يَبْلُ نَسْعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيمًا﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ فإنه يصح أن تقول: «بل نسع إبراهيم» بدل «ملة إبراهيم» ويصح أن تقول: «أن يأكل أخاه» بدل «لحم أخيه».

٣- وأيضاً إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، وكانت الحال حالاً عن المضاف إليه صح كونها حالاً عن المضاف أيضاً لكون المضاف فاعلاً أو مفعولاً به، فكان الحال عن المضاف إليه حال عن

المضاف، وإن لم يصح قيام المضاف إليه مقام المضاف، كما حذر في الأول - يعني كما أن في المثالين لأولين نكون حال المضاف حالاً عن المضاف إليه، كذلك في المثال الآتي تكون حال المضاف إليه حالاً عن المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مَصْبُوحٌ﴾ فقوله تعالى: ﴿مَصْبُوحٌ﴾ حال عن ﴿هَؤُلَاءِ﴾ ومضافه وهو «دابر» جزء منه فإن دابر الشيء هو أصله فالحال في الحقيقة حال عن ضمير «مقطوع» الراجع إلى «دابر» وهو مفعول مالم يسم فاعله، فصار حالاً عن الكل وهو «هؤلاء» باعتبار جزءه المضاف إليه.

أنواع عامل الحال وشرطها

أما عاملها فثلاثة أقسام:

الأول: الفعل، وهو إما لفظي، نحو صربت زيدا قائماً، وإما تقدير، نحو زيد في الدار قائماً (أي استقر في الدار قائماً) فالطرف مقدر بالفعل.

والثاني: شبه الفعل، وهو ما يعمل عمل الفعل ويشتمل على حروفه، وله ثلاثة أمثلة ١ - كاسم الفاعل، نحو زيد ذاهب ركباً (في المصنوع) وزيد في الدار قاعداً (في المقدر) والطرف مقدر باسم الفاعل (أي مستقر في الدار)، ٢ - وكاسم المفعول، نحو زيد مضروب قائماً، ٣ - وكاحقة المشبهة، نحو زيد حسن ضاحكاً.

والثالث: معنى الفعل المستبطن من فحوى الكلام من غير اعتباره صراحة أو تقدير، وله خمسة أمثلة: ١ - كالإشارة والتنبيه في «هذا زيد

قائماً» ٢- والبداء في «يا زيد قائماً» ٣- والسمي في «ليث عبد» مقبلاً» ٤- وانترجي في «العه في الدار قائماً» ٥- والتشبيه في «كأنه أسد صائلاً» فالعامل فيها في الحال هو أنته وأشير وأدعو، وأنتى، وأرجو، وأشبهه.

وأما شرط الحال فاثنتان: ١- الأول: أن تكون بكرة؛ لأن الكرة أصل في الاسم، والعرص الذي هو تقييد الحدث المسوب إلى ذي الحال يحصل بالسكير، والتعريف رائد على العرص لا حاجة إليه.

٢- والثاني: أن يكون صاحبها معرفة في غالب موادها، أي أكثرها، لأن دا الحال محكوم عليه (مستداً) في المعنى، فكان الأصل فيه لتعريف، وإما قلنا: «في غالب موادها» لأن مواد وقوع الحال على قسمين القسم الأول: له خمسة أمثلة، الأول: أن يكون فيه دو الحال بكرة موصوفة، نحو جاءني رجل من بني تميم فارساً.

والثاني: أن يكون بكرة مفعية عن التعريف لاستعراقها جميع أماراتها (فصارت كالعرفة) كما في قوله تعالى: ﴿ففيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ «مرأ من عمداً» بشرط أن يكون «أمراً» حالاً «من كل أمر» بخلاف ما إذا كان حالاً من الصمير المستر في «حكيم» فإنه لا يكون فيه استغراق جميع الأفراد لعدم رعاية «كل» فيه.

والثالث: أن تكون حاله بكرة واقعة في حيز الاستفهام، نحو هل أناك رجل ركباً.

والرابع: أن تقع تلك الكرة بعد «إلا» نقضاً لمي ما قبلها، نحو

ما جاءني رجل إلا راكباً.

والخامس: أن تكون الحال مقدمة على صاحبها، نحو جاءني راكباً رجل، ففي هذه الأمثلة يكون ذو الحال نكرة.

والقسم الثاني. ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وأكثر أمثلة الحال إنما يقع من هذا القسم، فإذا وقعت الحال من القسم الثاني شرطها أن يكون صاحبها معرفة. فمعنى «أكون صاحبها معرفة عالماً» هو في أكثر المواد والأمثلة، فلا ينافي الشرطية التي تقتضي الكلية والعموم.

الجواب عن الأمثلة التي يتوهم أن الحال فيها معرفة

وأما قول الشاعر: «وأرسلها العراك» وقول القائل: «مررت به وحده» و «فعلته بجهذك» فمأول ""بالكرة.

أما قول الشاعر فتعالم البيت هكذا:

وأرسلها العراك ولم يردها ولم يُشْفِقْ على نَقْصِ الدحال

شرح غريب البيت: البيت للبيد يصف حمار الوحش والأثن.

١- الإرسال: التخلية بين المرسل وما يريد.

٢- والعراك: التزاحم بين الأشياء.

٣- ولم يردها: لم يمنعها.

٤- ولم يشفق: لم يخف.

(١) بل الشرطية مهملة يكفي لها التحقق في بعض الأفراد.

٥- ولتقص: عدم إتمام الشرب.

٦- والديحال: هو الدخول بين بعيرين عطشانين ليشرب من الماء لا يمكنه الشرب، والمراد به هنا مداخنة البعض في العضر.

معنى البيت: أرسل حمائر الوحش الأثس (الأثس من الحمائر) حال كونها متراحمة ولم يمنعها عن التراحم، ولم يخف عن عدم إتمام شرب البعض للماء لمداخنة بعضهم بعضاً.

وتأويل هذه الأمثلة على وجهين: الأول: أنها ليست أحوالاً حتى يرد عليها الإشكال، بل مصادر لأفعال محدودة، أي كل واحد منها معمول مطلق حذف عامه، وتقدير العبارة هكذا. ١- أي معترك العراك (تراحم مزاحمة) ٢- أي مررت به يتردد انفراده. ٣- أي فعلته بجهده جهده، فالمصادر مع عاملها المحذوف وقعت أحوالاً عن الصحير الواقع قبلها، فالعامل مع فاعله ومفعوله جملة، واجمعة نكرة حكماً، والحاصل أن الحال فيها الجملة للمعية لعملة في تلك المصادر - دون نفسها -.

والثاني: أن كل واحد منها معرفة وُصِفَتْ في موضع النكرة، فالتقدير: وأرسنها معتركة، ومررت به مفرداً، ومعهته مجتهداً، والصورة وإن كانت معرفة، ولكن في المعنى نكرة، كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة؛ لكون الإضافة فيه لفظية.

وجوب تقديم الحال على ذي الحال

وقد مر أن الغالب في صاحب الحال هو المعرفة، ولكن قد يكون

صاحبها مكرة، فإذا كانت مكرة وجب تقديم الحال على صاحبها، بشرط ألا تكون الحال مشتركة بين المكرة والمعركة، نحو جاءني رجل ويريد راكيب، فإنه لا يجب التقديم حينئذ، وكذا لا يجب التقديم إذا تخصصت المكرة بالصيغة، نحو جاءني رجل عالم قائماً، وإنما يجب التقديم في صورة التكرار ليتخصص المكرة بتقديم الحال عليها، لأنها في المعنى متداً وخير، وحق المبتدأ المكرة أن يتقدم عليه الخبر وجوباً، كما في الدار رجل، ولأن في تأخير الحال تنبئ الحال بالصيغة إذا كانت منصوبة، نحو قولنا ضربت رجلاً قائماً، فلا يفهم أن قائماً صفة لـ «رجلاً» أو حال عنه، فإذا قُيِّم وقيل: ضربت قائماً رجلاً يرون الالتباس، ويتخصص «رجلاً» بتقديم «قائماً» عليه، ثم وجب تقديمه حال في سائر الأمثلة مع عدم الالتباس طرداً للباب.

عدم جواز تقديم الحال على

العامل المعنوي وعلى الجار والمجرور

واعلم أن العامل في الحال كما ذكرنا أحد الثلاثة الفعل أو شبهه، أو معناه، والمراد بمعنى الفعل ما يفهم من محو الكلام لا من لفظه، مثل «أنته وأشير» المفهومين من هذا، وأشته المفهوم من كان ومثاله، فعامل الطرف (سواء كان مقدراً بالفعل أو اسم الفاعل) وعامل الجار والمجرور أيضاً خارجان عن العامل المعنوي، وداحلان في الفعل أو شبهه، فلا تتقدم الحال على المعنوي بالاتفاق، إلا في قول القائل: «رند قائماً كعمرو قاعداً»، فالعامل هنا هو التشبيه المفهوم من

«الكاف» قدمت الحال (قائماً) عليه؛ لأن كون زيد مستداً إما يصح بعد تشبيهه في حالة القيام على عمرو في حالة القعود، وهذا موقوف على تقديم «قائماً»، كما هو الطاهر

الاختلاف في تقديم الحال على الطرف

١- مذهب سيويه:

إذا كان العامل طرفاً أو شبهه (كالجار والمجرور) لا يجوز تقديم الحال عليه عند سيويه أصلاً لضعف الطرف في العمل، فلا يصلح أن يعمل في المعمول المتقدم، أو لأن الطرف داخل في العامل المعنوي عند البعض.

٢- مذهب الأحفش: وجوز الأحش تقديم الحال على الطرف

بشرط تقدم المستداً على الحال، نحو ريد قائماً في الدار، وأما إذا تأخر استداً عن الحال (نحو قائماً ريد في الدار، وقائماً في الدار زيد) فيمتنع تقديم الحال على الطرف اتفاقاً، فهذان المثالان مموعان

٣- وقال بعضهم: إن الحال تشبه الطرف، لما فيها من معنى

الصرية، لا أن الطرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف، وأما الحال، فلا تتقدم على العامل المعنوي

وأما إذا كان الطرف داخلاً في العامل المعنوي، فلا يصح تقديم

الحال عليه مطلقاً.

عدم جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور

وكذلك لا تقدم الحال على ذي الحال المجرور على الأصح.

واعلم أن ذا الحال المجرور على قسمين: ١- الأول: مجرور بالإضافة، نحو «اجاءتي محمداً» عن الثياب ضاربةً زيداً، فمجرداً حال عن زيد. وهو مضاف إليه لصاربة، و«ضاربة» فاعل «اجاءتي»

٢- والثاني: مجرور بحرف الجر، نحو «ذهبت راکبةً بهدً» و«راکبةً» حال عن «هد» وهو مجرور بحرف الجر.

فكما أن المضاف إليه (وهو زيد في المثال الأول) لا يتقدم على المضاف، وكذلك الحال التي هي تابعة للمضاف إليه لا تتقدم على المضاف، وكذلك المجرور (وهو هد في المثال الثاني) لا يصح تقديمه على جاره، فتقديم تابعه (وهو الحال) أيضاً غير صحيح على الجار عند سبويه وأكثر البصريين.

ونقل عن البعض حوار تقديم الحال على دي الحال المجرور بحرف الجر، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّبَاسٍ﴾ و«كافّةً» حال عن «الباس» المجرور باللام، ومقدم عليه.

وجه الفرق بين المجرور بالإضافة والمجرور بحرف الجر: أن حرف الجرّ يجعل الفعل متعدياً، كاهمرة في باب الإفعال والتضعيف في باب التضعيل، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإن معنى «ذهبت راکبةً بهدً» أذهبت راکبةً هدأً، فالمجرور إنما يكون مجروراً بحسب اللفظ دون المعنى، فوجود حرف الجرّ كعدمه، فلا يلزم تقديم تابع المجرور على جاره.

وأجاب المانعون عن هذه الآية بثلاثة أجوبة:

١- فعند الزجاج «كافة» حال عن «الكاف» (دون «الناس» المجرور) والتاء للمبالغة.

٢- والرمحشري جعل «كافة» صفة للمصدر المحذوف أي إلا رسالة كافة، فيكون نصه على المصدرية

٣- وقال بعضهم: إنه مصدر كالكادية والعافية، فيكون معمولاً مطلقاً، أي تكف الناس كلهم عن المعاصي كفاً.

وقال الشارح الجامي بعد نقل هذه الأجوبة: «والكل تكف وتعتف» يعني الأصح كونه حالاً متقدمة.

ما يصح أن يقع حالاً. ولما كان جمهور السحاة شرطوا في الحال الاشتقاق، وأولوا الحال الجامد بالمشتق رد عليهم ابن الحاجب وقال: «وكل ما دل على هيئة (هيئة الماعل أو المفعول به) صح أن يقع حالاً من غير التأويل، لأن المقصود من ذكر الحال بيان الهيئة، وهو حاصل بالجامد أيضاً فلا حاجة إلى الاشتراط وتكلف التأويل.

ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق

مثال الجامد الذي وقع حالاً: نحو قولهم: «هذا بُسرٌ أطيب منه»

رُطْباً» السر: ما بقي فيه حموضة، والرطب: ما فيه حلاوة صرفة، فهما - مع كونهما جامدين - حالان؛ لدلالتهما على صفة السرية، والرطوبة، ولا حاجة إلى تأويل السر بالمُبْسِر، من أسر النخل إذا صار ما عليه بسراً، ولا إلى تأويل الرطب بالمُرْطَب، من أرطب النخل إذا صار ما عليه رُطْباً.

والعامل في «رطباً» (أطيب) بانفاق السحاة، وفي «بسرأ» أيضاً هو العامل عند محققهم.

وتقدّم «بسرأ» على اسم النفضيل (أطيب) مع ضعفه في العمل، لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتارين مختلفين يلزم أن يلي كل من الحالين متعته، (وهو ذو الحال) والبسرية تعلقت بالمشار إليه بـ «اهد» من حيث أنه ضمير في أطيب ومفضل، ولكن أقيم الاسم الظاهر (هو أصيب) مقام ضميره، وأوجوا أن يتصل بسراً به، والرطوبة تعلقت بذلك المشار إليه من حيث أنه مفصل عليه، وهو ضمير «منه» فيجب أن يتصل «رطباً» به.

أقسام الحال وروابطها: وها ستة أقسام، الأول: أن تكون مفردة، نحو جاءني ريد ركباً، ف «راكباً» حال مفردة لا تحتاج إلى الرابط - غير الضمير المستتر في ركباً -.

الثاني: أن تكون الحال جملة خبرية، أما صحة كونها جملة فدلالتها على هيئة ذي الحال، كالمفردات، فيصح أن تقع حالاً مثلها، وأما كونها خبرية محتملة للصدق والكذب، فلأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال، فإن إجراءها عليه في قوة الحكم بها عليه، والجملة الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء.

ثم لاشك أن الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها، والحال تكون مرتبطة بذي الحال، فإذا وقعت الجملة حالاً لابد لها من رابطة تربطها إلى صاحبها، وتلك الرابطة هي الواو والضمير.

ثم تلك الجملة على خمسة أقسام: ١- وهي الجملة الاسمية، ٢- والجملة الفعلية التي يكون فعلها مصارعاً مثبتاً، ٣- والفعلية التي فعلها مصارع منفي، ٤- والفعلية التي فعلها ماض مثبت، ٥- والفعلية التي فعلها ماض منفي، وتلك خمسة كاملة.

١- فالإسمية تكون مشتملة ١- إما بالواو والضمير معاً، ولقوة الجملة الإسمية في الاستقلال ناسب أن تكون الرابطة فيها في عاية القوة، نحو جئت وأنا راكب (في المتكلم) وجئت وأنت راكب (في المخاطب) وجاءني زيد وهو راكب (في الغائب).

٢- أو بالواو وحدها، لأنها تدل على الربط في أول الأمر فكتفى بها، مثل قوله عليه السلام: «كثّ بياً وأدم بين الماء والطين».

واعلم أن الاكتفاء بالواو وحدها في الربط أو بالواو مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقنة (نحو قائم في جاءني زيد وهو قائم) دون الحال المؤكدة، فإن الواو لا تصح فيها، نحو «هو الحق لا شك فيه» و«الاشك فيه» الرابط فيها الضمير في «فيه» لأن الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما.

٣- أو بالضمير وحده على ضعف؛ لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء (مثل الواو) فلا يدل على الربط في أول الأمر، نحو كلمته فوه إلى في، فجملة «فوه إلى في» حال والرباط هو ضمير «فوه» والصحيح القوي أن يكون بالواو وحدها وإن لم يكن معها ضمير

٢- والفعلية التي فعلها مضارع مثبت تكون مشتملة على الضمير وحده، لمشابهة المضارع - لفظاً أو معنى - لاسم الفاعل المستعني عن الواو، نحو جاءني زيد يسرع.

والساقى، أي المضارع المنفي، والماضي المثبت، والماضي المنفي تكون بالواو والضمير معاً، أو بأحدهما وحده بلا ضعف.

٣- مثال المضارع المنفي، نحو جاءني زيد وما يتكلم علامه، (بالواو والضمير) أو جاءني زيد ما يتكلم علامه، (بدون الواو) أو جاءني وما يتكلم عمرو (بدون الضمير).

٤- والماضي المثبت، نحو جاءني زيد وقد خرج علامه، أو جاءني زيد قد خرج علامه، أو جاءني زيد وقد خرج عمرو.

٥- والماضي المنفي، نحو جاءني زيد وما خرج علامه، أو جاءني زيد ما خرج علامه، أو جاءني زيد وما خرج عمرو.

دخول قد على الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالاً

واعلم أن لفظة «قد» في اللغة تأتي لتقريب الزمان الماضي إلى الحال، ولابد في الماضي المثبت إذا وقع حالاً من دخول لفظة «قد» لتدل «قد» على قرب زمان الماضي إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال (في الحال عن الفاعل) أو زمان وقوع الفعل على ذي الحال (في الحال عن المفعول) وهذا هو المعنى المجازي للفظ «قد» لأن معناه الحقيقي هو تقريب زمان ماضي إلى زمان حال التكلم دون حال الفاعل أو المفعول به. وإنما تحمّل «قد» على هذا المعنى مجازاً لأن

امصادر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أن مصيته إنما هو بالنسبة إلى زمان تعامل، فيلزم أن يكون الركوب في قولنا: «جاء زيد راكباً» مقدماً على المحيى مع أن المطلوب هو مقارنة الركوب بالمحيى، أو تأخيره عنه، لأن زمان الحال الاصطلاحية لا بد أن يكون متحداً مع زمان العامل، فلا بد من «قد» حتى تقرب الحال إلى العامل، فيقارن زمانها زمانه.

وهذا (لروم «قد» في الماضي المثبت إذا وقع حالاً) مذهب الصريين، بخلاف مذهب الكوفيين؛ فإنهم لا يوجبون «قد» لا طاهرة ولا مقدرة، وكلمة «قد» تكون إما طاهرة في اللفظ، نحو جاءني زيد قد ركب غلامه، وإما مقدرة منوية، نحو قوله تعالى: ﴿جاءوكم حصرت صدورهم﴾ أي قد حصرت صدورهم، وهذا عند غير سيبويه والمبرد؛ فإنهما لا يجوزان حذف «قد» عن اللفظ، فسبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حصرت صدورهم﴾ بـ «قوماً» حصرت صدورهم، فيكون «قوماً» حالاً، وجملة «حصرت صدورهم» صفة له، فالحال هو الموصوف المحذوف، والمبرد يجعل جملة «حصرت صدورهم» دعائية أي حصر الله صدورهم، وأما الماضي المنفي إذا وقع حالاً فلا يشترط فيه «دخول قد» لأن النفي يكون مستمراً بلا قاطع، فيشمل زمان الفعل العامل، ولا حاجة إلى «قد» نحو جاء زيد وما ركب.

حذف عامل الحال

١- وقد يكون حذف عامها جائزاً إما لقيام قرينة حالية،

كقولك للتهني للسفر: «راشداً مهدياً» أي سر راشداً مهدياً، بقرينة حال المخاطب الشارع في السفر.

وقوله مهدياً، إما صفة لراشداً، أو حال بعد حال، وإما لقيم قرينة مقالية، كقولك: «راكباً» لمن يسألك كيف جئت؟ أي جئت راكباً بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجْمَعَ عِظَامُهُ بِبَنِي قَادِرِينَ﴾ أي بلى يجمعها قادرين.

٢- وقد يكون حذف عاملها واجباً إذا كانت حالاً مؤكدة.

تعريف الحال المؤكدة: وهي التي لا تنتقل من صاحبها (عالم) مادام موجوداً، مثل العطوفية في المثال الآتي، فإنها لا تنتقل عن الأب غالباً.

تعريف الحال المنتقلة: وهي التي تنتقل من صاحبها، مثال الأول: نحو زيد أبوك عطوفاً، ومثال الثاني: نحو جاءني زيد ركباً، فالركوب ينتقل من زيد.

مثال حذف العامل وجوباً: نحو زيد أبوك عطوفاً، فإن العطوفية (كما ذكرنا) لا تنتقل عن الأب في عالم الأمر، وتقدير العامل أي أحققه (بفتح الهمزة وضمها) أي أثبت (بوتة لك) حال كونه عطوفاً، (سواء كان من تحقق الأمر أو من أحققه بمعنى ثبت أو أثبت).

وقال صاحب المفتاح: أحق التقديرات (في العامل المحذوف) عدي أن يقدر يحني عطوفاً، أي يميل ويتوجه إليك عطوفاً.

شرط وجوب حذف عامل الحال

وشرط وجوب حذف عاملها أن تكون الحال مؤكدة لمضمون
جملة اسمية، كما في المثال المذكور، فإن زيد أبوك جملة اسمية، و
«عطوفاً» تأكيد لها.

١- وأما إذا كانت تأكيداً لبعض أجزاء الجملة الاسمية فلا يجب
حذفه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ فإن «رسولاً»
حال وتأكيد للجبر، وهو فعل «أرسلنا» لا للجملة كاملة.

٢- وإذا كانت تأكيداً للجملة فعلية فإنه لا يجب حذف عاملها،
كما في قوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ فإن صاحب الكشف قال: إن
«قائماً» حال مؤكدة من فاعل «شهد»^(١) وهو جملة فعلية، والعامل هو
«شهد» المذكور.

٣- ولا بدّ لها من اعتبار قيد آخر، وهو أن يكون تركيب تلك
جملة اسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلاً فيكون عاملها
مذكوراً، فكيف يجب حذفه؟ نحو قول القائل: «الله شاهد قائماً
بالقسط» والجملة الاسمية هي «الله شاهد» وأحد الخرائين وهو شاهد
عامل في الحال (قائماً) ومذكور.

(١) «شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط» (ال عمران)

٢- بحث التمييز

التمييز في اللمعة: بمعنى المميز (اسم الفاعل) لأن هذا الاسم يميز مراد المتكلم عن غير مراده.

وفي الاصطلاح: هو اسم يرفع الإبهام الثابت بالوضع عن ذات مذكورة أو مقدرة، نحو: هذا رطل زيتاً، وطاب ريد نفساً.

فوائد القيود: ١- نخرج بقوله: «يرفع الإبهام» البديل، فإنه لا يزيل الإبهام؛ لأن البديل منه بعد ذكر الدل أيضاً في ناحية، فليس في الدل رفع الإبهام عن شيء، بل هو ترك مبهم (البديل منه) وإيراد معين (وهو البديل).

٢- واحترز بقوله: «الثابت بالوضع» عن «جارية» في قول القائل: «رايتُ عباً جارية» فإن «جارية» يرفع الإبهام عن «عباً» ولكن ذلك الإبهام غير ثابت بالوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له (للمفظ العين).

٣- وكذلك يقع به الاحتراز عن أوصاف المهمات، (كأسماء الإشارة والموصولات) نحو «الرجل» في «هذا الرجل» فإن «هذا» مثلاً إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في الجزئيات (كما هو رأي التفتازاني) أو موضوع لكلي جزئي جزئي منه (بواسطة ذلك المفهوم الكلي، كما هو رأي الآخرين) ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي، ولا في

واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له (إذا كان وضعه للجريئات) أو تعدد المستعمل فيه (إذا كان وضعه للمفهوم الكمي) فتوصيفه بـ «الرجل» يرفع هذا الإبهام (الذي يكون لأجل تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه) لا الإبهام الواقع في الموضوع له لأجل كونه موضوعاً له.

٤- وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك: «أبو حمص عمر» فإن كل واحد من أبي حمص وعمر موضوع لشخص واحد معين لا إبهام فيه، لكن لما كان عمر أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حمص، لعدم الاشتهار، لا لأجل الإبهام الوضعي، فإنه لا إبهام فيه وضعاً.

٥- واحترز بقوله: «عن ذات» عن البعث والحال؛ فإنهما يرفعان الإبهام الواقع في الوصف، لا في الذات.

وتحقيق ذلك أن الواضع لما وضع الرطل مثلاً لنصف من فلا شك أن الموضوع له (لرطل) معنى متعين متميز عما هو أقل من النصف كالربع، وكذا متميز عما هو أكثر من النصف، كمن ومئين، ولا إبهام في الرطل إلا من حيث جنسه، فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أن ذلك المقدار من أي جنس، من جنس العسل أو الحل أو غيرهما، وكذلك لا إبهام فيه إلا من حيث وصفه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أن ذلك الرطل عدادي أو مكّي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع، يؤتى بصفة أو حال، فيقال: رطل

بغدادى، أو يقال: هذا رطل زيتاً، فزيتاً يرفع الإبهام عن الدابة، لا البعث والحال، فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف كما مر.

٦- وأشار بقوله: «مذكورة أو مقدرة» إلى قسمي التمييز. والمذكورة نحو رطل زيتاً، والمقدرة نحو: طاب زيد نفساً، فإنه في قوة قولنا: «طاب شيء منسوب إلى زيد» ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر.

والقسم الأول من التمييز: (هو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة) يرفع الإبهام عن مفرد مقدار غالباً، أي في أغلب المواد وأكثرها، لأن الإبهام في المفرد أكثر، وذلك المقدار المفرد له خمسة أنواع:

١- الأول: أن يكون متحققاً في ضمن عدد، نحو (عندي) عشرون درهماً.

٢- والثاني: أن يكون متحققاً في ضمن الوزن، نحو (في الإناء) رطل زيتاً، والرطل نصف المن - كما ذكرنا من قبل - وعندي منوان سمناً.

٣- والثالث: أن يكون في ضمن الكيل، نحو (له عليّ) قعيزان برّاً.

٤- والرابع: أن يكون في الذراع، نحو (هذا) ذراع ثوباً.

٥- والخامس: أن يكون في المقياس (المماثلة قدرأ) نحو على التمرة مثلها ربدأ، وليس المراد بالمقدار في هذه الأمثلة ما يُقدَّر.

الشيء أي اسم الآلة، بل المراد المقادير، أي الأشياء التي عُرفت
مقدارها لأن التمييز في قولك: عندي عشرون درهماً، ورطل زيتاً،
وقفزان برّاً، وذراع ثوباً، وعلى التمرة مثلها ريداً، هو المحدود،
والمزبور، والمكيل، والمذروع وإنما اقتصر ابن الحاجب في غير المحدود
على الأمثلة الثلاثة، (رطل ريداً، مسوان سمّاً: على التمرة مثلها ريداً)
لأنه أراد التبيه على أن ما يتم به المفرد لمطابق أحد الأمور الثلاثة:
التوين، ونون التثنية، والإضافة) - كما يفهم من تلك الأمثلة - ولهذا
م يذكر أقسام المقادير كاملاً، وكرر بعضها (رطل ريداً ومسوان سمّاً،
لأن كيهما موزون).

والمراد بتسام الاسم بها: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته إلى
شيء آخر، فإن الاسم الموزن لا يضاف بدون سقوط التوين، وكما
الذي فيه نون الجمع أو نون التثنية، والمضاف لا يضاف مرة ثانية حين
بناء الإضافة الأولى.

فإذا تم الاسم بأحد هذه الأشياء صار مشابهاً بالفعل في إتمامه
بالفعل، وصيرورته كلاماً تاماً به، فصار التمييز المذكور بعد ذلك
لاسم مشابهاً للمفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كوقوع المفعول بعد
تمام الفعل بالفاعل - فكما أن حق المفعول أن يقع بعد تمام الكلام،
ويكون منصوباً كذلك التمييز الواقع بعد ذلك الاسم يكون منصوباً،
ليشبه ذلك الاسم الفعل التام بالفاعل، ويعمل الصبب فيما بعده.
وهذه الأشياء (نون التثنية ونون الجمع والإضافة) إنما قامت مقام

الفاعل لكونها في آخر الاسم، كما أن الفاعل يكون عقب الفعل ولذا لا يصح نصب في المثال الآتي: عمدي الراقود خلاً، (والراقود كـيل حاص لمعرفة مقدار المائعات) وإنما لا يصح؛ لأن لام التعريف الداخلة على أول الاسم (الراقود) مع تمام الاسم به، وعدم جواز إضافته لا يجعل الاسم منصوباً لأجل التمييزية، فلا يصح نصب خلاً

قد يكون تمييز غير العدد مفرداً، وقد يكون جمعاً

١- إذا كان التمييز جنساً يكون مفرداً، وإن كان المميز (بفتح الياء) مشئى أو مجموعاً، نحو طاب زيد طعاماً، وطاب رجلان طعاماً، وطاب رجال طعاماً.

تعريف الجنس اللغوي: هو ما يتشابه أجزائه، ويقع مجزئاً عن التاء على القليل والكثير، (أي يتشابه أجزائه في إطلاق اسم الكل عليها، فكما يطلق الاسم على الكل يطلق على كل جزء منه) فلا حاجة إلى تشبيهه وجمعه، كالماء، والتمر، والزيت، والضرب، بخلاف رجل وفرس، فإنهما اسم جنس يطلق على واحد منهما، فلا يقال لرجلين أو رجال، ولا لفرسين أو أفراس: «الرجل وهرس».

إلا أن تقصد الأنواع، أي ما فوق النوع الواحد مشئى كان أو مجموعاً؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها، فلا بد من أن يشئى أو يجمع، والمراد بالأنواع الأفراد، سواء كانت أفراداً شخصية أو نوعية، فيشمل العدد، نحو طاب زيد يجلسين، والنوع، نحو طاب زيد يجلسين (بفتح الجيم في الأول وكسره في الثاني) فلم تق الحاجة إلى

الإشكال ثم إلى الجواب المنطقي.

٢- وإذا كان التمييز غير جنس، ولم يقصد الواحد، يجمع (التمييز) جوازاً، أي يُورد على ما فوق الواحد، (مشى كان أو مجموعاً) نحو عندي عدلٌ ثوبين أو أثواباً.

وقد مرّ أن تمام المقرد المقدار بأحد الأشياء الأربعة (التووين، وبنون التثنية، وبنون الجمع والإضافة) فالاسم النام بالتووين أو بنون التثنية جازت إضافته إلى تمييزه بعد إسقاط التووين أو بنون التثنية عنه، وتكون هذه الإضافة بيانية، وإنما تجوز إضافته لحصول العرض بها، وهو رفع الإبهام مع التخفيف في اللفظ، نحو رطل ريت ومساوئ ممن.

وأما مع نون الجمع أو الإضافة، فلا تجوز إضافته، إلا قليلاً في بنون الجمع، نحو «عشرو درهم» وأما في الإضافة فلا تجوز إضافته لثلاث يزم إضافة المضاف مرة ثانية، وأما إضافة ما فيه نون الجمع إلى غير المميز (بكسر الياء) فجائز بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه، نحو (عندي) عشرون، و (اليوم) عشرو رمضان، (أي عندي عشرون علامة) واليوم عشرون من رمضان) وأما لو أضيف ما فيه نون الجمع إلى المميز، مرم الالتباس في بعض الصور، فلا تجوز الإضافة، مثلاً عند إضافة عشرين إلى رمضان (عشرو رمضان) ولو أريد منه عشرين شهر رمضان يكون تمييزاً، ولو أريد منه اليوم العشرين من رمضان، يكون غير تمييز، فالاعتبار الأول لا تجوز الإضافة لمخافة الالتباس، وبالاختار الثاني أيضاً لا تجوز مع قلّة ليكون باب عدم الإضافة مطرداً، فثبت أن

إضافة ما فيه نون الجمع إلى غير المميز (بكسر الياء) جائرة بالانحاق بشرط عدم خوف الالتباس.

والقسم الأول (هو ما يرفع الإبهام عن ذات المذكورة) كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار، كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار، (أي عما ليس بعدد، ولا وزن، ولا ذراع، ولا كيل ولا مقياس) نحو هذا خاتم حديد، فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس الذي صُنع منه، وتام بالتنوين، فاقضى تمييزاً.

خفض التمييز: والخفض بالإضافة في تمييز غير المقدار أكثر استعمالاً؛ للحصول الغرض (رفع الإبهام) مع الحقة (ب حذف التنوين) ولقصور غير المقدار في طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقتضية للتمييز هو المقادير، وأما غيرها فليس مثلها.

والقسم الثاني من التمييز: (وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة) يرفع الإبهام عن نسبة موجودة في جملة، أو فيما شابهها، أو في إضافة، ولما كان الإبهام في طرف النسبة (المسند) يستلزم الإبهام في النسبة، ورفع الإبهام عن النسبة يستلزم رفعه عن الطرف، قال: «يرفعه عن نسبة» مقتضراً على النسبة تنبيهاً على أن تقابل هذا القسم الثاني للمفرد المذكور في القسم الأول بمجرد النسبة فقط، أي يكون رفع الإبهام في الأول عن غير النسبة، وفي الثاني عن النسبة.

١ - أمثلة رفع الإبهام عن نسبة الجملة، نحو طاب زيد نفسه وأباً وأبوة، وداراً، وعلماً.

والاسم الذي صار السميز منصوباً لأجله وهو زيد (أي الفاعل) هنا، يقال له المنصب عنه، فالتمييز في هذه الأمثلة غير داراً وأباً خاص بالمنتصب عنه، أي يكون صفة له، فأما في «داراً» فالطيب خاص بمتعلقه وهو الدار، أي يكون الطيب صفة متعلقه، و«أباً» يحتمل أن يكون لكليهما أي هو طيب من حيث إنه أب أو أبوطيب.

٢- أمثلة رفع الإبهام عن نسبة شبه الجملة: نحو زيد طيب نفساً وأباً، وأبوةً، وداراً، وعلماً، ففي المثال الأول يكون التمييز لمنتصب عنه، وفي الثاني يصلح أن يكون لما انتصب عنه (وهو صميم طيب راجع إلى زيد) ويصلح أن يكون لمتعلقه وهو أبوه، يعني الطيب هو زيد نفسه أو أبوه، وفي المثال الثالث والخامس يكون التمييز لما انتصب عنه، وفي المثال الرابع (داراً) يكون التمييز لمتعلقه، فذكر المصنف لكل من الجملة وشبهها خمسة أمثلة.

أقسام شبه الجملة: ثم لشبه الجملة ستة أقسام:

١- اسم الفاعل: نحو الخوض ممتلئ ماءً ٢- واسم المفعول، نحو الأرض مفتحة عيوباً. ٣- والصفة المشبهة، نحو: زيد حسن وجهاً ٤- واسم التفضيل، نحو: زيد أفضل أنا. ٥- والمصدر، نحو: أعجني طيبه أباً، وكذا كل ما فيه معنى الفعل يرفع التمييز الإبهام عن سببه، ويكون شبه جملة، نحو: حبسك زيد رجلاً، وهذا هو القسم السادس.

٣- وذكر لتمييز الذي يرفع الإبهام عن نسبة الإضافة ستة

أمثلة. نحو يعجبي طيبه نفساً، وأباً، وأبوةً، وداراً، وعسماً، (ومن عجائب المصنف أنه كرر هذه الأمثلة الخمسة ثلاث مرات) والله دزه فارساً (هذا هو المثال السادس).

شرح هذه المقولة: انذر في اسعة: ما يذُر من السماء، أي يرل من مطر، وما يذُر ويرل من صرع العنم من اللبن، وفي الاصطلاح: ما يصدر من الممدوح من فعل الخير، وإنما ينسب إلى الله تعالى للتعجب، فإن الأشياء العجيبة تُنسب إلى الله عادة، يقال: «الله دَر فلان» أي ما أعجب فعله، والعرب يريدون به الخير، فإن في اللبن خيراً كثيراً عندهم.

والفارس. اسم الفاعل، إقما من الفراسة (بفتح الفاء) مصدر من فرس بمعنى الخدقة في أمر الخيل، ومعرفة خواصها وتربيتها، وما من الفراسة (بكسر الفاء) بمعنى التفرس، أي الاستدلال من ظاهر الشيء إلى باطنه.

ومعنى «الله دزه فارساً» أي من جانب الله خيره، لا من عند غيره من جهة خدافته بأمر الخيل ومعرفة خواصها، أو من جهة استدلاله من الظاهر إلى الباطن.

وإما أورد المصنف هذا المثال لأمرين: الأول: إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة.

والثاني: أن التمييز فيه يصلح أن يكون تمييزاً عن سببة على أن يكون مرجع لصمير فيه معلوماً (أي كان الضمير راجعاً إلى شخص

معلوم) ويكون الإبهام في نسبة الدرّ إلى ذلك الشخص، مع أن صاحب «المفصل» جعله مثلاً للتمييز عن مجرد غير مقدار (وهو كونه خيراً).

مطابقة التمييز لما انتصب عنه

وقد ذكرنا أن التمييز قد يكون نصاً في كونه صفةً للمتصّب عنه، وقد يكون نصاً في كونه صفةً لمتعلّقه، وقد يكون محتملاً لهما.

١- فإن كان التمييز الذي ليس نصاً في المتصّب عنه اسماً، وبصح التعبير به عن المتصّب عنه، نحو طاب ريد أباً، لأنه جار أن يقال: ريد أب عمرو، فحيث جار أن يكون ذلك التمييز تارةً رافعاً لإبهام المتصّب عنه، وتارةً رافعاً لإبهام متعلّقه (وهو أبو زيد) كالمثال المذكور، (طاب زيد أنا) فإن «أباً» يصح أن يجعل عبارةً عن ريد فيكون تمييزاً عنه إذا أريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو، وجاز أن يكون «أباً» تمييزاً عن متعلّقه باعتبار أن الطيب مسمّى إلى متعلّقه، وهو أبو زيد نفسه.

وإن كان ذلك التمييز الذي هو اسم بحيث لا يصح لتعبير به عن المتصّب عنه (نحو طاب زيد أبوةً وعلماً وداراً) فيكون حينئذ تمييزاً لمتعلّقه خاصةً، فهذه الأسماء الثلاثة (أبوةً وعلماً وداراً) لا تكون نصاً في المتصّب عنه، ولا يصح التعبير بهما عن ريد، فهي لمتعلّق زيد، أي طاب ريد من جهة ما يتعلّق به، وهو أبوه وعلمه وداره.

فيكون التمييز في هذه الثلاثة (ما يكون نصاً في المتصّب عنه

وما يكون نصاً في متعلقه وما يحتمل له (ام) مطابقاً لمقصود المتكلم من
 إيراد سمير مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. ١- وقد تكون هذه المتدنية
 الموافقة لمنصب عنه، مثل طاب زيد أباً، وطاب الريدان أبوين وطاب
 الريدون آباء. ٢- وقد تكون لمعنى في متعلقه (من غير رعاية كون
 المنتصب عنه في نفسه مفرداً أو تشيئاً أو جمعاً، بل باعتبار متعلقه) نحو
 صاب زيد أباً، إذا أردت أباً له فقط، وطاب زيد أبوين إذا أردت أباً
 واحداً له، وطاب زيد آباء إذا أردت آباءً وأحداداً له، فعلى كل من
 التقديرين يعتبر قصد المتكلم في كون التمييز مفرداً أو مثنى أو مجموعاً
 لأن صيغة المفرد (غير الجنس) لا تصلح أن تطلق على المثنى والمجموع.
 وإذا كان التمييز جسماً (يقع على القليل والكثير) وقصدت تشبه
 أو جمعه، لا يلزم أن يشي ذلك الجنس أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به
 مفرداً، لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا تبقى الحاجة إلى إيراد
 مثنى أو مجموعاً، نحو طاب زيد علماً، وطاب الريدان علماً، وطاب
 الريدون علماً.

وأما إذا قصد من التعبير الجنس الأنواع التي لا يدل المفرد
 عليها، فيؤتى به تشيئاً أو جمعاً، نحو طاب الريدان علمين، وطاب
 الريدون علوماً، إذا أريد أن متعلق الطيب في كل واحد من الشيئ
 والجمع نوع آخر من العلم^(١)، فصيغة الجنس المفرد لا تدل على هذا

(١) أي علم كل واحد يخالف عن علم الآخر.

٢- وإن كان التمييز صفة مشتقة مثل لله دَرَه فارساً، أو كانت
مؤولة بالمشتق، نحو كفى زيد رجلاً (أي كاملاً في الرجولية) تكون
تلك الصفة صفةً للمستصعب عنه، لا لمتعلقه، لأن الصفة تستدعي
موصوفاً، والمستصعب عنه المذكور أولى بكونه موصوفاً، فإذا قيل: طاب
زيد والدأ، كان الوالد هو زيداً، ولا يحتمل أن يكون المراد والد زيد،
نعم إذا كان التمييز اسماً غير صفة، نحو طاب زيد أباً، فإنه يحتمل أن
يكون المراد زيداً أو متعلقه وهو أبوه.

وتكون تلك الصفة مطابقةً للمستصعب عنه في الإفراد، والتثنية،
والجمع، والتذكير، والثاني لكونها مشتملةً على الضمير الراجع إليه.

صورة احتمال التمييز الحالية

فإذا كان التمييز صفةً احتملت الحال أيضاً، لاستقامة المعنى
على الحال، نحو طاب زيد فارساً، أي من حيث أنه فارس أو حال
كونه فارساً، وكذلك شرف زيد عالماً، أي من حيث علمه، أو حال
كونه عالماً.

ما يرتجح التمييز على الحال: ولكن زيادة «من» في تلك الصفة
يلوّد كونها تمييزاً، نحو لله دَرَه من فارس، وقولهم نَعَرَّ من قائل، لأن
«من» تراءى في التمييز لا في الحال، وأيضاً المقصود في هذين المثالين هو
المدح بالمروسة والقول الصحيح الصادق، لا حال المروسة وحال
النول، وإنما يكون هذا في صورة التمييز.

تقديم التمييز على عامله

وهنا ثلاث مسائل: الأولى: إذا كان عامل التمييز اسماً تاماً (بالتنوين أو الإصافة أو نون التثنية أو نون الجمع) فلا يتقدم على عامله بالاتفاق، فلا يقال: «عندي درهما عشرون» ولا «رياً رطل» (فاعلم) في الأول اسم تام يشبه نون الجمع، وفي الثاني بالتنوين لأن عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل؛ لأن مشابهته بالفعل مشابهة ضعيفة، كما ذكرنا (أن تمام الفعل بالفاعل ثم بالمفعول، وتتمام هذا الاسم ثانياً بالتمييز فيجعله منصوباً) فلا يقوى أن يعمل فيما قبله.

والثانية: أن المذهب الأصح هو عدم جواز تقديم التمييز على عامله، ولو كان فعلاً صريحاً أو غير صريح؛ لكونه باعتبار المعنى فاعلاً بالفعل الصريح، نحو طاب ريد ابا، أي طاب ابوه، أو لكونه فاعلاً لفعل غير صريح، كما إذا كان المذكور فعلاً متعدياً، وكان التمييز في المعنى فاعلاً لفعل لازم منه، نحو قوله تعالى ﴿فَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أي انفجرت عيونها أو كان المذكور فعلاً لازماً وكان التمييز في المعنى فاعلاً للمتعدي منه، نحو امتلأ الإناء ماءً، أي مملأه الماء، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا التمييز الذي هو بمعنى الفاعل لا يتقدم على الفعل.

وهنا (في جعل الماء فاعلاً في المعنى لفعل غير مذكور) (هو مملأه ماءً) إشكال، وهو أن الماء في قولهم «امتلاً الإناء ماءً» من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى اعتسار فعله المتعدي (مملأه الماء).

لأن المتكلم (بهذا الكلام) لما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات
 لإناء (بعض ما يدخل في الإناء وهو الماء مثلاً)، ولو كان على سبيل
 لتحجور، وقدر صدك الإسناد في ذهنه وقع الإبهام فيه أن ما يمتلئ الإناء
 ما هو؟ فلا جرم ميّزه بقوله «ماء»، فهو في معنى امتلأ الماء الإناء
 فصار «الماء» فاعلاً في المعنى.

وكون الماء فاعلاً في المعنى في هذا لمثال بعينه مثل «التجارة» في
 قولك: «ربح زيد تجارة»، فإن «تجارة» تميز يرفع الأبهام عن شيء
 ميسوب إلى زيد وهو الربح، فالفاعل في قصدك هو التجارة دون زيد،
 وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإلى التجارة مجازاً (كما في قوله تعالى
 ﴿فما ربحت تجارتهم﴾)، وبهذا البيان اندفع الاعتراض المشهور على
 لقاعدة المشهورة.

تفصيل الاندفاع

١- القاعدة المشهورة: هي «أن التمييز عن النسبة إما فاعل في

لمعنى وإما مفعول به»

٢- والاعتراض المشهور: هو أن التمييز في ﴿فتخرنا الأرض

عيون﴾ و «امتلا الإناء ماء» و «ربح زيد تجارة» ليس بفاعل ولا
 مفعول.

٣- والاندفاع: أن الفعل الذي يكون التمييز فاعلاً له أعم من

أن يكون صريحاً كما في طاب زيد أباً، أو غير صريح كما في هذه

الأمثلة، والتميز فيها فاعل عن فعل غير صريح كما فصلناه، فادع
الاعتراض.

والثالثة: من تلك المسائل أن المارني (٢٤٠هـ) والمبرد
(٢٨٥هـ) خالفا للجمهور وجوّرا تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول، أي إذا كان عامله أحد هذه الثلاثة جار
تقديمه عليه، نظراً إلى قوّة العامل في هذه الصور، بخلاف الصفة
المشبهة، واسم التفصيل، والمصدر، وما فيه معنى الفعل، (بحر حبيبك
زيله رجلاً) لضعف هذه الأربعة في العمل.

واستدلا في هذا التحويل بقول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ سَلْمَى بِأَلْفِرَاقِي حَيْثُهَا : وَمَا كَادَ نَفْساً بِأَلْفِرَاقِي تَطْيِبُ

و في «تطيب» احتمالان: احتمال التانيث هذا، واحتمال
التذكير «يطيب»، فعلى تقدير تانيث الضمير في «تطيب» يكون في
«كاد» ضمير الشأن لتذكيره، وضمير «تطيب» يعود إلى سلمى،
ويكون «نفساً» تمييزاً عن نسبة «تطيب» إلى سلمى ومقدماً عليه، وأما
على تقدير تذكير الضمير في «يطيب» فيكون في «كاد» ضمير راجع
إلى «الحبيب»، فيكون المعنى: وما كاد الحبيب نفساً يطيب بالفرّاق،
ولكن لا يكون فيه نمسك لهما؛ لتقدم للعامل على التمييز.

وقبل على تقدير التانيث أيضاً يحتمل أن يحمل على هذا الوجه،
بأن يكون ضمير «تطيب» راجعاً إلى «الحبيب»، ويكون تانيثه بتأويله
بالنفس، إذا المعنى: وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفرّاق؛ ولكن في

هذا تكلف وتعسف غير قادح في تمسكهما

المستثنى وتعريفه وأقسامه

المستثنى في اللغة: من الشيء مقصوراً، الأمر الذي يعاد مرتين، وفي الاستثناء أيضاً يذكر الشيء مرتين، مرة في ضمن المستثنى منه، وثانياً بعد أداة الاستثناء.

وفي الاصطلاح: هو المذكور بعد إلا وأحواتها (سواء كان مخرجاً عن حكم الشيء متعدد أم لا، وقد عبر الشارح الجامي سقاء الله الجام. عن هذا التعريف بقوله: وما يطلق عليه لفظ «المستثنى» وهذا التعريف يكفي لتقسيمه إلى قسمين

ويعا أن لكل واحد من القسمين أحكاماً خاصة لا يمكن إخراجها عليه إلا بعد معرفته، فتنقسم إلى قسمين، وعرف كل واحد منهما.

أقسام المستثنى: وله قسمان: متصل ومنفصل

تعريف المستثنى المتصل: هو الاسم الذي أخرج عن حكم شيء متعدد لقطاً (كان ذلك الشيء المتعدد) أو تقديراً بإلا وأحواتها
فوائد القيود: ١- فخرج بقوله «أخرج عن حكم شيء متعدد» المستثنى المقطع؛ لأن جزئياته لم تخرج عن حكم شيء متعدد كما سيأتي.

٢- وذلك الشيء المتعدد قد يكون تعدده باعتبار الجزئيات، فخرج ما جاءني أحد إلا ريداً، فإن أحد عام يشمل الجزئيات؛ لوقوعه بعد

لنفي، وقد يكون باعتار الأجزاء، نحو اشتريت العبد إلا بصفه،
بالصف جزء من العبد.

٣- ثم قد يكون ذلك المتعدد مذكوراً لمطاً، نحو جاءني القوم
إلا زيدا، وقد يكون تقديرأ، نحو ما جاءني إلا زيد، أي ما جاءني أحد
إلا زيد.

٤- وخرج بقوله: «إلا وأحواتها» نحو جاءني القوم لا زيد،
وما جاءني القوم لكن زيد جاء، فإن الأول نفي، والثاني استدراك.

تعريف المستثنى المقطع: هو غير المخرج عن حكم شيء متعدد
والمذكور بعد إلا وأحواتها، فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في حكم
المتعدد قبل الاستثناء هو منقطع، سواء كان من جنس المتعدد المستثنى
منه كقولك جاءني القوم إلا زيد مريداً، بالقوم جماعة لم يكن زيد
منها، أو لم يكن من جنس المستثنى منه، نحو جاءني القوم إلا حمرا،
ففي المثال الأول المستثنى داخل في جنس المستثنى منه ولا يكون داخلاً
في حكمه، وفي المثال الثاني لا يكون داخلاً في حكمه ولا في حكمه،
هذا هو الفرق بين المثالين.

واعلم أن إعراب المستثنى على أربعة أقسام: [١]- وجوب
النصب [٢]- وجواز النصب مع اختيار البدل، [٣]- وعلى حسب
العمل، [٤]- والحذف.

١- مواضع وجوب نصب المستثنى

ويجب نصب المستثنى في تسعة مواضع:

الأول: أن يكون بعد «إلا» غير صفة في كلام موجب، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، و«خمسِينَ» منصوب بالياء لكونه مستثنى واقعاً بعد «إلا» في كلام موجب، وليست كلمة «إلا» صفةً لشيء؛ لأنها لو كانت صفةً لا يكون ما بعدها داخلاً في المستثنى، والمراد بـ «كلام موجب» أن لا يكون بعد هي أو هي أو استفهام إنكاري، نحو جاءني انقوم إلا ريداً.

ولو كان في كلام غير موجب لا يجب نصبه على ما سيحكي، وراد بعضهم في الكلام شرطاً ثالثاً وهو «أن يكون المستثنى مذكوراً حتى يكون الكلام تاماً» لإخراج «يوم» في المثال الآتي وهو «قرأت إلا يوم كذا»، فـ «اليوم» منصوب على الطرفية لا على الاستثناء، ولكن لا حاجة إلى هذا القيد لأن المراد هو وجوب نصبه مطلقاً، سواء كان بالاستثناء، أو الطرفية أو الجزئية، كما يدل عليه قوله فيما بعد «أو بعد خلا وعدا وليس ولا يكون» نعم، في ذكره فائدة لإخراج مثل «يوم» في المثال السابق فإنه مرفوع وجوباً لا منصوب.

العامل في المستثنى: وأما العامل في نصب المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء (دون الطرفية أو الجزئية) فعند البصرية الفعل المتقدم، أو معي الفعل توسط «إلا» لأن المستثنى شيء تعلق بالفعل أو

معناه تعلقاً معنوياً؛ إذ له تعلق بالمستثنى منه الذي تعقب به (أي نسب إليه) أحدهما، وقد جاء المستثنى بعد تمام الكلام فشابه المتعول، في تعلقه بالفعل أو معناه، وفي تمام الكلام به، فصار منصوباً مثله.

٢- والثاني: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه، أي يجب نصب المستثنى في هذه لصورة أيضاً، سواء كان في كلام موجب، نحو جاءني إلا زيدا القوم، أو في كلام غير موجب، نحو جاءني إلا زيدا أحد؛ لأن البداية على هذا التقدير غير ممكنة لامتناع تقديم البديل على المبدل منه.

٣- والثالث: من مواضع وجوب نصه: أن يكون المستثنى منقطعاً بعد إلا، نحو ما في الدار أحد إلا حمراً، وإنما يكون نصب المستثنى المنقطع في أكثر البعات، وهي لغة أهل الحجاز فإنهم قائلون، فالمنقطع مطلقاً (سواء) "كا" خارجاً عن حكم المستثنى منه أو جسمه) منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه إلا بديل الغلط، وهو لا يصدر إلا عن سهو أو غفلة وأما المستثنى المنقطع فإنما يصدر بطريق الروية والعطاة، فاحتمال البدلية ساقط عنه.

المستثنى المنقطع عند بني ثميم: وأما بنو ثميم فقد قسموا المستثنى المنقطع إلى قسمين: أحدهما ما يكون قبله اسم (هو المستثنى منه) يصح حذفه (وإقامة المستثنى مقامه) نحو ما جاءني القوم إلا حمراً،

(١) الخارج عن حكم المستثنى منه لا عن جسمه، نحو جاءني القوم إلا زيدا مشيراً إلى جماعة ليس منها زيد، والخارج عن حكمه وجسمه، نحو جاءني القوم إلا حمراً

(وحار فيه ما جاءني إلا حمار)، ففيها يجوزون البدل، وثانيهما. ما لا يكون قلبه اسم يصح حذفه، ففيه يوافقون الحجارين في وجوب نصبه، كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ أي من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم والمعصوم، فلا يكون داحلاً في العاصم، فيكون مقطوعاً، ولا يصح حذف «عاصم» وإقامة «إلا من رحم» مقامه.

٤- والرابع: أن يكون المستثنى بعد «خلا» (فيجب نصبه) وهو من «خلا يخلو خلواً»، نحو جاءني القوم خلا زيداً، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ «من»، نحو حلت الديار من الأنيس، وقد يكون متضمناً لمعنى «جاوز» أو يحذف (عنه) «من» ويوصل الفعل إلى المفعول، فيتعدى بنفسه، وهذا التضمين أو الحذف والإيصال لازم إذا وقع «خلا» في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى بـ «إلا» التي هي الأصل في باب الاستثناء.

٥- والخامس: أن يكون بعد «عدا» من «عدا يعدو عدواً» إذا جاوز، مثل جاءني القوم عدا زيداً.

وفاعلهما ١- إما صمير راجع إلى مصدر الفعل المتكلم، نحو جاءني القوم خلا بجيئهم زيداً، وجاءني القوم عدا بجيئهم زيداً (أي جاوز بجيئهم زيداً).

٢- أو صمير راجع إلى اسم الفاعل منه، نحو جاءني القوم خلا الحاي منهم زيداً، وجاءني القوم عدا الحاي منهم زيداً (أي تجاوز

٣ أو صمير راجع إلى بعض مطلق من المستثنى منه، نحو جاءني لقوم حلاً بعض مهم، أو عدا بعض مهم.

و «حلاً» و «عداً» في هذه التراكيب ١- في محل النصب على الحالية (أي هما حلال عن القوم) و لم يظهر معهما «قد» وهما فعالان ماضيان ليكونا أشبه بـ «إلا» التي هي الأصل في باب الاستثناء.

٢- والنصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات؛ لأنهما فعالان ماضيان، كما عرفت.

٣- وقد أحيز الحر بهما على أنهما حرفا جر.

قال السيرافي المتوفي ٣٧٨ هـ لم أعلم خلافاً في جواز الحر بهما، إلا أن النصب بهما أكثر.

٦- والسادس: أن يكون بعد «ماحلاً» فيجب نصبه.

٧- والسابع: أن يكون بعد «ما عدا» فيه أيضاً وجب نصبه؛ لأن كلمة «ما» فيهما مصدرية مختصة بالأفعال، نحو جاءني القوم ماحلاً ريداً وماعداً ريداً، تقديره محلّو زيد وعدوّ ريد بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف أي وقت خلّوهم من زيد، ووقت محاورتهم عمراً، أو بالنصب على الحالية يجعل المصدر (الخلو والعدو) بمعنى اسم الماعل، أي جاءوا حالياً بعضهم من زيد ومجاوزاً بعضهم عمراً.

وأجاز الأخفش الجرّ بهما على أن «ما» فيهما زائدة، ولعدم اعتداد المصنف بقول الأخفش لم يقل في الأكثر مثل السابق، أو لعدم

ثبوت قوله عنده.

٨- والثامن: أن يكون بعد «ليس» فيجب نصبه، نحو جاءني
نقوم ليس ريداً، أي ليس الحائي منهم زيداً.

٩- والتاسع: أن يكون بعد «لا يكون» فيجب نصبه فيه أيضاً،
نحو سيجيئ أهلكت لا يكون يشرأ، أي لا يكون الجائي من الأهل ريداً،
وإنما يكون النصب بعدهما (ليس ولا يكون) لأنهما من الأفعال الناقصة
التي تعمل النصب في الخبر ويلزم إضمار اسمي هذين الفعلين في باب
الاستثناء، وهو الضمير الراجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور
قلهما، وأما نفس «ليس» و «لا يكون» (مع اسمهما وخبرهما) في هذا
التركيب في محل النصب على الحالية.

محل استعمال هذه الأفعال الأربعة: واعلم أن هذه الأفعال
(ماخلا، ماعداً، ليس، لا يكون) لا تستعمل إلا في المستثنى المنصل غير
المفترغ (والمفترغ هو الذي حذف فيه المستثنى مه كما سيأتي)
وكذلك لا يتصرف فيها (خلا وعدا وليس ولا يكون) أي لا يشتق منها
صبع أخرى للاستثناء؛ لأنها قائمة مقام «إلا» التي لا يتصرف فيها.

٢- جواز النصب في المستثنى واختيار البدل:

وإذا كان المستثنى في كلام غير موجب، وكان المستثنى مه
مذكوراً جاز فيه النصب، ويكون البدل مختاراً، وأما إذا لم يكن
المستثنى منه مذكوراً يُعربُ على حسب العوامل كما سيأتي، مثال
جواز النصب واختيار البدل. نحو قوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليل﴾

بالرفع على البدلية، كما هو المختار، و «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء، نحو ما مررت بأحد إلا زيد بالجر على البدلية، وإلا زيد بالنصب على الاستثناء، وما رأيت أحداً إلا زيداً بالنصب على البدلية أو على الاستثناء، فالأول مختار والثاني جائز.

وبما احتاروا الدل في هذه الصورة؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب تشبيهه بالمفعول، لا بالإصالة، وأما نصبه بواسطة «إلا» وإعراب الدل فإنما يكون بالإصالة أي بدون تشبيهه بشيء آخر، وإن كان تابعاً للمبدل منه.

٣- إعراب المستثنى على حسب العوامل:

ويُعرب المستثنى على حسب اقتضاء العوامل من الرفع والنصب والجر إذا كان المستثنى منه غير مذكور (ويسمى ذلك المستثنى المستثنى المرفوع؛ لأن العامل فُرع عن العمل في المستثنى منه لأجل لعمل في المستثنى) وكان المستثنى في كلام غير موجب؛ ليصح حذف المستثنى منه فائدة صحيحة، مثل ما ضربني إلا زيد، فزيد مرفوع لأجل عامل الرفع وهو ضرب، والمعنى ما ضربني أحد إلا زيداً لأنه يصح أن لا يضرب المتكلم أحد غير زيد.

وإنما في كلام موجب فلا يصح حذف المستثنى منه، فلا يصح أن يقال: ضربني إلا زيد؛ لأن معناه ضربني كل واحد إلا زيد، فلا يمكن أن يكون المكتم مصروب كل أحد غير زيد.

وأما إذا استقام^(١) المعنى فجاز حذف المستثنى منه وأن يكون

إعرابه على حسب العوامل في الكلام الموجب أيضاً إذا كانت هناك
قريبة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض نوع معين يدخل فيه
المستثنى قطعاً مثل قرأت إلا يوم كذا، فالمستثنى منه محذوف وهو «كل
يوم من الأسبوع» أو غيره، لظهور أن المتكلم لا يريد جميع أيام الدنيا،
بل إما أيام الأسبوع أو الشهر أو نصفه، فمعناه أوقعت القراءة كل يوم
من الأسبوع أو الشهر إلا يوم كذا (يوم الجمعة أو غير، فصب «يوم
كذا» لأجل عامل النصب، وهو قرأت، وحذف الجر، أي قرأت في
كل يوم إلا يوم كذا.)، ففي المثال الأول ذكر المستثنى منه في الكلام
ل موجب، وفي الثاني حذفه فيه، واستقام المعنى في كليهما.

دفع الإشكالين: الأول، كما أنه لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في كلام موجب في بعض الصور (ضربي إلا زيد،
أي ضربي كل أحد إلا زيد) كذلك ربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضاً، نحو ما مات إلا زيد، أي ما
مات أحد إلا زيد، وما لم يخلق إلا بشر، أي ما لم يخلق أحد إلا بشر
فتحصيل استقامة المعنى بالكلام الموجب لا وجه له، بل ينبغي أن
يشترط استقامة المعنى في غير الموجب أيضاً.

والثاني: أنه كما يصح مثل «قرأت إلا يوم كذا» بعد تخصيص

١١١ وقد ذكر الشارح هنا مثلاً لفهم العموم بقوله «كل حيوان يترك فكّه الأسن
عد المصع إلا التماح» فكثير المشرع على الشارب لأنه ليس مثلاً للمستثنى
المنزوع كما هو الظاهر.

اليوم بأيام الأسوع أو الشهر، كذلك يصح «ضربني إلا زيد»، بعد تخصيص المستثنى منه بجماعة خاصة فيهم زيد إذا كان هناك قرية خاصة دالة على التعيين أي ضربني أفراد تلك الجماعة كلهم إلا زيد، ولا فرق بين هاتين الصورتين في جوارهما مع قرية دالة، وعدم جوارهما مع عدم القرينة.

والجواب عن الأول: أن المعبر هو العالب، ولا شك أن العالب في كلام موجب هو عدم الاستقامة على العموم (على تقدير عموم المستثنى منه) والعالب في غير الموجب هو الاستقامة؛ لأن اشتراك أفراد العام (وهو أحد مثلاً في ما ضربني إلا زيد، أي ما ضربني أحد إلا زيد) في استثناء تعلق الفعل به يكون كثيراً وغالباً، وأما اشتراك تلك الأفراد في تعلق الفعل بها ومحالمة واحد منها بقية الأفراد في تعلق ذلك الفعل فقليل، كما في المثال السابق (كل حيوان يحرك فكاه الأسفل عند المضغ إلا التمساح).

والجواب عن الثاني: أن الفرق بين قولك: «قرأت إلا يوم كذا» و بين «ضربني إلا زيد»، ليس إلا بظهور قرية دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخول ذلك البعض في المستثنى منه في المثال الأول، وعدم ظهور القرينة في المثال الثاني، فلو وُجدت في الثاني أيضاً قرية ظاهرة الدلالة على بعض معين، كما إذا قيل: من ضربك من القوم؟ أي القوم الذين زيد منهم، فقلت: ضربني إلا زيد، (أي ضربني القوم كلهم غير زيد) فالتظاهر أن ذلك أيضاً مما يستقيم فيه المعنى.

نكر العالب عدم وجدان قريبة؛ كذلك في الكلام الموجب، فاعالب
في الموجب عدم هو عدم استقامة المعنى لقلة وجدان قريبة كذلك.

تفريع على القاعدة السابقة: و من أجل أن المستثنى المفعول لا
يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجر مثل «ما زال زيد إلا
عاد» فإن هذه الجملة في الصورة سالبة، وفي الحقيقة والمعنى موجبة؛
لأن معنى «ما زال» ثبت، فإن بقي المعنى إثبات، فيكون المعنى. ثبت
ريد دائماً على جميع الصفات إلا على صفة العلم، فلا يستقيم المعنى،
وذكر الشارح الرضي تأويلين^(١) لإدراج هذا المثال في الأمثلة المستقيمة
معنى، فقال الشارح الجامي في الرد عليه: ولا يحصى على المتعطل أنه
يمكن مثل هذه التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية (جميع الأمثلة
التي حذف فيها المستثنى منه في كلام موجب^(٢)) عند الاستثناء إلى
صورة الاستقامة، (فلا يبقى لعدم استقامة المعنى في الكلام الموجب
مثال).

يُحْمَلُ البَدَلُ عَلَى الْمَحَلِّ عِنْدَ تَعَذُّرِ حَمْلِهِ عَلَى اللَّفْظِ: وَقَدْ مَرَّ مِنْ
قَبْلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ، وَكَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ

١- الأول معناه ثبت ريد دائماً على صفاته الممكنة غير المتنافسة إلا على صفة
العلم والثاني: أنه مبالغة في نفي صفة العلم عنه، أي يمكن أن يصف جميع
الصفات غير صفة العلم.

٢- مثلاً قبل في «صربي إلا ريد» أن المراد صربي كل من يتصور به الصرب عن
تعرّيبهم إلا ريد، أو المقصود المبالغة في إجماع الناس على صرب

مذكوراً جار النصب و لكن اسدل مختار، فإذا كان المستثنى بدلاً عن المستثنى منه ولم يمكن حمله على لفظه (في الإعراب) يحمل على محله (أي يكون إعرابه موافقاً لإعراب المبدل منه باعتباره المحل) عملاً بالقول المختار وهو كونه بدلاً.

الأمثلة: ١- مثل ما جاءني من أحد إلا زيد، فزيد بدل مرفوع ومحمول على محل «أحد» لا بمرور محمول على لفظه.
٢- ومثل لا أحد في الدار إلا عمرو، فعمر مرفوع محمول على محل «أحد» لا على لفظه.

٣- ومثل ما زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعاب به، أي لا يعتد به، و «شيئاً» مرفوع محمول على محل «شيئاً» لا منصوب محمول على لفظه، وبما ذكر بعد «شيئاً» جملة «لا يعاب به» كما هو في بعض النسخ؛ لئلا يعم استثناء الشيء من نفسه، وقيل: لا حاجة إليها، بل يكفي لصحة الاستثناء التعابير الاعتبارية، أي ما زيد شيئاً يوجد فيه بعض الصفات إلا شيئاً، أي شيء يوجد فيه وصف الشيئية فقط لا أمر رائد عليه، وجعل الشيخ الجامعي رحمه الله الوجه الثاني أدق والطف.

الدليل على عدم جواز الحمل على اللفظ: وبما تعدر حمل البدل على اللفظ في أمثال لأول لأن «من» الاستعرافية الداحية على اسدل منه «من أحد» لا تراد اتفاقاً في الإثبات، وقد صار الكلام مثبتاً بعد «إلا»؛ لأنها لتأكيد النفي، ولا هي بعد الانتقاص بآلاً، فهو حمل البدل على اللفظ وقيل: ما جاءني من أحد إلا زيد بالحرز، لكان في قوة

قولنا: جاءني من زيد، فلزم زيادة «من» في الإثبات ودلت غير جائز.

وفي المثال الثاني والثالث إنما تعذر الحمل على اللفظ لأن البدل إنما بتكرير العامل كما هو عند البعض، وإما بتقديره واعتبار أثره في الدل كما هو عند الآخر، فيلزم إنما تكرير «ما ولا» في الدل حقيقة، وإنما تقديرهما واعتبار أثرهما، و«ما ولا» لا تقدران عاملتين بعد الإثبات، أي لا يمكن تقديرهما لا حقيقة ولا حكماً بعد الإثبات حال كونهما عاملتين في المستثنى الذي جعل بدلاً؛ لأيهما عملتا في «لا أحد في دار» وفي «ما زيد شيئاً» للنفي، وقد انتقض النفي بـ «إلا» في «إلا عمرو» «وإلا شيئاً»، فلا تعملان في الإثبات بعد إلا، فلا فائدة في تقديرهما، ولما تعذر البدل في هذين المثالين باعتبار الحمل على اللفظ حمل البدل على المحل، فعمره مرفوع على أنه محمول على محل أحد وهو الرفع بالابتداء، وشيء مرفوع على أنه محمول على محل شيئاً وهو الرفع بالخبرية.

واعلم أن لـ «أحد» في المثال الأول محلين من الإعراب، محل قريب وهو نصبه بكلمة «لا» ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، وإنما اعتبروا حملة على محله البعيد لا القريب؛ لأن محلة القريب إنما هو لعم «لا» فيه بمعنى النفي، وقد انتقض النفي بإلا، بخلاف محله البعيد، فإنه لا دخل لعمل «لا» فيه، وإنما جاز «ليس زيد شيئاً إلا شيئاً» مع أن النفي قد انتقض فيه بإلا أيضاً؛ لأن «ليس» عملت لأجل فعليتها، لا لأجل النفي، أي المقصود الأصلي في «ليس» هو عملها بجعل الاسم

مرفوعاً والخير منصوباً، والنفي من لوارمه بخلاف «أولاً» فإن العمل الأصلي فيهما هو النفي.

ولا أثر لنقض معنى النفي في عمل «ليس» لأن الأمر الذي تعمل «ليس» لأجله (وهو الفعلية) باقي بعد الاستثناء أيضاً، وإنما أطل «بإ»، النفي الذي هو لارمها دون فعليتها.

و من ثم جار «ليس» ريد «إلا قائماً» أي ومن أجل أن عمل «ليس» لفعليتها لا للنفي وعمل «ما و لا» بالعكس جار نصب قائماً بإعمال «ليس» مع انتقاص النفي بدلاً لبقاء فعليتها، ولا يجوز نصب قائماً في المثال الثاني بإعمال «ما» فيه؛ لأن عمل «ما» هو النفي فقط وقد انتقض بالأ.

٤ - خفض المستثنى:

ويكون المستثنى محموضاً (محروراً) في أربعة مواضع:

الأول: بعد «غير» لكونه مضافاً إليه لغير.

والثاني: بعد «سوى» (بكسر السين أو ضمها مع القصر).

والثالث: بعد «سواء» (بفتح السين أو كسرها مع المد)، وجر

بعدهما لأجل الإضافة، أي كونه مضافاً إليه لهما.

والرابع: بعد «حاشا» في الأكثر، لكونها حرف الجز في أكثر

استعمالاتهم، وأجار بعضهم النصب بعد حاشا على أنها فعل متعدي

وفاعله صمير راجع إلى الله ومعناها تربية المستثنى عما نُبِت إليه

المستثنى منه. مثاله: نحو ضرب القوم عمراً حاشا ريداً أي برأه الله عن

صرب عمرو حيث لم يصرب عمرو مع القوم.

إعراب غير المضاف إلى المستثنى ومفهومه لغة

وإعراب «غير» إذا كان للاستثناء كإعراب المستثنى بكلمة «إلا»

على التفصيل المذكور فيما سبق من وجوب النصب، وجواره مع لاحتياز البدل، وكون إعرابه على حسب العوامل.

وجه النصب: أنه لما انجز به المستثنى لإضافته إليه، انتقل إعراب

المستثنى إليه.

مفهوم غير لغة: وكلمة «غير» في الأصل «أي اللغة» صفة

لدلالاتها على ذات مهمة باعتبار قيام معنى المغايرة تلك الذات،

والأصل (الراجع) فيها أن تقع صفة، كما تقول: جاءني رجل غير

ريد، وأكثر استعمالها في كلام العرب على هذا الوجه.

ولكن حُملت على «إلا» واستعملت مثلها في الاستثناء على

خلاف الأصل، لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله، كما

حُملت «إلا» على «غير» في كونها صفة.

شروط حمل إلا على غير

الأول: أن تكون «إلا» واقعة بعد متعدد.

والثاني: أن يكون موصوف «إلا» مذكوراً، لا مقدراً، كما

يكون موصوف غير مقدراً، نحو جاءني غير ريد، أي رجل غير ريد،

ولما اشترط التعدد في موصوفها لتكون حال «إلا» في كونها صفة

موافقة لحالها حين كونها للاستثناء، فكما أن في حاة الاستثناء لا بد

من تعدد المشتى منه، كذلك لا بد في كونها صفة أن يكون موصوفها معدداً، فلا يصح في صورة كون «إلا» صفة أن يقال جاءني رجل إلا ريد (غير ريد) ويشمل المتعدد المشتى أبصاً، نحو ما جاءني رجلان إلا ريد، أي غير رجل واحد وهو زيد.

والثالث: أن يكون ذلك المتعدد أي موصوف «إلا» بكراً، دون معرفة بلام العهد الخارجي أو الاستعراقي أو غيرهما من أداة التعريف؛ لأنه على تقدير الاستعراق يعم تناول المشتى منه للمشتى قطعاً وكذلك في لام العهد إذا كان المعهود جماعةً فيهم المشتى يتناول المشتى منه المشتى قطعاً فيصح الاستثناء المتصل، وإذا كان المعهود جماعة ليس فيهم المشتى قطعاً يصح الاستثناء المقطع، فلا يوجد شرط حمل «إلا» على «غير» وهو تعذر الاستثناء، فعلى تقدير تعريف ذلك المتعدد وشموله للمشتى قطعاً يصح الاستثناء المتصل، وعلى تقدير عدم شموله له قطعاً يصح الاستثناء المفصل، فلا يبقى شرط حمل «إلا» على «غير».

والرابع: أن يكون موصف إلا (أي تلك الكرة) غير محصور، والمحصور نوعان: ١- الجنس الشامل جميع أفرادها، نحو ما جاءني رجل أو رجال، فإن الكرة الواقعة في سياق الهي (واحداً كانت أو جمعاً) كالجنس في الشمول.

٢- وبعض معلوم من الجنس عدداً، نحو له علي عشرة دراهم أو عشرون درهماً، فإنها نوع من جنس الدرهم معلوم العدد، وإنما

اشتراط كون ذلك المتعدد المكر غير محصور؛ لأنه إذا كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد «إلا» فيما قلناه، ولا يتعذر لاستثناء ولا يصح حمل إلا على غير؛ لأن التعذر شرطه.

مثال المتعدد المحصور وصحة الحمل على الاستثناء:

نحو كل رجل إلا زيداً جاءني، وله علي عشرة إلا درهماً، فيحتمل أن تكون «إلا» في هذين المثالين استثناءً، ويحتمل أن تكون صفةً، ولوقبل: كل رجل جاءني إلا زيد، لا يمكن أن تكون «إلا» صفةً، بفصل بينهما وبين موصوفها وهو رجل بفعل «جاءني» وكذلك في «له عشرة علي إلا درهماً» لا يمكن أن تكون «إلا» صفةً، بفصل بينها وبين موصوفها وهو عشرة بـ: «علي».

وإنما يحتاج لاعتبار هذه الشرائط في حمل «إلا» على «غير» لتعذر لاستثناء عند وجود هذه الشرائط، فيصطر إلى حملها على غير، مثال حمل «إلا» على «غير» نحو قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَنَسُدَّتَا﴾ أي لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لخرجتا عن الوجود أو الانتظام، فـ «إلا» في الآية صفة لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور وهو «آلهة» ويتعذر الاستثناء لعدم دخول «الله تعالى» في آلهة بغير، فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء، هذا هو المانع الأول عن الاستثناء.

وفي الآية مانع آخر عن حمل «إلا» على الاستثناء، وهو أنه لو حملت «إلا» على الاستثناء صار المعنى: لو كان فيهما آلهة أستثنى الله

تعالى عنها لفسدتا، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى؛ لخور أن يكون حيث فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى، وأما إذا كانت للصفة بمعنى غير، فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى، وإذا: يكس فيهما آلهة غير الله تعالى يجب أن لا تتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المعاييرة، فانتفاء المعاييرة (اللازم) يستلزم انتفاء المبروم وهو التعدد.

حمل إلا على غير عند عدم الشروط المذكورة ضعيف: وضع حمل «إلا» على «غير» عند عدم جمع مكور غير محصور لإمكان صحة الاستثناء حيث، وعند سيبويه جاز وقوع إلا صفة، أي حملها على غير مع صحة الاستثناء أيضاً، فإنه قال: يجوز في قولك: «ما أناني أحد إلا زيد» أن يكون «إلا زيد» صفة (لأحد) وبدلاً عنه، و عليه أكثر المتأخرين.

ومثله قول الشاعر:

وكل أح مفارقة أخوه لعمر أهلك إلا الفرقدان

والفرقدان صفة لكل أخ، لا استثناء منه، وإلا وجب أن يقال إلا الفرقدين بالنصب.

وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال: في البيت شذوذان آخران غير شذوذ كون إلا صفة مع صحة الاستثناء.

أحدهما: وصف «كل» دون المضاف إليه، والمشهور هو وصف المضاف إليه، إذ هو المقصود؛ لأن «كل» لإفادة الشمول فقط.

وثابيهما: الفصل بالخير (وهو مفارقة أخوه) بين الصفة (وهي إلا
مرفقون) وموصوفها (وهو كل أح).

المذاهب في إعراب سوى وسواء

واعلم أن «سوى» في الأصل صفة طرف مكان، وهو لفظ
«مكاناً» قال تعالى: ﴿مَكَاناً سَوِيًّا﴾ أي مستوياً، ثم حذف الموصوف
وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، وهو الاستواء
الذي كان في «سوى» فصار «سوي» بمعنى «مكاناً» فقط، ثم استعمل
«سوي» استعمال لفظ «مكان» لما قام مقامه في إعادة معنى البديل
تقول: أت لي مكان عمرو، أي بدله؛ لأن البديل قائم مقام المبدل معه،
ثم استعمل بمعنى البديل في الاستثناء، كما تقول: جاءني القوم بديل
زيد، فإنه يفيد أن زيداً لم يأت، فجرد عن معنى الدلية أيضاً لمطلق
الاستثناء، فهو في الأصل بمعنى المكان المستوي، ثم بمعنى المكان، ثم
بمعنى البديل ثم بمعنى الاستثناء^(١)

٩ - فعند سيويه إعراب سوى وسواء النصب على الطرف:

وهو المذهب الأصح، فإعرابهما باء على ظرفيتهما؛ لأنك إذا
قلت: جاءني القوم سوى أو سواء زيد؛ فكأنك قلت مكان زيد، فهما
عند سيويه لازما الطرفية (لقيامهما مقام الموصوف الطرف).^٢

(١) شرح الرصعي (١٢١:٢)

٢ وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الطرفية والتنصوب فيهما
رفعاً ونصباً وجرأً كـ «غير» (كما أن غير يكون تابعاً لموصوفه في
الإعراب) كذلك سوى وسواء تابعان لموصوفهما في الإعراب،
وتمشكوا بقول الشاعر:

ولم يبق سوى العدو ن دناهم كما دانوا

فسوى عندهم (في هذا البيت) منصوب باعتباره خروجاً عن معنى
الطرفية إلى معنى الاستثناء، أي لم يبق شيء سوى العدو، فشيء
مستثنى منه و «العدوان» مستثنى، و «سوى» أداة الاستثناء مثل «غير»
فيكون منصوباً.^(١)

٣- ورغم الأحقش أن سواء إذا أخرجوه عن الطرفية أيضاً،
- كما أخرجوه عن الوصفية - نصيره كراهة لرفعه، فيقولون. جاءني
سواءك، وفي الدار سواءك.

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما عُلِّب انتصابه على الطرفية، قوله
تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ينصب بين.

فائدة جلية في استعمال ليس غير وليس إلا

واعلم أن المستثنى قد يحذف من «إلا» و «غير» الواقعين بعد
«ليس» فقط، كما يحذف ما أضيف إليه «غير» الواقع بعد «إلا» تقول:
جاءني زيد ليس إلا، أي ليس الجائي إلا زيد، وجاءني زيد ليس غير،
بالضم تشبيهاً بالغايات التي يحذف ما أضيفت إليها (كقيل وبعد)

(١) وعند البصريين هذا شاذ.

يكون «عبر» خبر ليس، أي ليس الجائي غير زيد، فحذف المضاف إليه (المستثنى وهو زيد)، وأقيمت الصمة مقامه، وصار بضمه ضمّاً.

لاستِما: وأما «لاستِما» فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده يكون أولى بالحكم المتقدم، وإثما عده بعضهم من كلمات الاستثناء؛ لأن ما بعده محرج عما قبله من حيث أولوية الحكم فيه، وما بعده [١] - إتما مجرور بإضافة «ستى» إليه، و«ما» رائدة، ويحتمل أن تكون «ما» بكراً غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها، [٢] - وإتما مرفوع - وهو أقل من الخبر - فخير متداً محذوف، وما معنى الدي، وما بعده صة له، أو نكرة، والجملة الاسمية صفة له

والستى بمعنى المثل، بمعنى «جاءني القوم ولاستِما زيد» لا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني، أي هو كان أحض بي وأشد إخلاصاً في المجيء إليّ وخبر «لا» محذوف، وهو «موجود».

وقد تصرخوا في هذه البقعة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها، فقبل: «ستِما» بحذف لا، ولاستِما بتخفيف الباء مع وجود لا وحذفها، وقد يحذف ما بعد «لاستِما» على جعله بمعنى خصوصاً، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق. (شرح الرضي) ١٣٣:٢ و١٣٦.

٩- خبر كان وأخواتها:

هو المسند بعد دخولها، أي دخول كان أو إحدى أخواتها (التي سيأتي تفصيلها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى)، مثل كان زيد قائماً،

ولا يرد الإشكال على «يصرّب» في «كان زيد يصرّب أبوه» ولا على «قائم» في «كان زيد أبوه قائم» بأن «يصرّب» في المثال الأول مسند إلى «أبوه» و«قائم» في المثال الثاني أيضاً مسند إلى «أبوه» بعد دخول كان عليها مع أنهما لسا محيرين لكان، بل الخبر بمجموع يصرّب أبوه ومجموع أبوه قائم، فيصدق عليهما التعريف ولا يصدق المعروف، أي لا يطلق عليهما وحده أنه خير كان؛ لأن المراد بكون خيرا مسبقاً بعد دخولها أن يكون إسناد الخبر إلى اسم كان وأحواتها بعد دخول كان وأحواتها على مجموع اسمها وخبرها، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر (بين يصرّب وأبوه، وبين أبوه وقائم) يكون قبل دخول كان وأحواتها عليها، وأما إسناد مجموع الخبر إلى اسم كان وأحواتها فإنما يكون بعد دخولها، فالمراد هو إسناد المجموع إلى اسم كان وأحواتها، وهو إنما يتحقق بعد دخولها، أو المراد هو المسند بعد دخولها على الخبر لعمل فيه وظهور أثرها فيه، وكان «يصرّب» و «قائم» مسندين قبل دخول كان وأحواتها من غير عمل كان وأحواتها فيهما ومن غير ظهور أثرها فيهما، ثم صاروا مسدين بعد دخولها وظهور أثرها فيهما، فوضح الفرق بين كونهما مسدين قبل كان وأحواتها، وبين كونهما مسدين بعدها.

١ وأمره كأمر خير المبتدأ، أي حال خير كان وأحواتها كحال خير المبتدأ فيما يحوز له من كونه معرفة، وبكرة، ومفرداً، وجمعة، ومتقدماً على المسند إليه ومتأخراً عنه، وما يجب عليه من تقدمه على

الاسم إذا كان ظرفاً والاسم نكرة، نحو كان في الدار رجل، ومن
شماله على الصمير إذا كان جملة أو مشتقاً أو ظرفاً وغيرها من
الأحكام.

٢- ويتقدم على اسمها إذا كان معرفة، سواء كان معرفة حقيقة،
نحو كان المطلق زيد، أو معرفة حكماً، كالكرة المحضصة، نحو كان
عبداً مؤمناً صميمي، وإنما جاز تقديم خبرها لعدم عمارة الالتباس؛
لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يتبس أحدهما بالآخر، وإنما
يكون عدم الالتباس إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظياً
كثالين المذكورين، بخلاف المبتدأ والخبر، فإن كون الإعراب فيهما
نصباً لا يكفي في دفع الالتباس، فلا بد فيهما من تقديم المبتدأ وتأخير
الخبر، أو من قرية رافعة للالتباس، نحو أبو يوسف أبو حنيفة، فإن
الشبيه قرينة على أن «أبويوسف» مبتدأ؛ لأن معناه أبو يوسف كأي
حنيفة في التفقه.

وأما إذا انتهى الإعراب اللفظي والقرينة في اسم كان وخبرها
فلا يجوز تقديم خبر كان على اسمها، نحو كان القتي هدا.

حذف عامل خبر كان دون أخواتها

وحذف عامل خبر كان على قسمين: جائز واجب.
وقد يحذف عامل خبر كان (وهو لفظ «كان» أو ما يشتق منه)
لا خبر أخواتها؛ لأنه لا يحذف من الأفعال الناقصة إلا «كان» لأنه
كثير الاستعمال، فيقتضي التحفيف دون أخواتها

١ - فيحذف حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» ولو «كفروه»

أشرو ولو إصعاً أي ولو كان بشر قدر يصع، وقول شاعر
قد قل ما قيل به حقا وإن كدنا فما عذارك من قول إذ هبنا
أي وإن كان ديث نقول حقا وإن كان كدنا، وكما في الحديث
باسم عربون فأعماهم به خير فخير وإن شر فشر أي إن كان لعمل
خير فخره خير وإن كان لعمل شر فخره شر

الوحدان الأربعة في هذه الصورة (أي في أن يكون بعد «إن» اسم
وبعد فاء وبعد فاء مسما، الأول، وهو قوله نصب دأون، ورفع
ثاني، أي إن كان عمله خيراً فخره خيراً

والثاني بينهما غير به خيراً فخره على معنى إن كان عمله
خيراً فيكون جزؤه خيراً

والثالث، رفعها غير به خيراً فخره، أي إن كان في عمله خيراً
فجزؤه خيراً

والرابع: رفع الأول ونصب ثاني، هو إن خيراً فخره، أي إن
كان في عمله خيراً فإن في جزؤه خيراً، فصفة حذف دليل على القوة
وكثرته دليل على الضعف.

٢ - ويجب حذف عامل خبر كان وبذمة «ما» مقامه (أي حذف
كان بدون اسمه) في مثل ثما أنت مصنفاً انصفت، أي لأن كنت
مصنفاً انصفت، وحذف لام، هتفي «أن» ثم حذف «كان» وبقي اسمه
الضمير بعد جعله مفصلاً (وهو أنت) وقيم «ما» مقام «كان» فصار

«أن ما أنت» ثم أدغم نون «أن» في «ما» فصار أقما أنت منطلقاً
 انطبق، أي لأجل أنك كنت داهياً فذهبت، وأما على تقدير كسر
 الهمزة (إتما أنت مطلقاً انطبق)، فالتقدير «إن كنت مطلقاً» فعُجِّلَ
 به ما يُحْمَلُ بالأول من غير فرق إلا أنه ليس فيه حذف اللام. بدلا لام
 فيه لأن اللام الجارة إنما تدخل على أن المفتوحة دون إن الشرطية،
 ولكن فتح الهمزة في «أتما أنت» أشهر وأكثر فاكفى به المصنف. وإنما
 يجب حذف كان لوجود عوضه وهو «ما».

١٠ - اسم إن وأخواتها:

هو المسند إليه بعد دحرجها، مثل إن ريداً قائم.
 وقد أورد الإشكال على مثل «أبوه» في «إن ريداً أبوه قائم»، فإنه
 مسند إليه، وقائم مسند بعد دخول «إن» ولا يكون مسنداً إليه لخبر إن
 والجواب أن المراد كونه مسنداً إليه لخبر إن بعد دخولها، بعد دخولها
 صار جزءاً من خبر «إن» ولم يبق مسنداً إليه مستقلاً.

١١ - المنصوب بلا التي لفي الجنس:

وهنا تسيهات لا بد من ذكرها: الأول: لم يقل المصنف: «اسم
 لا التي لفي الجنس» كما قال: اسم إن وأخواتها؛ لأن كلامه ليس في
 اسم «لا» مطلقاً بل في المنصوب بها؛ فإن جميع اسم «لا» ليس
 منصوباً، بل بعضه مني، نحو لا رجل في الدار. ولو كان اسم «لا»
 كله منصوباً لكان من المنصوبات حقيقة، أو كان أكثره منصوباً لكان

إصلاق المنصوبات عليه مجازاً؛ لأن الأكثر في حكم الكل، فلو قال: سم
«لا» لأوهم أن اسمها كله أو أكثره من المنصوبات مع أنه ليس
كذلك.

والثاني: أن المراد من «نفي الجنس» هو نفي صفته أو نفي
الحكم المتعلق به لا نفي عين الجنس، كما تقول: «لا رجل قائم»
فليس معناه نفي جنس الرجل وإثبات عدمه، بل نفي صفته وحكمه
وهو انقيام، وكذلك في «لا رجل طريف» ليس المراد نفي غلام
الرجل، بل نفي صفته، وهو الطرافة.

والثالث: أن المنسوب بلا أعم من أن يكون نصبه لعصاً أو
تقديراً أو محلاً، وبهذا الاعتبار يشمل التعريف اسمها المبني أيضاً، نحو لا
رجل في الدار، وإذا كان الاسم مرفوعاً بعدها فليس باسم لها لعدم
عملها فيه.

والرابع: أن النصب لاسم «لا» ثلاث أحوال:

الأولى: أن يكون الاسم المذكور متصلاً بلا من غير فصل.

والثانية: أن يكون نكرة مضافة، نحو لا علام رجل في الدار.

والثالثة: أن تكون تلك النكرة شبه مضاف (وهو كل اسم لا

يتم معناه إلا باضمحام أمر آخر إليه) نحو لا عشرين درهماً لك، فـ
«عشرين» شبه مضاف؛ حيث لا يتم معناه إلا بعد ذكر درهماً بعده.

تعريف المنسوب بلا: هو المسند إليه بعد دخولها^(١) إذا كان

(١) وجعل الشارح الجامي إلى هنا تعريفاً لمطلق اسم لا، وما بعده من الأحوال الثلاثة

متصلاً بلا، وكان نكرة مضافة أو شبه مضاف، ويقول «بعد دخولها»
 خرج «أبوه» في «لا علام رجل أبوه قائم» لأنه مسند إليه لقائم قل
 دخول «لا» ولم تؤثر لا فيه لفظاً، أي ما غيرت إعرابه، ولا معنى،
 حيث لم تنفى القيام عن الأب.

الأمثلة: نحو لا غلام رجل لك^(١) (مثال للمضاف)، ولا عشرين
 درهماً لك (شبه مضاف) والاسم متصل بلا في هذين المثالين، ويكون
 منصوباً بالفتحة (في الأول) وبالياء في الثاني.

الأقسام الحاصلة من عدم الشروط السابقة

وعند عدم الشروط المذكورة سابقاً يحصل لاسم «لا» ثلاثة
 أقسام:

١- المفرد النكرة غير مضاف ولا شبه مضاف،

٢- المفرد المعرفة،

٣- كون الاسم مفصلاً عن «لا»

١- فإن كان مفرداً نكرة غير مضاف ولا شبه مضاف فهو

مسيّ على حرف أو حركة كان منصوباً به قبل دخول «لا» عليه،

وذلك الحرف هو الياء المفتوح ما قبلها في المثنى، نحو لا

مسمين لك، وتلك الحركة الفتح في الواحد، نحو لا رجل في الدار،

تعريباً للمنصوب من اسم لا.

(١) ذكر الرصي في شرحه هذا المثال.

والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين (لا) يشبه تنوين التمسك فيضعف بناؤه نحو لا مسلمات في الدار.

وجه البناء إذا كان مفرداً: وإنما بني ذلك الاسم لتضمنه معنى «من» إذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها؛ لأن هذا الكلام جواب لمن يقول: هل من رجل في الدار؟ سواء كان هذا السؤال حقيقة بأن سأل أحد كذلك، أو تقديرًا بأن يقدَّر ويعرض السؤال فحذف «من» تخفيفاً.

وجه البناء على ما ينصب به: وإنما بني المفرد على ما كان به منصوباً قبل دخول لا عليه؛ ليكون البناء على الحركة أو الحرف التي استحقها المكرة في الأصل قل البناء (أي حين كونه معرباً ومنصوباً) ولم يجعل المضاف ولا شبه المضاف (من اسم لا) مبنياً لأن الإضافة ترجح جاب الاسم، فيرجح الاسم بالإضافة إلى ما يستحقه في الأصل وهو الإعراب.

٢ و٣- وإن كان اسم «لا» معرفة، أو كان بينه وبين «لا» فصل يتحقق منهما ست صور وجب الرفع والتكرير في جميعها، أي رفع اسم «لا» وتكريره مع لا في جميع تلك الصور، والمراد بالتكرير تعدد اسم لا وعطف شيء عليه، لا إعادته مرةً ثانيةً بعينه، كما هو معنى التكرير اللفظي.

الصور الست

الأولى: أن يكون اسم «لا» معرفة، لا مضافاً ولا شبهة، ولا
مفعولاً به وبين «لا» نحو لا زيد في الدار ولا عمرو.

والثانية: أن يكون معرفة و مضافاً ولا يكون به وبين «لا»
فصل، نحو لا غلام زيد في الدار ولا عمرو

والثالثة: أن يكون نكرة غير مضاف ولا شبهة، ويكون به
وبين «لا» فصل، نحو لا في الدار رجل ولا امرأة.

والرابعة: أن يكون نكرة مضافة ويكون بينه وبين «لا» فصل،
نحو لا في الدار غلام رجل ولا امرأة.

و الخامسة: أن يكون مفرداً معرفة ويكون مفعولاً عن «لا»
نحو لا في الدار زيد ولا عمرو.

والسادسة: أن يكون معرفة مضافة، ويكون مفعولاً عن «لا»
نحو لا في الدار غلام زيد ولا عمرو.

وأما يجب فيه الرفع في الصور المذكورة على الابتداء، أما
وجوب الرفع في صورة كون اسم «لا» معرفة فلامتناع أثر «لا» النافية
لجنس في المعرفة، لأنها تكون لنفي صفة الجنس المبهمة، لا لنفي صفة
المفرد المعين، وأما في صورة الفصل بين «لا» واسمها فليضعف «لا» عن
النائم في اسمها مع الفصل.

وأما وجوب التكرير إذا كان اسمها معرفة، فليكون التكرير

كالعوض عن نفى الأفراد التي كانت في اسمها النكرة

وأما في النكرة فلمطابقة السؤال الذي تكون «لا» مع اسمها وخبرها جواباً عنه، مثل قول المسائل: أ في الدار رجل أم امرأة؟ فنقول في الجواب: لا في الدار رجل ولا امرأة، وعلة مطابقة السؤال تحري في تكرير اسمها المعرفة أيضاً.

جواب الإشكال الوارد على هذه القاعدة

الإشكال: أنكم قلتم: إذا كان اسم «لا» معرفة وجب رفعه وتكريره، وعندنا مثال معروف فيه اسم «لا» معرفة، وليس بمرفوع ولا مكرر، نحو «هذه قضية (صعبة) ولا أبا حسن لها»، أي لجلها، وجه تعريف اسم «لا» أن «أبا حسن» كنية علي رضي الله عنه، ففي هذا المثال اسم «لا» منصوب، لا مرفوع، ولا مكرر، مع كونه معرفة.

الجواب: أن هذا بتأويل النكرة، إما بتقدير «مثل»، أي ولا مثل أبي حسن لها، و«مثل» لتوغلّه في الإبهام لا بصير معرفة بالإضافة. وإما بتقدير «فيصل» بين الحق والباطل؛ لاشتجار علي رضي الله عنه بهذه الصفة، فكأنه قيل: «هذه قضية لا فيصل لها»، فإذا كان اسم «لا» في قوة النكرة لا يرد عليه الإشكال، ولا تنقض القاعدة المذكورة.

الوجوه الخمسة في مثل لاحول ولا قوة إلا بالله

وفي كل تركيب كُرِّث فيه «لا» على سبيل العطف، وكان

بعدها في كل مرة فكرة بلا فصل حار خمسة أوجوه بحسب ظاهر
سطح دون التوجيهات العقلية.

الأول: فتحهما، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله، بشرط أن تكون
«لا» في الموضعين لنفي الجنس، وأن يكون «لا قوة» عطفاً على «لا
حول» إما عطف مفرد على مفرد وخبرهما واحد محذوف، أي لا حول
ولا قوة موجود إلا بالله، أو عطف جملة على جملة، أي لا حول إلا
بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف خبر الجملة الأولى (وقيل لا حول ولا
قوة إلا بالله بحذف «إلا بالله» عن الأول) استعناء عن خبر الأولى بخبر
الجملة الثانية.

والثاني: فتح الأول ونصب الثاني: أي لا حول ولا قوة إلا بالله
أما فتح الأول فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس، (واسمها مفرد نكرة) وأما
نصب الثاني فلأن «لا» الثانية مريدة لتأكيد النفي لاسم الثاني معطوف
على الأول، فيكون منصوباً حملاً على لفظه لمشابهة حركته حركة
الإعراب، فيجوز أن يقدر لها خبر واحد (لا حول ولا قوة إلا بالله) وأن
يقدر لكل منهما خبر علاحدية (لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله)

والثالث: فتح الأول ورفع الثاني، أي لا حول ولا قوة إلا بالله
أما فتح الأول فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس (واسمها مفرد نكرة)، وأما
رفع الثاني فلأن «لا» زائدة، والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه
مرفوع بالابتداء محلاً وإن كان مفتوحاً لفظاً. والثاني معطوف على
الأول إما عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، أو عطف

جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

والرابع: رفعهما بالابتداء، نحو لاحول ولا قوة إلا بالله؛ لأنه جواب قولهم: أو لغير الله حول وقوة؟ فجاء بالرفع فيهما مصدقة للسؤال، ويجوز الأمران (عطف مفرد على مفرد، أو جملة على جملة) هنا أيضاً.

والخامس: رفع الأول على صعب (فيكون فيه لا معنى «ليس» وعمل «لا» التي بمعنى «ليس» قبل) وفتح الثاني، نحو لاحول ولا قوة إلا بالله، على أن تكون «لا» لنفي الجنس، أي تكون «لا» في الأول بمعنى «ليس» وفي الثاني لنفي الجنس واسمها مفرد نكرة.

دخول الهمزة على لا التي لنفي الجنس وعدم تغير عملها ومعنى الهمزة

وإذا دخلت الهمزة على «لا» التي لنفي الجنس لم يتغير عمل «لا» في مدحوها إعراباً وبناءً، (يعني لو كان مدحوها قبل دخول الهمزة معرباً أو مبنياً يكون بعد مدحوها أيضاً كذلك)؛ لأن العامل «لا» لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام.

ومعنى الهمزة الداخلة على «لا» التي لنفي الجنس لا يحلو عن ثلاثة: ١- إما الاستفهام وهو المعنى الحقيقي للهمزة، نحو ألا رجل في الدار؟

٢- وإما العرض، وهذا معنى مجازي للهمزة، نحو ألا نزول

عندي؛ وخالف المصنف في هذا سيويه؛ فإنه لم يذكر أن حال «لا» في العرص كحالتها قبل دخول الهمزة عليها، بل ذكر (كون حال «لا» في العرص مثل حالتها قبل دخول الهمزة عليها) السيراني وتبعه الجرولي، والمصنف، ورد الأندلسي على السيراني وقال: هذا خطأ؛ لأن الهمزة إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال (أي الحروف التي تدخل على الأفعال) مثل «إنّ ولو» وحروف التحضيض، فيجب نصب الاسم بعدها، نحو ألا ريداً تكرمه.

٣- وإما التعمي، نحو ألا ماء أشربه حيث لا يرعنى ماء، وأما تغيير عمل «لا» من البناء إلى الإعراب في البيت الآتي بعد دخول الهمزة على «لا» التي لنفي الجنس فلو جهين: البيت

ألا رجل جزاه الله خيراً :: بدل على محضلة ثبيت

أي هل ترون رجلاً يدلني على محبوبتي التي لقها محضلة (أي التي تستخرج المعادن)، فجزى الله هذا الرجل خيراً.

الوجه الأول: هو أنّ «لا» هذه عند الخليل ليست «لا» الداخلة عليها حرف الاستفهام، يعني ليست هذه لنفي الجنس، بل حرف تخصيص وضع له رأساً، فكأنه قال: ألا ترونني رجلاً كذا، فهو كهلاً في كونه للتحضيض، ولذلك (كون ألا للتحضيض) نصب رجلاً ونون.

الوجه الثاني: (هو عند يونس) أنه لاشك في أنّ «لا» التي لنفي الجنس ودخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التعمي، فكان القياس «ألا

رجل جراه الله» ولكته نُؤنّ لضرورة الشعر.

نعت اسم لا المبني وبنائه وإعرابه والعطف عليه

واعلم أن اسم «لا» قد يكون مبنياً، ويكون له نعوت، ولجوز بناء نعته أربعة شروط: الأول: أن يكون اسم «لا» الموصوف بذلك النعت مسياً؛ لأن نعت اسمها المعرب يكون معرباً، نحو لا غلام رجل ظريفاً.

والثاني: أن يكون ذلك النعت نعت الأول، دون الثاني وما بعده؛ لأن نعت الثاني يكون معرباً، نحو لا رجل ظريف كريم في الدار.

والثالث: أن يكون مفرداً (دون مضاف أو شبهه)؛ لأن النعت المضاف يكون معرباً ومنصوباً حملاً على لفظه موصوفه، نحو لا رجل حسن الوجه.

والرابع: أن يكون ذلك النعت متصلاً بمنعوته المبني؛ لأن النعت في صورة الانفصال يكون معرباً، نحو لا غلام فيها ظريف.

[١]- وإنما جاز أن يكون نعت الاسم المبني مبنياً بعد وجود تلك الشروط حملاً على المنعوت المبني؛ لمكان الاتحاد بينهما معنى؛ لأنهما عبارتان عن شيء واحد؛ فإن قصد الرجل والظريف واحد (في لا رجل ظريف في الدار) والاتصال بينهما لفظاً، لعدم وقوع الفصل بينهما إلا نادراً، والمراد من هذا الساء هو البناء بالإصالة، وإنما

البناء بالتبع فسيأتي في التوابع.

[٢] - وجاز أن يكون ذلك انعت معرباً؛ لأن الأصل في التوابع

أن يكون تبعاً لمتوابعاتها في الإعراب دون البناء.

فإعرابه إما رفع حملاً على محلّ (موصوفه) البعيد، وإما نصب

حملاً على اللفظ ومحله القريب؛ فإن الحركة البائية في المعنوت تشبه

حركة الإعرابية، فجاز حمل اليعت على لفظه وجعله منصوباً.

أمثلة البناء والإعراب: نحو لا رجلَ ظريفَ في الدار، ولا رجلَ

ظريفَ في الدار، ولا رجلَ ظريفاً في الدار، الأول للبناء والثاني للرفع

والثالث للنصب.

وإن لم يوجد فيه جميع الشروط الأربعة فيكون معرباً فقط، إما

مرفوع حملاً على محله البعيد، وإما منصوب حملاً على اللفظ والمحلّ

القريب، وقر مرث أمثله في ضمن بيان الشروط.

وفي المعطوف على اسم «ال» المبني (بعد وجود^(١) الشرط فيه)

جار الأمران: النصب بحمله على لفظ اسم لا المبني، والرفع بحمله على

محله، ولا يجوز فيه البناء لوجود الفاصل بين التابع والمتبوع، وهو

العاطف، ولم يجعل في حكم التابع المتصل بالمتبوع في جواز البناء

ولإعراب لمظنة الفصل بلا المؤكدة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإنه

يراد «ال» في المعطوف على المنفي كثيراً، كما في لاحول ولا قوة.

(١) هو. أن يكون المعطوف مكرراً بلا تكرير «ال» فيه

المثال: نحو لا أب واباً (أو ابن) في قول الشاعر:

ولا أب واباً مثل مروان وابٍ :: إذ هو بالمجد ارتدى وتأررا

وسائر "توابع اسم «لا» المني حكمها حكم توابع المادي

المبني.

جواز زيادة الألف في مثل لا أب له

واسقاط النون عن مثل لا غلامين له

وجار إثبات الألف في مثل أب، وحذف النون عن التثنية أو الجمع في كل تركيب يكون فيه بعد اسم «لا» التي لنفي الجنس لام الإضافة (لام الجارة التي تكون مقدرة في المضاف إليه)، وأجرى على اسم «لا» أحكام الإضافة، (من حذف النون عن التثنية أو الجمع وإثبات الألف في لعظ «أب» نحو لا أبا له، ولا غلامي له، ولا شك أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: لا أب له (بفتح الباء) ولا غلامين له (بإثبات النون) ليكون اسم «لا» فيهما مبيهاً على ما يُنصَّب به في حالة الإعراب من الفتحة والياء والنون، ويكون الجار مع مجروره (له) خيراً له، ولكن جاء على قلة مثل «لا أبا له» بالألف، و «لا غلامي له» بإسقاط النون.

وإنما جار هذان التركيبان تشبيها لاسم «لا» المضاف بإظهار اللام باسم «لا» الذي هو مضاف بتقدير اللام، ووجه التشبيه هو مشاركة اسم «لا» المضاف بإظهار اللام في المضاف إليه (له) للمضاف

(١) كمعطى الياء والتأكيد والبذل والمعطوف المعرف باللام.

تقدير حرف الجر في أصل المعنى، وهو الاختصاص، ولكن فرق بين اختصاص المفهوم من الإضافة بتقدير اللام، وبين الاختصاص المفهوم من إضافة بإظهار اللام؛ فإن الأول أتم.

وبما أنه جازت الإضافة في التركيبين السابقين بتقدير اللام، نحو لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان جازت الإضافة فيهما بإظهار اللام وبقاء الألف وإسقاط النون، (لا أباه له ولا غلاميه له) تشبيها له، بتركيب تقدير اللام كما مر، ولما لم تجز الإضافة بتقدير اللام في لا أباه الدار بتقدير «في» لا تجوز الإضافة بإظهار «في» أيضاً فلا يقال. لا أباه في الدار، بإثبات الألف في صورة عدم الإضافة؛ لأن المعنى في الأصل (الإضافة بتقدير «في») غير صحيح، لعدم الأب للدار، فلا يصح تشبيه تركيب إظهار «في» بتركيب تقدير «في» لفساد المعنى.

الاختلاف في إضافة لا أباه له، ولا غلاميه له

واعلم أن إطلاق الإضافة (بإظهار اللام) في هذين التركيبين على سبيل التجوز دون الحقيقة (عند المصنف)؛ لأن المعنى المراد يفسد على تقدير كون الإضافة فيهما حقيقة من وجهين:

الأول: أن المطلوب من هذين التركيبين في صورة الإضافة الحقيقة، هو ثبوت جنس الأب أو العلامين لمرجع الصمير المحرور (في له) بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر، ولكن يكون حاصل الكلام على هذا التقدير: لا أباه ولا غلاميه، وهذا لا يفيد المعنى الصحيح بدون تقدير الخبر، أي لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان.

والثاني: أنه يلزم على هذا التقدير نفي الوجود عن الأب المعلوم أو العلامين المعلومين، والمطلوب هو نفي ثبوت جنس الأب أو جنس لعلامين لا نفي الوجود عنهما (أي المعلومين)

٢- وعند سبويه والخليل وجمهور النحاة أن في مثل هذا التركيب اسم «لا» مصاف حقيقة باعتبار المعنى، وتكون ريادة للام بين المضاف (أب) والمضاف إليه (الصغير) لتأكيد اللام المقدرة في المضاف إليه، ولكن المصنف حكم بفساده لفساده المعنى.

حذف اسم لا التي لنفي الجنس

وكثيراً ما يحذفون اسم «لا» في مثل «لا عليك»، أي لا بأس عليك، ولكن يحذف الاسم بشرط ذكر الخبر؛ لئلا يكون إجحافاً وحذفاً لجزئ الكلام كاملاً.

وفي قولهم: «لا كزيد» احتمالات ثلاثة:

إن جعل «الكاف» اسماً فعبه احتمالان: أن يكون «كزيد» اسماً وخبر محذوفاً، أي لا مثله موجود، وأن يكون خبراً، والاسم محذوفاً، أي لا أحد مثل زيد، والاحتمال الثالث: أن يكون الكاف حرفاً، وكان الاسم محذوفاً، أي لا أحد كزيد.

١٢- خبر ما ولا المشتهتين بليس: واعلم أن ما ولا مشتهتا بليس في أمرين. في النفي، وفي الدخول على الجملة الاسمية.

هو المسد بعد دخولهما، ومفهوم التعريف ظاهر، لا حاجة إلى

بيان فوائد القيود، وإثبات الاسم والخبر لـ «ما ولا» لغة أهل الحجاز،
وَمَا بَوْنِم فَلَا يَشْنُون لهما عملاً، ولا يجعلون لهما اسماً وخبراً، بل
الاسماء الواقعة بعدهما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما،
ولكن القرآن الكريم ورد على لغة أهل الحجاز كما في قوله تعالى:
﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾.

لإبطال عمل «ما» ثلاث طرق:

١- الأول: زيادة «إن» مع ما: وإذا ريدت «إن» مع «ما» بطل
عمل «ما» نحو ما إن ريد قائم، وأما لا فلا تزد معها «إن» في استعمال
العرب، فعند البصريين كلمة «إن» زائدة لتأكيد النفي، وعند
الكوفيين هي نافية ولكن لتأكيد النفي، وإلا يبرم الإثبات من نفي
لنفي.

٢- والثاني: انتفاض النفي بإلا، نحو ما زيد إلا قائم، فهذا أيضاً
بطل عمل «ما» لعدم بقاء معناها وهو النفي.

٣- والثالث: تقدّم خبر «ما» على اسمها، نحو ما قائم زيد،
فيستل عمل «ما» مع واحد من الأمور الثلاثة.

أما بطلان عملها بزيادة «إن» فلأن «ما» عامل ضعيف، يعمل
لأجل شبهه بـ «ليس» فلما وقع بينها وبين معمولها فصل بـ «إن»،
الرائدة لم تعمل، وأما في انتفاض النفي بـ «إلا» فلأن عملها كان
لأجل معنى النفي فلما انتقض بطل العمل.

وأما إذا تقدم خبرها فلا تعمل لتغيّر الترتيب مع ضعفها في

إعراب المعطوف على خبر ما ولا وإذا عطفت على خبر ما،
 عطفت بعد الإثبات بعد النفي، وهو «بل» و «لكن» وجب رفع
 المعطوف، نحو ما يريد قائماً بل قاعداً، وما عمرو مقيماً، ولكن مسدوداً،
 لأن «بل» و «لكن» مثل «إلا» في النقص لعنى النفي، فلا يبقى معنى
 «ما» باقياً في المعطوف.

بحث المجرورات

ومسألة الواحد والجمع بالألف والتاء قد مررت في بحث
 المرفوعات والمصوبات، فلا يعيدها، ولا نجرها إلى المجرورات.
 تعريف الاسم المجرور: هو اسم اشتمل على علم المضاف إليه
 شرح التعريف: وحروف الأواخر التي هي مواضع الإعراب
 (كدال زيد) لم تدخل في تعريف المجرور؛ فإنها لا يطلق عيب
 المرفوعات والمصوبات والمجرورات اصطلاحاً؛ لأنها أقسام الاسم، ولا
 تطلق على الحروف.

٢- والمراد بعلم المضاف إليه علامة كونه مضافاً إليه (وهو
 الحرف) لأجل إحصاء شيء إليه، لا لأجل ذاته؛ لأن الحرف ليس علامة
 لذات المضاف إليه، وهي كونه اسماً، بل علامة لوصفه، وهو كونه
 مضافاً إليه لشيء بواسطة حرف الحرف النقطي أو التقديري.

٣- ثم علامة المضاف إليه أعني الحز أعم من أن يكون بالكسرة نحو علام ريد أو الفتحة، نحو دار أحمد، أو الياء كما في التثنية، وجمع المذكر السالم، وما يلحق بهما والأسماء الستة، وأعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا، أما اللفظي فظاهر، وأما التقديري فهو قوس العتي عمدي، فحز العتي تقديره.

تعريف المضاف إليه: هو كل اسم سبب إليه شيء بواسطة حرف الحز المعطى، أو التقديري الذي يكون مراداً من حيث العمل في اللفظ.

شرح التعريف: أولاً: أن الحزور بحرف الحز المعطى إنما يكون مضافاً إليه عند سببويه، وهذا التعريف بناء على مذهبه، وأما المشهور من اصطلاح القوم بالمضاف إليه: هو ما يحز بإضافة اسم إليه بحذف التويز أو ما يقوم مقامه من المضاف، وإنما رجح سببويه جانب اللغة؛ فإنه لا شك أن «ريد» في قولك: «مررت بزيد» مضاف إليه لعة، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الحز^(١).

وثانياً: أن المشتمل على عدم مضاف إليه أعم من المضاف إليه الذي عرفه المصنف فيشمل المشتمل على عدم المضاف إليه وما هو مشتهر بالمضاف إليه^(٢)، مثل بحسبك درهم، و (كفى بالله شهيداً) فإنه

(١) شرح الرضي (٢: ٢٠٢)

(٢) وليس في الحقيقة مضافاً إليه.

ليس نسبة الكفاية إلى الله ولا نسبة الحسبان إلى الدرهم بواسطة حروف الجر؛ لأن الباء فيهما زائدة لا دخل لها في المعنى، وكذلك يشمل المضاف إليه بالإضافة اللفظية؛ لأنها ليست بتقدير حرف الجر عند القوم، فعلم أن كل مشتمل على علم المضاف إليه لا يكون مضافاً إليه، وظهر من هذا البيان أن كل مضاف إليه مجرور، وليس كل مجرور مضافاً إليه عند المصنف.

وثالثاً: أن الاسم أعم من أن يكون حقيقة، نحو علام ريد، يريد اسم حقيقة، أو حكماً مثل الجمل التي تقع مضافاً إليها للظروف، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فجملة «ينفع» مع متعاقباته مضاف إليه لليوم، فهذه الجمل في حكم المصادر المفردة؛ لأن المعنى يوم نفع الصادقين.

ورابعاً: أن المضاف قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً؛ لأن في الأول المضاف اسم، وفي الثاني فعل.

وخامساً: أن حرف الجر في المضاف إليه قد يكون لفظاً، كما في مورت بزيد، وقد يكون تقديرًا، كما في علام ريد (علام لريد) وخاتم فضة (مس فضة) وضرب اليوم (في اليوم).

الفرق بين تقدير حرف الجر في المضاف إليه، وتقديره في المفعول فيه وله

والفرق بين التقديرين: أن تقدير حرف الجر في المضاف إليه مراداً معنى لاسمة المضاف كضرب، إلى المضاف إليه كالليوم، ومراد لفظاً لفظاً

عمله وأثره في اللفظ أيضاً وهو الجزر.

وأما في المفعول فيه وله نحو قصت يوم الجمعة، وضربته تأدياً، فتقديره مراد معنى؛ لإفادة الضمنية والتعليل دون لفظاً؛ لعدم أثر حرف الجزر في اللفظ.

شرط تقدير حرف الجزر: وله شرطان:

الأول: أن يكون المضاف اسماً، إذ لو كان فعلاً فلا بد من الالتفات بحرف الجزر، نحو مررت بزيد.

والثاني: أن يكون ذلك الاسم خالياً عن التنوين وما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لأجل الإضافة.

وجه الخلو عن التنوين وما يقوم مقامه أن التنوين أو النون دليل على تمام الاسم الذي يكونان فيه، فلما أرادوا تركيب الاسمين بحيث يستفيد الأول من الثاني أحد الأشياء الثلاثة (وهي لتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إذا كان نكرة، والتخصيف إذا كانت الإضافة لفظية) حذفوا من الأول علامة تمام الكسمة وأكملوه بالثاني.

تقدير حرف الجزر في الإضافة اللفظية: والطاهر أن تعريف المضاف إليه هذا غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية عند الجمهور؛ لأنهم ليسوا بقائلين بتقدير حرف الجزر في الإضافة اللفظية، ولكن الطاهر من كلام المصنف في «الكافية» والصريح عنه في شرحه «الإيضاح» أن المقسم للإضافة المعنوية واللفظية هي الإضافة بتقدير حرف الجزر، ومع ذلك لم يُبين تقدير حرف الجزر في الإضافة اللفظية لا

في ليس (الكافية) ولا في شرحه (الإيضاح) ولم يُنقل عنه شيء في هذا الصدد في سائر مصنفاته.

وأما تكثف البعض في تقدير «اللام» أو «الم» في إسماء نمطية وجعلها مصداقاً لتقدير حرف الجر فلا حاجة بنا إلى ذكره وتطويل الكتاب به؛ لقلة جدواه.

أنواع الإضافة بتقدير حرف الجر

وهي نوعان: معنوية، ولغوية

تعريف الإضافة المعنوية: هي في اللغة. مسوبة إلى المعنى، لأنها تعبد معنى في المضاف، إما تعريفاً وإما تخصيصاً.

وفي الاصطلاح: أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معموها، والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والمراد بالمفعول هو فاعل تلك الصفة أو مفعولها قبل الإضافة، ثم المضاف فيها على قسمين:

الأول: هو ما لم يكن صفة أصلاً، نحو علام ريد، والثاني. ما كان مضاف صفة ولكن غير مضافة إلى معموها، نحو قوله تعالى: «فاحصر السموات والأرض» فإن «فاحصر» بمعنى الماصي فلا يعمل به بعده لرفع أو النصب، فلا يكون ما بعده معمولاً له (فاعلاً أو مفعولاً) فتكون إضافة معنوية، وكذا: مصارع مصر، وكريم أسد، فإن «مصارع» و«كريم» صفتان، ولكن ليس ما بعدهما فاعلاً أو معمولاً به.

مكون إضافتهما معوية، ففي «صارب ريد» و «الحسن الوجه»
الإضافة لفظية، لإضافة الصفة إلى معموها.

أقسام الإضافة المعنوية: وهي على ثلاثة أقسام

١- أن لا يكون المضاف إليه حساً للمضاف (أي شاملاً له ولغيره) ولا ظرفاً له، نحو غلام ريد، فريد لا يكون حساً للعلام ولا طرفاً له، وتكون الإضافة حينئذ بتقدير اللام (أي يكون المعتبر فيها معنى اللام).

٢- وأن يكون المضاف إليه حساً له (أي شاملاً له ولغيره) نحو خاتم فضة؛ فإن الفضة قد تكون في صورة الخاتم وقد تكون في صورة غيره كالجام.

وفي عكسه تكون الإضافة بتقدير اللام أي «فضة خاتم خير من فضة حاتمي» والمعنى أن الفضة المخصوصة لحاتمي، وتكون الإضافة في هذه الصورة (كون المضاف إليه حساً للمضاف) بتقدير «من» البانية أي الخاتم المصنوع من الفضة.

٣- وأن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو ضرب اليوم، أي ضرب واقع في اليوم، فيكون اليوم ظرف زمانٍ للصرب، وتكون الإضافة في هذه الصورة بتقدير «في» أي يعتبر فيها معنى «في» وهو الظرفية.

وأما إضافة «اليث» إلى «أسد» (لث أسد) وإضافة أحد إلى يوم (أحد اليوم) ممنوعة لعدم الفائدة.

وأما الإضافة في «يوم الأحد» وعلم الفقه، وشجر الأراك،
فبتقدير اللام، أي تفيد معنى اللام، وإن لم يجز تصريح اللام فيها، فإن
معنى الإضافة اللامية هو اختصاص المضاف بالمضاف إليه، ومعنى
الإضافة اليبانية هو كون المضاف إليه بياناً للمضاف، ومعنى الإضافة
الظرفية هو كون المضاف إليه ظرفاً للمضاف.

وليس بمعنى تلك الإضافات جواز التصريح باللام و «من» و
«في» في كل مثال ومادة.

والفرق بين هذه الإضافات الثلاث: أن الإضافة بمعنى «في»
قليل في استعمالاتهم، بل ردها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام،
فإن معنى «أصرب اليوم» صرب له اختصاص باليوم بسبب وقوعه فيه.
ولا يحفى أنه يمكن رد الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة
بمعنى اللام بمناسبة الاختصاص، ولكن لكثرة وقوعها في الكلام
جعلوها قسماً على حدة تنبيهاً على أهميتها.

فائدة الإضافة المعنوية: وتفيد تعريف المضاف إذا كان المضاف
إليه معرفة، وتخصيصه إذا كان نكرة.

أما إفادة التعريف فلأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على تعريف المضاف، ولكن لا يلزم من نسبة أمر غير
معين (كالمضاف) إلى أمر معين (كالمضاف إليه) معلومية الأمر الأول
ألا ترى أنه يُنسب الفعل إلى فاعل معين، ولا يستلزم معلومية الفعل
نحو جاءني ريد، فلا يُعرف كمية الخبي ولا محله ولا غيرهما.

واعلم أنه كما أن المعروف بلام العهد^(١) الذهني لا يكون معرفة، مع أن أصل وضع اللام للتعريف، بل قد يكون للعهد الذهني غير المعلوم، كذلك الإضافة قد تكون للعهد الذهني، فلا تفيد التعريف، كما إذا كان لزيد غلمان وتقول: جاءني غلام زيد، فلا يُعرف أيّ غلماناه جاء.

هل يستفيد (مثل وغير وشبه) التعريف عن المضاف إليه؟

واعلم أنه لا يجري هذا الحكم (اكتساب التعريف من المضاف إليه) في نحو غير ومثل؛ فإن إصافتهما لا تفيد التعريف، وإن كان المضاف إليه معرفة، لتوغلّهما في الإبهام وخوضهما في السكارة؛ لأنك لو قلت: جاءني غير زيد، فلا يُعلم من هو؟ لأن جميع العالم غير زيد. وأما إذا أضيف «غير» إلى شئ له صفة واحد معروف فبصر بالإضافة إليه معرفة، كقولك: أنت مريض وغير الحركة أفع لك، فالمراد من «غير الحركة» هو المتكون، فصار «غير» معرفة، ولذا صيغ جعل «غير المفضوب عليهم» صفة لما قبله، وكذلك إذا كان أحد مشهوراً بالعلم أو الشجاعة، نحو زيد فقيل لزيد: «جاء مثلك» كان مثل معرفة إذا قصد من المثل الذي يماثل زيدا في العلم أو الشجاعة.

(١) كما في قول الشاعر:

ولقد أمر على اللّيم يسي :: فمضيت له قلت لا يمي

بـ باللام في «اللّيم» للعهد الذهني موفقت جملة «يسي» صفة له وهي نكرة

٢- وأما إفادة التخصيص في الكرة (نحو علام رجل) فإن التخصيص معناه هو تقليل الشركاء، ولاشك أن العلامة قبل إصافه إلى رجل كان مشتركا بين علام رجل وعلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل حرح عن علام امرأة، وقل الشركاء فيه.

شرط الإضافة المعنوية:

وشرطها: أن لا يكون المضاف حين الإضافة معرفة، سواء كان قلها نكرة في نفسه، أو كان معرفة ولكن جردت عن التعريف بخلاف حرف التعريف عنه أو يجعل العلم نكرة بإرادة المستقي بهذا الاسم. وإنما يجب أن لا يكون المضاف معرفة لأن المعرفة:

- ١- لو أضيفت إلى الكرة لكان طلباً للأدنى، وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف وهو كما ترى.
- ٢- ولو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيل الشيء الحاصل، فتضيع الإضافة لعدم حصول التعريف والتخصيص.

الإشكال: ودا جاز جعل المعرف باللام أو الإضافة علماً في نحو «الحجم، والشرا، والصق، واس عباس مع أن فيها تعريف المعرفة، فلماذا لا نحوز إضافة المعرفة إلى المعرفة؟

والجواب عنه: أنه لا يستلزم أن في هذه الأمثلة تعريف المعرفة، بل فيها روال تعريف، وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة، وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية؛ فإنها لما صارت أعلاماً لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلم يلزم فيها

تعريف المعرفة، بل تدليل تعريف بتعريف آخر.

الجواب عن إجازة الكوفيين إضافة المعرفة:

وأما تركيب «الثلاثة الأثواب» و «الخمس الدراهم» و «المنة الديار» ونحوها من إضافة العدد المعرفة إلى معدوده فصعيف قياساً وسعملاً، أما قياساً فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل، وأما سعملاً فلما ثبت من انفصحاء من ترك اللام في العدد المضاف كما في قول الشاعر:

يا مرلي سمن سلام عليكما هل الأرمس اللاتي مصير روجع
وهل يرجع التسليم أو يكشف العنى ثلاث الأثابي والديار البلاقع
وأما ما ورد في الحديث «بالألف الديار» فـ «الديار» بدل عن ألف دون مضاف إليه.

تعريف الإضافة اللفظية: وهي أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، فإذا لم يكن المضاف صفة، نحو علام ريد، أو كان صفة ولم تكن مضافة إلى معمولها، نحو كريم العصر، تكون الإضافة معوبة كما مر.

أمثلة الإضافة اللفظية: مثل ضارب ريد، فيه إضافة اسم لفاعل إلى معموله، وحسن الوجه، فيه إضافة الصفة المشتبهة إلى فاعلها.
فائدة الإضافة اللفظية: ولا تفيد إلا تحقياً في اللفظ، ولا تفيد شيئاً في المعنى، أي لا يسقط بعض المعاني (مثل الكارة) عن ملاحظه البعض براء ما يسقط من اللفظ (من السوي أو ما يقوم مقامه) بل سقى المعنى على ما كان عليه قبل لإضافة.

أنواع التخفيف اللفظي: وهو على ثلاثة أنواع.

الأول: أن يكون التخفيف في لفظ المضاف محذوف التسوية؛ إما حقيقة، مثل صارب زيد، وإما حكماً، مثل حواخ بيت الله؛ فإن التسوية في «حواخ» تقديرية؛ لكونه غير منصرف باعتباره أصله، وهو حواخج جمع الحاج، أو يحذف مومي التشية والجمع مثل صاربا زيد وضاربو زيد.

٢- والثاني: أن يكون التخفيف في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير عنه واستتاره في المضاف، كما في انقائم الغلام (في إصافة اسم الفاعل إلى فاعله)؛ لأن الأصل زيد القائم غلامه محذوف الضمير عن «غلامه» واستتر في «القائم» ثم أضيف القائم إلى الغلام، وقيل انقائم الغلام؛ لأجل التخفيف في المضاف إليه، (واعلم أن اللام في «الغلام» بدل عن الضمير فلا تخفيف إلا أن يقال: إن اللام الساكن أخف من الضمير المتحرك).

٣- والثالث: أن يكون التخفيف في المضاف والمضاف إليه كليهما، نحو زيد قائم الغلام؛ فإن أصله «قائم غلامه» فالتخفيف في المضاف (قائم) محذوف التسوية، وفي المضاف إليه «الغلام» محذوف الضمير واستتاره في الصفة «قائم».

وجه صحة التركيب في مررت برجل حسن الوجه

وامتناعه في مررت بزيد حسن الوجه

ولأجل وجوب التخفيف في الإضافة اللفظية، وعدم التعريف والتخفيف فيها جاز تركيب «مررت برجل حسن الوجه»؛ لأن إصافة

أحسن إلى الوجه لفظية لا تفيد في المضاف التعريف، فيكون «حسن الوجه» نكرة فجار وقوعه صفةً للنكرة وهو رجل، وأما في «مررت يريد حسن الوجه» لأجل كون الموصوف (زيد) معرفةً والصيغة «حسن الوجه» نكرةً فلا يجوز هذا التركيب.

ولحصول التخفيف بالإضافة جار التركيب «الضارباً زيداً» و «الضاربو زيداً»؛ لأنهما في الأصل «الضاربان زيداً» و «الضاربون زيداً» فحذف نون النسبة ونون الجمع لأجل الإضافة، فحصل فيهما التخفيف لأجل حذف النون (وفي الإضافة المعنوية يحصل التخفيف مع التعريف أو التخصيص).

ولأجل حصول التخفيف بسبب دخول اللام وحذف التنوين قل الإضافة في «الضارب زيداً» وكون الإضافة فيه بلا فائدة لم يجر تركيب «الضارب زيداً».

خلاف الفراء في (الضارب زيد) وقوله بجوازه

- وجوز الفراء تركيب «الضارب زيداً» لأحد الوجوه الثلاثة:
- ١- إما لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة، فحصل التخفيف بحذف التنوين لأجل الإضافة، ثم عُرف باللام،
 - ٢- والجواب^(١) عنه: بأنه غير مستقيم؛ لأن القول بأتجر، اللام

(١) ذكر المصنف هذا الجواب في شرحه على «المفصل».

المتقدم على الإضافة حتماً محمداً ادعاء مخالف للظاهر.

٢- وأما لما وقع في شعر الأعشى من قوله:

الواهب المنة الهجان وعبيدها :: عوداً يُرجي حلقها أصددها

أي ممدوح الشاعر هو الذي يهب المنة «الهجان» أعني البصر من الثوق، ويستوي في «الهجان» الواحد والجمع، وهو صفة للمنة أو بدل عنها، أو مصاب إليه للمنة، كالثلاثة الأثواب عند الكوفيين، و «عبيدها» أي راعي تلك الثوق تشبيهاً للراعي بالعبد لقيامه بحق خدمتها كالعبد.

و «عوداً» بالبدال المعجمة جمع عائد، أي حديثات الشائع، حال من المنة، و «يُرجي» بالزاء المعجمة والجيم المخففة على صيغة المعلوم المذكور (من الإفعال) كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْمَلَائِكَةَ﴾ أي يسوق، وفاعله الضمير الراجع إلى العبد، و «أصددها» منصوب على المفعولية، والمعنى: أن الممدوح يهب منة من الرزق البصر مع راعيها حال كون تلك الثوق حديث الولادة ويسوق الراعي أطفال الثوق لحلقها.

محل الاستشهاد: هو «وعبيدها» بالجر عطفاً على المنة، أي الواهب عبيدها (وأما الواهب المنة فهو وإن كان فيه إضافة لمعطية والمضاف معزوف باللام، ولكن هو محمول على «الضارب الرجل» الذي هو محمول (في جواره) على الوجه المختار في «احسن الوجوه» كما سبأني، ف «الواهب عبيدها» بعد تقدير المضاف في جانب

المعطوف كالصارب زيد في كون المضاف معرّضاً باللام، فإذا كان
 «الواهب عليها» جائزاً في قول الشاعر المصيح فـ «الصارب ريد»
 جائز بالطريق الأول.

والجواب: أنه قد ضعف هذا القول عند لفصحاء، فلا يكون
 الاستدلال به قوياً، حتى يقاس عليه غيره، لما عرفت من عدم العائدة
 في الإضافة في «الصارب ريد» لسقوط السويز باللام قبل الإضافة.
 ٣- وإما لأنه قاس «الصارب زيد» على «الصارب الرجل» و
 «الصاربك» فإنه لما جارت الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه
 أيضاً.

٣- والجواب عنه: إنما جار «الصارب الرجل» مع أن القياس
 عدم جوازه حصول التخفيف بدخول اللام، دون الإضافة، حملاً على
 الوجه المختار في «الحسن الوجه» والوجه المختار فيه هو جزر «الوجه»
 بالاضافة، وفيه وجهان آخران: الأول: رفعه على الفاعلية، والثاني:
 نصبه على التشبيه بالمفعول.

وقدر المشترك بين «الصارب الرجل» و «الحسن الوجه» هو
 كون المضاف صفةً معرّضاً باللام، والمضاف إليه جسماً معرّضاً باللام، ولا
 يوجد هذا لاشتراك بين «الصارب ريد» وبين «الحسن الوجه» بقياسه
 عليه غير صحيح.

وأما في «الصاربك» وشبهه، نحو الصاربي والصاربه فقولان:
 الأول: أنه (الصارب) غير مضاف، والكاف منصوب المحل على

المفعولية، وحذف التنوين لأجل اتصال الضمير (الكاف) لا لأجل الإضافة، ثم أدخل عليه اللام، وباءً على هذا لا حاجة إلى حمله على شيء.

والثاني: أنه مضاف إلى الضمير (الكاف) وهو قول سيبويه واتباعه، فعلى هذا التقدير إنما جار لأجل حمله على «ضاربك» ووجه الحمل عليه: أنهم إذا أرادوا وصل اسم الفاعل أو المفعول بدون اللام إلى مفعوله، وكان ذلك المفعول ضميراً متصلاً الترموا الإضافة إلى المفعول، ولم ينظروا إلى وجود التخفيف، فقالوا: «ضاربك» أو «مضروبك» وإن كان التخفيف فيه حاصلاً باتصال الضمير دون الإضافة، ولما جوزوا الإضافة في «ضاربك» بدون اعتبار التخفيف حملوا عليه «الضاربك»؛ لأنهما من باب واحد (في كون المضاف اسم فاعل، والمضاف إليه ضميراً متصلاً بالمضاف، وفي كون التخفيف قبل الإضافة) إنما بدحول اللام، وإنما باتصال الضمير.

والدليل على أن سقوط التنوين في «ضاربك» لاتصال الكاف الضمير، لا للإضافة هو أن التنوين لو سقط بالإضافة لكان ينبغي أن يقال: «أنا ضاربك» ويكون «الكاف» منصوباً محلاً، ثم أضيف وحذف التنوين وقيل: أنا ضاربك بجر الكاف محلاً، كما يقال: «أنا ضارب زيد» ثم يقال بعد الإضافة: أنا ضارب زيد، ولكن هذا غير ممكن في «ضاربك» لأن التنوين مع اتصال الضمير غير مسموع، فعلم أن التنوين سقط لأجل اتصال الضمير «الكاف» دون الإضافة.

واعلم أن المصادرة على المطلوب هي أن يتوقف الدليل على
 مصروب، كما أن المصلوب كان موقوفاً عليه، وفيما نحن فيه المطلب
 هو إثبات امتناع «الصارب ريد» واستتال لمرء الحواره بقول الشاعر:
 رهب لثة الهجان وعندها «إثبات الامتناع موقوف على إبطال
 ريد الشاعر، وإبطاله هنا موقوف على إثبات الامتناع في «الصارب
 ريد» لأن المصنف إنما صنف "قول الشاعر لامتناع «الصارب ريد»
 وكان الامتناع توقف على نفسه بالواسطة، ولذا قال الشارح: «إن فيه
 سوب مصادرة على المطلوب» ولم يقل: مصادرة على المطلوب.

إضافة الموصوف إلى الصفة وعكسها:

ولا يضاف موصوف إلى صفة مع بقاء معنى التركيب الوصفي
 حانه؛ لأن لكل من هيئة التركيب الوصفي وهيئة لتركيب الإضافي
 معنى علحدة لا يقوم أحدهما مقام الآخر، ولأجل هذا المعنى بعينه
 لانصرف صفة إلى موصوفها، فلا يقال في «المسجد الجامع» (أي في
 إضافة الموصوف إلى صفة) مسجد اجامع، ولا يقال في «قطيعة جرد»
 (أي إضافة لصفة إلى الموصوف) جرد قطيعة، وهذا عند غير الكوفيين
 وإنما عندهم فلا فرق بين هذين التركيبين، (أي الإضافي والتوصيفي).

وأما الجواب عن الأمثلة الموهمة جواز إضافة الموصوف إلى
 صفة، نحو مسجد الجامع، وجانب العربي، وصورة الأولى، وبقلة
 شحمه، فإن مثل هذه التراكيب متأول بتقدير الموصوف، أي مسجد

(١) لأنه جعل «ساع» «الصارب ريد» دليلاً على ضعف «نواصب لثة الهجان وعندها»

الوقت الجامع، وصلوة الساعة الأولى، وبقلّة الحبة الحمقاء، وجانب المكان العربي، ولا شك أن المسجد والصلوة والبقلة والمكان مصافة ولكن إلى غير صفاتها؛ فإن الوقت ليس صفة للمسجد، ولا الساعة صفة للصلوة، ولا الحبة صفة للبقلة، ولا المكان صفة للجانب، فالمكان كلّ والجانب جزء منه، فإضافة المكان إلى الجانب من قبيل إضافة الحر إلى الكل، فلم يبق الإشكال بأن المقصود توصيف الجانب بكونه غرباً لا توصيف المكان كلّ.

وأما الجواب عن توهم إضافة الصفة إلى الموصوف في نحو المثالين الآتيين: جرد قطيفة وأحلاق ثياب؛ لأن أصلهما قطيفة جرد وثياب أحلاق، وقدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه، فهو أنه متأول، بأنهم حذفوا الموصوف «قطيفة» من قولهم: «قطيفة جرد» حتى صار «جرد» كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحاً لأن يكون قطيفة وغيرها «من القميص والسراويل» مثل خاتم في كونه صالحاً لأن يكون فضة وغيرها أضافوا الجرد إلى جنسه الذي يتخصص به، كما أضافوا خاتماً إلى فضة، فليس إصافته إليها (إلى القطيفة) من حيث أنه صفة لها (للقطيفة) بل من حيث إنه جنس مهم أضيف إلى القطيفة ليصير خاصاً، وعلى هذا القياس «أحلاق ثياب» أي حذف الموصوف وهو ثياب، فصار أحلاق كأنه اسم غير صفة، ولما أرادوا تخصيصه أضافوه إلى شيء يخصه وهو الثياب.

لا تصح إضافة الاسم المشابه للمضاف إليه في العموم والخصوص

ولا يضاف اسم مشابه للمضاف إليه في العموم والخصوص إلى ذلك المضاف إليه لعدم الفائدة (من التعريف والتخصيص والتخفيف) ثم الاسمان المتشابهان على نوعين: مزاودقان، نحو ليث وأسد (في الأعيان) وحس ومنع (في المعاني) فلا يقال: ليث أسد، ولا حس منع، ومتساويان في الصدق، كالإنسان والناطق، فلا يقال: إنسان ناطق؛ لعدم الفائدة كما مر.

بخلاف إضافة العام إلى الخاص فإنها جائزة، مثل كل الدراهم وعين الشيء، فإن المضاف (وهو كل وعين) صار خاصاً بسبب الإضافة ولم يبق على عمومته؛ لأن تعريف المضاف إليه أزال عموم المضاف؛ إذ المراد به «الدراهم» الدراهم الخاصة المعينة، وكذا المراد من «الشيء» الشيء المعهود، لا مطلق الشيء، فإكل كان عاماً من الدراهم وغيرها، وكذا العين تشمل مطلق الشيء؛ لأن العين بمعنى الذات، فبالإضافة إلى الدراهم الخاصة والشيء الخاص صار معرفتين، وقل أفرادهما، فهذا الاختصاص هو الاختصاص بمعنى فئة الأفراد، لا التخصيص المقابل للتعريف؛ لأن المضاف إليه فيهما معرفة.

وأما إضافة «سعيد» إلى «كرر» في قولهم: «سعيد كرر» (سعيد اسم رجل، وكرر لقبه) مع كون المضاف مشابهاً للمضاف إليه في

الخصوص فمتأول بحمل الأول (سعيد) على المدلول وحمل الثاني (كرز) على اللفظ، أي جاءني مدلول هذا اللفظ، أو المستقى بهذا اللقب، فتكون الإضافة للبيان، فلا يقال: «كرز سعيد» لأن اللقب أوضح من العلم، فيكون بياناً له، دون العكس.

الاسم الصحيح والملحق به: فالاسم الصحيح في عرف النحاة: هو ما ليس في آخره حرف علة، والملحق به: هو ما في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن، مثال الأول، نحو ثوب ودار، ومثال الثاني، نحو طي و دلو، وإنما جعل الثاني ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يستثقل عليها الحركة؛ ولأن حرف العلة بعد السكون حرف العلة بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان، فكما لا تكون الحركة عليها ثقيلة بعد السكوت يعني في الابتداء، فكذا لا تكون الحركة عليها ثقيلة بعد السكوت أيضاً.

وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى المتكلم كسر آخره، أي أحر المضاف؛ لمناسبة الياء، مثل ثوبي وداري (في الصحيح) وظي ودلوي (في الملحق به)، والصحيح في ياء المتكلم في هذه الصورة الفتح وإن جاز السكون عند البعض؛ وإنما يكون الصحيح الفتح؛ لأن الأصل في الكلمة التي هي على حرف واحد هو الحركة لكلا يلزم الابتداء بالساكن، ثم الأصل فيما بني على الحركة هو الفتح، وأما لسكون فإتماً هو عارض للتحفيف.

الأحوال الثلاث في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:

لأنه إما أن يكون في آخره ألف، نحو عصاي،

أو يكون في آخره ياء، نحو مسلمين بعد إسقاط النون بالإضافة،

أو يكون في آخره واو، نحو مسلمون، بعد إسقاط النون بها.

١- فإن كان آخره ألفاً تثبت تلك الألف بعد الإضافة أيضاً،

نحو عصاي ورحاي، وهذه هي اللغة المصيبة؛ لعدم موجب انقلاب

الألف، وهذيل تقلب الألف - إذا كانت لغير التشية - ياءً لمناسبة ياء

المتكلم وتدغم في الياء مثل عَصَيَّ وَرَحَيَّ.

وأما ألف التشية عند الإضافة إلى ياء المتكلم فلا تقلب ياءً

عندهم، كعلامي، لالتباس علامة الرفع وهي الألف بعلامة النصب

والجرّ بسبب القلب.

٢- وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياءً أدغمت في

ياء المتكلم؛ لاجتماع المثلين (اليائين) فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل

مسلمين إذا أضيف إلى ياء المتكلم فأسقطت النون للإضافة وأدغمت

الياء في الياء فصار مسلمي.

٣- وإن كان آخره واو قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء

والأولى منهما ساكنة، نحو مسلمون إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت

واوه ياءً وأدغمت الياء في الياء وكثير ما قبلها لمناسبة الياء، فقل:

مسلمي.

وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحةً كما كان، كما في «مسلمين» (التثنية) ومصطفون (جمع المذكر السالم)، فيقال: مُسْلِمِي (بفتح الميم) ومُصْطَفِي (بفتح الفاء) وتكون ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة مفتوحةً لدفع التقاء الساكنين اللارم بعد الإدغام، واعتبر الفتح لحقته.

أنواع الأسماء الستة باعتبار الإضافة إلى ياء المتكلم وعدمها:

ولها بهذا الاعتبار ثلاثة أنواع: الأول: أن يكون مضافاً ولا يكون فيه ردّ المحذوف، نحو أخي وأبي (مثل يدي ودمي) في أح وأب، بلا ردّ المحذوف بجمعه نسبياً مسيئاً، فإن أصلهما أحو وأبو، كما بدل عليه التثنية نحو أخوان وأبوان.

وأجاز الميرد فيهما «أخي وأبي» برمد الواو المحذوفة وجعلها ياء وإدغامها في ياء المتكلم، واستدل الميرد بقول الشاعر:

قَدَرُ^(١) أَتَحَلَّكَ ذَا الْحَجَارِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَالِكٍ ذَا الْحَجَارِ بَدَارِ

وإن كان المذكور في الشعر «الأب» دون الأخ ولكن الميرد حمل الأخ على الأب لتقاربهما لفظاً ومعنى.

وأجاب المصنف عن هذا التمسك في شرحه «الإيضاح» بأن ذلك (عود الواو وجعلها ياء) في قول الشاعر بخلاف القياس واستعمال

(١) أي تقدير الله أمرت يا نفس بموضع ذا الحجار، وقد أطلق وأحال أي أنقسم بأبي به ما يكون ذا الحجار داراً لك وموضعاً للزولك.

العصحاء، وثانياً: أنه يحتمل أن يكون المقسم به أبي جمع أب فاصله
أبي سقطت النون بالإصافة، فاجتمعت ياء الجمع وياء المتكلم
فأدغمت الأولى في الثانية، فصار أبي، وقد جاء جمع أب هكذا في قول
الشاعر:

فلما تيقن أصواتنا :: بكين وقد بينا بالأبيا

أي لما سمع وعلمنا أصواتنا بكين وقس آباؤنا فداءكم.
وكذلك (مثل أخي وأبي) تقول المرأة: حمي وهي بالاردة المحذوف عند
الإصافة إلى ياء المتكلم، وإنما حصر القول بالمرأة لامتناع إضافة الحم
إلى الذكر، وإن جازت إضافة الحق إليه، وفضل المصنف ذكرهما عن
أخي وأبي مع اتحاد حكم كل واحد منهما؛ لأنه لم يقل عن الميرد
فيهما ما يخالف مذهب الجمهور بل هذا هو المشهور عنه، وقد نقل
بعضهم اختلاف الميرد في الأسماء الأربعة (أخي وأبي وحمي وهي).

٢- والثاني: أن يكون مضافاً إلى ياء المتكلم، ويكون فيه رد
المحذوف، وجعله ياءً وإدغامه في الياء، وهو الأكثر في موارد استعماله،
نحو وي؛ فإن أصله فم (يجعل الميم بدلاً عن الواو) ثم محذوف الميم و رة
الواو وثبتت ياء بعد الإصافة إلى ياء المتكلم، قيل: «فمي» في بعض
الاستعمال إبقاء للميم المعروض عن الواو عند عدم الإضافة.

٣- والثالث: أن يكون مضافاً إلى غير ياء المتكلم وغير الضمير
نحو ذو؛ فإنه لا يضاف إلى المضمرة؛ لأنه وضع وصلة إلى الوصف
باسماء الأجناس أي ذريعة لاتصاف شيء باسم الجنس، نحو زيد ذو

مال، وذو دار، وذو فرس، فلا يمكن اتصاف ريد بهذه الأشياء الثلاثة إلا بعد إضافة «ذو» إليها وجعله وصلةً بينه وبينها، والضمير ليس باسم جنس فلا يضاف إلى الضمير إلا على سبيل الشذوذ كقول الشاعر:

إنما يعرف ذا المضي : : ل من الناس ذووه

فلا يضاف ذو إلى غير اسم الجنس، سواء كان ضمير المتكلم أو غيره، ولا يقطع عن الإضافة؛ لأنه جعل وصلةً لاتصاف شيء باسم الجنس لإضافته إليه على سبيل البروم.

اللغات في الأسماء الستة بعد قطعها عن الإضافة

وإذا قطعت هذه الأسماء الخمسة (غير ذو) عن الإضافة قيل: أحم، وأب، وحم، وهر، ومم (وحاز في «فم» الحركات الثلاثة، الفتح والكسر والضم) وفتح الهمزة في فم أمصح من الكسر والضم، وجاء في «حم» أربعة وجوه: الأول: جاء مثل يد في كون إعرابه بالحركة، فيقال هذا حم بدون الإضافة أو حمك بالإضافة، وعدم رد الواو، ورأيت حمّاً أو حمك، ومررت بحم أو حمك.

٢- وجاء حمو مثل تحبّ بالهمزة، فيقال هذا حمو ورأيت حمّاً أو حمك، ومررت بحمي أو حمك.

٣- وجاء مثل دلو بالواو، فيقال هذا حمو ورأيت حمواً أو حموك ومررت بحمو أو حموك.

٤- وجاء مثل عصاً بالآلف فيقال هذا حما أو حماك ورأيت حما أو حماك ومررت بحما أو حماك، ويجوز في «حم» أن يكون مثل هذه الأسماء الأربعة في حالتي الأفراد والإضافة، وليس جوازه مقيداً بإحدى الحالتين، وجاء «هن» مثل يد مطلقاً أي في الأفراد والإضافة يقال: هذا هن، ورأيت هنا ومررت بهن، وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك.

بحث التوابع

التوابع في اللغة جمع تابع، وكان الأصل وصفاً، ثم نُقل من الوصفة إلى الاسمية، وجمع على وزن فواعل، فقبل: توابع، كما أن «الكاهل» (ما بين الكتفين) اسم أصلي (وضعي) فيجمع على كواهل. وفي الاصطلاح: هو كل ثابٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة.

شرح التعريف: ١- والمراد بالتابع هو الاسم التابع الذي يكون من أقسام المرفوعات والمصوبات والمجرورات، فلا يصدق التعريف على «إن» الثابتة، و«ضرب» الثاني في «إن إن» و«ضرب ضرب» لأنها مسيأة وليس لسابقتها إعراب حتى يكرها بإعراب سابقتها.

٢- والمراد بـ «كل ثابٍ» كل متأخر، سواء كان في المرتبة الثانية

أو الثالثة فصاعداً.

٣- والمراد بإعراب سابقه، أن يكون من جنس إعراب سابقه

من الرفع أو النصب أو الجر.

٤- ومعنى قوله: «من جهة واحدة» أي واحدة شخصية، بأن

يكون إعراب كليهما لأجل قاعدة أو المعنوية أو الإضافة، أعني أن يكون عامل التابع والمتنوع واحداً.

المثال نحو جاءني زيد العالم، فإن «العالم» إذا لم يخط مع زيد كان في المزمة الثانية مه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل من «زيد» و «العالم» ناشئ من جهة واحدة شخصية، وهي قاعدة زيد العام؛ فإن المجهول المسروب إل زيد في قصد المتكلم مسروب إليه مع تابعه لا إلى زيد مطلقاً.

فوائد القيود: ١ - فقوله «كل ثان» يشمل التوابع الخمسة وحرر المبتدأ، وحرر كان وأخواتها، وحرر إن وأخواتها، والمفعول الثاني من «أظفئت» و«أعطيت».

٢ وفوله «من جهة واحدة» يخرج هذه الأشياء:

أما إخراج حرر المبتدأ فلأن العامل في المبتدأ أو الخبر وإن كان هو الابتداء أي الخبر عن العوامل المنقطبة لأجل إسناد أحدهما إلى الآخر، ولكن هذا المعنى من أجل أنه يقتضي مسنداً إليه صار عاملاً في ابتداء، ومن أجل أنه يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر فليس ارتعاهما من جهة واحدة.

٢ وأما إخراج المفعول الثاني لطست فلأجل أن الطن يقتضي مطبوعاً فيه (مخوريداً) ومطبوعاً (نحو فاصلاً) مثل طست زيدا فاصلاً، أي طست الفضل في زيد، فيعمل «طست» في مفعوليه، فليس اتصافهما من جهة واحدة، بل من جهة أن أحدهما مطبوعاً والآخر

مظنوناً فيه.

٣ وكذلك إخراج المفعول الثاني لأعطيت لأجل أن الإعطاء يقتضي واحداً ومأخوذاً، فيعمل في مفعوليه، فليس انتصاب مفعوليه من جهة واحدة، بل من جهة أن أحدهما أحد، والآخر مأخوذ.

ثم الإعراب في التابع والمتبوع أعظم من العطي والتقدير والمحلّي، ومن الحقيقي والحكمي، كما في جاءني هؤلاء الرجال، ويا زيد العاقب، ولا رجل ظريفاً في الدار، ففي الأول إعراب المتنوع محلي وإعراب التابع لفظي، وفي الثاني إعراب المتنوع (زيد) حكمي؛ لأن صمة الدال حركة بنائية حقيقة، فهو يبنى على ما يرفع به، وكذلك في الثالث فتحة «رجل» (المتبوع) بنائية، لفظاً، فيكون معرباً ومصوباً حكماً.

٤ - ولا شك في أن التعريف إنما يكون للجنس (الماهية الكلية) بالجنس (بالماهية الكلية) لا للأفراد بالأفراد؛ لعدم اضطراب الأفراد فالمحدود في الحقيقة «التابع» والحد قوله «ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة» فلا مدخل للفظ «كل» في التعريف، فلا يناسب ذكره في التعريف، ولكن إنما زيد لفظ «كل» لإفادة صدق المعرّف (بكسر الراء) على جميع أفراد المعرّف (بفتح الراء) وعكسه المساواة بين المعرّف والمعرّف عرفاً، فيكون لفظ «كل» نصّاً في جامعية التعريف ومانعته.

أقسام التابع: وله خمسة أقسام العت، والمعطوف بحرف،

والتأكيد، والبدل، والمعطوف بعطف البيان.

تعريف النعت: هو في اللغة: الوصف القائم بالغير الدال على المدح أو الذم أو غيرهما، ثم هذا الوصف اللغوي على نوعين: عام وخاص، والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنى الوصفية، سواء كان تابعا أولاً، مثال الوصف غير التابع كجرء المستند والحال، نحو زيد قائم، وجاءني زيد راكباً.

والمراد بالخاص: ما فيه معنى الوصفية وكان تابعا، نحو جاءني رجل ضارب.

وفي الاصطلاح: هو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً، وهذا التعريف للنعت بمعنى الخاص بقريضة ذكر «المتبوع»

والمراد بدلالته مطلقاً: أن لا تكون دلالة مقيدة عمادة خاصة، بخلاف الأمثلة الثلاثة من البدل، والعطف بحرف، والتأكيد، نحو أعجني زيد علمه (في البدل) ونحو أعجني زيد وعلمه (في المعطوف) ونحو جاءني القوم كلهم (في التأكيد) فإن الأولين يدلان على معنى في المتبوع وهو العلم، والثالث يدل على معنى هو شمول الجحى لجميع أفراد المتبوع (القوم) ولكن هذه الدلالة محصورة بهذه الأمثلة الخاصة، فلا تدل هذه الثلاثة في غيرها على معنى في المتبوع^(١)، فلا تدخل في تعريف النعت الذي يدل على معنى في متبوعه مطلقاً.

(١) كما إذا قيل أعجني زيد غلامه، وأعجني زيد وعلامه، وأعجني زيد نفسه، فلا يدل على معنى في متبوعه.

واعلم أن الدلالة على معنى في متنوعه أعم من أن يكون باعتبار
نفس متنوعه أو باعتبار متعلقه، فلم يخرج عن التعريف «حسن» في
قوله: مررت برجل حسن علامته؛ لأنه يدل على معنى في متعلق
المتنوع.

فوائد المصنف: وإنما يُذكر المصنف لأحدى الفوائد الخمس:

١- إتماماً للتخصيص (وهو تفصيل الاشتراك) إذا كان المصنف
مكرراً كرجل عالم.

٢- وإتماماً للتوضيح في المصنف المعرفة، ومعنى التوضيح عندهم
رفع الاشتراك الحاصل في المعارف، كريد الطريف؛ فإن المستقضى يريد
قد يكون كثيراً، فيحتاج إلى المصنف لرفع الاشتراك.

٣- وإتماماً يكون بمجرد إنشاء من غير قصد التخصيص، أو
التوضيح، نحو «بسم الله الرحمن الرحيم»

٤- وربما يكون بمجرد الدم، نحو «أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم».

٥- وإتماماً يكون بمجرد التأكيد، نحو قوله تعالى: «الصفحة واحدة»
إد الواحد تفهم من تاء «الصفحة» ما أكدت بالوحدة.

لا فرق بين المشتق وغيره في وقوعه نعتاً:

ولا فرق بين أن يكون المصنف مشتقاً أو غيره في صحة وقوعه
نعتاً إذا كان الفرض من وضع غير المشتق الدلالة على معنى في المتنوع
في عموم الاستعمالات.

مثال غير المشتق الذي يصح أن يكون نعتاً: نحو تميمي ودي مال (رجل تميمي وتاجر ذو مال) فإن التميمي يدل دائماً على أن دار ما منسوبة إلى قبيلة تميم، ودي يدل على أن داراً ما صاحب مال ويصح أن يقع غير المشتق نعتاً في بعض الاستعمالات: بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات تاء، وحيث لا يجوز أن يقع نعتاً، وفي يمكن بعضها أن لا يدل على ذلك، وحيث لا يصح جعله نعتاً.

أمثلة غير المشتق الذي يصح أن يقع نعتاً: ١ - نحو «مررت برجل أي رجل» أي كامل في الرجولية، و «أي رجل» باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يكون نعتاً، وأما في مثل «أي رجل عندك» فلا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتاً ٢ - ومثل «مررت بهذا الرجل» فإن «هذا» يدل على ذات مسهمة، والرجل يدل على ذات معيّنة، وخصوصية الذات المعيّنة بمرة معنى حاصل في الذات المسهمة، فلهذا يصح أن يقع «الرجل» صفة هذا، وفي المواضع التي لا يدل «الرجل» على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة.

وهنا مذهب آخران في «الرجل» الواقع في هذا التركيب (هذا الرجل).

الأول: أن «الرجل» يدل عن اسم الإشارة، والثاني: أنه عطف بيان له.

٣ - ومثل «مررت بزيد هذا» أي يريد المشار إليه، ف «هذا» في

هذا الموضع (يريد هذا) يدلّ على معنى حاصل في ذات ريد، فوقع صفة له، وأما في الموضع التي لا يدلّ (لفظ «هذا») على هذا المعنى ولا يصح أن يقع صفة.

وقد يكون النعت جملة خبرية، كما أنه يكون مفرداً (وقد مرّت أمثلة النعت المفرد)، ففي هذه الصورة يكون معاً للكرة، فكما أن المفرد يدلّ على معنى في متووعه كذلك الجملة تدلّ على معنى في متووعها، وأما تقييد الجملة بـ «الخبرية» فلأن الإشائية لا تقع صفة لا بتأويل بعيد، كما تقول: جاءني رجل أضربه، أي رجل مقول في حقّه أضربه يعني مستحق أن يلزم بضربه، ويلزم في تلك الجملة الضمير الراجع إلى الكرة التي وقعت معوتاً، نحو جاءني رجل أبوه قائم.

وأما إذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون (الجملة) أجنبية بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة للكرة، نحو جاءني رجل زيد عالم.

أنواع النعت (الصفة)

- وقد مرّ أن النعت إما يدلّ على معنى في نفس المتووع، وإما يدلّ على معنى في متعلقه، فعلم منه أن النعت نوعان:
- ١- ما يدلّ على حال الموصوف ومعنى فيه.
 - ٢- وما يدلّ على حال متعلقه ومعنى فيه، مثال الأول: نحو

جاءني رجل عالم، ومثال الثاني: نحو جاءني رجل عالم أبوه.

فانقسم الأول (الوصف بحال نفسه) يتبع الموصوف في عشرة أمور، ويوجد منها في كل تركيب أربعة، وتلك العشرة هي الإعراب (من ١ الرفع، ٢ والنصب، ٣ والجر)، ٤- والتعريف، ٥- والتذكير، ٦- والإفراد، ٧- والتثنية، ٨- والجمع، ٩- والتذكير، ١٠- والتأنيث نعم، لا يجب اتصاف الموصوف في التذكير والتأنيث في ثلاثة مواضع الأول: أن يكون المفعول صفةً يستوي فيها المذكر والمؤنث، كوزن مفعول بمعنى فاعل، نحو رجل صبور، وامرأة صبور.

والثاني: أن يكون فعلاً بمعنى مفعول، كرجل جريح وامرأة جريح.

والثالث: أن يكون صفةً مؤنثةً (في الظاهر) تجري على المذكر (مبالغة) كعلامة، تقول: رجل علامة، وكذلك إذا كان المفعول مصدرًا يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع، فلا يجب المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، فجار أن تقول: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجل عدل.

وانقسم الثاني من المفعول (هو الوصف بحال المتعلق) يتبع الموصوف في الخمسة الأول: وهي الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتذكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان، نحو جاءني رجل حسن

علامه، وجاءني الرجل العالم أبوه، وهو في الخمسة الباقية من العشرة (وهي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) كالفعل، لشبه الوصف بالمفعول، يعني ينظر إلى فاعله.

١- فإن كان فاعله اسماً ظاهراً مجرداً أو مثنى أو مجموعاً أُفرد الوصف كما يُفرد المفعول.

٢- وإن كان فاعله مذكراً، أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل مطابق الوصف فاعله وجوباً كما يطابق المفعول فاعله في التذكير والتأنيث.

٣- وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصلاً بينه وبين فاعله جاز تذكيره وتأنيثه.

الأمثلة: ١- مثال إفراد الوصف: كان فاعله اسماً ظاهراً، تقول مررت برجل قاعد علامه، كما تقول: يقعد علامه، ومررت برجلين قاعد غلامهما، كما تقول: يقعد غلامهما، ومررت برجال قاعد علسانهم، كما تقول: يقعد علمانهم.

٢- مثال تذكير الوصف، وتأنيثه باعتبار الفاعل، فتقول: مررت بامرأة قائم أبوها، مثل يقوم أبوها، ومررت برجل قائم جاريتيه مثل يقوم جاريتيه.

٣- مثال جواز التذكير والتأنيث في المؤنث غير الحقيقي، فتقول: مررت برجل معمور داره أو معمورة داره، مثل يعمر داره وتعمر داره (في جوار التذكير والتأنيث)

٤- مثال جوار التذكير والتأنيث للفصل بين المؤنث الحقيقي

وماعله، فتقول: مررت برجل قائم أو قائمة في الدار جاريتيه، كما تقول: يقوم في الدار جاريتيه أو تقوم في الدار جاريتيه.

ولا يحفي أن الأول، وهو الوصف محال الموصوف نفسه أيضاً في الخمسة الباقية كالمعل؛ لأن فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية، والواو في الجمع المذكر العاقل، والون في جمع المؤنث، ويؤت في الواحد المؤنث، ولذلك تقول: مررت برجل ضارب، وبرجلين ضاربين، وبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتين صاربتين، ونسوة ضاربات، كما تقول في الفعل: رجل يضرب ورجلان يضربان وهكذا.

فتخصيص الوصف محال متعلقه بكونه كالمعل في هذه الخمسة الباقية لأوجه له.

والجواب: أن المقصود الأساسي في هذا المقام هو بيان الفرق بين النوعين من اللمت، فالأول يتبع الموصوف في العشرة، ففي الخمسة الباقية لا تزول مشابهته بالفعل كما ظهر من الأمثلة، ولوع الثاني يتبع الموصوف في الخمسة الأول، ويتبع الفاعل في الخمسة الباقية، فصرح بقوله: «وفي الوافي كالمعل»
ما يتفرع على القاعدة السابقة:

ولأجل كون القسم الثاني من الوصف في الخمسة الباقية كالمعل (في إمراده وتشيته وجمعه وتذكيره وتأنيته)

١- تحسن «قام رجلٌ قاعدٌ علمانه» كما يكون «الرجلُ يقعد علمانه» حسناً، وكذلك تحسن «قاعدة علمانه» (بتأنيث الصفة) لكون الفاعل جمعاً مكشراً ومؤنثاً غير حقيقي، كما تحسن «الرجلُ تقعد علمانه».

٢- وصعف «قام رجلٌ قاعدون علمانه» كما صعف يقعدون علمانه، فإن إلحاق علامة التثنية أو علامة الجمع بالمفعول حينما كان فاعله اسماً ظاهراً ضعيف، فكذلك إلحاقهما بالوصف أيضاً ضعيف إذا كان فاعله اسماً ظاهراً.

٣- ويجوز «من غير تحسن ولا ضعف» قام رجل يقعد غلمانه (بالجمع المكشّر) ولا يكون ضعيفاً مع كون الفاعل (يقعد) جمعاً مثل «قاعدون» لأن الاسم المشابه للمفعول (كقاعدة) إذا جمع جمع التكرير يخرج عن مناسبة الفعل وموارثته، فإن المفعول لا يجمع جمع التكرير، فلم يكن «يقعد غلمانه» مثل يقعدون غلمانه حتى يكون ضعيفاً، فإن في «قاعدون علمانه» اجتمع في «قاعدون» فاعلان أحدهما الضمير الرجوع إلى العلمان، والثاني «علمانه» وليس الأمر كذلك في «يقعد غلمانه» لعدم الضمير في «يقعد».

الاحتمالات في (يقعدون غلمانه)

١- الأول: أن الواو ليست اسمية أي فاعلاً، بل هي علامة الجمع فقط، كما أن تاء التأنيث في «قامت هذ» علامة التأنيث ولا

٢- والثاني. أن لاسم الظاهر (علمانه) ليس وعلاً. بل هو

بدل عن ضمير الذي هو فاعل، كما في قوله تعالى ﴿وَأَسِرُّوا﴾

سجوى الدين صموئيل، فأنحصول بدل عن ضمير «أسروا» عن

العصر، وكما في قول لئال. «أكلوني ابراهيم» فالبراعيث بدل عن

ضمير «أكلوا»

٣- والثالث: أن الفعل (يقعدون) خبر مقدم، وعلمانه مسند

مؤخر، وتحري هذه الاحتمالات في قام رجل قاعدون علمانه» يجب

الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفة:

١- أما عدم وقوعه موصوفاً فلأن الصفة إما تكون تنقيب

الاشترائك إذا كان الموصوف مكرراً، أو لرفع الاشتراك إذا كان معرفة

ولا اشتراك في الصائغ، فإن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف للمعرف

فلا يحتاجان إلى التوضيح، وضمير العائب محمول عليهما، وكذا ضمير

غير الموصحة وغير المخصصة محمولة عليهما في عدم اتصاف ضمير

بها.

٢- وفي عدم وقوعه صفةً فلأن العت هو الذي يدل على

معنى في المعوت، والضمير يدل على الذات المحضة بدون رعاية في

صفة، فلا يصح أن يقع صفةً، والثاني: أن الموصوف المعرفة لابد أن

يكون أكثر تعريفاً من الصفة، أو يكون (على الأقل) مساوياً لها؛ لأن

المقصود لأصفي في الكلام هو الموصوف، فيجب أن يكون أكمل من

الضمة في التعريف أو مساوياً فاء فإنه إذا لم يكن أكمل من الضمة في التعريف فلا أقل من أن لا يكون أدون منها وليس شيئ أعرف من الضمائر ولا مساوياً لها.

مراتب المعارف: ثم المقول عن مسبوته، وعليه جمهور النحاة أن أعرف المعارف المصمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، وأما المعروف باللام والموصولات، فهما في مرتبة واحدة.

ولأجل أنه لا بد في الموصوف المعرفة أن يكون أشد تعريفاً من الضمة أو مساوياً لها لا تقع صفة ذي اللام إلا مثله، وهو ذو اللام أو الموصول، دون ما فوقه (من الضمائر والأعلام وأسماء الإشارة) نحو جاءني الرجل الفاضل، أو الرجل الذي كان عندك أمس، أو تقع صفة المضاف إلى مثله، أي المضاف إلى ذي اللام أو الموصول سواء كان مضافاً بلا واسطة، نحو جاءني الرجل صاحب العرس، أو بواسطة، نحو جاءني الرجل صاحب الحمام العرس، ونحو جاءني الرجل صاحب الذي في الدار، أو صاحب العبد الذي في الدار.

وأما سائر المعارف (غير ذي اللام والموصول) فأشد تعريفاً من ذي اللام والموصول فلا تقع صفة لذي اللام

من وقع واحد من تلك المعارف (غير الموصول) صفة لذي اللام فهو شمول على الدل (عند من يقول إن ذا اللام أدون المعارف)

الترام وصف باب «هذا» بذي اللام:

«إنما الترم وصف اسم الإشارة بذي اللام، أي يوصف اسم

الإشارة بذي اللام أو مثله، وهو الموصول دون غيره، لأجل الإبهام الواقع في باب اسم الإشارة في أصل الوضع، وذلك الإبهام يقتضي الرفع الكامل، وهو لا يمكن إلاّ بذي اللام أو مثله، وهو الموصول، فيه لا يرتفع ذلك الإبهام باسم الإشارة الذي هو مبهم، ولا بما فوقه من الضمائر والأعلام، مثل مررت بهذا الرجل، ومررت بهذا الذي هو كريم، والقياس يقتضي حوار وصفه بالمصاف إلى أحدهما أيضاً، ولكن لا يليق رفع الإبهام بالمضاف المكتسب التعريف من مصاف إليه؛ لأنه كاستعارة من المستعير، والسؤال عن المحتاح الفقير، فتعين ذو اللام؛ لنعتيه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مثله في التعريف.

التفريع على القاعدة السابقة: ومن أجل التزام وصف باب

هذا (اسم الإشارة) بذي اللام الذي يرفع الإبهام أو مثله صعب (تركيب) «مررت بهذا الأبيض»؛ لأنه لا يظهر به الجنس لمنه المشار إليه، فإن الأبيض عام يشمل الأحاس المختلفة من الحيوان وغيره، فلا يعلم أيّ الجنس أراد المتكلم.

وحسن «مررت بهذا العالم» بأنه يتبين به أن المشار إليه من نوع

الإنسان، بل من قسم الرجل، يعني لا يوصف اسم الإشارة بمصنوع ذي اللام، بل بذي اللام الذي يوضح ويعين الجنس المبهم الذي أشير إليه، ولأجل ذلك الصعف المثال الأول وحسن المثال الثاني.

٢. والثاني المعطوف بالحرف

وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه.

شرح التعريف: ١- وقوله: «مقصود» أي قصدَ نسبه إلى شيء، نحو جاءني زيد، وقعد أمامي، فمسة «قعد» المعطوف إلى الضمير الراجع إلى زيد، كما أن نسبة «جاء» إليه، أو قصد نسبة شيء إليه، نحو جاءني زيد وعمرو، فالمقصود نسبة الجحى إلى زيد وعمرو كليهما.

٢- وقوله: «بالنسبة» أي النسبة الواقعة في الكلام، كما في المثالين المذكورين.

٣- وقوله: «مع متبوعه» أي كما يكون متبوعه مقصوداً بتلك النسبة يكون التابع أيضاً مقصوداً بها، نحو جاءني زيد وعمرو، فعمرو تابع؛ لأنه معطوف على زيد، وقصد نسبة الجحى الواقع في الكلام إلى عمرو، فكما أن النسبة الجحى مقصودة إلى زيد، كذلك مقصودة إلى عمرو أيضاً.

فوائد القيود: ١- قوله: «مقصود بالنسبة» يخرج الوصف وعطف البيان، والتأكيد؛ لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع. ٢- وقوله: «مع متبوعه» يخرج البديل؛ لأن البديل (سوي البديل العلط) هو المقصود عندهم، دون متبوعه.

ويرد الإشكال بخروج المعطوف بـ «الـ» و «بل» و «لكن» و «أم» و

وإتقا، و أوا؛ لأن المقصود بالنسبة معها ليس التابع مع المتبوع، بل أحد الأمرين، إتقا التابع، وإتقا المتبوع، وأجيب عنه بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً أن لا يكون ذكره توطئةً لذكر التابع، كما في الدل.

وبكون التابع مقصوداً أن لا يكون كالفرع على المتبوع، مثل العت والتأكيد، ولا شك أن المعطوف بالحرف والمعطوف عليه مقصودان بهذا المعنى.

شرط عطف النسق (العطف بالحرف):

ويتوسط بين المعطوف ومتبوعه أحد الحروف العشرة التي سيأتي في قسم الحروف ذكرها، نحو قام ريد وعمرو، أي يقع بين المعطوف ومتبوعه أحد الحروف العشرة، وهذا هو الفرق بين المعطوف بالحرف وبين المعطوف بعطف الیان، فعمر و في المثال المذكور معطوف بالحرف وليس بعطف الیان.

عدم الاكتفاء في تعريف المعطوف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة

ولم يكتف المصنف في تعريف المعطوف بقوله «تابع يتوسط» إلى آخره، لأحد الوجوه الثلاثة:

١- إتقا لأن أحد تلك الحروف قد يتوسط بين الصفات (البعوت)، مثل^(١) جاءني ريد العالم والشاعر والديبر، فيلزم أن يكون

(١) ومثل قول الشاعر: بن است القمر و بن الحمام وليث الكتيبة في المردحم
وقول الشاعر: يا لطف ريانة للحارث :: القاصح فالعالم فالأبيب

«الشاعر» و «الدبير» معطوفين على زيد ومقصودين بالنسبة مثل زيد، مع أنهما نعتان له، وكذلك يلزم أن يكون «الدبير» معطوفاً على الشاعر مقصوداً بالنسبة مثله مع أنه نعت ثانٍ لزيد، يعني المدحوظ فيه كونه نعتاً لزيد دون كونه معطوفاً، وإن كان معطوفاً من جهة كونه مسوباً إلى زيد مثل الشاعر، ولكن الغالب فيه كونه نعتاً، بقوله: مقصود بالنسبة مع متووعه» خرجت أمثال تلك الصفات عن المعطوف ولو اكتفى بقوله «تابع بتوسط» إلى آخره لدخلت هذه الصفات في التعريف.

٢- وإما لأن وقوع أحد الحروف العشرة بين الضمة والموصوف ليس للعطف والاشتراك في النسبة، بل لتأكيد الاتصال واللتصوق بين الضمة والموصوف؛ فإن الرمحشري قد جَوَّرَ وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد الالتصوق (والاتصال) في مواضع عديدة من الكتاب، وحكم المصنف نفسه في «شرح المفصل» في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى ﴿وَلَهَا مِدرُونَ﴾ صفة لقربة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيةٍ إِلَّا وَلَهَا مِدرُونَ﴾ (جعل الواو لتأكيد الاتصال واللتصوق) فلو اكتفى بقوله: «تابع بتوسط» لدخل في المعطوف مثل هذه الصفة.

٣- وإما لأنه يُقَلَّ عن المصنف في «أماليه» أن «العاقل» في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متووعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف (معطوف) على التحقيق، بل هو باقي على ما

كان عليه من الوصفية، وإنما تحسن دخول العاطف بين الوصفين فصاعداً لوع شبههما بالمعطوف والمعطوف عليه في التغاير، والوار للعطف صورة لا حقيقة، بإطلاق العطف عليها بحار^(١) فلو عرف المعطوف كذلك لدخل فيه بغض الصفات مع أنه ليس بمعطوف.

وقال بعض السحاة: إن في قول الرمخشري والمصنف نظراً، لأن الحروف المتوسطة بين الصفات عاطفة (حقيقة) لدلالة الحروف في تلك الصفات على معنى تدلّ عليه في غير الصفات، وهو الجمع (في الواو) والتعقيب والتراحي (في الفاء وثم) وغيرهما، ففي جعلها عاطفة في غير الصفات وغير عاطفة فيها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

العطف على الضمير المرفوع المتصل والضمير المجزور

وهنا ثلاث مسائل:

(١) الأولى: أنه إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل مرفوع كان ذلك الضمير المرفوع، نحو ضربت أنا وريد، أو مستتراً، نحو ربه ضرب هو وغلّامه، أكد بمنفصل أولاً ثم عطف عليه، كما في المثالين المذكورين.

وأما لزوم التأكيد فلا أن المتصل المرفوع كالحزء مما اتصل به، ثم لمطأ؛ لأنه متصل لا بحور انفصاله، كما جار انفصال الاسم المنفصل.

(١) الرضي ج ٢/٣٣٢.

والضمير المتصل، وأما معنى فلا أنه فاعل، والماعل كالجاء من الفعل،
فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف الكسمة،
فأكد أولاً بمفصل ثم عطف عليه؛ لأنه بذلك التأكيد يظهر أن ذلك
المتصل مفصل في الحقيقة، بدليل جواز إفراده مما اتصل به، فيحصل له
نوع استقلال.

ولا يجوز أن يكون عطف الاسم الطاهر على هذا المتركب؛ لأن
المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيلزم أن يكون هذا الاسم الطاهر
المعطوف أيضاً تأكيداً للمتصل وهو محال^(١)

وأما إذا كان الضمير المعطوف عليه مفصلاً، نحو ما ضربت إلا
أنك ورید، فلم يكن كالجاء من الفعل لعطاء، فلا يؤكد، وكذا إذا
كان ذلك الضمير المعطوف عليه متصلاً منصوباً، نحو ضربتك وریداً،
لم يكن كالجاء معنى، فلا حاجة إلى التأكيد بمفصل.

٢- والثانية: أن يقع بين الضمير المتصل ومعطوفه فصل،
فيجوز ترك التأكيد، للاختصار، وعدم الحاجة، ويكون ذلك الفصل
على نوعين: الأول: أن يكون الفصل قبل حرف العطف، نحو ضربت
اليوم ورید، والثاني: أن يكون بعده، كقوله تعالى: ﴿لما أشركنا ولا
آبائنا﴾ فإن المعطوف هو «آباءنا» و«لا» رائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي، وهو الفصل بين المعطوف عليه (هو ضمير «نا» في

(١) شرح الرضي ح ٢/٣٣٢

«أشركنا» والمعطوف (هو «تأؤنا»).

وقد يؤكد ذلك المتصل بالمتصل مع الفصل أيضاً، كقول تعالى: ﴿فَكُتِبَ عَلَيْهَا هُمُ الْعَاوُونَ﴾ فالمعطوف عليه هو الضمير البارر في «كُتِبُوا» والفصل «فيها قوله» والمؤكد ضمير هو المعطوف هو «العاوون» فصار التأكيد وعدمه عند الفصل متساويين، فلأجل هذا قال: «فيحوز تركه».

٣- والثالثة: أنه إذا عُطِفَ على الضمير المحرور أعيد الحافض سواء كان ذلك الحافض حرفاً، نحو مررت بك وبريد، أو اسماً، نحو المال بيني وبين ريد، فالمعطوف هو ريد - المحرور، والعامل - وهو لفظ «بين» - مكرر، وجزء المعطوف بالين الأول، والين الثاني كالمعدوم باعتبار المعنى، وأما باعتبار اللفظ فتكريره لازم، وإنما يكون كعدمه بدليل قولهم: «بيي وبينت» مع أن الين لا يضاف إلا إلى متعدد، فلم أن الين الثاني المضاف إلى واحد معتبر لفظاً دون معنى.

وقيل: جزء المعطوف بالحافض الثاني كالباء الزائدة في «كفى بالله» حيث يجر مدحوله، وليس له معنى، وإنما يلزم إعادة الحافض لأن اتصال الضمير المحرور بجاره أشد من اتصال الضمير الفاعل المتصل بفعله، فإن الفاعل إذا لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، وإنما المحرور فلا يفصل من جاره، فكره العطف على المحرور بدون إعادة الجاز، إذ يكون العطف من غير إعادة الجاز كالعطف على بعض حروف الكسمة؛ (لأن الحار والمحرور كالكسمة الواحدة) وليس

للمحذور ضمير متصل حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه من غير إعادة الجار، كما يعمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة الضمير المرفوع للمحذور ثم تأكيده به نوع مذكاة للضمير المرفوع المقوي، ولا يكتفي بالفصل بين المحذور وبين معطوفه، لأن الفصل إنما يؤثر في ترك التأكيد بالمتصل؛ للاختصار، ففي كل موضع لا يمكن التأكيد بالمتصل لا أثر لوجود الفصل فيه، فكيف يُكتفى بالفصل في عدم إعادة الجار، فلم يبق إلا إعادة العامل، وهو الجار حرفاً كان أو اسماً

واعلم أن لزوم إعادة الجار في العطف على الضمير المحذور في حال السعة والاختيار إنما يكون عند الصريين، وجر تركها اضطراراً عندهم، وأما الكوفيون فجوزوا ترك إعادة الجار في حال السعة أيضاً، واستندوا بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (في قراءة جرّ الأرحام، وهي قراءة حمزة) وأما وروده في الأشعار فللضرورة، فلا يكون دليلاً لهم.

الإشكالان وجوابهما: الأول: كيف جار تأكيد المرفوع

المتصل في نحو: جاءني كلهم؟ وكيف جار الإبدال منه في نحو: أعجبتني جمالت، من غير التأكيد بالمتصل؟ ولم يحز العطف عنه إلا بعد التأكيد بالمتصل؟

والجواب عنه: أن التأكيد عين المؤكّد، وابدل في الأغلب إنما

كل المنوع (في بدل الكل) أو بعضه (في بدل البعض) أو متعلقه (في بدل الاشتغال) وأما بدل العلط فقليل نادر، فاسدل والتأكيد ليسا

بأجنيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنهما؛ لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعيهما إلى التأكيد بمنفصل وتحصيل مناسبة زائدة، بخلاف العطف عليه، فإن المعطوف يعبر المعطوف عليه ويتخلل بينهما حرف العطف، فلا بد فيه من رابط وتحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمفصل أولاً وبا العطف عليه ثانياً.

والإشكال الثاني: أنه جاز تأكيد الضمير المحرور في نحو مررت بك نفسك، وجر الإبدال منه أيضاً في نحو: «عجبت بك جمالك»، من غير إعادة الجار فيهما، فلم لا يجوز العطف عليه من غير إعادة الجار؟

والجواب عنه: هو الجواب عن الإشكال الأول بأن التأكيد عين المؤكد، والبدل إما كل المبدل منه أو بعضه أو متعلقه، وهما ليسا بأجنيين عن المموج ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعيهما إلى إعادة الجار، بخلاف العطف؛ فإن المعطوف يعبر المعطوف عليه، ويتخلل بينهما حرف العطف فلا بد فيه من إعادة الجار في المحرور المعطوف ليقوي مناسبة بالمعطوف عليه باصمام الجار إليه، فيكونا متساويين في دخول الجار عليهما.

معنى قولهم: «المعطوف في حكم المعطوف عليه»

واعلم أنهم لا يريدون بقولهم: «إن المعطوف في حكم المعطوف

عليه» أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوت مثله للمعطوف، حتى لا يجوز عطف المعرفة على السكرة ولا عكسه، بل المراد أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله - لا بالنظر إلى نفسه كالإعراب والبناء والتعريف، والإفراد والتثنية والجمع؛ فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه - يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة دت ضمير عائد إليه (ما قبله) لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف، وكما إذا اقتضى ما قبل المعطوف عليه كونه نكرة، كمجرور «رب» أو المجرور بـ «كم» وجب كون المعطوف أيضاً كذلك. وقد مر أن المعطوف ليس في حكم المعطوف عليه في أحكام نفسه بل فيما يعرض له باعتبار ما قبله، فلاجل ذلك جاز العطف في نحو: يا رجل والحارث، فإن «الحارث» معطوف على الرجل، وليس في حكمه، وهو تجرده عن اللام، فإن ما يقتضي تجرد المعطوف عليه - وهو رجل - عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، فليس في التنكير في حكم المعطوف عليه لأجل هذا المانع.

الإشكال وجوابه: أما الإشكال: فإن «رب» في قول القائل: «رب شاة وسخلتها» يقتضي كون مدخوله نكرة، فيكون المعطوف عليه - وهو شاة - نكرة، ولكن المعطوف - وهو سخلتها - معرفة لإضافتها إلى الضمير، فلا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يعرض له باعتبار ما قبله.

وأما الجواب: فأولاً: أن الإضافة في «اسخلتها» لعهد آدمي أي سحنة غير معيبة لها، فيكون المعطوف مكرراً تقديراً.
وثانياً: أن الضمير المضاف إليه مبهم مثل ضمير «رثه رجلاً»، ولا يستفيد المضاف منه التعريف.

وثالثاً: أنه شاذ، أي محمول على التكثير على سبيل الشذوذ، فمعناه رث شاة وسخلة شاة (غير معيبة). وإذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه - في كونه مفرداً معرفة - نحو يا ريد وعمرؤ، يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له باعتبار نفسه وغيره، فلذا وجب بناء عمرو في المثال المذكور، لأن زيداً (المعطوف عليه) باعتبار غيره وهو حرف النداء، وباعتبار نفسه وهو كونه مفرداً معرفة، يكون مضموماً والمعطوف (وهو عمرو) مثل زيد في كونه مفرداً معرفة، فيكون عمرو مضموماً مثل زيد.
ولأجل أن المعطوف ليس مثل المعطوف عليه في «يا ريد وعبد الله» امتنع بناء المعطوف (وهو عبد الله) فإن «عبد الله» ليس مثل «ريد» لأن «اريداً» مفرد معرفة و«عبد الله» مضاف.

التفريع على القاعدة السابقة

ويتمتع على هذه القاعدة (أن المعطوف في حكم المعطوف عنه فيما يخور له ويتمتع) أنه لا يجوز في التركيب الآتي إلا الرفع، مثله: «...»

(١) وجه شذذه عدم نعيم الصمير بشيء، كما فسر في «رثه رجلاً».

ريد بقائم (أو قائماً) ولا ذاهت عمرو، فالمعطوف عليه هو «بقائم»
 والمعطوف هو «داهب» فلو نحِض «داهب» عطفاً على «بقائم» أو
 نصِب عطفاً على «قائماً» يكون خيراً عن زيد، وهو ممتنع؛ لأن في
 المعطوف عليه (قائم) ضميراً راجعاً إلى اسم ما وليس في المعطوف
 (داهب) ضمير؛ لأن فاعله مذكور بعده (وهو عمرو) فتعين الرفع في
 «داهب» على أنه خبر مقدم على المبتدأ، وهو عمرو، فيكون من قبيل
 عطف الجملة على الجملة، دون عطف المرد على المرد

الإشكال وجوابه: أما الإشكال فإن المعطوف عليه (بطير) - في
 المثال اللاحق - فيه ضمير راجع إلى الموصول، والمعطوف (فيغضب)
 ليس فيه ضمير؛ لأن فاعله - وهو زيد - مذكور، فكيف يصح
 العطف؟ في نحو: الذي يطير فيغضب ريد الذباب.

وأما الجواب فإن الماء في «فيغضب» للسببية دون العطف
 فالمعنى: الحيوان الذي يطير وبسببه يغضب زيد، هو الذباب، فإ
 «الذباب» خبر عن الموصول. وإذا لوحظ في الماء معنى العطف أيضاً
 تكون الجملة - السبب والمسبب - كجملة واحدة، فيكفي الضمير
 الرابط في الجملة الأولى (يطير) لكليهما، أو يكون الرابط في الجملة
 الثانية مقدراً، أي فيغضب زيد بطيراه، فيكون المعنى: الحيوان الذي
 يطير فيغضب زيد بطيراه هو الذباب.

العطف على معمولي عاملين مختلفين

واعلم أن الصور الممكنة لهذا العطف ثلاث: ١ - الأولى: العطف على معمولي عامل واحد، نحو ضرب زيد عمراً، وبكر خالداً، وهذا جائز بالاتفاق.

٢ - والثانية: العطف على معمولات أكثر من عاملين، وهذا لا خلاف في امتناعه.

٣ - والثالثة: العطف على معمولي عاملين مختلفين، وفيه الاختلاف، وأما تقييد العاملين بالمختلفين فلاحتراز عن «ضرب ضرب زيد عمراً، وبكر خالداً» فإنه من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول، والثاني تأكيد له. مثال العطف على معمولي عاملين مختلفين: نحو قولهم: «ما كلَّ سوداءَ تمرَّةً، وبيضاءَ شحمةً» فعامل «سوداءَ» كل، وهو المضاف، وعامل «تمرَّةً» «ما» المشبهة بليس، «وبيضاءَ» عطف على «سوداءَ» و«شحمةً» عطف على «تمرَّةً».

وقال الشاعر:

أكل امرئٍ تحسِينِ امرأً :: ونايرٍ توقد بالليل ناراً
فنايرٍ معطوف على امرئٍ وعامله «كلَّ» لأنه مضاف وبنوياً
معطوف على امرأً، وعامله «تحسِينِ».

المذاهب في هذا العطف: ١- الأول: مذهب الجمهور، وهذا

العطف لا يجوز عندهم في الحقيقة، وإن جار صورة؛ لأن الحرف الواحد (حرف العطف) لا يصلح أن يقوم مقام العاملين المحتنفين.

٢- والثاني: مذهب القراء، فإنه يجوز هذا العطف حقيقة

وصورة، ولا يؤول الأمثلة الواردة على هذه القاعدة - كما أولها الجمهور - ولا يقتصر (القراء) جوازه على الأمثلة المسموعة، بل يعتمدها وغيرها. واشترط الجمهور جوازه على تقديم المحرور على المرفوع والمنصوب، وقالوا بالجواز في هذا المثال «في الدار زيد واتحجرة عمرو» وكذا في «إن في الدار زيدا والحجرة عمرو»، بلجته هذا العطف بهذا الشرط في كلام العرب، وكذا اقتصروا الجوار على صورة السماع؛ لأن كل ما يخالف القياس يقتصر على مورد السماع.

٣- والثالث: مذهب سيويه: وهو لا يقول بجواره مطلقاً، لا

في صورة تقديم المحرور ولا في عدمها، بل هو يؤول صورة تقديم المحرور ويحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ - بجزء الآخرة - كما جاء في بعض القراءات، فتقدير الآية أي عرض الآخرة.

تأويل سيويه في الأمثلة التي يظن أنها من قبيل العطف على

معمولي عاملين مختلفين: ١- ففي قوله: «أيضاء شحمة» المضاف

قد، أي ما كل بيضاء، فليس جزء التقديري لأجل العطف على

«سوداء» بل لأجل المضاف المقدر وهو «كلّ» والعامل في «كلّ» هو كلمة «ما».

٢- وكذا في قوله «نار توقد» ليس جرّ «نار» لأجل عطمه على «مرى» بل لأجل المضاف المقدر، وهو كل، فالعامل في «كلّ» هو تحسبين.

٣- وفي قوله: «والحجرة عمرو» ليس جرّ «الحجرة» لأجل اليطف على الدار، بل لأجل تقدير حرف الجرّ، وهو «في» وكذلك في قوله: «إنّ في الدار زيداً والحجرة عمراً» كلمة «في» مقدرة، أي وفي الحجرة عمراً، فحذف المضاف أو حرف الجرّ في هذه الأمثلة مثل حذف المضاف في الآية السابقة ﴿والله يريد الأحرّة﴾ أي عرّض الأحرّة.

٣- مفهوم التأكيد والغرض منه

والثالث من التوابع التأكيد، ومفهومه لغة: هو التقرير والإثبات بحيث لم يبق بعده شكّ للسامع.

وأما مفهومه اصطلاحاً: فهو تابع يقرر أمر المتنوع (أي حاله) في النسبة أو في الشمول.

شرح التعريف: أي التأكيد يثبت حال المتنوع وشأنه عند السامع في أحد الأمرين: ١- إما في النسبة، أي في كونه مسموباً؛ نحو قولك: زيد قتيل قتيلاً، أو في كونه مسموباً إليه، نحو ضرب زيد زيد، ففي الأول تأكيد المنسوب وهو «قتيل» وفي الثاني تأكيد المنسوب إليه،

وهو «ريد» فيشت ويتحقق بالتأكيد عند السامع أن المسبوب أو المسبوب إليه في نسبة الكلام هو المتبوع لا غيره.

٢- وإما في الشمول، أي يقرر التأكيد ويثبت حال المتبوع في شموله جميع أفرادها أو بعضها، نحو جاءني القوم كلهم، أو أربعتهم، أو بعضهم، وكانت نسبة الفعل إلى القوم، فلو لم يؤكد لتردد السامع في أن المتكلم ماذا أراد؟ فأزال وهمه بقوله: «كنهم» أو «بعضهم» أنه أراد شمول جميع أفراد المتبوع أو شمول بعضها، فعلم أن التأكيد باعتبار المحل على نوعين: تأكيد في النسبة، وتأكيد في الشمول.

فائدة القيد: فخرج بقوله: «يقرر أمر المتبوع» الصفة، والمعطوف بالحرف، وعطف البيان، والبدل عن تعريف التأكيد؛ لأن هذه الأربعة ليست كذلك، أما البدل فالمقصود فيه التابع، والمتبوع توطية له، وأما المعطوف فيكون هو نفسه مقصوداً بالنسبة، ولا يقرر أمر المتبوع، وأما العت فيدل على معنى في المتبوع من غير اعتبار النسبة، أو الشمول، وأما عطف البيان فيتحقق أمر المتبوع في رفع الإبهام دون النسبة أو الشمول.

العرض من التأكيد: فالعرض الذي وضع لأجله التأكيد لا يحلو

عن أحد الأشياء الثلاثة: ١- إما دفع ضرر العفلة عن السامع، ٢ وإما لدفع ظن السامع العلط بالمتكلم، وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ في المسبوب إليه، نحو ضرب زيد زيد، أو تكريره في المسبوب، نحو ضرب ضرب زيد.

وقد يكون ذلك الدفع بتكرير اللفظ في غير المسبوب والمسبب إليه، وذلك إما في الحرف، نحو **إِنَّ زَيْدًا قَاتِلٌ**، وما في الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

ولكن المصنف إنما عرف التأكيد الإسمي، فلا يصر التعريف^(١)

٣- وإما لدفع توهم المجاز في الكلام، كما في قولك: «زيد قاتل قاتل» دفعاً لتوهم السامع أن المتكلم أراد من القتل الضرب الشديد. وكما في الحديث: «أبنا امرأة مكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل» لأن الباطل قد يستعمل في غير الكامل مجازاً، فلدفع توهم هذا المجاز أكد النبي ﷺ «الباطل» مرتين.

وكما في قولك: قطع الأمير نفسه النص، فإنه قد يقال: قطع الأمر النص ويراد منه غلامه بجاراً، وكذلك في ضرب زيد عمراً قد يتوهم أن علامه ضرب، فيؤكد بقوله ضرب زيد زيد عمراً أو زيد نفسه، وقد خلط الشارح النحو باللاغة في كثير من أبواب كتابه، كما هنا، فإن أغراض التأكيد من نكات اللاغة دون النحو.

أنواع التأكيد: ثم التأكيد باعتبار المؤكد - سواء كان في النسبة أو في الشمول - على نوعين: لمطي ومعوي، فاللمطي لغة. هو المسبوب إلى اللفظ، لحصوله من تكرير اللفظ، واصطلاحاً: هو تكرير

اللفظ الأول، والمعنوي لغة: هو المنسوب إلى المعنى؛ لحصوله من ملاحظة المعنى، واصطلاحاً: هو ما يكون بالفاظ محصورة، ثم تكرير اللفظ الأول قد يكون حقيقة، نحو جاءني زيد زيد، أي دون غلامه أو خادمه، وقد يكون حكماً، نحو صربت أنت (لا غيرك) وضربت أنا (لا غيري) فإن التكرير بالمفصل في حكم تكرير اللفظ، وإن كان محالاً للأول لفظاً؛ لأن الضرورة داعية إلى المخالفة، فإن المتصل لا يمكن تكريره متصلاً، ويجري التأكيد اللفظي الاصطلاحي في الألفاظ كلها من الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، والمركبات التقيدية وغيرها، يعني ليس التأكيد اللفظي مثل المعنوي متحصراً في ألفاظ مخصوصة.

الفاظ التأكيد المعنوي

ويختص التأكيد المعنوي بالفاظ معدودة ومحدودة، وهي: «نفسه» و«عبه» و«كلاهما» و«كلتاها» و«كله» و«أجمع» و«أكتع» و«أبتع» و«أبضع» (بالصاد أو الضاد) وفي معنى هذه الكلمات الثلاثة قولان: الأول: أنه لا معنى لها في حال الإفراد، مثل «حسن بسم» و«جائع نائع» و«شيطان ييطان» والثاني: أن لها معاني، فأكتع ما حوذاً من «حول كيتع» أي قام، وأبضع (بالمهمل) من «نَصَّعَ العرق» أي سال، وبالمعجمة من «نَصَّعَ» أي روي، وأبتع من «البتع» وهو طول العنق مع شدة مغزره (أصله).

فالأولان (النفس والعين) يعلمان الواحد، والثاني، والجمع

والمذكر والمؤنث، أي يقعان على كليهما، باختلاف صيغتهما وصغيرهما،
 الراجع إلى متبوعيهما (إفراداً وتشيةً وجمعاً) تقول في المذكر الواحد.
 نفسه، وفي المؤنث الواحدة: نفسها، وفي تشية المذكر والمؤنث.
 أنفسهما (كما في قوله تعالى: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾) ذكر الجمع
 (قلوب) وأريد منه (الثنية) وفي جمع المذكر العاقل: أنفسهم، وفي جمع
 المؤنث وجمع غير العاقل من المؤنث: أنفسهن. ومثل «الفس» لفسد
 «العين» في اختلاف الصيغة والضمير، وتقول في المشي المذكور
 كلاهما، وفي المؤنث كلتاها، وتقول في «كل» باختلاف الضمير
 العائد إلى المتبوع، فتقول في الواحد المذكور: كله. نحو قرأت الكتاب
 كله، وفي المؤنث كلها نحو: قرأت الصحيفة كلها، وفي جمع المذكر
 كلهم، نحو رأيت الرجال كلهم، وفي جمع المؤنث كلهن، نحو صُنِّيَ
 نساءه كلهن.

وتقول في الأربعة الساقية (وهي الجمع، وأكتع، وأتبع، وأبضع)
 باختلاف الصيغ، ففي الواحد المذكر «أجمع» وفي الواحدة المؤنث
 والجمع شأويل الجماعة تقول: «جمعاء» وفي جمع المذكر «أجمعون» وفي
 جمع المؤنث «أجمعن» وهكذا في الثلاثة البواقي (أكتع، وأتبع، وأبضع)
 تفرق بين الواحد المذكر وجمعه، وبين الواحدة المؤنث وجمعها.

شرط التأكيد بـ «كل» و «أجمع»: ولا يؤكد بـ «كل»
 و «أجمع» إلا ذو أجزاء يصح افتراقها (تلك الأجزاء) حشاً وحقيقةً.
 كأجزاء القوم في قول القائل جاءني القوم كلهم، أو حكماً كأجزاء

العبد والدار، في نحو بعث العبد اكّله، أو بعث الدار كلّها، إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيما فيه الأجزاء أو الأفراد، فهي الدار والعبد أجزاء حكمية بالنسبة إلى البيع.

مثل أكرمك القوم كلّهم، واشتريت العبد كلّه، ولا يصح «اجاء زيد كله»، لعدم افتراق أجزاء زيد حقاً أو حكماً في الحكم المسبوب إليه وهو المجيء.

تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين

وإذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل - بارزاً كان نحو ضربت، أو مستكناً نحو زيد ضرب - بالنفس والعين أشد أولاً بمفصل ثم بالنفس والعين، مثل ضربت أنك نفسك، وزيد أكرمني هو نفسه، فـ «انفك» تأكيد لثناء الضمير بعد تأكيده بمفصل.

حكمة التأكيد: فإنه لو لم يؤكد بمفصل لالتبس التأكيد بالفاعل في هذا المثال: زيد أكرمني نفسه، حيث لا يفهم أن «نفسه» تأكيد للضمير المستتر في أكرمني أو فاعل له. وهذا الالتباس وإن لم يوجد في الضمير البارز، ولكن أجريت بقية الأمثلة في لروم التأكيد على الضمير البارز.

الفوائد الثلاث

١ - وإنما قيد «الضمير» بالمرفوع؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمفصل، نحو ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك، لعدم الالتباس فيهما.

- ٢- وقيدته بالمتصل؛ لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بهما من غير تأكيد. بمنفصل، نحو أنت نفسك قائم، لعدم إمكان الالتباس بها أيضاً.
- ٣- وإنما خصص النفس والعين بالذكر، لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ «كلّ» و«أجمعين» بلا تأكيد، نحو القوم جاءني كأنهم أجمعون، فإنه ليس فيه خطر الالتباس (التباس التأكيد بالفاعل، لقلة اتصافهما بالعوامل، وكثرة اتصال النفس والعين بها).

الترتيب بين أجمع وأخواته

وأكنع، وأتبع وأبضع لو اجتمعت مع أجمع لا تتقدم عليه؛ لأنها أتباع له، يعني تُستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعية أجمع لا بالأصالة؛ لكونه أكثر دلالة منها على المقصود من التأكيد، وهو جمعية الأفراد أو الأجزاء. وذكر هذه الثلاث بدون أجمع ضعيف؛ لوجهين: لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر التابع بدون الأصل.

٤- البدل وتعريفه: هو في اللغة: العوض، وفي الاصطلاح: هو تابع مقصود بما تُنسب إلى المتبوع دونه.

شرح التعريف: أي هو تابع يكون المقصود من نسبة شيء إلى المتبوع النسبة إليه، دون المتبوع، يعني لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداءً، بل تكون النسبة إلى المتبوع توطئةً وتمهيداً لنسبة ذلك الشيء إلى التابع.

ثم المنسوب إلى المتبوع قد يكون صادراً عنه، نحو جاءني أخوك

زيد، وقد يكون واقعاً عليه، نحو ضربت زيدا أعماك، فالمتشوع في الأول فاعل وفي الثاني مفعول به.

١- وخرج بقوله: «مقصود بما نسب إلى المتشوع» العت، والتأكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودة بما نُسِبَ إلى المتشوع بل المقصود بالنسبة فيها هو المتشوع.

٢- وخرج بقوله: «دونه» العطف بالحرَف؛ فإن المتشوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع.

الإشكالان وجوابهما: أما الإشكال الأول: فإن تعريف البدل يصدق على المعطوف بـ «بل» نحو جاءني زيد بل عمرو، لأنَّ عمرًا (المعطوف) مقصود بالجمعي المنسوب إلى زيد.

والجواب عنه: أنه لا يصدق التعريف على المعطوف بـ «بل» لأنَّ المتكلم قصد المتشوع (هو زيد) أولاً، ثم بدأ به (طهر) عدم محي زيد، فأعرض عنه، وقصد المعطوف، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى، وليس المقصود هو التابع، ليكون المتشوع توطئة حتى يصدق عليه تعريف البدل.

وأما الإشكال الثاني: فإنَّ هذا التعريف لا يتناول البدل الواقع بعد «إلا» مثل ما قام أحدٌ إلا زيد؛ لأنَّ المنسوب إلى المتشوع عدم القيام، والمنسوب إلى التابع هو القيام، فليس التابع مقصوداً بما نُسِبَ إلى المتشوع، فخرج عن تعريف البدل.

والجواب عنه: أن النسبة الواقعة في تعريف البدل أعم من أن

تكون إيجابية أو سلبية، فالمنسوب واحد وهو القيام، والنسبة مختصة في
المبدل منه والبدل، فهي الأول سلبية وفي الثاني إيجابية، ويمكن أن
تكون النسبة إلى المبدل منه نفيًا، تمهيدًا، وإلى البدل إثباتًا وقصدًا.

أقسام البدل: وله أربعة أنواع: الأول: بدل الكل، وهو ما
كان كلّ المبدل منه، أي كان باعتبار الذات عين المبدل منه، نحو
جاءني أخوك زيد. والثاني: بدل البعض، وهو ما كان بعض المبدل
منه، نحو قرأت الكتاب نصفه.

والثالث: بدل الاشتغال، وهو ما كان المبدل منه مشتملاً عليه،
أو كان البدل مشتملاً على المبدل منه، مثال الأول: قوله تعالى:
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ فالشهر مبدل منه ومشتمل
على القتال، ومثال الثاني: سلب زيد ثوبه، فالثوب بدل ومشتمل على
زيد، وهو المبدل منه.

والرابع: بدل الغلط، وهو ما كان سببه غلط المتكلم، نحو
رأيت حمراً زيداً.

١- قبل الكل مدلوله مدلول الأول (المبدل منه) كما في
جاءني أخوك زيد، فذات الأخ وذات زيد واحدة، وإن اختلفا
مفهوماً.

إنكار الرضي بدل الكل والجواب عنه

وعمد الشارح الرضي لا فرق بين بدل الكل وعطف البيان
حيث يقول: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من

الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان^(١).

ثم رد على الجمهور وقال: قالوا: «الفرق بينهما أن البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبين، فيكون المقصود هو الأول (المتبوع). والجواب من جانب الجمهور: أننا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال، إلا بدل الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر^(٢)»

جواب السيد السند

وأجاب بعض المحققين عن إشكال الرضي فقال: «الظاهر أنهم لم يريدوا (من عدم كون المبدل منه مقصوداً في بدل الكل) أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً، والحاصل أن في مثل قولك: جاءني أخوك زيد إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول (أخوك) وجئت بالثاني تنمة له وتوضيحاً، فالثاني (زيد) عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له، ومبالغة في الإسناد، فالثاني بدل، وحيث يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرق ظاهر.

(١) ج ٣: ٣٧٩.

(٢) ج ٣: ٣٨٠.

٢- والثاني: (بدل البعض) جزء المبدل منه، نحو ضربت زيدا رأسه.

٣- والثالث: (بدل الاشتغال) بينه وبين المبدل منه مناسبة مثل مناسبة اللابس باللباس، نحو أعجني زيد عمه، وشيبت زيد ثوبه.

٤- والرابع: (بدل العطف) أن تقصد إلى البدل بعد أن علطت بغيره، وهو المبدل منه، نحو ضربت زيدا حمازه، وضربت زيدا علامته. وأما الأمثلة المختلقة (غير المسموعة من أهل اللغة) فلا حاجة إلى ذكرها.

التطابق والتخالف بين البدل والمبدل منه

ويتحقق منهما أربع صور:

الأولى: أن يكونا معرفتين، نحو ضرب زيد أخوك.

والثانية: أن يكونا نكرتين، نحو جاءني رجل غلام لك.

والثالثة: أن يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة، نحو قوله

تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

والرابعة: أن يكون المبدل منه نكرة والبدل معرفة، نحو جائي

رجل غلام زيد.

واعلم أن في الصورة الثالثة - كون المبدل منه معرفة والبدل

نكرة - توصيف البدل النكرة لازم، كما مر في الآية، وإنما يجب

توصيف البدل لثلاث يكون المقصود (وهو البدل) أنقص من غير المقصود

(وهو المبدل منه) من كل وجه، ففي إتيان الصفة بعده تدارك لما فيه

من نقص النكارة، فالبدل وإن لم يكن معرفة ولكنه نكرة موصوفة،

مثاله قوله تعا على ﴿بِالْأَصْيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ وكذلك تتحقق الصور الأربع من كونهما اسمين ظاهرين، ومضميرين، ومختصين الأولى: أن يكونا اسمين ظاهرين، نحو جاءني زيد أخوك، والثانية: نحو الريدون لقيتهم إياهم، فالممدل منه الضمير المتصل والبذل الضمير المفصل.

والثالثة: نحو أخوك ضربته ريداً، فالمبدل منه ضمير والرابع: نحو أخوك ضربت زيداً إياه، فالمبدل ضمير، والمبدل منه اسم ظاهر وهو زيد.

شرط إبدال الظاهر من المضمير في بدل الكل

ولا يكون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير في بدل الكل إلا أن يكون ذلك الضمير ضميراً عائناً نحو ضربته ريداً؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب أقوى معرفة، وأكثر دلالة على مدلولهما من الاسم الظاهر، فلو أبدل الاسم الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود، وهو البذل أنقص من غير المقصود وهو الممدل منه، مع كون مدلول البذل والمبدل منه واحداً، بخلاف بدل العجز والاشتغال والعلط؛ فإن المانع فيها مفقود؛ إذ ليس مدلول الثاني (البذل) فيها مدلول الأول (الممدل منه) فتقول فيها في إبدال المظهر من المضمير المتكلم والمخاطب: اشتريتك بصقك يا عبد فلان واشتريتني نصفي، وأعجبتني علمك وأعجبتك علمي، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار.

٥- والخامس من التوابع عطف البيان

تعريفه: هو تابع غير صفة يوضح متبوعه، فبقوله «غير صفة» خرج النعت، وبقوله «يوضح متبوعه» خرج البدل، والعطف بالحرف والتأكيد، فإنها لا توضح متبوعها.

وليس بلازم في عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه، بل اللازم أن يحصل من اجتماع التابع والمتبوع إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد، فيمكن أن يكون الأول (المتبوع) أوضح من الثاني.

مثاله: مثل أقسم بالله أبو حفص عمر، فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له، وتفصيل هذا المثال أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب فقال: «إن أهلي بعيد، وإني على ناقة ذبراء (على ظهرها جروح) عجفاء (هزيل) نقباء (متألم الرجل) واستحمله (طلب عن عمر ما يحمله عليه من الظهر) فظنه عمر كاذباً، فلم يحمله، فانطلق الأعرابي وحمل على بعيره متاعه، ثم استقبل البطحاء (الأرض التي فيها رمال) وجعل يقول، وهو يمشي خلف بعيره:

أقسم بالله أبو حفص عمر :: ما مشها من نقب ولا دبر

:: اغفر له اللهم إن كان فجر ::

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فشرع عمر حينما قال الأعرابي:

«اغفر له اللهم إن كان فجر» قال: «اللهم صَلِّ عَلَى صَدِّيقٍ» أي اجعله صادقاً في دعائه، حتى التقوا (عمر والأعرابي) فأخذ عمر بيده وقال: ضع عن راحلتك أي إنزل، فتزل فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعيره وزوّده وكساه.

الفرق بين البدل وعطف البيان

والفرق بينهما من وجهين: الأول لفظاً، كما في قول الشاعر:
أنا ابن التارك التكريي بشرٍ :: عليه الطير نرقبه وقوعاً
إعراب المصراع الأول من البيت: أنا مبتدأ، ما بعده (المضاف والمضاف إليه مع متعلقاته) خبره.

التطبيق: فإن جعل قوله «بشر» عطف بيان للتكريي جاز وصح الكلام، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، كما تقول: قرأت الكتاب نصفه، أي قرأت الكتاب قرأت نصفه، فيكون التقدير: أنا ابن التارك بشرٍ، فيصير كالضارب زيد في كون المضاف صفةً معرّفاً باللام، والمضاف إليه علماً، وهو غير جائز؛ لعدم المشاركة بينه وبين «الحسن الوجه» في كون المضاف إليه جنساً معرّفاً باللام، بخلاف «الضارب الرجل» فإنه مثل الحسن الوجه في المضاف والمضاف إليه.

والثاني معنًى، وهو أن البدل مقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإن المقصود فيه هو المتبوع وإيضاحه.

إعراب المصراع الثاني: ف «عليه الطير» مفعول ثانٍ لـ «التارك»
 إن جعل (التارك) بمعنى «المسير» أي متعلّياً إلى مفعولين، و«الكري»
 بشر» منصوب محلاً لمفعوله الأول، وإلا ف «عليه الطير» حال عن
 الكري، وقوله: «ترقبه» حال من «الطير» إن كان فاعلاً لـ «عليه» أي
 للحار والمحرور، وإن كان «الطير» مبتدأ مؤخرًا، فهو (ترقبه) حال من
 الضمير المستكن في متعلق «عليه» أي الطير جالسة على قربه حال
 كونها تنتظر موته، و «وقوعاً» جمع واقع حال من فاعل «ترقبه» وهو
 الضمير المؤنث الراجع إلى الطير، أي حال كونها واقعةً حوله مترقبّة
 (متظرة) لانزهاق وخروج روحه؛ لأن الإنسان مادام به رمق (أثر
 الحياة) فإن الطير لا تقر به.

ولا يختص^(١) الفرق اللفظي بالتركيب الإضافي، بل يوجد هذا
 الفرق في صورة النداء أيضاً، فإنك تقول في عطف البيان يا غلام زيد
 (بالرفع) وزيداً (بالنصب) مع التنوين، فالرفع محلاً على اللفظ
 والنصب محلاً على المحل، وتقول في البدل: يا غلام زيد بالضم
 والمعنى الأول (عطف البيان) أظهر، والثاني (البدل) أفيد (أكثر فائدة)
 وكذلك في «يا زيد الحارث» إذا كان «الحارث» عطف بيان جاز
 لأنه لا يلزم دخول حرف النداء على المعرف باللام؛ لعدم تكرير

(١) ولذا قال المصنف: في مثل أنا ابن التارك أي فيه وفي أمثاله.

العامل فيه ، وإذا كان بدلا فلا يصح ؛ لأن حرف النداء (يا) ولام التعريف لا يجتمعان ، مع أن البدل في حكم تكرير العامل .

هذه آخر حصة المعرب ، قد وفقني الله تعالى ومنّ عليّ للوصول إلى هذه المقام في الليلة الرابعة عشر من شعبان سنة ١٤١٨ للهجرة ، قبل أن أسافر إلى الحرمين الشريفين معتمرا وزائرا بثلاثة أيام .

وسنقدم الجزء الثاني في الكتاب (حصة المبنى) للقارئ (إن شاء الله تعالى) عن قريب وكتب المؤلف مقدمة مبسطة تكلم فيها عن نشأة النحو وأدواره الأربعة ، وأساليبه المستخدمة ، وعن طبقات النحاة بالإيجاز الممتنع ، وعن الفرق بين المدرستين المعروفتين (الكوفية والبصرية) وعن أساس الاختلاف بينهما ، وبما أن المقدمة مهمة جدا وطويلة أردنا نشرها بشكل كتاب مستقل .